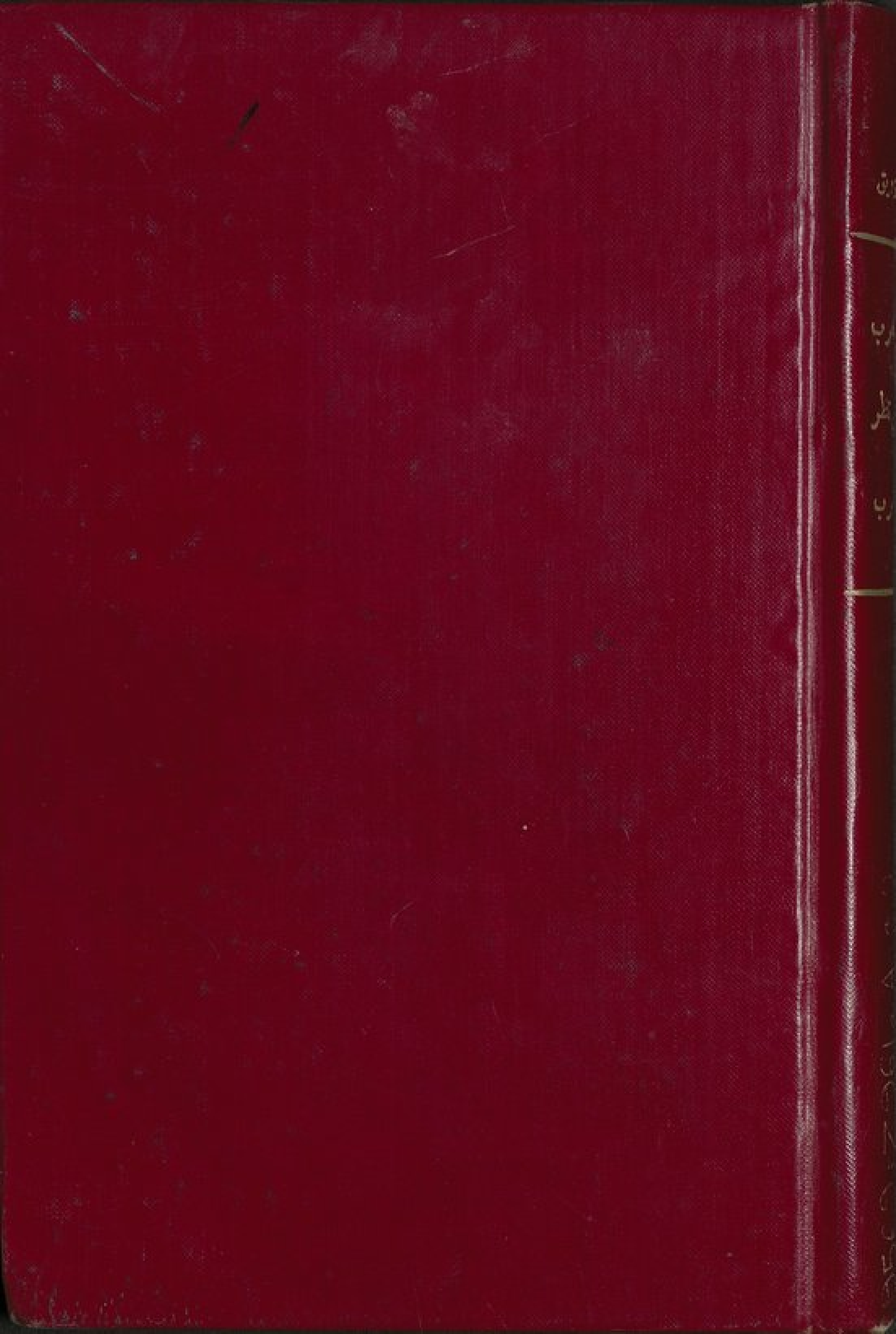
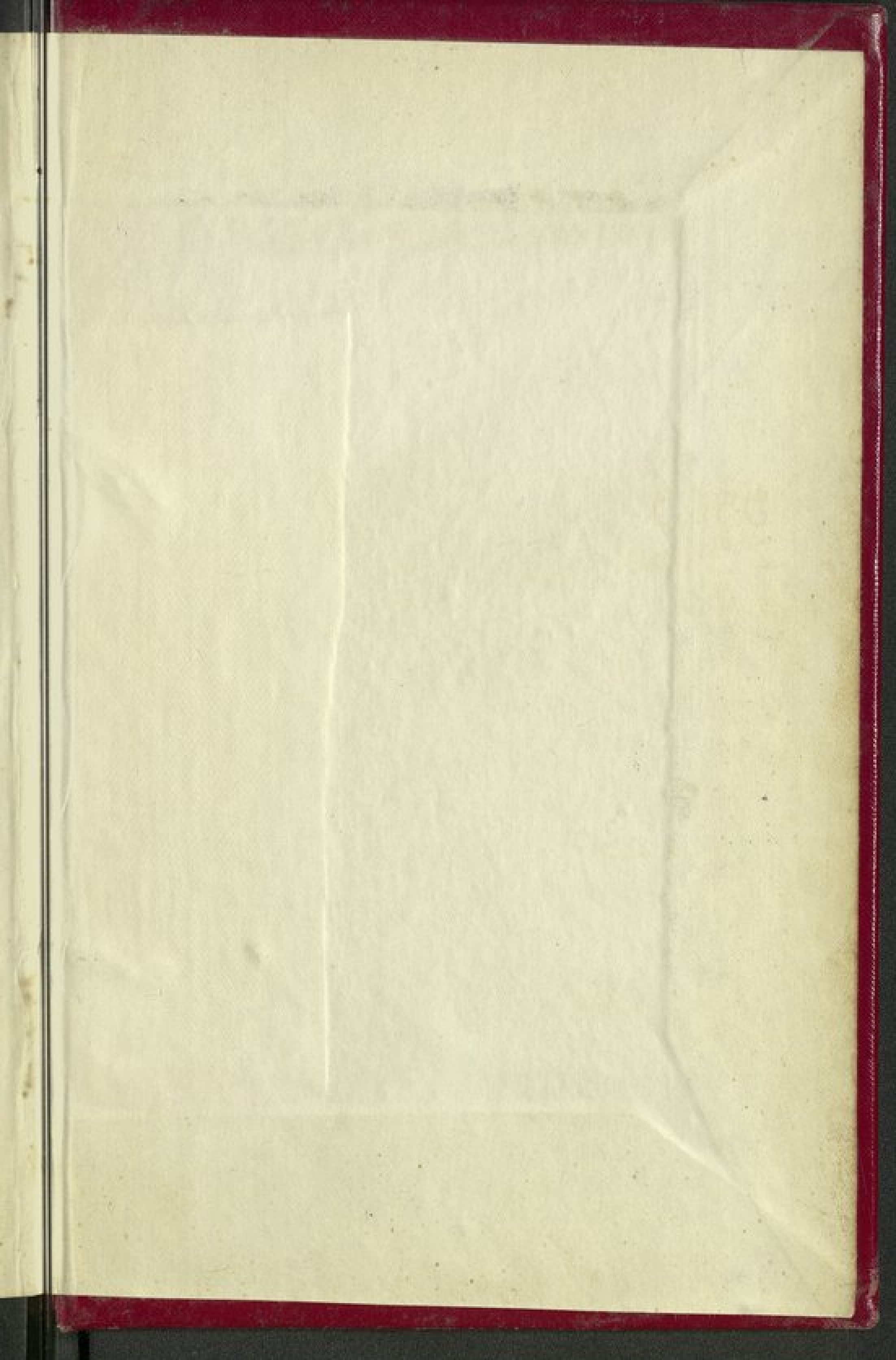
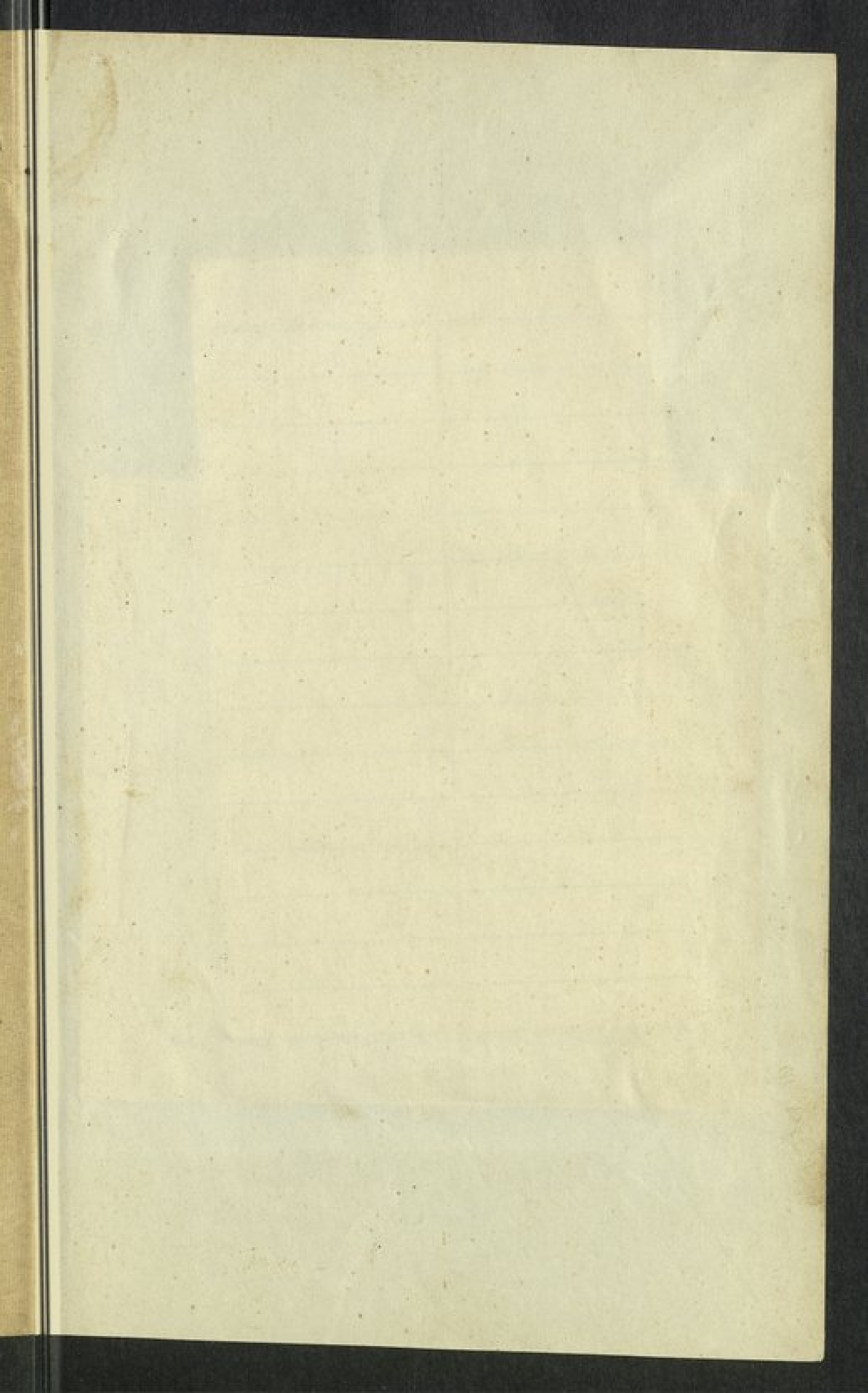
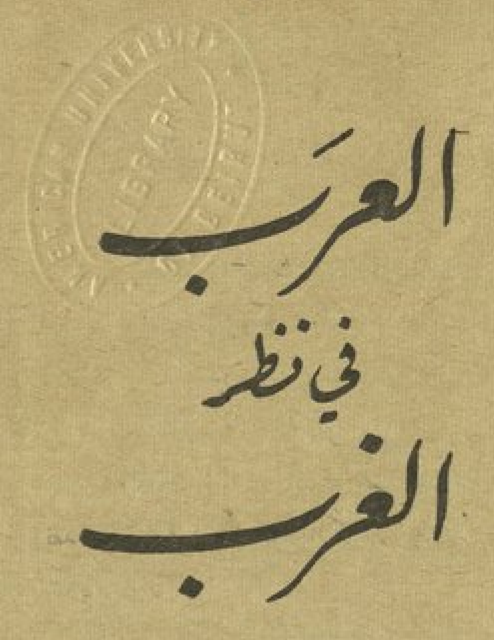






فريدريك زريق

مستشار وزارة المعارف في لواء الاسكندرونة السابق



# العرب في نظر الغرب

آن للعرب أن تسير الى المجـ

ـد وتسعى لعزة الاوطان ...



١٩٥١

مطبعة ابن زيدون بدمشق

# كلمة

هو ذا الثالث — من سلسلة أبحاث ضافية عن اوضاع الشرق العربي ومشكلاته لمسنا فيها الاصول والفروع والحقائق والاوهام وكل ما له صلة بهذا الشرق المغبون. وأصدرناها في مؤلفين اولهما «حوض البحر المتوسط ومشكلاته»، والثاني «نهضة العرب [التحرر، فالاستقلال، فالدولة]» — وهذا الثالث نصدره اليوم تحت عنوان «العرب في نظر الغرب» ونقدمه الى قراء العربية الكرام فائدة للوطن العزيز وعظة للمواطن الصالح.

المؤلف

فريدريك زريق

# الفصل الاول

# يقظة العرب غير ذات بال

## ١ ـ نظرة الانكليز

كتب السيد مونرو من موظفي دائرة الاستعلامات البريطانية ـ عقب جولة في الشرق الادنى كلف للقيام بها من قبل مؤسسة روكفلر الشهيرة ـ في احد تقاريره يقول :

ان الحركة العربية في شبه الجزيرة ما زالت غامضة وهي من الوهن والهزال بحيث لا يرجى الاعتداد بها زمناً طويلا . وتتمثل هذه الحركة بعقيدة غريزية يعتنقها العرب هي أن العربي أفضل المخلوقات البشرية طراً ... هذا واما القادرون منهم على التفكير بشيء غير الخبز اليومي وتوابعه فيرون في الوحدة العربية مثالا أعلى ، وانهم باسم هذا المثال يستطيعون اذا ما سنحت الفرص انزال الضربة القاصمة في رؤوس الاخصام. اما من تخطى هذه المرحلة العقائدية فعدده ضئيل .

ويضم هذا العدد الضئيل بعض من تلقوا طرفاً من الثقافة العالية في معاهد اجنبية او جامعات اسلامية . وهؤلاء يشعرون في الغالب بان العالم العربي في حاجة ماسة الى الاصلاح والتنظيم بأية وسيلة كانت . وان العمل في سبيل ذلك لهو من الضروريات . ولكن رغم تحبيذهم الفكرة قلّ من يفكر منهم في بحث الوسائل المؤدية الى تحقيقها .

ففي ساحات الجامعة الاميركية ببيروت تتلاقى جماعات من الطلاب وافدين من سوريا والعراق وفلسطين وسائر الاقطار العربية يتغنون بهذه

الفكرة بشدة وحماس . والواقع ان اتساع رقعة اقطارهم يولي الفكرة بعض الاهمية اكثر مما توليه فكرة جماعات طلاب تونس المماثلة مثلا . أما تفكيرهم اجمالا فيشوبه عدم الاتزان ، اذ هو يخلو من اي فكرة انشائية لا غنى عنها في مواضيع الشؤون العامة . ويلحظ هذا الضعف بادياً اينما كان في تونس كما في بيروت بحيث اذا عنّ لك السؤال عن كيفية ازالة عقبة ما من طريق مسألة معينة أجبت على الفور جواب نشوان : «ستزول وسوف ترى» . ولهم ثقة في نفوسهم تذهلهم عن ادراك كنه السؤال . على أنه يوجد بين هؤلاء حفنة محدودة فقط تفكر في المصاعب المنوعة التي يقتضيها تأسيس منظمات حديثة عديدة الاطراف متشعبة النواحي شاسعة المدى ، ولكنها تفكر وحسب !

وبعد البحث والتنقيب والاخذ والرد والسؤال والجواب في مختلف الاوساط الاجتماعية يخرج المراقب وقد انطبعت في مخيلته حقيقة العربي بانه وان تطورت ناشئته شكلا في بحر جيل او عدة اجيال فتبقى سيكولوجيته هي هي كما كانت منذ ثلاثة عشر قرناً لما اندفع في غزواته الكبرى نحو الشمال والغرب .

وهذا يأتي في رأس الاسباب الرئيسية التي ما زال يصطدم بها دعاة الوحدة العربية اذ انهم يجابهون طبائع فطرية راسخة في شعب عاش ايامه خاضعاً إما لجفاء الصحراء او لنظام عسكري مخبل عاناه في عهد الاتراك .

ومن المدهش ان ساسة العرب وشبابها المثقف في كل من مختلف بلادهم يفترضون ان سائر الدول العربية الاخرى تشاطرهم الاهتمام بشؤون رفاههم الخاص — وان كانوا هم ذاتهم لا يفكرون عادتها هذا الشعور الطيب — والحقيقة انهم من حيث المبدأ يعنون بشؤون الجوار ، اما في الواقع فلا يعيرونها اي اهتمام ، اللهم الا اذا وجدوا فيها ما يفيد مصالحهم المحلية .

وقد كان يمكن ان يكون هذا التناقض اقل بروزاً لو ان العالم الذي يتكلم العربية كان اكثر تجانساً .

مثال ذلك مصر التي تعيش في عزلة عن الدول العربية فهي ذات ثراء ضخم مزودة بجميع الوسائل الحديثة اللازمة للدعاية في سبيل جمع شتات العرب . وموقعها المتوسط يجعل منها محوراً ممتازاً للتألب حواليه . والعرب ينظرون اليها نظرة اللياقة للقيادة العليا . ولكن المصري – كما يظهر – على غير استعداد لقبول هذا الدور . اذ أنه يشعر قبل كل شيء ان دماء غزيرة غير عربية تجري في عروقه كما شعر في الحرب العالمية الاولى – لما اقتيد الى ما بين النهرين – بانه غريب عن الاهل والديار . عدا عن انه يكره السوريين الذين وفدوا على بلاده في سبيل العمل . وأما نفوذه فما من شك بانه بعيد المدى في البلاد العربية ، ولكنه ثمرة وضع القطر المصري الطبيعي لا ثمرة نشاط المصري وجهاده .

ولا تجد في الدول العربية الاكثر بروزاً ما يسمى بالرأي العام ، وهذا ما يشل ايضاً كل حركة يقام بها في سبيل تحقيق الوحدة العربية . وأما المواثيق السياسية فحدث عنها ولا حرج . إذ لها سوق رائجة بين رؤساء الدول العربية منقطعة النظير . ورغم ذلك فالاعتبارات الشخصية لها المقام الاول . خذ لك مثلا تصرفات ملك الاردن فهو يدعو ويشحذ الهمم احيانا كثيرة لاجل التضامن بين العرب . ولكنه قبل بتقسيم فلسطين بكل رحاب وسعة صدر دون ان يعير التفاتة للمواثيق او لمعارضة العرب الصاخبة . لانه بقبوله ذلك يستثمر الفرصة السانحة لتعزيز مكانته وتوسيع حدود مملكته ورفع شأنها . ولا ريب ان زملاءه رؤساء الدول الاخرى كانوا يتصرفون عين التصرف لوانهم وجدوا أو يجدون الى ذلك سبيلا . والخلاصة ان العرب يهتمون بشؤون الوحدة على الاكثر ما داموا في صفوف المعارضة خارج الحكم لا على رأسه . لان الذين يتمتعون بالحكم وخيراته لا يتخلون عنه

طيبين وفي صدورهم من الحياة رمق . أما الاخرون اي البعيدين عن الحكم — وهم ليس بيدهم شيء يخسرونه — فيدأبون العمل على احراج موقف خصومهم السياسيين . وكل هذا يثبت ان للانانية اعظم شأن في الحياة القومية العامة في بلادهم .

وثمة عامل اساسي آخر يحول دون اسفار الحركة العربية عن نجاح قريب . ذلك هو العامل المالي وضعف موارده في حكومات البلاد العربية . وقد يستحيل معالجة هذا الضعف بالاقتراض مثلا لان الشريعة الاسلامية تحرم القرض المجزي . والعرب اجمالا يفضلون اختزان المال على استثماره في اي مشروع عمراني ذي نفع عام . يستثنى من ذلك مصر التي أخذت تتحلل نوعاً من ضغط هذا القيد .

والبلاد الطامحة التي تسعى الى تحقيق اهدافها لا يرجى لها النجاح ان كانت لا تستطيع الاستعانة بقروض داخلية وطنية لتنفيذ برامجها العمرانية الجديدة وتسليح قوى الدفاع الوطني فيها ولاسيا القوى التي تستنفد مبالغ طائلة في هذه الايام لاجل تعزيزها والقيام باودها تعجز عنها موارد الموازنات العادية وخزانات الملوك الشخصية .

ومع ذلك فالعرب المثقفون حملة الشهادات الجامعية العالية ذاتهم لا يأبهون أو لا ينظرون نظرة جدية الى ضعف موارد موازناتهم المالية فهم يتجاوزون كل ذلك ويشيدون بقولهم : « سيكون لنا جيش قوي ونصبح دولة عظيمة » واذا ما اريد الاستيضاح عمن يقوم بالعبء الباهظ الذي يتطلبه تأليف مثل هذا الجيش وايجاد مثل هذه الدولة ؟ كان الجواب : هي الحكومة . واذا اريد التعمق في الحديث وقيل : ان ايجاد بريطانيا العظمى في وضعها الراهن يكلف الممول الانكليزي من ٣٠ الى ٦٠ في المئة من ايراده وهكذا سائر الدول المعروفة ! حينئذ ترتسم الابتسامة المهذبة على محيا الشاب المثقف ولكنها ابتسامة صفراوية تعني الشك والريب بما سمعه من قول هراء .

والحقيقة ان العالم العربي الذي يفتقر الى كل شيء وبخاصة الى المال والسلاح لا يكون ليقظته كبير شأن يذكر ما دام العالم في سلام .

وقد قال الكولونيل لورنس الانكليزي الملقب بملك الصحراء العربية غير المتوج في كتابه « دعائم الحكمة السبع » ما يأتي :

« أظهر العرب للعالم - في زحفهم الكبير الاول الى ضفاف البحر الابيض المتوسط تحت سحر الحماس - ابان نشاطهم الوجيز المدهش - ما يستطيعون فعله . ولكن ذلك كان اشبه باللهيب الذي لا يكاد يتأجج حتى يخمد . لان طبيعة بني سام تخلو من الحزم وقوة الشكيمة والجلد . ومدنياتهم غامضة تعنى بالفصاحة والبيان اكثر من عنايتها بالحقائق . وفقدان روح الاهتمام بالصالح العام في نفوسهم يقضي على مواهبهم الشخصية بالعقم » .

والعرب لا ينتفخون وتتبدل اشكالهم ويلعب في رؤوسهم الغرور الا عندما يشعرون بوجود شقاق بين الدول الغربية او هي في حالة حرب . ولكن حتى هذه الظاهرة نفسها لا تقوى على التأثير في الاوضاع الراهنة وجذبها الى ناحية الوحدة العربية اذ أن طابع الانانية الضاغط على الافراد معتلي العروش كفيل بافساد الحركة كلها كما تقدم القول . واذا اغفلنا ذكر صلات الصداقات او المعاهدات التي تربط الدول العربية ببعض الدول الغربية لا يسعنا اغفال المساعي العديدة التي تبذل ضد اي دولة غربية يزعم بانه كان لها ماض سيء بحق العرب - او لمصلحة أي دولة غربية يزعم بانها كانت من اهل الجود والكرم تقدم المال والسلاح للعرب بلا حساب .

## ٢ - نظرة الاميركيين

يتمثل الاميركيون في سياق ابحاث كتابهم عن أساليب التقدم في الامم بمثلهم القائل : « لا شيء ينجح مثل النجاح » . او في البيت العربي الشهير :

والناس من يلق خيراً قائلون له    ما يشتهي ولام المخطىء الهبل

فهم اشد الناس اغتباطاً بالناجحين ودهاء بالتشكل لام المخطىء . والفقير في نظرهم لا بد ان يكون شخصاً كسولا . والضعيف لا يكون كذلك الا بسبب تواكله وخموله . وما كان الشرق يخضع للغرب الا لنقص ظاهر في بنيته ومزاجه .

وهم يغتاظون من العرب بوجه خاص لانهم يكثرون من الضرب على وتيرة « التاريخ » و « السيادة » و « الحقوق » . ويجيبون بصوت عال بان ليس بين شعوب العالم من هو أدرى منهم بشؤون السيادة والحقوق . ولكنهم يعتقدون بان العرب لا شك يسيئون استعمال سيادتهم ويتمسكون بحقوقهم لمنفعة الافراد القلائل من ذوي النفوذ والسلطان .

ولما كانت عقلية الاميريكيين تنزع الى العمل وتقدر النجاح ، وترى أن الافكار الطيبة لا تفضل الاحلام الطيبة الا بالتنفيذ ، والتنفيذ يتطلب روح الاقدام والبناء والالتفات الى النواحي الايجابية في كل الامور ، فهي تجد في العالم العربي عكس ذلك ، وإن تخلفه عن مسايرة الركب الزاحف الى الامام سببه الخمول والتواكل والتناحر ، وانعدام الثقة بين الاخ وأخيه ، والاكتفاء بتمجيد السلف الصالح والقناعة بوضع ثقافي واقتصادي واجتماعي يكاد لم يطرأ عليه في جملته أي تبدل أو تطور يذكر منذ عدة قرون .. وان هذه الدلائل تقضي ولا شك على كل أمل باعتناق الديمقراطية الصحيحة التامة في العالم العربي وتحقيق مبادئها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بحيث يتسنى لكل فرد ان يحيا حياة حرة كريمة ، وان يثبت نفسه باعتباره مواطناً معترفاً به في الجمهورية الكبرى « جمهورية الجنس البشري » التي أعلن عنها « رالف امرسن » فيلسوف اميريكا الاكبر في الخامس عشر من شهر تموز سنة ١٩٣٨ « في أجيله الاميريكي » — انجيل البناء والطموح والحرية واثبات

الذات التي هي الخطوط الرئيسية للفلسفة الاميركية التي يمثلها « امرسن » و « وليم جيمس » – الفلسفة التي تضع القانون الاخلاقي للانسانية على اساس عملي اميركي لخصه بعض الاميركيين في هذه الكلمات : « ان تحيا وان تدع غيرك يحيا ، وان تعاونه على ان يحيا » .

ولما كانت سيطرة المال الاميركي شديدة في العالم كله فقد اصبح لصوت الاميركيين في هيئة الامم المتحدة من النفوذ والقوة والتأثير ما ليس لصوت غيرهم . وهم والحالة هذه ينظرون الى النفوذ الغربي في هذه الاصقاع على انه نعمة يسبغها الله على الشعوب المشمولة به . وان اوضاع هذه الشعوب الراهنة كفيلة بالا تثير أي قلق جدي في العالم مهما تنوعت حركاتها ودوت صيحاتها .

## ٣ – نظرة الصحافة الغربية

ما زال العالم العربي في هذا العصر يعيش في جو من المتناقضات الروائية لا مثيل له لدى سائر الشعوب . وكم تخلق هذه المتناقضات من متاعب وتثير من مشكلات يستحيل علاجها ؟!

ولما كانت براكين الاحداث في البلاد العربية تنفجر بلا انقطاع وبدون استئذان ، بسبب او بدون سبب ، فلا يشاهد المراقبون او يسمعون الا اصوات الزعماء او الرؤساء تتنادى اثر كل مناسبة للتشاور او لعقد الاجتماعات او المؤتمرات ، ويُعرض الخلاف على بساط البحث ، ويتنافس الخطباء في حسن البيان والالقاء ، وتستنبط الحلول ، ويكثر التنقل من حل الى آخر ، وأحياناً يسفر الحل عن اتخاذ مقررات ، ولكنها مقررات لا ترى النور بل ظلمة سلة المهملات .. والخلاصة فان الستار يسدل دوماً على لا شيء !. وما اشبه لعب هؤلاء الكبار بلعب الاطفال .

وتقوم في البلاد العربية حرب حامية الوطيس – هي حرب حياة او ممات – بين الاسرة الهاشمية وبين سائر الزعماء او الرؤساء الاخرين ، رغم

أن هناك شبكة من الارتباطات الدولية تقيد بشكل او آخر حركات هـذه البلاد . ولو أراد المدبرون الذين أؤتمنوا على مقدرات بـلادهم أن يزنوا الامور بميزان سليم أو أن يحللوا المشاكل بشكل جدي واقعي لاتضح لهم ان حرية التصرف بشؤونهم أو أهوائهم الخاصة لهي حرية نسبية . والدليل على ذلك ما حدث مؤخراً من وقوف الدول العظمى الثلاث موقف الحزم من الحركات والتصرفات المفرطة في البلاد العربية الذي أدى الى صدور بيانهم الثلاثي المعروف . ويجدر ان نعيد الذكرى في هـذه المناسبة بما كان يجري من أمثال هذه التدخلات بشؤون السلطنة العثمانية في عهد سلاطينها .

والواقع ان كل ما يشاهد من حماس اوضجيج في الشرق العربي ما هو الا تظاهرات مصطنعة يثيرها الخياليون عبدة الاوهام . وما كان هذا الشرق ليعيش في جو المتناقضات لو استطاع التحرر قليلا من الخيالات الجوفاء ومجابهة الحقائق الفعلية . حينئذ فقط الكن ما يبذله من النشاط والجهود يتجه مباشرة لخير الوطن واهله .

ولـكن للأسف فان سياسة العرب هي تتمة لحـكايات الف ليلة وليلة . ومحاضر اجتماعاتهم ومواثيقهم ليست هي ايضاً الا تكملة لقصص الجن والعفاريت . اما الامور الواقعية والحقائق الملموسة فساسة العرب يتحاشون ذكراها وينفرون منها . وهم ما داموا قادرين على تأجيل النظر في مشكلة ما ، طرحوها وراء ظهورهم . وهم ما داموا قادرين على الاكتفاء بالمجاز نبذوا الحقيقة .

ولم يلحظ في جدول الاعمال التي قام بها ساسة العرب حتى اليوم سوى المباراة الخطابية . ومصالحة المستائين . والاطناب بالتضامن . وقبلات الترحيب والوداع . وذلك حسن ولا ريب . ولـكن ليس هو كل شيء . بل يوجد هناك ما هو اعظم : هو اليوم الذي يدركون فيه كلهم ادراكا حقيقياً اهمية استقرار بلادهم السياسي الذي يفرضه عليهم التاريخ والوضع الجغرافي . ففي هذا اليوم لاقبله يبلغ هؤلاء الساسة سنّ الرشد .

## ٤ ـ نظرة المصريين

### في العروبة

يلاحظ ان رأي اكابر المفكرين وبعض الساسة المصريين يكاد يجمع على وجوب تمسك مصر بقوميتها المصرية ورفض اية فكرة دخيلة مما يدعون اليه. وهذا امر طبيعي كما يقولون. وانه ما كان لمصري يعرف تاريخ امته ومراحل نشوئها وعناصر تكوينها ويعتز بماضيها ومقومات حضارتها ان يقول بغير ذلك. ويرى هؤلاء المفكرون ان من العبث رفع الاصوات من حين لآخر بقصد تفنيد هذا الرأي الفطري السليم واقناع المصريين بوجوب تناسي ماضيهم وتاريخهم وخواص مقوماتهم المادية والمعنوية والانضواء تحت لواء «العروبة» ومن العبث ايضاً محاولة هذه الاصوات ان تسبغ على الدعوة مسحة من القوة والاغراء بقولها ان مصر هي زعيمة العروبة والعالم العربي الطبيعية وغير ذلك من العبارات الرنانة. وان تذهب في ندائها الى حد ان تدعو الى الغاء الجنسيات القومية واتخاذ «العروبة» جنسية عامة لمصر وزميلاتها، والغاء الحدود والحواجز الواقية وغير ذلك مما يحقق في نظر هؤلاء الدعاة فكرة الاندماج العربي والجامعة العربية مادة ومعنى.

ويقول المفكرون المصريون ان الحوادث تصهر الامم وتجلو خواصها وفضائلها. وقد صهرت حوادث الاعوام الخمسة الاخيرة الامة المصرية واقنعتها بان الانحراف الى اتجاه لا يلائم الحقائق الواقعة ولا يمثل الشعور الفطري، انما هو تكلف لا تلبث ان تعافه النفوس الصادقة المخلصة. وانه من الخير ان نفرق دائماً بين العوامل والمصالح المشتركة وبين المبادىء القومية الراسخة. وان نعرف انه ليس من الضروري ان تنسى مصر شخصيتها ومقوماتها المصرية الاثيلة في سبيل تعضيد الجبهة المصرية المشتركة والعمل في ظلها بما يحقق المصالح والاماني المشتركة.

ولسنا نعود هنا الى قصة المحن والتضحيات المؤلمة التي عانتها مصر من جراء اخلاصها للغاية المشتركة ووفائها بالعهود المقطوعة ، بل ولسنا نشير الى ما عانته مصر فوق ذلك من آيات النكران والجحود . ولكننا نريد فقط ان نؤكد لاولئك الذين لا يزالون يرددون نغمة العروبة ، ان مصر لايمكن ان تصغي لاية محاولة يقصد بها التعريض بعقيدتها القومية او التشكيك فيها . وان الوعي القومي الذي خبا حيناً امام العواطف الفياضة ، وتناسي الحقائق في سبيل المثل الخلابة ، قد صحا من غفوته واضحى يدرك الحقائق واضحة . وان المصري اشد ما يكون ايمانا بمصريته وحرصاً عليها .

والواقع اننا لا نفهم كيف يروم اصحاب هذه الدعوة ان نصغي اليوم . وهم يعلمون ان مصر بتاريخها ونشأتها العنصرية والاجتماعية قد تكونت تكونا خاصاً واكتملت لها خواصها ومقوماتها المستقلة منذ اقدم العصور . ولم تفقد الامة المصرية خواص الوحدة والتجانس في اي وقت . ولم تذهب الاحتلالات الاجنبية بشخصيتها ووحدتها القومية . وقد كانت مصر ايام الفتح العربي بالرغم من وقوعها تحت حكم الرومان من ابرز امم العالم القديم شخصية . وقد ادرك الفاتحون العرب هذه الحقيقة فاحترموا شخصيتها المؤثلة . وكانت تحتل بين ولايات الخلافة مكانة خاصة ثم غدت فيمابعد مقراً للخلافة مستقلة . وورثت مصر من الفاتحين الاسلام والعربية ولكنها حافظت في ظل العهد الجديد على خواصها القومية . وكان توغل الاستعمار العربي في مصر ضئيلا ولم يكن له أثر يذكر في تطور مقوماتها العنصرية او خواصها المصرية القديمة .

وهنا نحب ان نشير الى حقيقة تاريخية كثيراً ماتنسى . هي ان الامبراطورية الاسلامية التي انشأها الفاتحون العرب لم تحتفظ طويلا بطابعها العربي . وانه منذ منتصف القرن الثاني للهجرة يغيض طابع العروبة عن الدول الاسلامية شيئاً فشيئاً وتبرز صفاتها القومية المحلية . وانه لم تقم في الغرب الاسلامي من مصر الى الاندلس اية امة عربية بالمعنى العنصري الصحيح بل كانت كلها

انما اسلامية تحتفظ كل منها بخواصها العنصرية والقومية . بل لم تكن الدولة العباسية ذاتها وريثة الامبراطورة العربية الاولى دولة عربية لامد طويل . ولم تكن تحكم امة يغلب عليها طابع العروبة . ولم تكن عواصم الخلافة الكبرى بغداد والقاهرة وقرطبة تمثل في اي وقت حضارة عربية بالمعنى الصحيح. وانما كانت قبل كل شيء تمثل حضارة اسلامية تأخذ فيها العناصر القومية المحلية باعظم قسط .

ولما ازور نجم قرطبة وبغداد استأثرت القاهرة بزعامة العالم الاسلامي وأضحت الحفيظة الاولى على تراث الاسلام والحضارة الاسلامية . ولبثت زهاء ثلاثة قرون تحمل هذه الامانة الضخمة وتعمل على تنميتها وتدعيم عظمتها بقوة وبراعة . واتخذت حركة التفكير والآداب والفنون في مصر الى جانب طابعها الاسلامي طابعاً مصريا عميقاً يميزها عما عداها من تراث الامم الاسلامية الاخرى .

وكانت شخصية مصر القومية دائماً عاملا بارزاً في حياتها العامة تذيب في بوتقتها دول السلاطين المتعاقبة وتمصرها وتفرض طابعها المصري على كل تغيير او انقلاب يصيب حياتها العامة . ولبثت حتى خلال ظلمات العهد التركي ومحنه محتفظة بشخصيتها وطابعها . ولم يستطع الترك في بحر ثلاثمائة عام ونيف ان يفرضوا عليها لغتهم ونظمهم كما فرضوها على بلاد اخرى . ولما انقشعت محنة العهد التركي بدت القومية المصرية في ثوبها القديم قوية ناصعة تحمل امامها كل شيء وتخضع الحوادث اصولها .

ولم تكن مصر خلال العصور الطويلة التي تولت فيها حكم الامم العربية الشقيقة من اقصى شمال الشام الى حدود اليمن سوى الدولة الام . ولم تكن المصرية موضعاً للتشكك او الجدل كما يراد ان تكون اليوم . ولم يك ثمة عروبة ولا جامعة عربية . وانما كانت شركة الامم الشقيقة التي تجمعها اواصر التاريخ والدين واللغة والمصالح المشتركة وكل منها تحتفظ بقوميتها وطابعها

المحلي الخاص .

وقد حاول محمد علي الكبير ان يعيد بفتوحاته مجد الامبراطورية المصرية في العصور الوسطى . وان يعيد الى الدولة المصرية وحدانها العربية القديمة لتعود الى تماسكها والى عظمتها المشتركة ولكن الحوادث تألبت عليه وعاقته عن بلوغ أربه .

تلك هي صفحة القومية المصرية الزاخرة على كر الاجيال والعصور . وهي اليوم أنصع لونا وأقوى عنصراً وأعمق جذوراً . وهي شعار مصر الحديثة . والمصريون لا يرضون عنه بديلا مهما سمت او تعددت انواع التفخيم والاغراء .

ويقول المصريون ايضاً ان مصر الحريصة على مصريتها هي في عين الوقت مصر الشقيقة العطوف على الامم العربية . وهي شريكتها في الاماني والمشاعر والالام . وانها ضربت بمواقفها العديدة في جامعة الدول العربية وفي قضية فلسطين خاصة اروع مثل في الاخلاص والوفاء والتضحية وانكار الذات . وان انتظامها في هذه الجامعة لم يكن منذ البداية الا تحقيقاً لمبادىء سامية يجيش بها صدرها . وانها لم تجن من هذه الجامعة مغنما او مزايا . بل ما زالت منذ دخولها اليها تبذل التضحية بعد التضحية ولا تبغي بسبب ذلك جزاء ولا شكوراً .

وانه كان في ذلك كله ما يكفي لاقناع الجميع بان مصر قد أدت واجبها كاملا نحو القضايا العربية او نحو « العروبة » وانه لا محل بعد ذلك لان يتقدم بعض الغلاة من الدعاة فيطلبون اليها ان تنزل عن صفتها المصرية لتنضوي تحت لواء العروبة وتعتنق القومية العربية . وان تشتري زعامة « العروبة » بالتنكر لماضيها وتراثها القديم . وانه لمن المؤسف ان تغدو اقدس العواطف القومية على هذا النحو موضعاً للجدل والنقاش . وان كلما أبدى مصري من ذوي الرأي رأيه صريحاً في هذا الموضوع مدافعاً عن مصريته تصدوا له يحاولون تفنيد رأيه وتقليب دعوتهم في لجاجة من القول لم يعد لحسن الحظ يصغي

اليه اليوم أحد .

ويعجبون لهؤلاء الغلاة كيف ينعون على المصريين تمجيدهم عهد الفراعنة والحضارة المصرية الخالدة وهم قد فاتهم ان مصر القديمة هي مصدر أصول المصريين الاولى ومرد تاريخهم الطويل الحافل . وان تاريخ بلاد الفراعنة او مصر القديمة ليفخر به اعظم شعوب الارض .

ويرددون القول بان مصر وجدت قبل الفتح العربي بازمان بعيدة . ووجدت المصرية منذ فجر التاريخ . وان مصر ما زالت تحتضن تراثها واصولها الغابرة بافتخار وتحلها من نفسها اعز مكانة . وان القومية المصرية ما زالت باقية على الدهور شعارهم المفضل وعلمهم الخفاق .

## ٥ ـ الخلاصة

ليس اشد ايلاما لنفوس المفكرين في اقطار العالم العربي من ملاحظة شيوع مثل هذه الآراء السخيفة البالية في اوساط الساسة والكتاب الغربيين ... ويجدر التساؤل في هذا المقام عما اذا كانت البعثات السياسية الغربية في البلاد العربية تجهل ـ ولها من عيون وكلائها وصنائعها المبثوثة في كل مكان اوثق مرجع ـ او تغفل عمداً ذكر ما يستحق الذكر في تقاريرها عن مبلغ النشاط البادي في جميع أنحاء الشرق العربي في سبيل ترقية شعوبه ورفع مستواها رغم العقبات الكأداء والصعوبات المتراكمة منذ اجيال في وجه كل اصلاح مرغوب به ؟ او لم تر ان روح الاقطاعية فيه آخذة بالزوال وان ما أدخلته الحكومات من الاصلاحات والتحسينات على شؤون الثقافة والتعليم والزراعة والصناعة والتجارة والصحة والامن والمواصلات وغير ذلك في مختلف مرافق الحياة لا ينكره حكم عدل او مراقب نزيه ؟ . . .

على ان الدافع الحقيقي الى اشاعة مثل هذه الآراء على مايظهر هو استفحال البلبلة السياسية في البلاد العربية وتنوع اتجاهاتها ، وكثرة متناقضاتها ،

واختلاف مصالح الساسة الذاتية ، وغرور البعض منهم ، وعجز البعض الآخر والاتفاق على الا يكون بينهم اتفاق . . . ثم فساد الادارات الداخلية رغم العيش في ظل الانظمة الديموقراطية والحياة الدستورية . وأخيراً فشل الجامعة العربية في تأدية رسالتها على الوجه الصحيح ، وانقسام اعضائها على بعضهم البعض ، كما سيأتي تفصيل ذلك في الفصول الآتية . هذا كله يصلح في نظر الغرب كما يبدو وسيلة للتشهير وذريعة متينة يمكن التوسل بها لخدمة مصالحه المديدة في هذه البقاع الخصبة من العالم .

# الفصل الثاني

# الجامعة العربية

## ١ ـ أمنية العرب

انقضى على انشاء جامعة الدول العربية ستة أعوام . ففي الثاني والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٤٥ تم تأليفها والتوقيع على ميثاقها . فتحققت بذلك أمنية طالما سعت الدول والشعوب العربية لتحقيقها .

ولئن كان ميثاقها لم يجيء محققاً لما كان يرجوه البعض من كمال التقريب بين هذه الدول الجارات التي يربط بينها اكثر من سبب الا انه في نصوصه وأحكامه كان بداية مرجواً لها اطراد النمو وكمال النضج على الايام .

وقد قوبل تأليف الجامعة ببهجة شاملة واقترن في آذان الكثيرين بآمال واسعة لم تكن طبيعة الميثاق ولا ظروف البلاد العربية وما يسيطر عليها من حكومات لتحتملها . ومع ذلك فان هذه الآمال لم تضعف في السنوات الاولى من حياة الجامعة بل لعلها زادت في النفوس توثقاً بما صادفها من احداث وخطب وبيانات من رؤساء الحكومات العربية وممثليها . وما بدا في المجتمعات والمؤتمرات الدولية من تكتل الدول العربية تكتلا جعلها تبدو في مظهر القوة المهيبة الجانب المحترمة الارادة .

وتفضل في حينه جلالة الفاروق المعظم فعبر عن خلجات النفوس التواقة الى رؤية الامة العربية مجموعة الشمل موحدة الكلمة ـ لان في قوة

الجامعة قوة لكل من اعضائها — وذلك عندما قال يوم احتفلت مصر بمقدم جلالة الملك عبد العزيز بن السعود : « نحن نرغب ان تضرب جامعتنا المثل في تعاون صادق بين جماعة من الدول متضافرة على سلامتها المشتركة ، ومتكافلة في صيانة حريتها واستقلالها . ونحن واثقون ان جامعتنا وهي تؤدي هذه الرسالة بين العرب لا تريد علواً واستكباراً على أمة أخرى . بل نرى ان من اسمى مقاصدنا ومقاصدها التعاون مع أمم الارض كلها على البر والحق والعدل والسلم الدائم . ونحن كذلك نثق بان جامعتنا التي تربأ بنفسها عن كل تفكير في العدوان على غيرها تحرص كل الحرص على ان تدافع عن الحق والعدل والحرية » .

« وانا لنقدر كل التقدير ما يرمي اليه ميثاق الجامعة العربية من ان يكون لكل قطر عربي حقه الواضح في تقرير مصيره والتمتع بحريته الكاملة . ويسعدنا ان تسير الاقطار العربية بخطى ثابتة نحو الوحدة وتضع من النظم ما يزيد في التقارب بينها واحكام صلاتها ، ويؤدي الى تبادل المنافع والخبرات لتسعد جميع طبقات الامة العربية وتنعم بالثمرات التي وهبها الله سبحانه ارضها وبلادها » .

وتفضل جلالته ايضاً في عيد ميلاد الجامعة الاول فوجه النطق الكريم التالي : « في مثل هذا اليوم من عام مضى ارتبطت مصر بميثاق الدول العربية لتنمية اواصر الاخوة بيننا . واني ليسرني ان ارى تقدما مستمراً نحو تلك الغاية . وقد يعين على تحقيقها ان ننشيء فيما بيننا ( قومية مشتركة ) وبقيني ان الاجيال الناشئة في جميع البلاد العربية قادرة على حمل هذه الرسالة القديمة الجديدة التي نعتز جميعاً بالانتساب اليها . وتلك الرسالة هي ان نكون اعوانا على البر متضامنين في اقامة العدل والسلم الدائم » .

وتيمنت نفوس العرب بالتوجيه الملكي السديد الى القومية المشتركة . فاجتمع مجلس الجامعة العربية ليبحث اخراج هذه « القومية » الى حيز الوجود فيتمكن كل عربي من النهوض بواجبه في حدودها . وتقدم الوفد السوري

في ذلك الحين باقتراح الى المجلس رآه كفيلا بان يحقق القومية المشتركة فطلب انشاء جواز سفر باسمها يعطي حامله حق السفر مدة سنة واحدة يجوز تجديدها في اي قطر من اقطار دول الجامعة كما يتيح الاقامة فيه . ويكون هذا الجواز واحداً في نصوصه وحجمه ولونه .

واثار هذا الاقتراح تعليقات اعضاء المجلس فتباحثوا في تفسير « القومية المشتركة » وانتهى الرأي الى ان الاقتراح السوري الخاص بجواز السفر المطلوب يطابق معنى القومية المشتركة .

ثم تلا امين الجامعة العربية بيانا عن تفسير هذه القومية جاء فيه ما يلي :

« لا شك يا حضرات الاعضاء في انكم تعلمون ان الميثاق يستلزم ان تبذل البلاد العربية جميعاً أقصى ما تستطيع للتعاون فيما بينها ولرعاية مصالحها المشتركة . فنحن نسير على هدى من نصوص الميثاق مع الاحتفاظ لكل دولة بحقوق سيادتها وكيانها القومي . ولا شك في انكم جميعاً تعتقدون كما اعتقد اننا نحن العرب لنا قومية مشتركة . واذا قلت قومية فلا أقصد بطبيعة الحال الجنسية القانونية . فقوميتنا العربية غير جنسيتنا القانونية . ولا شك ان هناك فرقاً بين الجنس والجنسية . وأظن ان جلالة الملك فاروق حين اشار الى القومية العربية اشار الى معنى يختلج في انفسنا جميعاً وهو ان كل واحد منا يشعر ان عليه واجبين كما ان عليه اخلاصين . واجب نحو وطنه كمواطن . وواجب نحو الامة العربية كعربي . فعليه اخلاص لوطنه كدولة . واخلاص للجامعة كوحدة اي اخلاص لجميع العرب . كما ان الشخص منا يشعر في دخيلة نفسه ان عليه اخلاصاً لقومه واخلاصاً لدينه .

فلو كان الشخص مصريا او سوريا فلا يتعارض ذلك مطلقاً مع شعوره المشترك نحو هذه الامة العربية وهو شعور لا نحسه بالنسبة للانكليز او الفرنسيين الخ .. فنحن لنا في الواقع « قومية مشتركة » باعتبارنا عرباً . وهذا كما ذكرت لحضراتكم في اول حديثي فوق المعاني الاخرى التي نحن

قائمون عليها كدول. ولذلك نريد في هذا النطاق ان يتمتع كل عربي بامتيازات البلاد العربية وان يكون له فيها صلات غير صلات الاجانب . ولا يخفى على حضراتكم بطبيعة الحال ان كل اعمالنا في الجامعة ترمي الى تنظيم احوالنا الاقتصادية وشؤوننا الاجتماعية والصحية والتعاون فيما بيننا الى ابعد مدى مستطاع . وهذا ما نص عليه الميثاق .

فبيننا نحن العرب علاقة جامعة لنا . وهذه العلاقة بالجامعة في استطاعتنا ان نسميها « القومية المشتركة » او « الوطن المشترك » او « الامة العربية المشتركة » . ومن هذه القومية المشتركة او سموها ما شئتم نريد ان نخرج للعربي بامتيازات وصلات في البلاد العربية ليست لغيره » .

ثم خاطب امين الجامعة اعضاء المجلس قائلا « خبروني يا حضرات الاعضاء لماذا نضع في وجه العربي العقبات التي نضعها في وجه غيره ؟ اننا ان لم نخرج من هذا الموضوع بتذليل هذه العقبات في وجه العربي فمعنى ذلك ان الجامعة لم تؤد رسالتها كما اعتقد » .

وانتهى من بيانه بقوله : « للمجلس ان يفسر القومية المشتركة بهذا المعنى وان نجعل للعربي صلات خاصة وامتيازات خاصة في البلاد العربية ليست لغيره . وهذا بالطبع سيكون بناء على قوانين تصدرها دول الجامعة . ومعنى ذلك انه سيتفرع عن القومية المشتركة مسائل عديدة . فنها مثلا مسألة جوازات السفر . وقد حان الوقت لان يقول المجلس كلمته في هذا الشأن . والواقع ان هذه الجوازات بدعة ! فقد قمت من لندن في عام ١٩١٣ لاتطوع في حرب البلقان . فاخترقت عدة ممالك منها فرنسا وسويسرا . ومررت بدول الجبل الاسود والبانيا واليونان ثم دخلت تركيا ولم اكن احمل ورقة واحدة تدل على جنسيتي ولا على شخصيتي ، فلم يكن لبدعة جوازات السفر وجود في العالم » .

وانتهى رأي المجلس بارسال هذا التفسير الى الحكومات العربية للموافقة

عليه وتنفيذ ما جاء فيه .

ولكن الزمن مضى دون ان تحقق هذه الحكومات شيئاً ! ..

وكان ثمة وفي عين الوقت الذي انشئت فيه الجامعة فريق من مفكري العرب يستقبل نشأتها بكثير من التحفظ والحذر على عكس ما استقبلها به الآخرون من فرط البشر ومزيد التفاؤل . وكانت حجة هذا الفريق انها تتألف من ممثلين سياسيين تتنافر فيهم الاهواء وتتباين امزجتهم ولا تنسجم انظارهم فيما يهدفون اليه . فبين البعض والبعض ذكريات من خصومات تعكر غيومها ما يجب ان يكون من صفو تتلاقى فيه النفوس والعقول المجتمعة المتآلفة . وبين بعضهم من لا يرضى عن النظم والمظاهر الاجتماعية التي يرضى عنها آخرون . وفي بعضهم من يساير سياسات ويمالىء اتجاهات لا يطمئن اليها بعض آخر . وما قيل عن ممثلي جامعة الدول العربية قيل على غراره عن مختلف شعوب العروبة اذ يعوزها تجانس في الطباع وفي مستوى الثقافات وانواعها وفي مختلف الاستعدادات ، وفي درجة النشاط وضروب المسعى ، وان في كل ذلك مدعاة للتفرق والشتات . وان ترابطاً لا يقوم على التجانس في أوسع مدى معرّض لصنوف الاضطرابات والفشل .

وكان يقدر رغم ماقيل ويقال في الجامعة العربية ورابطتها ان القوم اذا هم تفرقوا لظروف واختلفوا في امور ونزعات وتناقضوا في مواقف ، فان الخطوب الملمة والمحن المهيأة لاصابتهم جميعاً في حياتهم وكيانهم وعزتهم قد تحول بينهم وبين ان يلقوا بالا الى ما تفرقوا فيه من شؤون قد تنخفض منزلتها عن منزلة الحياة والكيان والعزة . وكان يقدر ايضاً ان تباين الثقافات وتنوع الاستعدادات واختلاف الامزجة وتعدد مظاهر النشاط والمسعى في مختلف الاقطار العربية يقتضي الترابط في العروبة لكي ينتفع الجميع بانواع الاستعدادات والوان النشاط والاختصاصات عند ما يكون في ضمها وتضامنها وجمعها وتكتيلها ما ييسر بلوغ غايات يرمي اليها المترابطون وينشدها المتضامنون .

وقد مرت الايام وتوالت دورات جامعة الدول العربية وقررت شتى القرارات واتخذت مختلف التوجيهات والمواقف وكان في ذلك ما يستأهل او يستتبع الملامة .

على انه مهما يكن من ترفيع او تخفيض لنشاط جامعة الدول العربية فان ما أصابها في بعض نواحيها من خذلان وما تسبب عن بعض تصرفاتها من مأساة فلسطين وفواجع لاجئيها قد أضعف عند الكثيرين الايمان والثقة بنجاحها .

وقد يكون لهؤلاء المتشائمين العديدين معذرتهم فان ثمرات الجامعة قد تعداها الاوان دون ان يينع قطافها . لان شجرة عهدت رعايتها لرجال الدول وتوجيه السياسيين وحدهم دون العامة من الشعوب ، تعرض لا بد قلما يتاح لها حسن الرعاية واكرمها ، فلم تخصب الشجرة ولم تسمد كما كان ينبغي ان تخصب وتسمد . اذ لم توثق جامعة الدول العربية الصلة بين نفسها وبين ذوي الايمان المستنير بالعروبة ، ولا بين نفسها وبين الشعوب التي تمثلها . ولم تعزز التآزر لايقاظ الشعور العربي الكامن ، واذكاء الوعي الشعبي الدفين والانتفاع بيقظته واذكائه . ولقد كان من الخير لجامعة الدول العربية ان تفعل ذلك لحماية نفسها ، ولصالح العروبة . لان الاعتماد على الشعوب نفسها وعلى مايكون من صميم نفسيتها ومقوماتها يؤدي دائماً الى افضل النتائج عند النضال الصادق للمثل العليا وللاهداف السامية . ومن المعلوم ان سياسة المستغلين الغاصبين كثيراً ما يتيسر لها ان تؤثر في رجال الدول وتطويهم في خداعها وفي تيارها باسرع مما تؤثر في غيرهم ممن يستمدون نفسيتهم من صميم نفسية الشعوب وآدابها ومقوماتها . ومن الادلة على ذلك ان المناضلين الشعبيين كانوا يجودون بنفوسهم في حرب فلسطين في حين كان من يسوسون جامعة الدول العربية يتناقضون ويختلفون وفقاً لتيارات السياسة الخارجية وتأثيراتها . وطبيعي ان الاحرار المستنيرين الصادقين لايتقيدون بما يتقيد به الرسميون . وان هؤلاء الاحرار اجرأ من الاخرين واقدر على تكشف جهات السلامة في الامور

التي يتورط الرسميون في ملتوياتها تحت تأثير الخدع السياسية .

وعلى ذلك فان العروبة الواضحة المدعمة تقتضي اهلها بعث شعور عربي قوي حساس واقامة جبهة جامعة للشعوب العربية تتمثل في تكتيل الهيئات العاملة لخير العرب . وفي عقد المؤتمرات المعنية بامورهم . فاذا تحقق وجود هذه الجبهة الجامعة كانت حرية ان تستفيد من اخطاء الرسميين وتجاربهم ومعلوماتهم . وأغلب الظن ان الاحوال حينئذ قد تتبدل ويتبين المجرى الذي يمد المعين الناضب بالماء الصافي .

## ٢ — تمثيل الجامعة العربية

### في هيئة الامم المتحدة

بحثت اللجنة السياسية للجامعة العربية تنظيم علاقة الجامعة بهيئة الامم المتحدة والسعي لتمثيلها في دورات الجمعية العمومية لهذه الهيئة باقتراح تتقدم به احدى الدول العربية في اجتماعات الدورة في شهر ايلول عام ١٩٤٩ والاقتراح المنوه به يعتمد على اساسين : اولهما قانوني مستمد من صفة الجامعة العربية كهيئة اقليمية . والثاني عملي مستند على سبق دعوة الامين العام « لمنظمة الدول الاميركية » بقرار من الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة في شهر تشرين الاول عام ١٩٤٨ . هذا نصه : « تكلف الجمعية العمومية السكرتير العام بدعوة سكرتير عام منظمة الدول الاميركية لحضور دورات الجمعية العمومية كمراقب » .

ثم أثار موضوع هذا التمثيل في الجمعية العمومية مندوب مصر ، وأبدى أكثر المندوبين الذين تكلموا في هذا الصدد مثل مندوبي المكسيك واليونان وكوبا وشيلي والبرازيل والارغواي وفنزويلا والولايات المتحدة الاميركية تأييدهم لدعوة الجامعة العربية وترحيبهم بها . وقرر رئيس الجمعية : « انه بعد ما تبين له بصفة أكيدة بان الجامعة العربية بوصفها هيئة اقليمية

يتفق نشاطها ومبدأ التعاون الذي تضمنته المادة ٥٢ من الميثاق يقرر بان توجه اليها في الوقت المناسب نفس الدعوة التي وجهت الى منظمة الدول الاميركية. ولبثت هذه الجمعية العمومية تنتظر ان تتقدم احدي الدول العربية باقتراح - مماثل لاقتراح الارجنتين في منظمة الدول الاميركية - بدعوة الامين العام لجامعة الدول العربية لحضور اجتماعات هيئة الامم المتحدة .

وكان مفهوماً ومتوقعاً ان تتقدم احدى الدول العربية بذلك الاقتراح في اقرب فرصة ممكنة بعد ان تقرر هذا المبدأ وتهيأ الجو لقبوله أثر التصريحات المشجعة التي المعنا اليها . وكان مفهوماً ايضاً ان وفد مصر هو الذي سيتقدم بالاقتراح لان ممثله هو الذي أثار الموضوع وجاهد في سبيل نجاحه ( وكان قد بعث الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية بصورة عن ذلك القرار مرفقة بمحاضر الجلسات وبمذكرة تنطوي على ظروف المسألة ) وعلم ايضاً بان الامانة العامة للجامعة قد أبرقت الى رئيس الوفد المصري برأيها في الموضوع ( وبقي وما زال باقياً هذا الرأي طي الكتمان ) .

واستمرت دورة ذلك العام للجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة اكثر من ثلاثة شهور دون ان يتقدم بالاقتراح احد . والاعجب من ذلك ان تمر دورة اخرى لها في عام ١٩٤٩ والسكوت مخيم على الجميع . . وهكذا بقيت القضية تتأرجح بين الامانة العامة واللجنة السياسية ردحا طويلا من الزمن دون مبرر حتى سخر لها من يسيرها. وفي ٢ تشرين الاول ١٩٥٠ وافقت هيئة الامم على دعوة الجامعة العربية لايفاد ممثل لها في اجتماعاتها كمراقب .

وما من شك ان وجود ممثل للامانة العامة للجامعة اثناء دورات الجمعية العمومية لهو ضروري لتنسيق التعاون او على الاقل للاتصال بين اعضاء الوفود العربية ومندوبيها . وقد أثبت العمل ان الاتصال بين هذه الوفود يكون عادة قاصراً على اجتماعات رؤسائها او اعضائها الرئيسيين . اما الاعضاء الذين يحضرون اللجان فعلا فالغالب انهم لايتصلون ببعضهم البعض اولا يتعارفون.

وهناك ناحية أخرى أعظم أهمية هي ان وجود ممثل للامانة العامة للجامعة العربية بجانب ممثل للامانة العامة لمنظمة الدول الاميركية يترتب عليه حتما زيادة الاتصال وتوثق الملاقات بين الكتلتين وتنسيق التعاون بينهما . وقد لمس جميع من حضروا اجتماعات هيئة الامم مبلغ رغبة الدول الاميركية في التعاون مع الجامعة العربية لانها وجدت فيها الكتلة الاقليمية الوحيدة التي تستطيع التعاون معها لتقارب الاغراض والمصالح بين الكتلتين . ولا ينكر مبلغ ما استطاعت الدول العربية ان تجنيه من ثمار تعاونها مع الدول الاميركية. واقرب الامثلة التي يذكرها الخاطر قضية ليبيا والقرارات التي اتخذت بشأنها في الدورة الاخيرة واعتبرت نصراً عظيما للدول العربية .

## ٣ ـ حسنات الجامعة

كما علق على الجامعة العربية في اول تأليفها اكثر مما ينبغي ان يعلق عليها من آمال ، عُزي اليها بعد وقوع حوادث فلسطين اكثر مما ينبغي ان تحتمل من تبعات : وهكذا أسرف في رسم الصورة الاولى وبولغ في وضع الاطار الاسود حولها فيما بعد .

ولو كانت الصورة التي استقرت في الاذهان يوم تألقت شمس الجامعة العربية صورة صحيحة دقيقة لها ، لما أصابت العالم العربي الخيبة المريرة التي أصابته يوم تبين انها لم تكن متكافئة مع الاحداث .

والحق ان الجامعة العربية كمؤسسة اقليمية تحرص الشعوب العربية على بقائها . والحق ان حرص هذه الشعوب على نجاحها وتقدمها ينبغي ان يدفعها الى الانتفاع من اخطاء الماضي لا في الانصراف عن الجامعة ولكن في العودة اليها بعزم مجدد ونية صادقة وفكرة ثابتة قاطعة في التماس اسباب الاصلاح لأداتها ونظمها وميثاقها والغاية منها ودقة الادراك لما تستطيعه وما لا تستطيعه .

وما نحسب الا ان مجلسها لا بد آخذ امرها مأخذ الجد، مدرك لضرورتها

وأهميتها ، عامل على ان يصلح من امرها ويوطد من بنيانها حق يصبح سليما معافى .

فاذا تركنا الناحية السياسية الى ما عداها من ميادين الثقافة والاقتصاد والاجتماع فان الانصاف يقتضينا ان نسجل للجامعة العربية حسن بلائها في هذه الميادين وعظيم حرصها على ان توثق ما بين البلاد العربية من صلات ثقافية واقتصادية واجتماعية . فقد عقدت عدة مؤتمرات صحية وتعليمية . وساعدت على اجابة الحاجات الثقافية للبلاد العربية واستعانت بالخبير العالمي «فان زيلاند» لبحث مشروع توحيد النقد بين هذه البلاد . ودرست الامكانيات الاقتصادية لها واستعانت بهيئة الامم المتحدة في الناحية الاجتماعية ، وعقدت في بيروت حلقة للدراسات الاجتماعية في شبه مؤتمر مشترك بينها وبين المركز الاجتماعي في هذه الهيئة .

وقد انتهى المؤتمر الى اصدار قرارات وتوصيات تناولت حالة العمال واعانة العجزة والعاطلين وشروط تشغيل الصبيان والبنات اخذت الجامعة في وضعها موضع التنفيذ .

## ٤ ـ سيئات الجامعة

ومن المعلوم ان قضية فلسطين احتلت من جلسات مجلس الجامعة العربية ولجنته السياسية مكان الصدارة . وصدرت عدة قرارات رأى فيها ساسة العرب انها خير وسيلة لصيانة البقية الباقية من فلسطين . ولكنهم لم يصدروا اي قرار يحقق أمل الشعوب العربية في انقاذ فلسطين وعودة اللاجئين الى ديارهم .

لا نذهب مذهب من يضيف هذه القرارات الجديدة الى القرارات القديمة التي لم تحدث أي أثر . ولا ننزع الى التشاؤم فنقول كما قال الغير ان الجامعة فشلت في علاج قضية فلسطين لان الحقيقة الناصعة التي لا تقبل جدلا هي ان الحكومات العربية لم تنفذ قرارات الجامعة ، ولو نفذتها لما وصل الحال

الى ما هو عليه الآن .

اجتمع ملوك وامراء ورؤساء دول الجامعة في مؤتمر انشاص الكبير ، وقضية فلسطين تزحف الى اهداف مجهولة فكان من بين ما أصدروه القرارات التالية :

١ – لقد أجمعنا على ان فلسطين قطر عربي لا يمكن ان ينفصل عن الاقطار العربية الاخرى اذ هو القلب في المجموعة العربية . وان مصيره مرتبط بمصير دول الجامعة العربية كافة وان ما يصيب عرب فلسطين يصيب شعوب الجامعة العربية ذاتها ، ولذلك فتعتبر قضية فلسطين جزءاً لا يتجزأ من قضايانا القومية الاساسية .

٢ – لقد اجمعنا على ان الصهيونية خطر داهم ليس لفلسطين وحدها بل للبلاد العربية والشعوب الاسلامية جميعاً . لذلك فقد اصبح الوقوف امام هذا الخطر الجارف واجباً يترتب على الدول العربية والشعوب الاسلامية جميعها .

٣ – لقد أجمعنا مع حرصنا الشديد على استمرار الصداقة والعلاقات الطيبة بيننا وبين حكومتي بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الاميريكية على ان اي سياسة تأخذ بها هاتان الحكومتان او اية حكومة اخرى تناقض عروبة فلسطين هي سياسة عدوانية موجهة ضد فلسطين العربية وبالتالي ضد دول الجامعة العربية . ولذلك فأي أخذ بتوصيات مما فيه اجحاف بحقوق عرب فلسطين تعتبره دول الجامعة العربية عملا عدائياً موجهاً ضدها .

وقد أحدثت تلك القرارات التاريخية أثرها المحمود فاجتمع رؤساء حكومات الدول العربية في بلودان ليضعوا الخطة التي تكفل المحافظة على فلسطين طبقاً لهذه القرارات فأصدروا القرار التالي :

اذا قبلت توصيات لجنة التحقيق السياسية للحكومتين الاميريكية والانكليزية بتقسيم فلسطين وشرع في تنفيذها فان الحالة بين هاتين الحكومتين والبلاد العربية تنتقل الى حالة تسوء فيها العلاقات لدرجة كبيرة بحيث يصبح

على البلاد العربية ان تدافع عن نفسها باتخاذ بعض التدابير الفردية . ومن هذه التدابير ما يأتي :

آ ـ العمل على عدم السماح للدولتين أو احداهما أو رعاياهما بأي امتياز اقتصادي جديد .

ب ـ عدم تأييد مصالحها الخاصة في اية هيئة دولية .

ج ـ المقاطعة الادبية .

د ـ النظر في الغاء ما يكون لهما من امتيازات في البلاد العربية .

ولكن حدث بعد ذلك ما جعل بعض الحكومات تتباطأ في تنفيذ هذه القرارات . وبذلت بعض الجهود لحمل هذه الحكومات المتخلفة عن التنفيذ على السير في ركاب القافلة العربية ولكن المساعي لم تثمر ، وظلت القرارات حبراً على ورق .

واعتقد بعض ساسة العرب ان هذا التخلف في بداية مرحلة الجهاد من اجل فلسطين لن يستمر طويلا ، فأصدرت اللجنة السياسية قراراً أقوى من القرارات السابقة جاء فيه :

« توصي اللجنة حكومات الدول العربية بالمحافظة على الوضع الراهن في البلاد العربية ، وهو الامتناع عن منح امتيازات تتعلق بأنابيب البترول . أو بتنفيذ الامتيازات التي منحت لهذه الانابيب التي تمر داخل البلاد العربية لمصلحة شركات أجنبية تنتسب لدول تعمل على تقسيم فلسطين وتنفيذ التقسيم بالقوة ، سواء كانت مصادر البترول في المملكة العربية السعودية او في العراق ، وذلك ما دامت الدول التي تنتسب لها هذه الشركات تعمل على ارغام العرب على قبول تقسيم فلسطين » .

ومن المدهش ان بعض الذين وافقوا على هذا القرار هم الذين نقضوه فيما بعد مما دفع السيد صالح جبر الى كتابة مذكرة رسمية للجامعة العربية قال

فيها : « لم يبق هناك اي مجال للتباطؤ في تنفيذ القرارات السابقة . وان التباطؤ في ذلك سيؤدي الى نزول كارثة فجيعة بعرب فلسطين اخذت بوادرها تظهر منذ الآن في الحملات الصهيونية المنظمة التي يذهب عدد كبير من العرب ضحيتها » .

وتباطأت الدول عن التنفيذ للمرة الثانية ومن ثم حلت الكارثة بعرب فلسطين .

ولا غرو فان التفاهم لم يحصل بين الحكومات العربية على مستقبل الحكم في فلسطين كما لم يحصل اي تفاهم بين اهل فلسطين انفسهم . اي بين الجبهات المختلفة وبين بعض الزعماء الكثيرين ، وفضلا عن ذلك فانه لم تكن للعرب سياسة خارجية موحدة ومستقرة . ولم يستطيعوا ان يكسبوا انفسهم قدراً يناسب مجموع دولهم في هيئة الامم . فحينما دخلوا المعترك الدولي وجابهوا مطامع الصهيونية خذلتهم كل الدول الكبرى في العالم ولم تلتفت لا الى عدالة قضيتهم ولا الى مصالحهم المشتركة .

قال ملوك العرب وامراؤهم ورؤساؤهم في أحد قرارات انشاص : « لقد اجمعنا في حالة الاخذ بسياسة عدوانية في فلسطين على ان تتخذ كل الوسائل الممكنة للدفاع عن كيان فلسطين الذي هو جزء لا يتجزأ من كيان البلاد العربية الاخرى » .

ما أعذب وقع هذا القول على الآذان !! .

## ٥ - ضم القطاع العربي من فلسطين

### الى المملكة الاردنية الهاشمية

قررت اللجنة السياسية للجامعة العربية في اجتماعها المنعقد بسراي وزارة الخارجية المصرية في الساعة الحادية عشرة من يوم الاثنين ٢٧ آذار سنة ١٩٥٠ ابلاغ حكومة الاردن الهاشمية في مناسبة عزمها على ضم القطاع العربي من فلسطين الى المملكة الاردنية بانها لا تعترف بهذا الضم ولا بأية معاهدة صلح تعقدها منفردة مع اسرائيل . وهي بذلك تعتمد على الفقرة الثانية من المادة الثامنة

من الميثاق التي تنص على ما يلي :

« لمجلس الجامعة ان يعتبر اية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة وذلك بقرار يصدره باجماع الدول عدا الدولة المشار اليها » .

وعقب ذلك خطب جلالة الملك عبد الله في الخليل مشيداً بنضال الاسرة الهاشمية في سبيل الوحدة العربية . وأشار الى ما تبديه جامعة الدول من معارضة لاتحاد فلسطين العربية مع الاردن فنعت الجامعة بانها « عدو » ثم قال : اما الوحدة المنشودة فستتحقق رغم أنف الجميع ... تتوعدنا الجامعة باخراجنا من حظيرتها ، ولكني لا أبالي بمثل هذا الوعيد . ولا بد من توحيد ما يترامى على ضفتي الاردنّ من مناطق ، وسيتم ذلك بعد افتتاح البرلمان الاردني بايام معدودات .

وحذر السكان العرب من كل مناهضة ضارة . وأوصاهم بان يظلوا متمسكين بتقاليدهم المجيدة .

ثم قال : ان مجلس النواب سيفتتح في عمان بعد يومين وسيكون فيه الامناء ممن اختارهم الشعب لتحمل المسؤولية في هذا الظرف العصيب . وان لكم لاعداء سافرين وآخرين يحوكون الدسائس لبلوغ اهدافهم التي لن تتحقق .

وبعد ان نوه بما بذلته الحكومة الاردنية من جهود لتحقيق الوحدة العربية تحدث عن الجامعة العربية فقال : لقد لوحت الجامعة بفصل الاردن ، فلما قلنا اننا نقر الفصل لمن يخرج على الاجماع اخذوا يلوحون مرة اخرى بالفصل لما علموا ان الضفتين ستتحدان . فاذا كان الفصل هو العقاب الذي يحل بهذه الامة المحصورة اذا قامت بتوحيد الضفتين فرحباً بالفصل .

وقال في خطبة اخرى القاها في رام الله : "ان الجيش الاردني بعد توحيد الضفتين سيستبسل في الدفاع عن كل شبر من ارض الوطن حرصاً على كيانه ومقدساته الاسلامية والمسيحية على السواء .

وقال ايضاً : ان المملكة الاردنية لا يسعها ان تسير على سياسة الجامعة .

« وما دمنا قد خضنا غمار القتال وحدنا فعلينا ان نستقل في رسم سياستنا »
ثم قال : وقد كان المصريون اول من هرعوا الى رودس لعقد هدنة مع اسرائيل ...

وأدلى السيد عبد الله الزريقات القائم باعمال المفوضية الاردنية في بغداد بحديث الى وكالة الانباء العربية فقال : ان ضم الضفة الغربية للاردن الى المملكة الهاشمية اجراء طبيعي ومنطقي ولا يمكن ان يعد انتهاكا للقرار الذي اتخذه مجلس الجامعة العربية لان حكومتي امتنعت عن التصويت فيه .

واستطرد يقول : وهذا الاجراء لا يعد نقضاً للقرار الذي اتخذته اللجنة السياسية في ٢٢ أيار سنة ١٩٤٨ الذي يقرر « ان دخول القوات العربية فلسطين اجراء موقت خال من اية فكرة لاحتلال فلسطين او تقسيمها » نظراً لانه قائم على اساس رفض التقسيم . اما وقد قبلت الدول الموقعة عليه التقسيم واتخذته اساساً لمباحثاتها فلا مفر من اعتباره قراراً لاغياً .

ومضى يقول : ان أبسط القواعد الدولية تقضي باحترام ارادة الشعوب وحقها في تقرير مصيرها ، وقد جرى الاستفتاء الاخير في جو من النزاهة والحرية فجاء معبراً عن رغبة الشعب الفلسطيني وترحيبه بالاتحاد مع المملكة الاردنية الهاشمية .

واحتفل في الساعة العاشرة من صباح يوم ٢٤ نيسان سنة ١٩٥٠ بافتتاح البرلمان الاردني الجديد المؤلف من نواب وشيوخ يمثلون شرق الاردن ومنطقة فلسطين العربية وحضر حفل الافتتاح الدبلوماسيون الاجانب والعرب الذين تلقوا تعليمات من حكوماتهم بعدم التغيب عن شهود الاجتماع ومراسلو الصحف ووكالات الانباء الذين وفدوا من جميع انحاء العالم لحضور ذلك الاجتماع التاريخي .

وقد انعقد المجلس على هيئة مؤتمر يضم الاربعين نائباً والواحد وعشرين شيخاً ، وجلس الملك عبد الله على العرش ، وتولى سعيد المفتي باشا رئيس

الوزراء القاه خطاب العرش التالي :

حضرات الاعيان والنواب : يبعث السرور الى قلبي ان افتتح اليوم لاول مرة في الحياة الدستورية للمملكة الاردنية هذا البرلمان الذي يضم نواباً عن الاراضي التي تمتد على جانبي نهر الاردن . وهو برلمان من رغبة شعب واحد ودولة واحدة تجمعهم آمال واحدة .

فليبارك الله هذه الخطوة التي خطاها الشعب على جانبي الاردن تحدوه الرغبة في الوحدة القومية ورفعة رأسه ودعم مصالحه المشتركة .

تقف الاردن كالصخرة باسطة جناحيها الى الشرق والى الغرب ، وهي بموقعها هذا لها حق طبيعي لا ينكره عليها احد في توحيد شعوبها .

ووحدة جانبي الاردن حق من الناحية القومية والواقعية ، اما ان وحدتها القومية حق فتتمثل في تشابه المصالح الحيوية للشعب على ضفتي النهر تشابهاً دقيقاً كاملا مفصلا . ووحدتها الواقعية حق لوجود علاقات وثيقة قديمة تمتد جذورها الى الاعماق وترجع الى عام ١٩٢٢ . وتلك علاقات قوية تقوم على وحدة الثقافة والنظم القضائية والعملة والدفاع المشترك واستخدام الموانى والدفاع عن الحدود ونظم الجمارك والسفر .

كل هذه الاسباب دعت الى الجمع بين شطري البلاد داخل حدود واحدة .

لما نزلت بريطانيا العظمى عن انتدابها في فلسطين وبدأ النزاع بين العرب والصهيونية ، بدا ضروريا توكيد حقوق العرب ومقاتلة العدوان بالتعاون المنسق بين الدول العربية .

ولكن الخلاف في الرأي بعد عقد الهدنة الدائمة أدى الى تجاهل « الامر الواقع » بين الاردن وفلسطين . ومنشأ هذا التجاهل دعاية منظمة تحاول حكومتي احباطها متذرعة بالصبر والحكمة وفي روح من الود والصداقة والثقة والصراحة والاخلاص العميق ، وقد بذلت تلك المحاولات في مجلس الجامعة العربية وبالاتصالات الفردية مع الدول العربية الشقيقة .

وقد سلكت حكومتي هذا السبيل معتمدة على بصيرة العرب ، وبعد نظرهم وحميتهم ، وتلك صفات تكفي للقضاء على كل خطأ ، ووضع الامور في موضعها الصحيح .

ونحن نرحب بفكرة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية على أسس سليمة . ولكننا نرى في الوقت ذاته ألا سلامة للامة العربية بدون « توحيد المناطق المكملة لبعضها البعض » بقدر الامكان وفقاً لرغبات الشعوب دون الاخلال باي اتفاق او معارضة لاية حكومة .

لقد تحقق اتحاد غربي الاردن وشرقيه باجتماع هذا البرلمان الذي يمثل السكان على الضفتين . وهذا الاتحاد لا يعرقل التسوية النهائية التي ستقرر حقوق العرب في فلسطين .

وستظل حكومتي ماضية في الدفاع عن الحقوق العربية وأماني البلاد في التسوية النهائية متوخية ما وسعها توفير اسباب التعاون مع الدول الشقيقة في كل ما يعزز هذه الحقوق والاماني ، مقدرة أهمية السلام الذي لن يكسب بغير الثقة والاطمئنان لرجحان كفة الحق واقامة العلاقات الدولية على اساس من العدل والنزاهة والوفاء بالوعود .

وفي ميدان السياسة الخارجية ستواصل حكومتي المحافظة على علاقاتها الودية مع الدول الصديقة كلها .

وفي المنهاج الداخلي ستعمل حكومتي على تعديل الدستور على اساس المسؤولية الوزارية البرلمانية مع حفظ التوازن بين السلطات الثلاث .

وستتألف خلال الدورة الحالية للبرلمان لجنة لوضع مشروعات التعديلات الدستورية على احدث الاسس واكثرها فائدة لمصلحة الامة .

وستمضي حكومتي في العناية بالاصلاحات الداخلية والاهتمام بعصير

اللاجئين على نحو يضمن لهم العمل ويحفظ عليهم كرامتهم .

وستعرض الحكومة على حضراتكم مشروعي قانونين الاول خاص بوحدة البلاد . والثاني خاص بالميزانية لدراستهما واقرارهما بالوسائل الدستورية .

باسم الله العلي القدير أعلن افتتاح الدورة غير العادية للبرلمان الجديد . وادعوكم الى بدء العمل ، وسدد الله خطاكم وهداكم الى طريق الرشاد » .

وبعد ان غادر الملك قاعة البرلمان عاد المجلسان على هيئة مؤتمر الى الانعقاد، وأقر المؤتمر بالاجماع مشروع قانون توحيد شرق الاردن وغربه باستثناء واحد امتنع عن الاقتراع وطلب ارجاء النظر في المشروع .

وقد تمت الموافقة على قرار الضم بالاقتراع عليه وقوفاً ، وكان قد جاء في نبأ سابق ان عضواً واحداً اعترض عليه . ولكن علم فيما بعد ان خمسة اعضاء على الاقل اقترعوا على تأجيل القرار . وكان السيد موسى ناصر وستة من أتباعه قد خرجوا قبل عملية الاقتراع لانهم كما قالوا لم يعطوا فرصة لابداء وجهة نظرهم ثم عادوا فيما بعد .

هذا وقد صرح جلالة الملك عبد الله بعد ذلك بان قرار الجامعة العربية الذي صدر في نيسان سنة ١٩٤٨ وقضى بانسحاب الجيوش العربية من فلسطين وتسليم البلاد لسكانها الاصليين قد اصبح لاغياً بعد توقيع الدول العربية على اتفاقات الهدنة الدائمة مع اسرائيل وقبولها قرار التقسيم ، وهذا يخالف قرار اللجنة السياسية للجامعة .

وفيما يلي نص القرار الذي وافق عليه مجلسا النواب والاعيان في الاردن مجتمعين على هيئة مؤتمر :

« المناطق الواقعة على ضفتي نهر الاردن متحدة وستبقى كذلك تحت اسم « مملكة الاردن الهاشمية » وتحت تاج الملك عبد الله بن الحسين ، وستكون هذه المملكة المتحدة حكومة دستورية برلمانية يتمتع فيها كل المواطنين بحقوق وواجبات متساوية ، ولا تؤثر هذه الوحدة في حقوق عرب فلسطين

المحتلة . فستظل حقوقهم محفوظة » .

وقد بلغ هذا القرار بعد ان وقعه الملك الى ممثلي الدول العربية والاجنبية في عمان .

ثم صرح عقب الاجتماع توفيق ابو الهدى باشا رئيس الوزارة الاردنية الاسبق ورئيس مجلس الشيوخ الحالي « بان اتحاد فلسطين والاردن مسألة وافقت عليها مصر ولبنان والعراق وسوريا في نيسان سنة ١٩٤٩ اثناء انعقاد مجلس الجامعة العربية في بيروت ، وقد سبق ان كرر ابراهيم عبد الهادي باشا رئيس الوزارة المصرية حينئذ موافقته على ذلك .

وقال ابو الهدى باشا : « ان المملكة الاردنية اعترفت في مقابل ذلك لمصر بحقوقها في منطقة غزة وفي المناطق الاخرى الجنوبية التي يحتلها اليهود على ان تعترف مصر للمملكة الاردنية بحقها في المرور من منطقة غزة » .

وقال توفيق ابو الهدى باشا : ان المباحثات الخاصة بهذا الموضوع بدأت في باريس اثناء دورة هيئة الامم في أواخر عام ١٩٤٨ . وقد وافق احمد خشبه باشا وزير الخارجية المصرية آنئذ بالنيابة عن حكومته على ضم الاجزاء التي يشرف عليها الجيش الاردني ومنطقتي بيت لحم والخليل اللتين كانتا تحت اشراف الجيش المصري الى الاردن على ان تضم منطقة غزة والمناطق الاخرى التي يمكن الحصول عليها بعد التسوية النهائية الى مصر » .

وحدث ان الدكتور ناظم القدسي وزير الخارجية السورية سابقاً نفى انه هو وفخامة هاشم بك الاتاسي رئيس الوزارة السورية حينئذ وافقا في نيسان عام ١٩٤٩ على ضم فلسطين العربية الى الاردن كما زعم توفيق ابو الهدى باشا.

كما اصدر دولة عبد الهادي باشا في هذه المناسبة البيان التالي :

« منذ ايام نشرت الصحف حديثاً لتوفيق ابو الهدى باشا أعلن فيه ان ضم الجزء الشرقي من فلسطين الى شرق الاردن كان محل موافقتي ، ولقد

نفيت ذلك فور اعلانه ، ونشرت صحيفة « الاساس » المصرية الخطابين المتبادلين بين دولته وبيني لاعيد الى ذاكرة الناسي والمتناسي حقيقة الموضوعات التي انحصر فيها الحديث والنتائج التي انتهى الى تسجيلها » .

« ويبدو جلياً من الخطابين المذكورين ان الحديث انحصر فيما يلي :

١ - توكيد شرق الاردن وعدها بألا تنفرد بعقد اتفاق مع اليهود وألا تشذ عن اجماع دول الجامعة العربية .

٢ - ان الجيش المصري قد أدى واجبه في انقاذ هذه المناطق وحفظها .

٣ - ان شرق الاردن تقرر قدرتها على المحافظة على الاراضى والمواقع التي يخليها الجيش المصري في منطقة الخليل - بيت لحم . وأنها تتعهد بسلامة الاراضي وصونها لصالح العرب . والعبارات واضحة في دلالتها لا تترك شكاً في ان ما استخلص من اراضي فلسطين وديعة لصالح العرب - اي عرب فلسطين .

ولو مر بخاطر أحد الطرفين ان هذا اعتراف بحق شرق الاردن في ضم هذا الجزء من فلسطين الى حدودها لنص على ذلك بصراحة .

ولقد عجبت ان يكرر دولته نشر المعنى نفسه بصحيفتكم رغم نفيه القاطع من جانبي . ورغم نصوص الخطابات المتبادلة بين الحكومتين والتي تهدم دعواه هدماً ، لذلك أراني مضطراً لان أعيد نفي المزاعم التي نسبت الي .

وانه لمن المحزن ان تبلغ جرأة الساسة على الحق الى هذا الحد ، وان يطوعوا لانفسهم او يطوح لهم الوهم ان يخلقوا من خيالهم دعاوى ينسبونها الى غيرهم معتمدين على خديعة الجماهير بسعة النشر والاصرار على ترديد الباطل » .

اعتراف بريطانيا بالضم - اعترفت بريطانيا العظمى في ٢٧ نيسان سنة ١٩٥٠ بضم فلسطين الى الاردن واعترفت في الوقت نفسه بدولة اسرائيل اعترافاً قانونياً .

واعلن المستر كينيث يونجر وزير الدولة البريطاني في مجلس العموم قائلا : ان اعتراف بريطانيا باسرائيل يستلزم ايضاً ا لنقطتين ، فبريطانيا لا يسعها

الاعتراف بسيادة اسرائيل على ذلك الجزء من القدس الذي تحتله ما دام مصيره لم يتقرر. وتبدي ايضاً تحفظات اخرى عن حدود اسرائيل مع الدول العربية.

وذكر ان بريطانيا لا تنوي انشاء قواعد عسكرية في اجزاء فلسطين العربية – التي ضمت الى الاردن – في وقت السلم. وتعلن انها تعد احكام معاهدة التحالف المعقودة بينها وبين الاردن سنة ١٩٤٨ سارية على جميع الاراضي التي يضمها الاتحاد. على ان الامر يستدعي ايضاحاً في صدد نقطتين اولهما تتعلق بالحدود الممتدة بين هذه الاراضي واسرائيل، ولم يتقرر مصيرها بعد بصفة نهائية.

والحدود القائمة الآن قد خطت بمقتضى اتفاق الهدنة التي وقعتها اسرائيل والاردن في ٣ نيسان سنة ١٩٤٩ على ان يدخل عليها ما قد تتفق الدولتان من تعديل بموجب أحكام الاتفاق او ما قد يحل محله من أية تسوية.

والنقطة الثانية تتصل بالقدس وذلك الجزء من فلسطين المتحد الآن مع المملكة الاردنية. ويشمل جزءاً من المنطقة الداخلة في مشروع تدويل القدس الذي أقرته الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة في ٩ كانون الاول سنة ١٩٤٩.

وتود حكومة جلالته ان تقرر انه لا يسعها ما دام مصير هذه المنطقة لم يتقرر الاعتراف بسيادة الاردن على اي جزء منها، وان كانت تعترف بان الاردن تباشر سلطة فعلية في الجزء الذي تحتله، ولذلك ترى ان معاهدة التحالف الاردنية البريطانية تسري احكامها على هذا الجزء ريثما تباشر هيئة الامم سلطة فعلية فيه.

والتزامات حكومة جلالته التي ترتبها المعاهدة تخضع بطبيعة الحال لالتزاماتها بموجب ميثاق هيئة الامم، وتود حكومة جلالته ان تضيف كما سبق انها لا تنوي انشاء قواعد عسكرية في وقت السلم في منطقة فلسطين المتحدة مع مملكة الاردن.

وحكومة جلالته اذ تعلن هذين الاعترافين تود ان تنوه بما تعتقده من ان مشكلة فلسطين يمكن حلها بالوسائل السلمية اذا ما توفرت حسن النية والتفاهم عند اصحاب الشأن جميعاً .

وأملها الحار ان تساعد الخطوات التي خطاها الطرفان حتى الآن الى تهيئة الاستقرار في المناطق المشار اليها وتؤدي الى توطيد اركان السلم في الشرق الاوسط بوجه عام .

صدى قرار الضم في سوريا - واستقبلت الاوساط السورية قرار مجلس الامة الاردني بتقرير واعلان الوحدة التامة بين ضفتي الاردن الشرقية والغربية واجتماعها في دولة واحدة بكثير من الاهتمام وانتظار ما سيكون عليه الحال من دولة خرجت على اخواتها وخرقت قرار اللجنة السياسية الصادر في نيسان سنة ١٩٤٨ ، وصدرت الصحف السورية اليوم بمقالات حادة أنحت فيها باللائمة على المملكة الاردنية التي استهدفت في قرارها هذا لحملات قاسية .

وجرت لرئيس مجلس الوزراء السوري محادثة تلفونية مع زميله رئيس الوزارة اللبنانية عن الموقف الذي ينبغي اتخاذه . ثم استقبل رئيس مجلس الوزراء السوري وزراء المملكة السعودية ومصر والعراق في دمشق .

وقد وضع رئيس الوزارة السورية الرد على بلاغ قرار عمان الخاص باتحاد فلسطين العربية مع شرق الاردن بالاتفاق مع رياض بك الصلح رئيس الوزارة اللبنانية وفحواه ان الحكومة السورية تبلغت هذا القرار وانها متمسكة بالقرار الصادر بالاجماع من مجلس جامعة الدول العربية في ١٣ نيسان ١٩٥٠ ويقضي بدعوة اللجنة السياسية الى الاجتماع للنظر في ضم فلسطين العربية الى الاردن .

صدى قرار الضم في العراق - وقوبل قرار حكومة شرق الاردن بتوحيد ضفتي الاردن في بغداد باهتمام كبير في جميع المحافل السياسية وان كان لم يحدث اي مفاجئة ، وقد لزمت الجهات الرسمية الصمت ولم تشأ التعليق بشيء على هذا القرار او على الموقف الذي تتخذه الحكومة العراقية منه ، ويلاحظ

ان هذه الجهات قد تواصل صمتها وتتجاهل تحديد موقفها بشكل رسمي حتى تقرر الجامعة العربية او لجنتها السياسية التدابير المناسبة . وكانت جريدةصوت الاهالي لسان حال الحزب الديموقراطي الوطني الوحيدة التي علقت على قرار الاردن بافتتاحية قالت فيها : « وهكذا تكون الحكومة الاردنية قد تحملت الآن مسؤولية عمل خطير يضر بمصلحة البلاد العربية ويتنافى مع أماني الشعب العربي الفلسطيني فمن واجب الجامعة العربية ان تبادر بمعالجة الموقف بكل حزم مهما تطلب الامر من اجراءات ، كما ينبغي ان يكون العراق في موقف مستقل كل الاستقلال عن سياسة شرق الاردن . وألا يتردد في مشاركة الدول الاخرى في اي اجراء ترى اتخاذه للحيلولة دون قيام هذا الامر الواقع الذي تريده الحكومة الاردنية » .

وفي مصر ـ صرح النحاس باشا بان الحكومة المصرية قررت ان تطلب الى الامانة العامة للجامعة العربية دعوة مجلسها الى الاجتماع في اقرب وقت مستطاع للنظر في القرار الذي أصدره جلالة الملك عبد الله بضم الجزء الشرقي من فلسطين الى المملكة الاردنية الهاشمية ، وقال أحد الوزراء المصريين: يجب ان تقف البلاد العربية موقفاً حازما حاسما ازاء قرار جلالة الملك عبد الله .

وقال الامين العام للجامعة : «لقد سبق ان بعثت الى كل من الدول العربية بكتاب طلبت فيه بيان وجهة نظرها في ضم القسم العربي من فلسطين الى شرق الاردن وتحديد الموعد الذي تراه ملائماً الى الاجتماع اذا طلبت احدى الحكومات العربية ذلك ، وما زلت في انتظار الرد » . وأضاف الى ذلك انه سيتصل بمعالي وزير خارجية مصر تمهيداً لابلاغ قرار الحكومة المصرية الى بقية حكومات الدول العربية والاتفاق على اجتماع اللجنة السياسية في اقرب وقت ممكن .

ثم انعقدت اللجنة السياسية للجامعة العربية في القاهرة بتاريخ١٦ ايار١٩٥٠ واتخذت قراراً بالاجماع ـ ما عدا الاردن طبعاً ـ ينص على ان قرار الاردن

بضم القسم العربي من فلسطين الى اراضيه يعتبر نقضاً لقرار الجامعة بشأن وحدة فلسطين وسلامتها الاقليمية وهي توصي بوجوب فصل الاردن من الجامعة ... غير ان مندوبي العراق واليمن طلبا تأجيل تنفيذ قرار الفصل ريثما تتاح لهما الفرصة كي يستشيرا حكومتيهما ، ولكن ممثلي مصر والمملكة العربية السعودية ولبنان وسوريا صوتوا الى جانب فصل الاردن مع دعوة مجلس الجامعة العربية الى الاجتماع في موعد لا يتأخر عن اليوم الثاني عشر من شهر حزيران سنة ١٩٥٠ اي بعد أقل من شهر لوضع هذا القرار موضع التنفيذ .

ومصر هي التي تولت زعامة الحملة لفصل الاردن من الجامعة العربية وأصرت على ذلك اصراراً شديداً .

وبعث إثر ذلك السيد توفيق السويدي - رئيس الوزارة العراقية ورئيس وفد بلاده الى اجتماعات اللجنة السياسية - ببرقية الى الامير عبد الاله الوصي على عرش العراق يناشده فيها التوسط لتفادي الازمة بين الاردن وبقية دول الجامعة باستعمال نفوذه لدى جلالة عمه الملك عبد الله .

وقد وافق رئيس الوزارة العراقية على ان الاردن هي المسؤولة عن الوضع الحالي بتحديها قرار الجامعة العربية ، الا انه اضاف : ان الجامعة العربية اذا ما مضت قدما في خطتها بفصل الاردن ، فان هذا العمل قد تكون له نتائجه الوخيمة فيما يتصل بالعلاقات بين الدول العربية ، وأن الجامعة العربية نفسها قد تتعرض للانهيار .

وقال احد النواب في الجلسة التي عقدها مجلس النواب العراقي في تلك المناسبة : « ان قرار اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية هو مؤامرة مبيتة ضد الاردن » .

وصرح الاستاذ خليل كنه وزير الدولة في الوزارة العراقية بقوله : « لقد خالفت دول الجامعة المشتركة بمحادثات لجنة التوفيق التابعة لهيئة الامم المتحدة القرارات الخاصة بفلسطين منذ قبلت المفاوضة على اساس التقسيم

لان مجلس الجامعة كان قد قرر رفض التقسيم ، فهل طلب احد فصل الدولة المخالفة ؟ ام ان في الجامعة دولا فوق سائر الدول ؟ او ان هناك مخالفات تعتبر خرقاً لميثاق الجامعة ومخالفات لا تعتبر كذلك مع انها من معدن واحد وفي قضية واحدة ؟ يضاف الى هذا ان الاردن لم تخالف قرار مجلس الجامعة لانها رفضت التصويت على قرار ١٣ نيسان ١٩٥٠ » .

ثم قال : « ليس لتلك الدول العربية ان ترفع عقيرتها بعد قبولها قرار التقسيم الذي يركز اسرائيل في هذه البقعة المقدسة » .

وتتالت بعد ذلك تصريحات رجالات الاحزاب السياسية في العراق وفي رأسها حزب الاتحاد الدستوري الذي يرأسه نوري باشا السعيد معلنة تشجيعها كل اتحاد وتوحيد بين الدول العربية تحقيقاً لخطط المغفور له الملك فيصل الاول !!!

وصدر في تلك الاثناء مقال في جريدة «التيمس» اللندنية جاء فيه مايلي :

« ان سكان الاردن وقد قدر عددهم بخمسمائة وخمسين الفاً في عام ١٩٤٨ قد تضاعف الآن هذا العدد من جراء الضم لان الاردن وحدها تضم حوالي ٩٢ الف لاجيء بينما هناك ٤٠٢ الف لاجيء في منطقة فلسطين العربية . ولم يتعكر صفو السلم بقرار التوحيد ، الا ان « مناحيم بيغو » زعيم عصابة «ارغون زفاي لومي» الارهابية قيل بانه اعلن بان جماعته ستفضل الموت على السماح بهذا التوحيد وقال : ان فلسطين يجب ألا تتجزأ وان كلا الضفتين هي لاسرائيل .

وما زالت المشكلة الاردنية الجديدة - بعد الضم - هي نفسها المشكلة التي كانت تواجهها الاردن من قبل وهي كيفية تدبير شؤونها بنفسها والوقوف على قدميها من غير معونة خارجية ؟ فهي في الوقت الحاضر تعتمد مالياً وعسكريا على بريطانيا .

ومع ذلك فان الاردن في عدد من النواحي تعد في وضع حسن ، وشؤونها تدار بادارة هي احسن من اية ادارة اخرى في الشرق الاوسط وهناك بين اللاجئين الفلسطينيين الكثير من رجال الادارة الذين تدربوا

واشتغلوا في عهد الانتداب البريطاني ، وهم نزيهون قديرون، والفساد والتفسخ هما أقل في الاردن من أي بلد عربي آخر ، وليس فيها ذاك التباين الذي يصدم النظر بين الثراء الفاحش والفقر المدقع كما هو ظاهر في البلاد العربية الاخرى، وليس هناك طبقة غنية من ملاكي الارض ، أو رأسماليون كبار ، او تذمر اجتماعي لطلاب ناقمين خابت آمالهم كما هو الامر في البلاد العربية الاخرى ، كما انه ليس هناك صحافة غير مسؤولة . والملك وعائلته يعيشون في بساطة تذكر على الدوام ، ويقول الكثير من ضيوفهم بان الملك عبد الله هو في قرارة نفسه « رجل خيمة وليس رجل قصر وبلاط » . ويمكن لاي مواطن عادي ان يصل اليه .

تطور الدستور ـ وثمة اهتمام كبير من جانب الرأي العام في تطور الدستور، وقد سبق للملك ان قبل بالمبدأ القائل بان الحكومة ستكون في المستقبل مسؤولة امام البرلمان وليس امام الملك ( وأعلن ذلك في خطبة افتتاح البرلمان ) ومن المحتمل ان يسمح للبرلمان بالاشراف على مالية الدولة والسيطرة على ميزانيتها ، وأن يضع أو على الاقل يصادق على المعاهدات المبرمة بين الاردن والجهات الاخرى ، وهناك الحاح على جعل السلطة القضائية مستقلة تمام الاستقلال عن السيطرة السياسية المفروضة عليها الى حد في الوقت الحاضر ، وان الحريات العامة التي يضمنها الدستور لا ينبغي ان تحدد باوامر ادارية كما يجري الآن بتكرار .

كل هذا حسن ، ولكن عندما نأتي الى الوسائل والاساليب تكون الصورة مختلفة ، فالاردن لم تجد حتى الآن اي منابع لثروة كبيرة مثل النفط او المعادن الثمينة ، فهي بالدرجة الاولى بلد يعتمد على الزراعة . الا ان سكانها متباعدون متفرقون . والمياه التي تجري فيها غير كافية لتربتها ذات الخصوبة غير الاعتيادية . ويغرق معظم المزارعين بالديون ، وتنتقل الارض تدريجياً الى ايدي المرابين والتجار .

مستوى المعيشة ـ أما مستوى معيشة الشعب فهو منخفض ، اذ انه بالرغم من ارتفاع اسعار المنتوجات المحلية فان اسعار المواد الضرورية مثل الشاي والقهوة والسمن والسكر والملابس وغيرها لهي مرتفعة بنسبة كبرى .

ومعظم رؤوس اموال البلاد تنفق وتستثمر في تشييد العمارات، ومع ذلك لو هيئت المياه ووسائل النقل وأدخل عليها التحسين لاصبح وادي الاردن غنياً بمحاصيله الشتوية والفواكه وغيرها .

ومهما تفعل الاردن ، وبالرغم من مشاريع الانعاش كمشاريع غوردون كلاب ، فان عليها ان تمر بظروف صعبة عسيرة حتى يتحقق لها الرخاء ... فقد كان العجز في ميزانها التجاري لعام ١٩٤٧ حوالي عشرة ملايين جنيه ، ولم يتبق لها من ارصدتها الاسترلينية المجمدة ومن أموال حكومة فلسطين السابقة سوى مبلغ يتراوح بين ستة وعشرة ملايين من الجنيهات .

وتقوم بريطانيا بالانفاق على الجيش العربي ويكلفها ذلك مليون جنيه .

ضرورة تقوية الاردن ـ وانه لفي صالح العرب ان تكون الاردن قوية ، لذلك فان الكثير من المراقبين يبدون استغرابهم لمقاومة الجامعة العربية العنيدة لتوحيد القسم العربي من فلسطين والمملكة الاردنية، او اتحاد سوريا والاردن، الامر الذي يعزز جانب الطرفين اقتصاديا وعسكريا ، فضلا عن انه سيكون بنظر العرب عاملا مساعداً لتحرير بلد عربي من اعتماده على قطر اجنبي (بريطانيا)..

ان اتحاداً كهذا لن يعزز وضع العرب بأسره تعزيزاً كبيراً فحسب ... بل يعد بحد ذاته خطوة كبيرة نحو الوحدة العربية الحقيقية ......

وقد أبدى الوفد العراقي لدى الجامعة العربية نشاطاً يذكر في تدارك الامور ومعالجتها بالتي هي أحسن قبل فوات الاوان واجتماع اللجنة السياسية المحدد لها يوم ١٢ حزيران سنة ١٩٥٠ لاقرار فصل الاردن من جامعة الدول العربية ، وقام رئيس هذا الوفد باتصالات شخصية مع بعض اعضاء الوفود العربية ، وتكررت هذه الاتصالات مراراً عديدة ، ثم أوفد الوزير السيد

صالح جبر الى العواصم العربية ، وأسفرت المباحثات في كل مكان عن تطور محسوس في موقف سوريا ولبنان واليمن ( وبقال مصر ايضاً ) ازاء الاردن ، ولما اجتمعت اللجنة السياسية في الموعد المعين تقدم السيد توفيق السويدي رئيس الوزارة العراقية ووفد العراق باقتراح هذا نصه : « ان شرقي الاردن ضمت جزءاً من فلسطين فيجب الامتناع عن البت في امر هذا الجزء ريثما يتم البت النهائي في مصير الاجزاء الاخرى من فلسطين » . ولكن اللجنة السياسية لم توافق على هذا القرار بل اتخذت قراراً يقضي في جوهره بتأجيل البت في قضية توحيد ضفتي الاردن حتى موعد الاجتماع القادم لمجلس الجامعة في شهر تشرين الاول عام ١٩٥٠ .

وأعلنت الدوائر المطلعة بانه بات من المؤكد ان لايتخذ فيما بعد اي اجراء حاسم – مهما كانت الظروف والاحوال – يؤدي الى فصل الاردن من عضوية الجامعة العربية .

وكانت قد نشرت جريدة « التيمس » اللندنية ما يأتي : « ان قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول العربية والاردن او فصل الاردن عن الجامعة لو حدث لكان له أثر ضئيل على الاردن ، اما العقوبات الاقتصادية لو فرضت فلكان لها عواقب وخيمة جداً ... ولا يحتمل ان توافق سوريا ولبنان على ان تكونا أداة الجامعة العربية في تنفيذ السياسة القائمة على العقوبات الاقتصادية وان كانت ستحل المشكلة التي تواجه الجامعة ، وهي كيف تعاقب الاردن ؟ لكن ثمنها ستدفعه سوريا ولبنان الا اذا بادرت دول الجامعة الى مناصرتهما اقتصاديا وعسكريا . اما العراق فانه لا يرى في اتحاد فلسطين العربية مع الاردن مبرراً لتوقيع عقوبات اقتصادية عليها .

وليس هناك ما يدل على ان الاردن ستضعف في موقفها ، أو يخيفها اي اجراء تتخذه الجامعة العربية » .

وعقدت جريدة « ليموند » الباريسية فصلا افتتاحياً عن جامعة الدول

العربية تناولت فيه الصعاب الداخلية التى تواجهها الجامعة وترجع بصفة خاصة الى مسلك الاردن .

وبعد ان سردت الجريدة الصعاب التي واجهتها الجامعة منذ احداث فلسطين أشارت الى ان امام العرب طريقين لهم ان يختاروا احدهما ، فاما ان يعالجوا الامور في جو من الهدوء والحكمة ، واما ان يتوخوا الاسلوب الديماجوجي . وفيه الضرر كل الضرر على المصالح العربية .

ثم قالت : ان المنازعات المستحكمة في الجامعة العربية مصدرها عدم وجود سياسة سليمة نحو اسرائيل .

وأشارت الى ما اعترى الجامعة من اضطراب بسبب موقف الاردن فقالت : يتحدث البعض عن فصل الاردن من الجامعة ، ولاشك ان المتطرفين يودون ان يدفع الملك عبد الله ثمن تعاونه مع اليهود .

وأشارت الى الشعار الذي يردده العرب حيث يقولون « لا صلح مع اسرائيل » فذكرت تصريحاً للمغفور له اسمعيل صدقي باشا أدلى به قبل وفاته « ليست لنا سياسة منسقة » .

ثم نوهت بان العراق هو ضحية هذا الشعار اذ يعاني خسائر جمة من جراء عدم تسيير البترول الى حيفا .

وختمت الفصل بقولها : لقد عرف اتاتورك كيف يجعل من الرجل المريض « تركيا الحديثة » . فهل يستطيع العالم العربي ان يسلك السبيل الذي سلكه فيسترد العافية ويمضي في طريق التقدم » .

اعتراف اميريكا بالضم — وتلقى مستر جيرالد درو وزير اميريكا المفوض في عمان من وزارة الخارجية الاميركية برقية تفيد ان الحكومة الاميركية اعترفت بتوحيد ضفتي الاردن .

وفي يوم اول ايار سنة ١٩٥٠ قدم المستر درو مذكرة الى رئيس وزراء الاردن ووزير خارجيتها يبلغها فيه قرار حكومته .

## ٦ – عودة بريطانيا الى فلسطين

وقد أصبحت الدول العربية بعد ضم القطاع العربي من فلسطين الى الاردن حيال امر واقع قد لا يقل خطراً عن قيام دولة اسرائيل ، فأثره يمتد الى القضية الفلسطينية والى علاقات الدول العربية بالدول الاجنبية عامة وبريطانيا والولايات المتحدة خاصة .

ولم تكن الخطوة التي اقدمت عليها عمان مفاجئة للذين تتبعوا التطورات التي مرت بها القضية الفلسطينية ، فلقد مهد لها الملك عبد الله منذ ايار سنة ١٩٤٨ ، وكان يسير على سياسة مرسومة تفضي الى هذه النتيجة ، وأخذ بأسبابها الدستورية والقانونية فكان من ذلك اطلاق اسم المملكة الهاشمية الاردنية على شرقي الاردن وتعيين الفلسطينيين في المناصب الحكومية بالمملكة الاردنية في ايار سنة ١٩٤٩ . ثم ترشيح نواب يمثلون شرقي فلسطين في البرلمان الاردني ، وكل ذلك ليضفي على حالة الاحتلال التي تمارسها الاردن في فلسطين صفة شرعية .

وليس من حاجة الى كشف المناورات التي اقترنت بهذه السياسة المكيافيلية، فهي عالقة بالاذهان . وليس يجدي تعقب الماضي بمحنه وكوارثه وانما القصد بيان ما لهذه الخطوة من آثار بعيدة المدى .

ومن أبرز آثار هذه الخطوة تحديد الوضع القانوني لفلسطين العربية على النحو الذي شاءته سياسة الامر الواقع . فقد أسبغت الاردن سيادتها على الاراضي التي كانت تحتلها من قبل واصبحت في عرف عمان ومن يعترف بالاردن الكبرى جزءاً لا يتجزأ من المملكة الاردنية ، ومعنى ذلك ان ماتراه دول الجامعة العربية من الاحتفاظ بفلسطين لأهلها يقررون في شأنها ما يرون لا أثر له من الوجهة الفعلية ، ولما كانت هيئة الامم المتحدة قد درجت على اقرار الامر الواقع ، كما تدل على ذلك السوابق العديدة ، فقد دخل الوهن

على حجة دول الجامعة امام هيئة الامم المتحدة بعد فعلة الاردن . ويكفي لتصوير ما ستلاقي هذه الدول من عنت اذ عليها ان تناضل سياسياً في جبهتي الاردن واسرائيل بعد ان كانت تناضل في جبهة اسرائيل وحدها .

ومثل هذا المصير تؤول اليه القدس التي قررت هيئة الامم تدويلها في ٩ كانون الاول سنة ١٩٤٩ ، فقد جد عنصر السيادة الاردنية على القدس القديمة بعد ان كان الامر مقتصراً على الاحتلال العسكري والاداري . واذا كان هذا الاحتلال قد عرقل تنفيذ القرار الصادر من هيئة الامم ، فالسيادة كفيلة بالقضاء عليه ، وقد اصبحت القدس موزعة بين سيادتين سيادة الاردن على القدس القديمة وسيادة اسرائيل على القدس الجديدة ، وأنى لها ان تفلت من هذا الوثاق ؟ ومع ذلك فالتدويل قضي عليه من يوم تآمرت امريكا وبريطانيا على وأده ، ثم جاءت روسيا فعدلت تأييدها له .

على ان توحيد الاردن وفلسطين العربية لا يقتصر أثره على ذلك فهناك بريطانيا وعلاقاتها بالمملكة الاردنية . ولم يكن اعتراف لندن بما اقدمت عليه عمان الا جهراً باتفاق سابق وتأييداً علنياً لخطوة مقررة ، فقد ذكر بيفن وزير الخارجية البريطانية في مجلس العموم في ايار سنة ١٩٥٠ : « ان بريطانيا توافق من حيث المبدأ على ادماج فلسطين العربية في الاردن » .

ولذلك لم تكد الحكومة البريطانية تتلقى التبليغ من الحكومة الاردنية بالضم حتى اعلنت على لسان وزير الدولة اعترافها بهذه الخطوة ، وشفعت ذلك باعترافها القانوني باسرائيل استدراجاً للولايات المتحدة الاميركية الى الاعتراف بالاردن الكبرى لتضمن نجاحها لسياستها المرسومة « وقد تم ذلك » .

وكانت نتيجة هذا الاعتراف سريان معاهدة التحالف المعقودة بينها وبين الاردن في سنة ١٩٤٨ على اراضي فلسطين العربية التي يشملها الاتحاد ، ومقتضى ذلك ان تعد هذه الاراضي مما تنطبق عليه المادتان الثانية والثالثة من هذه المعاهدة . واولاهما تقرر واجب احد الطرفين المتعاقدين اذا اشتبك

الطرف الآخر في نزاع مع دولة ثالثة بان يتوخيا من الوسائل السلمية مايفضل به النزاع . والثانية تتناول حالة اشتباك احد الطرفين في حرب اذ يتعين على الآخر ان يخف لنجدته بمقتضى ما يضمانه من تدابير الدفاع المشترك .

ومعنى ذلك كله ان بريطانيا اصبحت طرفاً مباشراً في اي نزاع يتصل بفلسطين ، وذلك بمقتضى ما ترتب لها المعاهدة من حقوق في فلسطين بعد ان كانت تعمل وراء ستار .

وهكذا يعود الاخطبوط البريطاني مرة ثانية الى فلسطين ولم يكد يمضي على خروجه منها عامان ... وهو يعود هذه المرة في ثوب الحليف الذي يتظاهر بعدم رغبته في انشاء قواعد عسكرية في وقت السلم .

اما الجامعة العربية فتستمر على الاخذ بسياسة الترقيع الى ان يقضي الله امراً كان مفعولا ..

## ٧ — الضمان الجماعي

آ — سبيل الى الوفاق — برزت فكرة الضمان الجماعي الى الوجود إثر الشائعات التي عمت الآفاق عن توحيد سوريا والعراق وكانت سبباً لانشطار الدول العربية شطرين او كتلتين متنافستين تضم الواحدة مصر والمملكة العربية السعودية واليمن ولبنان ، والاخرى العراق والمملكة الاردنية الهاشمية ، واما سوريا فالتزمت الحياد ظاهراً لانها هي المعنية او بكلمة أصرح هي « كبش الفداء » كما سنبين ذلك في الفصول التالية .

ولا يخفى انه ليس من المصلحة ان ينتهي الامر بالدول العربية التي انضمت الى ميثاق واحد فتصبح كتلتين متعارضتين ، ولذلك اتجه تفكير المسؤولين الى تحويل الضمان الخاص الى ضمان عام ، والى استبدال الاتحاد بين دولتين بنوع أوثق من التعاون بين البلاد العربية كلها .

ولا ينبغي ان تغيب عن الاذهان حقيقة ناصعة تمثل روح العصر واتجاهه هي ان الدول تتجمع ، وان الدولة المفردة لم يعد لها مكان في هذا العالم المضطرب ، وان الدول العربية تقوم بينها روابط عديدة ليست من صنع احد ، فالجامعة العربية اذا كانت قد انشئت منذ ست سنوات فانها او ما يشبهها من تقارب كان في ضمير الشعوب العربية منذ مئات السنين .

واذا كانت دولة اسرائيل وما ينطوي على وجودها في قلب البلاد من خطر يتهددها قد أضافت سبباً جديداً يؤيد التقارب بين البلاد العربية ، فان أحداً من اهل هذه البلاد لن يرضى ان يكون قيام هذا الخطر وسيلة لشطر الدول العربية شطرين وجعلها معسكرين .

وقد يكون اتحاد سوريا والعراق في ذاته مفيداً او غير مفيد ، ولكن اتحاد الدول العربية يُصدع ، فن الخير ان يعدل عنه الداعون اليه ، وان يفكروا في نوع آخر من الضمان يكون مقبولا من الجميع وليس فيه ما يثير الاعتراض والمخاوف .

ولا بد ان تصفو النيات ويتذرع قادة السياسة في البلاد العربية بالصراحة الكاملة ، ويهملوا سياسة الكلام المنمق الذي لا يدل على حقيقة النوايا ، ويتجهوا مباشرة الى تحديد الاهداف المقصودة ، ومن ثم التفكير في الوسائل المؤدية اليها تفكيراً عملياً سليما بعيداً عن نزوات الاندفاع والمبالغة ، قريباً من الحقائق الواقعة وادراك شتى الملابسات .

ب ـ ميثاق الجامعة العربية ومبدأ الضمان الجماعي ـ ومن المفيد ان نبين في هذه المناسبة المعنى القانوني لمواثيق الضمان الجماعي ومدى احتياج الدول العربية الى ميثاق من هذا النوع مع وجود ميثاق الجامعة العربية الموقع عليه في ٢٢ آذار سنة ١٩٤٥ :

ان مواثيق الضمان المتبادل او الجماعي Pactes de garantie mutuelle ou collective تعقد بين دولتين او اكثر، فتتعهد كل منها باحترام حدودها والمحافظة عليها بحيث اذا وقع اعتداء على احدها التزم الجميع بالمساعدة، وهذا النوع من الاتفاقات الدولية يتم عادة توقعاً لاعتداء يلوح في الافق من جانب عدو - لانه يحمل معنى ارهاب الغير - وتحوطاً للموقعين عليه.

واتفاقات الضمان المتبادل كثيرة الذيوع في ميدان العلاقات الدولية، وأهم ما تم منها في الايام الاخيرة ميثاق الاطلسي الذي عقد توقعاً لاعتداء من جانب روسيا على احدى الدول الغربية. وتنص احدى مواده على ما يأتي: «اتفق الاطراف على ان اي هجوم مسلح على واحد او اكثر منهم في اوربا او اميريكا الشمالية يعتبر هجوما عليهم جميعاً، ولذلك اتفقوا على ان يساعد كل منهم في حالة هجوم مسلح - بمقتضى حق الدفاع الفردي او المشترك المنصوص عليه في المادة الحادية والخمسين من ميثاق هيئة الامم المتحدة - الفريق الذي يقع عليه الهجوم سواء أكان طرفاً واحداً او اكثر، وذلك باتخاذ التدابير المقتضية، ومنها استعمال القوة المسلحة».

فميثاق الضمان الجماعي او المتبادل يؤلف جماعة دولية الغرض منها تحقيق سلامة اعضائها وردع من تحدثه نفسه بالاعتداء على احد افرادها.

ونبادر الآن الى شرح أحكام الضمان المقررة في ميثاق جامعة الدول العربية ومدى تحقيقها للغرض المقصود منها فنقول: تنص المادة السادسة من ميثاق الجامعة على ان مجلس الجامعة يقرر التدابير اللازم اتخاذها لدفع اي اعتداء يقع او يخشى وقوعه على دولة من اعضاء الجامعة، ويصدر قراره بالاجماع، فاذا كان الاعتداء واقعاً من جانب احدي دول الجامعة فلا يدخل في عداد الاجماع رأي الدولة المعتدية.

ان هذه المادة تشير الى اعتداء يقع أو يخشى وقوعه على دولة عربية، وهي تخول هذه الدولة حق دعوة مجلس الجامعة الى الانعقاد ليقرر بالاجماع

التدابير اللازمة لدفع الاعتداء ، ولكنها لا تحقق الغرض الذي ترمي اليه ، اذ ان النص غامض والطريقة التي رسمتها لرد الاعتداء عقيمة لا تثمر . فهي مثال ناصع لتأرجح واضعي الميثاق العربي وترددهم في الزام الدول الاعضاء القيام بعمل جدي .. وتفصيل ذلك فيما يلي :

اولا - فرضت هذه المادة السادسة على الدول اعضاء الجامعة العربية وجوب التعاون لرد اي اعتداء يقع عليها ، غير انها عادت - احتراماً للسيادات الوطنية - فعهدت الى مجلس الجامعة بحق تقرير التدابير اللازمة تبعاً لظروف المكان والزمان ، ولذلك لم تقرر نوع التدابير الواجب اتخاذها فور حصول الاعتداء ، ولم توضح كيفية الانتقال من التدابير السياسية والاقتصادية الى التدابير العسكرية ، وهذه هي نقطة الضعف في ميثاق الجامعة نسبة الى غيره من المواثيق ، ويتضح ذلك من مقارنته بميثاق هيئة الامم المتحدة الذي ينص في مادته السادسة عشرة على الجزاءات التي توقع على المعتدي واعتباره في حالة حرب مع جميع دول الهيئة التي تقطع بالحال كل علاقة سياسية او اقتصادية او مالية بينها وبينه ، وبين رعاياها ورعاياه ، فضلا عن قيام مجلس الهيئة بتحديد القوات البرية والبحرية والجوية التي يرى لزوم استعمالها .

ثانياً - القاعدة العامة - ان لمجلس الجامعة بمقتضى المادة السابعة من الميثاق ان يتخذ قراراته باغلبية الآراء، على ان هذه القرارات لاتلزم الا العضو الذي يقبلها ، اما المادة السادسة من هذا الميثاق فحدّت نوعاً من مرونة ومزايا القاعدة باشتراطها اجماع الآراء في حالات الاعتداء ، ولكنها على ما يظهر جهلت او تجاهلت بان الاجماع متعذر التحقيق في غالب الصور ، وكان اشتراط مثله في عهد ( المغفور لها ) عصبة الامم هو الصخرة التي تحطمت عليها هيئتها .

ثالثاً - لم تحدد لنا المادة معنى الاعتداء Agression ولا طريقة تعريف المعتدي بل تترك ذلك ايضاً للمجلس ليحدده باجماع الآراء ، فهل يتحقق الاعتداء بمجرد اعلان الحرب على دولة من الاعضاء ؟ او بدخول الجيوش

الى اراضي هذه الدولة ؟ او بطريقة عنيفة او غير عنيفة ؟ فعدم التحديد فيه فتح لباب من ابواب الخلاف والتعطيل .

والرأي الراجح لدى شراح القانون الدولي العام هو الاخذ في تحديد الاعتداء بالمعيار الذي وضعه مؤتمر نزع السلاح سنة ١٩٣٣ . وهو عبارة عن احصاء لافعال مادية يمكن التحقق منها ، وكل منها يكوّن فعل العدوان ، وهذه الافعال هي : اعلان الحرب ، ولو لم يعقبه أثر ما مثل الغزو الحربي او اجتياز الحدود ، وأعمال عنف تقع من جانب جماعات مسلحة او تسلل عصابات او عملاء مسلحين اجانب الى الاراضي الوطنية .

ويتضح مما تقدم ان عجز ميثاق الجامعة العربية عن الاتيان بحلول قاطعة مثمرة في موضوع رد العدوان كان سببه تمسك الدول العربية بكامل سيادتها ، وعدم رغبتها في التفريط بأي مظهر من مظاهر هذه السيادة ، بحيث ان التوازن الذي حققه ميثاق الجامعة بين اسباب الوحدة وعناصر الانفصال لدى الدول العربية كان يفسح المجال دائماً لسيطرة الروح الانفصالي في العلاقات العربية .

وليس المراد الآن البحث في السياسة العليا للدول العربية وفيها الآراء مختلفة ، وانما القصد ان نقول بان النظام المرسوم لرد العدوان في المادة السادسة من الميثاق عاجز معيب ، وقد نتج عن هذا العجز الذي ظهر أثره في حرب فلسطين ازمة كبرى في العلاقات العربية ، وان ميثاق الضمان الجماعي يجب ان يوجه لسد هذا العجز ، فيأتي ميثاقاً سليماً للامن والدفاع المشترك ضد اي اعتداء ، حتى تسترد كل دولة عربية ثقتها بأنها لن تقف بمفردها لمجابهة العدو بل ككتلة متراصة واحدة من الدول العربية .

ت — <u>حلف « ضمان اجماعي للسلامة »</u> — وقد قررت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بعد عدة اجتماعات آخرها في ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩٤٩ بناء على اقتراح لمصر تقدم به رئيس اللجنة في تلك الدورة حسين سري باشا رئيس الوزارة المصرية ايجاد ضمان تقوم أسسه على جعل تدريب الجيوش

العربية ونظامها جميعاً على قاعدة واحدة تحت اشراف هيئة اركان حرب موحدة» وان يدرس الوضع العسكري لكل دولة من دول الجامعة العربية على حدة ليمكن على ضوء ذلك اقرار خطة السلامة المطلوبة . وأن يأخذ هذا الضمان صيغة المعاهدات العسكرية التي تعرض على برلمانات الدول العربية لاقرارها والبدء في تنفيذها .

وقد لقي هذا الاقتراح من كافة الاعضاء ترحيباً خاصاً ولا سيما من نوري باشا السعيد الذي لم يجد فيه ما يمنع من قيام اتحاد بين «سوريا والعراق».. ولا يلغي المعاهدات العسكرية القائمة بين اي بلد عربي وآخر اجنبي .

وقال الاستاذ فؤاد عمون المدير العام لوزارة الخارجية اللبنانية وممثل لبنان في اللجنة التحضيرية للضمان الجماعي – وهو من رجال الحكومة اللبنانية الذين اشتركوا في وضع ميثاق الجامعة العربية منذ اربع سنوات – في صدد هذا الضمان ما يأتي :

« ان فكرة الضمان الجماعي التي طالعت بها مصر سائر الدول العربية فرحبت بها ترحيبها منذ اربع سنوات بالدعوة الى انشاء جامعة الدول العربية انما تهدف الى ما يهدف اليه ميثاق الامم المتحدة والمواثيق الاقليمية من اقرار السلام بين الدول وتوفير اسباب الرفاهية للشعوب » .

« فان الامم المتحدة اذ تسعى الى بسط رواق الأمن والعيش الرغيد في العالم بأسره لم تغفل ما يترتب على الشعوب من تبعات في ربوعها . فأفسح لها الميثاق سبيل العمل في النطاق الاقليمي . والشعوب العربية باقبالها اقبالا شاملا على اقتراح مصر انما تقدم الدليل على نضجها السياسي والاجتماعي ، وعلى ادراكها ما يجب ان تضطلع به من اعباء في الشرق العربي من اجل هذا الشرق والعالم اجمع » .

« ولا يخفى ان البلاد العربية تحتل موقعاً منقطع النظير في سائر انحاء العالم سواء من الناحية الاستراتيجية او من الناحية العمرانية ، وهذا الذي

مهد لها فيما مضى بالاضافة الى العنصر الانساني فيها اسباب الحضارة والرقي التي لا تزال آثارها بارزة في افضل وجوه المدنية الحديثة » .

« فأي بلاد كبلادنا في مادتها وموقعها الجغرافي تقع على ملتقى قارات ثلاث ، وتحيط بها خمسة بحار تؤمن الاتصال بينها وبين ما حولها وما وراءها من اقطار ؟ انها نعمة اغدقها الله علينا ، وأقل ما يُلتمس منا نحو أنفسنا ، ونحو سائر البشر ان نعرف كيف نفيد منها ، فنعقد العزم على العمل متعاونين على ابعاد الشر عن هذا الجزء من العالم بالضمان الجماعي المنشود ، وعلى جلب الخير لبلادنا بما سيترتب على هذا الضمان من تنسيق الجهود في الميدان العمراني » .

« اما ما تفيده البلاد العربية من هذا الضمان فحسبي ان اقول ان كبار خبراء الاقتصاد والعمران في العالم قطعوا بان اتحاد بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ في نظام « البنلوكس » قد رفع هذه الدول الى المرتبة الثالثة في ميدان الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، كما يقطع خبراء الاقتصاد والعمران الذين يدرسون مسائل الشرق العربي منذ سنوات بان البلاد العربية تستطيع ان تحتل المرتبة الثالثة او الرابعة في العالم مثل « البنلوكس » اذا هي لمت شعثها ونسقت جهودها ونظمت اقتصادياتها ووحدت صفوفها لتجعل من الاقليم الاقتصادي العربي حقيقة راهنة » .

« وغني عن البيان ان العمران رهن باستتباب الامن واشاعة الطمأنينة في النفوس . كما ان الامن منوط بوسائل مادية ولا سيما في عالمنا الحاضر ، ينبغي ان تتوافر عليها الجهود وتتساند في سبيلها الدول » .

« لذلك كله اشارت اللجنة السياسية للجامعة العربية على لجنة الضمان الجماعي بان تتناول في بحوثها الموضوع على وجهيه ، فلا تغفل ناحية من ناحيتيه لكي يبرز الميثاق كاملا شاملا كسواه من المواثيق فيقوى على تأدية الغاية التي وضع من اجلها » .

« واني وطيد الامل بان العمل الذي نباشره في اللجنة التحضيرية للضمان الجماعي بتوجيه من حكوماتنا الرشيدة ووحي من الشعوب الشقيقة التي ننتمي اليها سوف يقترن ان شاء الله بالنتيجة التي نتوخاها جميعاً » .

ث ـ نص الضمان الجماعي ـ وأخيراً بعد ان فرغت اللجنة العسكرية من وضع نصوص الضمان الجماعي وملحقه الذي كان قد عهد اليها بوضعه وافقت كل من مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا ولبنان واليمن في الاجتماع الذي عقدته اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في ١٧ حزيران سنة ١٩٥٠ على توقيع ميثاق الضمان الجماعي بين الدول العربية .

اما مندوب العراق فقال ان حكومته لا ترتأي توقيع الميثاق في الوقت الحاضر ، واما مندوب شرقي الاردن فقد كان بالطبع متغيباً عن اجتماعات اللجنة السياسية .

وقد صرح عزام باشا ان امتناع العراق عن توقيع الميثاق مرده الى اسباب فنية لاغير .

ولكن دولة صالح جبر الوزير العراقي اعلن عن امله بالنجاح في مساعيه لدى العاهل الاردني القائمة على تلافي الخلافات والنزاع بين دول الجامعة وعود الاردن والعراق الى توقيع الميثاق والتعاون مع سائر الدول العربية .

وها هو النص الكامل لمعاهدة الضمان الجماعي كما أذيع رسمياً مع ملحقها العسكري :

ان حكومات :

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية .

وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية .

وحضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العراقية .

وحضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية .

وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية .

وحضرة صاحب الجلالة ملك المملكة المتوكلية اليمنية .

رغبة منهم في تقوية الروابط ، وتوثيق التعاون بين دول الجامعة العربية، وحرصاً على استقلالها ، ومحافظة على تراثها المشترك ، واستجابة لرغبة شعوبها في ضم الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها وصيانة الامن والسلام وفقاً لمبادىء ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الامم المتحدة ولأهدافهما، وتعزيزاً للاستقرار والطمأنينة وتوفير اسباب الرفاهية والعمران في بلادها، قد اتفقت على عقد معاهدة لهذه الغاية وأنابت عنها المفوضين الذين بيدهم تبادل وثائق التفويض التي تخولهم سلطة كاملة والتي وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل قد اتفقوا على ما يأتي :

النزاعات الدولية :

المادة الاولى ـ تؤكد الدول المتعاقدة حرصاً منها على دوام الامن والسلام عزمها على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية سواء في علاقاتها المتبادلة فيما بينها او في علاقاتها مع الدول الاخرى .

الدفاع المشترك :

المادة الثانية ـ تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على اية دولة او اكثر منها او على قواتها اعتداء عليها جميعاً ولذلك فانها عملا بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها تلتزم بان تبادر الى معونة الدولة او الدول المعتدى عليها وبان تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولاعادة الامن والسلام الى نصابهما .

وتطبيقاً لاحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق هيئة الامم المتحدة يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الامن بوقوع الاعتداء وما اتخذه في صدده من تدابير واجراءات .

توحيد الخطط والمساعي :

المادة الثالثة ـ تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها بناء على طلب احداها كلما هددت سلامة اراضي اية واحدة منها او استقلالها او أمنها ، وفي حالة خطر حرب داهم او قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها تبادر الدول المتعاقدة على الفور الى توحيد خططها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف .

تعزيز القوى العسكرية :

المادة الرابعة ـ رغبة في تنفيذ الالتزامات سالفة الذكر على اكمل وجه تتعاون الدول المتعاقدة لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها وتشترك بحسب مواردها وحاجاتها في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة اي اعتداء مسلح .

لجنة عسكرية دائمة :

المادة الخامسة ـ تؤلف لجنة عسكرية دائمة من ممثلي هيئة اركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه ، وتحدد في ملحق هذه المعاهدة اختصاصات هذه اللجنة الدائمة بما في ذلك وضع التقارير اللازمة المتضمنة عناصر التعاون والاشتراك المشار اليها في المادة الرابعة ، وترفع هذه اللجنة الدائمة تقاريرها عما يدخل في دائرة اعمالها الى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عنه في المادة التالية .

مجلس للدفاع المشترك :

المادة السادسة ـ يؤلف تحت اشراف مجلس الجامعة مجلس للدفاع المشترك يختص بجميع الشؤون المتعلقة بتنفيذ احكام المواد الثانية والثالثة والرابعة والخامسة من هذه المعاهدة ، ويستعين على ذلك باللجنة العسكرية الدائمة المشار اليها في المادة السابقة ، ويتكون مجلس الدفاع المشترك المشار اليه من

وزراء الخارجية والدفاع الوطني للدول المتعاقدة او من يتولون عنهم .

وما يقرره المجلس باكثرية ثلثي الدول يكون ملزما لجميع الدول المتعاقدة.

النهوض بالاقتصاديات :

المادة السابعة ـ استكمالا لاغراض هذه المعاهدة وما ترمي اليه من اشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية والصناعية وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وابرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الاهداف .

انشاء مجلس اقتصادي :

المادة الثامنة ـ سينشأ مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية او من يمثلونهم عند الضرورة لكي يعرضوا على حكومات تلك الدول ما يرونه كفيلا بتحقيق الاغراض المبينة في المادة السابقة .

ويستعين المجلس المذكور في اعماله بلجنة الشؤون الاقتصادية والمالية المشار اليها في المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية .

المادة التاسعة ـ يعتبر الملحق المرفق بهذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها .

تعهد الدول الموقعة :

المادة العاشرة ـ تتعهد كل من الدول المتعاقدة بان لا تعقد اي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة وبان لا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الاخرى مسلكا يتنافى مع اغراض هذه المعاهدة .

الحقوق والالتزامات :

المادة الحادية عشرة ـ ليس في احكام هذه المعاهدة ما يمس او يقصد به ان يمس باية حال من الاحوال الحقوق والالتزامات المترتبة او التي قد تترتب

للدول الاطراف فيها بمقتضى ميثاق هيئة الامم المتحدة او المسؤوليات التي يضطلع بها مجلس الامن من المحافظة على السلام والامن الدولي .

شروط انسحاب الاعضاء :

المادة الثانية عشرة — يجوز لاية دولة من الدول المتعاقدة بعد مرور عشر سنوات من تنفيذ هذه المعاهدة ان تنسحب منها في نهاية سنة من تاريخ اعلان انسحابها الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، وتتولى الامانة العامة ابلاغ هذا الاعلان الى الدول المتعاقدة الاخرى .

تنفيذ المعاهدة :

المادة الثالثة عشرة — يصدق على هذه المعاهدة وفقاً للاوضاع الدستورية المرعية في كل من الدول المتعاقدة ، وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، وتصبح المعاهدة نافذة بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ تسلم الامانة العامة وثائق تصديق اربع دول على الاقل .

حررت هذه المعاهدة باللغة العربية في القاهرة بتاريخ التوقيع من نسخة واحدة تحفظ في الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، وتسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من الدول المتعاقدة .

## الملحق العسكري

البند الاول — تختص اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عليها في المادة الخامسة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية بالامور الآتية :

آ — اعداد الخطط العسكرية لمواجهة جميع الاخطار المتوقعة او اي اعتداء مسلح يمكن ان يقع على دولة او اكثر من الدول المتعاقدة او على قواتها ، وتستند في اعداد هذه الخطط على الاسس التي يقرها مجلس الدفاع المشترك .

ب ـ تقديم المقترحات لتنظيم قوات الدول المتعاقدة وتعيين الحد الادنى لقوات كل منها حسبما تمليه المقتضيات الحربية وتسمح به امكانيات كل دولة .

ج ـ تقديم المقترحات لزيادة كفاية قوات الدول المتعاقدة من حيث تسليحها وتنظيمها وتدريبها لتتمشى مع أحدث الاساليب والتطورات العسكرية وتنسيق كل ذلك وتوحيده .

د ـ تقديم المقترحات لاستثمار موارد الدول المتعاقدة الطبيعية والصناعية والزراعية وغيرها لصالح المجهود الحربي والدفاع المشترك .

هـ ـ تنظيم تبادل البعثات التدريبية وتهيئة الخطط للتمارين والمناورات المشتركة بين قوات الدول المتعاقدة وحضور هذه التمارين والمناورات ودراسة نتائجها بغية اقتراح ما يلزم لتحسين وسائل التعاون في الميدان بين هذه القوات والبلوغ بكفايتها الى اعلى درجة .

و ـ اعداد المعلومات والاحصاءات اللازمة عن موارد الدول المتعاقدة وامكانياتها الحربية ومقدرة قواتها في المجهود الحربي المشترك .

ز ـ بحث التسهيلات والمساعدات المختلفة التي يمكن ان يطلب الى كل من الدول المتعاقدة ان تقدمها وقت الحرب الى جيوش الدول المتعاقدة الاخرى العاملة في اراضيها تنفيذاً لاحكام هذه المعاهدة .

البند الثاني ـ يجوز للجنة العسكرية الدائمة تشكيل لجان فرعية دائمة او مؤقتة من بين اعضائها لبحث اي موضوع من الموضوعات الداخلة في نطاق اختصاصاتها ، ولها ان تستعين بالاخصائيين في اي موضوع من هذه الموضوعات ترى ضرورة الاستعانة بخبرتهم او برأيهم فيه .

البند الثالث ـ ترفع اللجنة العسكرية الدائمة تقارير مفصلة عن نتيجة بحوثها واعمالها الى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عليه في المادة السادسة من هذه المعاهدة كما ترفع اليه تقارير سنوية عما انجزته خلال العام من هذه البحوث والاعمال .

البند الرابع ـ تكون القاهرة مقراً للجنة العسكرية الدائمة ، وللجنة مع ذلك ان تعقد اجتماعاتها في أي مكان آخر تعينه ، وتنتخب اللجنة رئيسها من بين اعضائها لمدة عامين ويمكن تجديد انتخابه ، ويشترط للرئيس ان يكون على الاقل من الضباط القادة ( الضباط العظام ) ومن المتفق عليه ان يكون جميع اعضاء هذه اللجنة من ذوي الجنسية الاصلية لاحدى الدول المتعاقدة .

البند الخامس ـ تكون القيادة العامة لجميع القوات العاملة في الميدان من حق الدولة التي تكون قواتها المشتركة في العمليات اكثر عدداً وعدة من كل من قوات الدول الاخرى الا اذا تم اختيار القائد العام على وجه آخر باجماع آراء حكومات الدول المتعاقدة ، ويعاون القائد العام في ادارة العمليات الحربية هيئة اركان مشتركة .

وعاد السيد توفيق السويدي رئيس الحكومة فشرح اسباب عدم توقيع المعاهدة بقوله :

ان العراق مرتبط مع شرق الاردن بمعاهدة عسكرية تنص على ان ما من دولة من هاتين الدولتين تستطيع توقيع حلف عسكري بدون موافقة حليفتها مسبقاً ، وقد يوقع العراق المعاهدة قبل موعد دورة المجلس المقبلة في تشرين الاول القادم .

وذكر بشأن قضية الاردن ان وساطة لبنان والعراق قد نجحت في الحيلولة دون فصل الاردن من الجامعة وانقاذ الجامعة من الانهيار ، وقال انه سيواصل مساعيه لدى الاردن لتقبل اقتراح الجامعة اعتبار فلسطين العربية وديعة لديها حتى التسوية النهائية للقضية الفلسطينية .

## ٨ ـ دورة مجلس الجامعة العربية

### متناقضات والغاز ! !

وكان من اثر الاحداث والتطورات التي سبقت انعقاد مجلس جامعة

الدول العربية في آذار سنة ١٩٥٠ والظروف التي اكتنفت الجلسات الاولى ان اكتسبت الدورة طابعاً من الاهمية ازدادت معها حدة بعض المشكلات الرئيسية التي تواجه الشرق الاوسط العربي ، واذا كنا لا ندري على وجه التحديد جلية ما دار فيها من المناقشات فاننا – رغم مطالعتنا البلاغات الرسمية والتصريحات الشبيهة بها – نعترف باننا لم نفهم الشيء الكثير ، اذ لازلنا نتساءل عما اذا كانت هذه الدورة قد اسفرت عن نتائج ايجابية ذات صبغة عملية ؟ .

يلاحظ اولا كيف دعا المجلس « حكومة عموم فلسطين » و كيف اتخذ موقفاً – وصفوه بالحزم – لكنه أبقى الاردن متربعاً في مقعده ؟ اذن كان هناك تبييت للنية وعقد للعزم على عدم مس الوضع الراهن بسبب القطاع العربي من فلسطين ... وهنا نلقى اول المتناقضات والالغاز ، ذلك انه في الوقت عينه وتحت سمع وبصر الجميع جرت الانتخابات الاردنية لاختيار اربعين نائباً نصفهم يمثلون هذا القطاع ، وبحكم هذه الانتخابات حدث « الضم الواقعي » وواصلت الاردن تنفيذ سياستها على ان يعقب ذلك « الضم الرسمي » بعد وقت قصير ، حقاً ان الشعوب العربية لا الحكومات طبعاً لتعجز عن ادراك كيفية التوفيق بين هذين الامرين المتناقضين ، أفلم يكن الاجدر – لو لم يكن ثمة لغز – اتخاذ قرار حاسم منذ البداية بحيث يجعل اشتراك الاردن في الدورة مشروطاً بقصر الانتخابات على بلادها الاصلية ؟ .

وللساسة والقادة ان يغتبطوا اذ فرغوا من مشروع « الضمان الجماعي » والعرب يشاطرونهم الشعور ويأملون ان يكون هذا الضمان أداة لها خطرها لانه مستمد من جوهر فكرة قيام جامعة الدول العربية ، على ان هذا المشروع يثير طائفة من الملاحظات والاسئلة نشير الى البعض منها مما له صلة بالجوهر لا بالعرض و المظهر .

ان نجاح السلامة الاجماعية للدول العربية يتطلب قوة عسكرية كافية ، وهذه بدورها تستند الى طاقة صناعية لها قيمتها ، فهل وضعت الدول العربية

او عزمت على ان تضع خططاً شاملة لتصنيع بلادها تصنيعاً واسع النطاق ، ام تريد الاكتفاء بالاعتماد على الغير في تزويدها بالاسلحة ، وقد أثبتت تصرفات هذا الغير بانه غير مأمون الجانب دائماً ؟ .

هذا وقد علم انه لدى بحث المادة الخاصة بتقرير الحد الادنى لقوات الدول العربية ان لاحظ بعض الاعضاء ان دولاً قد لا تستطيع النهوض بالتزاماتها العسكرية ، وأنه يحسن ان تدفع ما يوازي تجهيز القوات المطلوبة على ان يتولى الغير سد النقص ؟ وحبذا لو تعرف هذه الدول ونعرف اسباب عجزها الحقيقية ؟ اذ ان هذا الاقتراح خطير يفقد التوازن النسبي في الاعباء ويثير طائفة من المشكلات ... ثم يلاحظ ان من مقتضيات نجاح الضمان التجانس بين الاعضاء من حيث النيات والاهداف ، فهل يكتب للتجانس حياة طويلة بعد تأليف البرلمان الاردني الشامل للقسم العربي من فلسطين ؟ وهل توارت نهائياً المشروعات الاتحادية التي كثيراً ما عكرت جو السياسة العربية ؟؟؟ وأخيراً فالضمان الجماعي ينطوي على أسرار وأهداف عسكرية وغيرها، وهذه ربما تتعارض مع مصالح دول كبرى ، فما هو الضمان لعدم تسرب الاسرار اذا كانت ثمة معاهدات ذات طابع معين بين هذه الدول ودولة عربية من الاعضاء؟.

والجامعة لكي تمثل الشعوب العربية لا بد لهذه الشعوب ان تثق بها وان تؤمن بجدواها . وما من سبيل الى الثقة في جو من الجهل بما تقوم به من اعمال . ومن دواعي الاسف ان يرفض المجلس الاقتراح الخاص بعلنية الجلسات ، فما الذي يراد ان يخفى، ولماذا هذه الخشية من القاء النور على المناقشات في هذا العصر عصر الصراحة حيث للرأي العام مكانة رئيسية ؟ وقد يلجأ الى جلسات سرية اذا كانت هناك دواع خطيرة ليس من المصلحة الوطنية ان تناقش علناً ، وهذه لا تقع كل يوم .

قيل ان للجنة التوفيق لفلسطين مقترحات وأن قبول المقترحات مشروط باعادة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم وان هذه المقترحات نوقشت في المجلس

ولكن الرأي العام الذي يعنيه معرفة الحقيقة كاملة بقي جاهلا كل شيء الا من نتف وردت في الصحف ، ومن بلاغات دبلوماسية تشيع عدم الاطمئنان .

والواقع لو كانت المناقشات علنية منذ قيام الجامعة لكان بالامكان تجنب الكثير من الاخطاء والتخلص من الالغاز والمتناقضات .

## ٩ – مجلس الجامعة لم يحل مشكلاتها

### والضمان الجماعي غير ملزم لموقعيه

### اذا خالفوه

نشرت جريدة « ليموند » الباريسية تعليقاً على نتيجة الاجتماعات الاخيرة لمجلس الجامعة العربية قالت فيه : « في الواقع ان تلك الاجتماعات لم تؤد الى حل أية مشكلة من المشاكل التي تحدق بالجامعة فهي لم تسو مثلا الخلاف الناشب بين سوريا ولبنان كما انها لم تنه المعركة القائمة بين الهاشميين وغيرهم من رؤساء الدول العربية الاخرى ، بل المشاهد ان الخرق اتسع على الراتق .

لقد وافقت الجامعة بالاجماع ما عدا شرقي الاردن على عدم ضم القسم العربي من فلسطين الى حكومة عمان ، ومع ذلك فقد أجرت شرقي الاردن الانتخابات في ذلك القسم وكان غرضها الواضح هو ضمه اليها ، ولا ريب في ان هذه الحقيقة تدعو الى ان يتساءل الانسان : كيف يمكن بعد ذلك التقريب بين وجهتي نظر أغلبية دول الجامعة ووجهة نظر عمان ؟ .

ومضت الجريدة فقالت : هل سيحل ميثاق الضمان الجماعي محل ميثاق الجامعة ؟ ان من يتأمل الامر يجد ان ذلك الميثاق لا يغير كثيراً من الاوضاع الحالية كما انه لا يلزم الموقعين بأية التزامات في حالة عدم تنفيذهم له .

ومن بين الاعضاء السبعة الذي تتألف منهم الجامعة العربية توجد مصر والعراق والاردن ، وثلاثتها مرتبطة بمعاهدات عسكرية مع بريطانيا ، والملاحظ

ان الجامعة لم تفعل شيئاً في اجتماعاتها لمقاومة التحالف مع انكلترا ، مما يدل على ان ثمة تطورات جدت في الشهور الاخيرة وأرغمت قادة الدول العربية على المخاطرة بقبول التعاون مع الانكليز وان خالف ذلك الرأي العام في بلادهم.

ويمكن القول - من حيث الناحية العسكرية البحتة - أنه اذا كانت لتوحيد وسائل الدفاع عن الدول العربية قيمة ايجابية في نظر اولئك الذين يسعون لعقد حلف دفاعي من دول البحر الابيض المتوسط ، فان ميثاق الضمان الجماعي بين الدول العربية لا يهيء لتلك الدول اية فرصة - على ما يبدو - لكي تتقدم لا من الناحية الاجتماعية ولا من الناحية الاقتصادية » .

# الفصل الثالث

# المشكلة الفلسطينية

## ١ ـ فلسطين شغلنا

وليس ثمة منطق أبلغ من منطق الحقائق ، وليس ثمة حجة أقوى من حجة الحق الذي لا جدال عليه .

وقضية فلسطين هي نزاع على الحقائق ونصيب العرب منها أوفر ، من نصيب اسرائيل ، ولكن الصهيونيين عرفوا كيف يظهرون باطلهم صوابا وكيف يلبسون الاحداث صفات ليست لها ، قالوا ان فلسطين ميراثهم منذ ايام ابراهيم ولم يقولوا ان فيها شعباً عربياً عاش نحو الفي عام في الارض لم يبرحها ، وقالوا عن « مناحم بيجن » عند ما زار الولايات المتحدة الاميريكية انه بطل ، ولم يقولوا انه زعيم عصابة ارهابية ، وقالوا ان بريطانيا وعدتهم بدولة في فلسطين ولم يقولوا ان « الوطن القومي » مختلف كل الاختلاف عن « الدولة » .

وقد عز على احد الاساتذة الكبار في جامعة « ييل » الاميريكية ان يرى الحقائق في قضية فلسطين مقلوبة والرأي العام الاميريكي ضالا فعكف على كتابة كتاب بعنوان « فلسطين شغلنا » لم يتخذ فيه موقف المحامي عن ناحية واحدة بل موقف الباحث الذي يريد ان ينصف الحقيقة وان يرجح مايدعو المنطق السليم الى ترجيحه فانتهى الى أنه لا يسعه الا ان يقول : « ان الصهيونية خاطئة من أساسها وخطأها فاحش ، وسأبسط ذلك لاصدقائي اليهود الذين أعجب بهم وأحترمهم وان كنت اختلف معهم اختلافاً بيناً في صدد هذه القضية » . ثم قال : ان مشروع تقسيم فلسطين الذي وافقت عليه الجمعية

العمومية لهيئة الامم في تشرين الثاني سنة ١٩٤٧ كان مشروعاً جائراً لانه قضى باقطاع ما يزيد قليلا على نصف مساحة فلسطين لما يقل قليلا عن ثلث عدد السكان الذين يملكون ما يقل عن عشر مساحة الارض وهذه قسمة ضيزى ، ولكن هذا المشروع الجائر لم يرض اسرائيل ذات المطامع فدخلت القوات العربية بناء على استنجاد من أهل فلسطين ، وبرغبة منهم ورضاً . ثم أعلن الصهيونيون أن أرض فلسطين ضاقت بساكنيها العرب الذين ذبحوا في « دير ياسين » ولجأوا الى المناطق المجاورة ... ولكن أرض فلسطين لم تضق امام الهجرة اليهودية من دول اوروبا ، فقال وايزمان وهو يزور نيويورك : « اننا نسمح للمهاجرين بدخول اسرائيل بدون قيد ولا شرط ، وحتم علينا ان نبذل جهوداً تزيد على طاقة البشر لننتزع اليهود من اوروبا ونمنحهم مسكناً في بلادنا » .

ويقول المؤلف : هل أحسنت اسرائيل صنعاً بفتح ابوابها امام المهاجرين من كل ثقافة ، ومن كل سن ، ومن كل دولة ؟ كلا . فان حكومة اسرائيل تواجه مشكلات اقتصادية واجتماعية بسبب هذه الهجرة ، لان سكانها أصبحوا خليطاً من ذوي الياقات البيض ، ومن فقراء يهود اليمن ، ومن مشردي اوروبا الذين اعتادوا الاجرام ، ومن خريجي معسكرات الاعتقال التي سلخت نزلاءها من كل قيمة خلقية . ولا عجب ان تجد الحكومة نفسها أمام شعب مضطرب نفسياً واقتصاديا واجتماعياً وصحياً ولا عجب ان يبدو من تصرفات هذا الشعب ما يخل بالامن .

اما الخطأ الذي ارتكب في حق العرب فهو ان الارض التي أصبحت الآن تسمى « اسرائيل » كانت قبلا مأهولة بالسكان . فلم تكن صحراء قاحلة ، ولا كانت بلاداً بلا شعب تصلح لايواء شعب بلا بلاد ، بل كانت عامرة بسكان من العرب يملكون الارض والدور ويعملون في انتاج مايعوزهم من مطعم ومشرب وملبس ، فاذا كانت دولة اسرائيل قد نشأت في هذه

الارض ، واذا كانت قد فتحت ابوابها على مصراعيها لدخول المهاجرين اليهود فان ذلك لم يتم الا على حساب السكان العرب الذين طردوا من بلادهم وأصبح نحو مليون في عداد اللاجئين او المشردين .

وقد يقول قائل ان الاسرائيليين اشتروا الارض من اصحابها العرب فأصبحت لهم دولة اسرائيل ، وهذا القول مردود لان شراء الارض لا يكسب المشتري حقاً سياسياً ولو كان يفعل لاستطاع الروس ان يشتروا اراضي في الولايات المتحدة ويؤلفوا لهم دولة حمراء في وسط القارة الاميريكية .

واذا قيل ان اليهود دخلوا غزاة واستولوا عليها كما فعل العرب من قبل فالحقائق تنقضه .

ولو نشأت دولة اسرائيل برضاء العرب لما كان في ذلك ما يثير القلق ، اما وهي قائمة بحد السيف وسلطان القوة ، فان النتيجة الوحيدة لذلك هي أن روح الحقد الذي لم يكن العرب يعرفونه من قبل ، أخذ اليوم يشتد ويلتهب في قلوبهم تجاه اسرائيل ، و كلما بدت من هذه الدولة رغبة في التحرش والتهديد تأصل هذا الحقد وتأجج وأصبح خطراً يهدد السلام في هذه الرقعة .

وقد يقول قائل ان اليهود شعب عامل كفء ، وانه سيجعل من فلسطين دولة صناعية متحضرة حديثة ، ولكن هذا القول واه لان لكل شعب في الحياة منهاجاً خاصاً يؤثره على ما عداه ، واذا كانت للعرب عيوب فهل في العالم شعب خلا من العيوب ؟ واذا كان في اليهود ميزات فهل تخولهم الحق بان يفرضوا أنفسهم على شعب أجنبي عنهم ، وهو شعب أعرب بكل لسان عن مقته لهم وعدم رغبته فيهم ، وما جوهر الاستعمار الا أن تفرض جماعة أجنبية نفسها على شعب في بلاده على الرغم منه ، وهذا هو عين ما صنعته اسرائيل في فلسطين مع العرب .

وقد يقال ان القدس مدينة مقدسة عند اليهود ، وأن من حقهم ان يستولوا عليها ، وهذا قول لا يعززه منطق ، لان القدس مقدسة عند الاديان الثلاثة ،

واذا كان لليهود في القدس مناسك روحية فذلك لا يكسبهم سيادة سياسية على المدينة ، وللمسيحية والاسلام مناسك روحية فيها ايضاً .

وليس من ريب في أن الديموقراطية الصحيحة تقضي لكل شعب بأن يختار بحرية الحكومة والنظام اللذين يهواها ، ولكن هذا المبدأ لم يؤخذ به في فلسطين ، وقد أبى الصهيونيون ان يأخذوا به الا بعد ما أصبحت الاغلبية من اليهود ، وهي أغلبية اصطناعية غير طبيعية ، ولذلك ظل العرب يعارضون معارضة تامة في سياسة فتح أبواب الهجرة الى فلسطين في عهد الانتداب البريطاني ، لانهم كانوا يدركون ان الهجرة ستؤدي ذات يوم الى تغليب السكان اليهود على السكان العرب .

وناقش المؤلف حق بريطانيا - وهي دولة الانتداب - في أن تسمح لليهود بدخول فلسطين وقال ان تصرفها خاطىء ، لانها تصرفت في ما لا تملكه ، فلم تكن فلسطين دولة بريطانية ولذلك ما كان للورد « بلفور » ان يعد اليهود بوطن قومي ، وهو وعد جائر ، وما كان يحق لحكومة الانتداب ان تسمح بالهجرة .

ويقال الآن ان اسرائيل اصبحت حقيقة مقررة فيجب ان تدوم الى الابد ، ولكن الم يجعل هتلر من المانيا دولة تشمل القارة الاوربية وقال انها ستدوم الف سنة ؟ .. ولكن هذه الامبراطورية لم تكتسب صفة الدوام ... ثم ان النجاح في انشاء دولة اسرائيل لا يبرر الخطأ الذي اقترف في انشائها .

من الملوم اذن عن مأساة فلسطين والظلم الذي حاق بأهلها ؟ الملوم ليس واحداً بل كثرة وهم :

بريطانيا العظمى « دولة الانتداب » فانها ملومة أشد اللوم للسياسة التي سلكتها في فلسطين ، وهيئة الامم المتحدة ملومة لانها وضعت مشروعات كمشروع التقسيم ليست عادلة ولا تتفق مع القدرة على تنفيذها ، وحكومة الولايات المتحدة مسؤولة لانها تدخلت في قضية فلسطين تدخلا فجأ يحدث

آثاره في وسائل الضغط والتهديد التي لجأت اليها في هيئة الامم ، والشعب الإميركي مسؤول كذلك لانه أيد الارهاب اليهودي بما قدمه من مال وا كتتاب ، والعرب انفسهم ملومون لانهم وقفوا سلبياً من كثير من المساعي التي بذلت لتأليف دولة عربية يهودية في فلسطين ، ولأنهم لم يؤلفوا حكومة لفلسطين تستطيع ان تتولى زمام الموقف عقب انتهاء الانتداب ، والصهيونيون ملومون ، وهناك عشرات البراهين التي تدينهم ، والمسيحية في العالم تتحمل كذلك نصيباً من التبعة لان ما لقيه اليهود في الدول المسيحية من اضطهاد جعلهم يبحثون عن دولة تضم شملهم .

واذا قيل ان فلسطين كانت يهودية فوجب ان تؤول الى اليهود لما لهم من حق تاريخي فيها امكن ان يقال اليوم ان ولاية كاليفورنيا الاميركية يجب ان تؤول الى المكسيك ، وأن المكسيك يجب ان تؤول الى اسبانيا ، وان اسبانيا يجب ان تؤول الى العرب .

ثم خاطب كل اميركي فقال : ان فلسطين شغل لنا معشر الاميركيين ومعشر المسيحيين لانها معهد الذكريات الدينية ، ولأنها مشكلة تتصل اتصالا وثيقاً بمصالح اميركا العالمية في الشرق الاوسط . وقال ان المسيحيين يجب ان يقلقوا على مصير هذه الارض المقدسة لان الصهيونيين أساءوا استغلال المقدسات في الاراضي التي وقعت في أيديهم حتى بلغ الهوى بهم ان أخذوا يرقصون رجالا ونساء في المعابد المسيحية وانتهكوا كثيراً من المقدسات ، واذا كان هذا مثالا على الحكم الاسرائيلي للبقاع المقدسة وجب بذل كل مسعى للحيلولة دون شمول فلسطين بالحكم الصهيوني .

واذا كنا نشفق على المباني والحجارة وننعتها بأنها مقدسة أفلا يحق لنا ان نشفق على الشعب نفسه الذي عاصر أجداده المسيح في ارض فلسطين ؟ افلا يحق لنا ان نشفق على التراث الثقافي الذي تتضمنه مكتبات الاديرة والمعابد في فلسطين وهو تراث يحرص عليه رجال التاريخ أشد حرص ؟ .

ثم أشار الى ضرورة السعي لانقاذ ما يمكن انقاذه عن طريق السماح للاجئين بالعودة الى بلادهم اذا رغبوا في ذلك ، والسماح ببيع أملاك العرب اذا أبوا ان يعودوا الى فلسطين ، ودفع تعويضات للاجئين ، وانشاء دولة عربية اذا كان ذلك ما يبغيه العرب ، والانتفاع بأموال « النقطة الرابعة » من برنامج الرئيس ترومان في تخفيف اعباء الحياة عن العرب وتنمية مواردهم ، وتدويل القدس والبقاع المقدسة المحيطة بها ، ووضع المقدسات المسيحية والاسلامية واليهودية في جميع ربوع فلسطين تحت اشراف دولي ، وتيسير مهمة الانتقال الى الاديرة والبيع لاغراض البحث العلمي والتاريخي ، واجراء استفتاء بين العرب لنوع الحكم الذي يرتضونه ، ثم حث الاميريكيين على التبرع بسخاء لاغاثة اللاجئين .

هذا عرض عام لكتاب « فلسطين شغلنا » الذي يعد خير دفاع عن قضية العرب نشر في الولايات المتحدة . لانه كتب باسلوب موضوعي علمي سديد .

وقد وهب المؤلف كل دخله من بيع الكتاب للمؤسسة الاميريكية لمعونة الشرق الاوسط .

## ٢ — كان بامكان العرب ان يتفادوا

### النكبات !

ما زال يوجد في العالم نفوس أبية نبيلة تثور لمشاهد الظلم ، وتنفعل لانتصار الباطل على الحق ، وتنادي بفضائل العدالة والانصاف كما مر بنا في العرض الموجز لكتاب « فلسطين شغلنا » من الآراء السديدة المنصبة على اسمى دفاع علمي منطقي تناول قضية العرب في مشكلة فلسطين ، ولكن ما هي قيمة الحقائق في مجال المصالح والفوائد والغايات ؟ .

انتهى رسمياً الانتداب البريطاني على فلسطين في منتصف أيار سنة ١٩٤٨ ، وأعلن اليهود قيام دولة لهم توالى الاعتراف بها حتى انتهى الامر بقبولها عضواً

في هيئة الامم المتحدة . اما العرب الذين تدخلوا في المعركة الفلسطينية في سبيل انقاذ البلاد وأهلها فانهم في أسرع من لمح البصر تركوا السلاح وقبلوا ما يسمى « بالهدنة الدائمة » ولماذا ؟ أكان ذلك عن ضعف ام عن ايحاء او عن الاثنين معاً ؟ أو أنهم بلغوا جميع الاهداف المرسومة ؟ لا ندري ... ولكن حدث بعد ذلك اعلان ضم القطاع العربي من فلسطين الى جارته الشرقية لتكوين « الاردن الكبرى » وحدث ايضاً سعي كل من مصر والعراق الى اعادة تنظيم العلاقات مع بريطانيا ، وما زال كل منهما لم يصل الى غايته ، فاذا أخذنا كل ذلك بعين الاعتبار وجب علينا ان نعترف بكل مرارة بأن السياسة العربية في كافة مراحلها ، ومن مختلف جوانبها ، صارت الى الاخفاق ، وهذه النتيجة ليست وليدة المصادفة أو المفاجآة اذ انها كانت مرتقبة ، او على الاقل كان يتوقعها الكثيرون ممن شاءت الظروف السعيدة الا تضعهم في مصاف القادة والساسة المسؤولين .

ولسنا نتحدى الواقع او نتجنى على أحد اذا قلنا في صراحة تامة ان في مقدمة اسباب الاخفاق هو اننا فعلا لا ندري ماذا نريد او أن ليس لنا هدف معروف نكافح جميعاً من اجله ... فمنذ ست سنوات أنشأنا « جامعة » وأحسن الناس استقبالها ظناً ان البلاد وفقت أخيراً الى احراز الاداة التي تيسر للعالم العربي تحقيق التحرر من الكابوس الاجنبي ، غير ان هذه المنظمة التي شغلت نفسها بليبيا او اريتريا او اندونيسيا لم تحاول مرة رسم سياسة جماعية موحدة لتحرير أعضائها وتحقيق ما يصبون اليه من الاستقلال ، و لذلك قد تضاءل أثرها وقلت الثقة بها ، بل حاول البعض - بحق او بغير حق - أن يرى فيها أداة مثبطة للعزائم تزعزع القوى القومية بسلوكها سبلا متعرجة متعبة بدلا من اتخاذها الصراط المباشر المستقيم الذي قد يؤدي الى الغاية .

وثمة حقيقة أخرى تلفت النظر - هي اننا نؤمن بالظواهر ونهيم بها - مثال ذلك انه لما أقرت هيئة الامم المتحدة تقسيم فلسطين غضب القادة وأرغوا

وأزبدوا وفهم الناس من اقوالهم أنهم اعتزموا اسقاط القرار ، اذ في عين الوقت كانت تتوارد الانباء ناقلة تصريحات اميريكية يتم ظاهرها عن احتمال تدخل اميريكي لصالح القضية العربية ، ولم يفطن أحد الى ان هناك مناورة الا بعد اعلان قيام اسرائيل واعتراف بريطانيا بها اعترافاً واقعياً ، عندئذ سخطنا وثار غضبنا ولكننا عدنا الى محاولة اقناع نفوسنا ان ثمة فرقاً حقيقياً بين الاعتراف « الواقعي » والاعتراف « القانوني » .. وهذا كله خطأ كان بالامكان تحاشيه لو كنا ندرك الحقيقة الثابتة بأن الدول الكبرى لا تتصرف الا وفقاً لمقتضيات مصالحها ، ولو كنا نجعل علاقاتنا ومساوماتنا تقوم على مبدأ تبادل المصالح ونخفف من حدة الوهم المتصل بالتاريخ وبحقوقنا التي يدعمها . أما لماذا نقع في مثل هذا الخطأ فلأننا لم نحسن درس السياسة من الناحيتين النظرية والتطبيقية على ضوء الظروف المعاصرة .

واكثر من هذا اننا دائماً ننتظر حتى اللحظة الاخيرة لنبدأ بالتفكير ومعالجة الامور ، مثال ذلك انه خلال النظر في مشكلة فلسطين لاول مرة روّج البعض فكرة انشاء حكومة فدرالية ( اتحادية ) ، وسواء أكانت الفكرة صائبة أم خاطئة فاننا استقبلناها بالرفض القاطع والتصميم على عدم التزحزح عن وجهة نظرنا ، ولما حان موعد التصويت على التقسيم رجونا ان يعاد البحث على ضوء قيام النظام الفدرالي ... ثم لما أعلنت انكلترا عزمها على التخلي عن الانتداب وضربت لذلك أجلا ، لم نأخذ العدة فوراً لا سياسياً ولا عسكريا ، فصرنا تحت رحمة الغير وقبلنا ما لم نشته من تسويات ... ولما اعترفت الدول الكبرى بدولة اسرائيل ونحن في الميدان لم يخطر ببالنا ان نفكر في مصير القسم العربي الباقي من فلسطين وفيما اذا كان يستطيع البقاء بذاته او لن تقوم له قائمة وهو منفرد ، وهذا كان بدء الخلافات الجدية التي أدت الى ضمه للاردن . ولعل اللجنة السياسية تعترف به على اساس « الامر الواقع » ... وهذا كله يدعى ( خبط عشواء ) مرده الى عدم التفكير في مختلف الحلول قبل ان

تنشأ المشكلة ويتفاقم أمرها .

ولا يقف الامر عند هذا الحد بل هناك التصريحات المرتجلة المتناقضة ، في غمرة من الحماس ـ وقد يكون ذلك بدون سبب او بسبب اخفاقنا ـ تتوالى التصريحات السياسية ، فمنها ما يعلق مصير العرب على اشارة الدولتين الانكلوسكسونيتين ، ومنها ما يدعو الى عقد مواثيق عدم اعتداء مع الدولة السوفيتية نكاية بهاتين الدولتين ، وكان قد صرح في مناسبات مثل هذه التصريحات احمد خشبه باشا احد وزراء خارجية مصر السابقين بقوله : « مما يدعو الى الاسف ان هذه الآراء السياسية التي ظهرت أخيراً تدل على ان بعض ساستنا لا يسيرون وفق سياسة ثابتة مستقرة درسوها واقتنعوا بجدواها فالخطط السياسية التي تنطوي على مثل هذه الآراء هي خطط رجل الشارع أي انها نتيجة التأثر بتقلبات الظروف وتطورات الحوادث ، وبعبارة اخرى هي الخطط التي تمليها العواطف لا الخطط التي تقوم على التفكير والتقدير والتدبير» .

« وأدعى الى الاسف ان هذه السياسة غير الثابتة وغير المستقرة من شأنها ان تضر بقضايانا العادلة ، لانها تدعو الى اساءة الظن بنا وعدم الاطمئنان الى جانبنا ... ولعل هذا هو سر موقف التردد الذي تقفه الدول الكبرى الآن فيما يختص بتسوية المسائل المعلقة بيننا وبينها » .

« ان لروسيا السوفيتية مذهباً تؤمن به الايمان كله وتحاول بكل الوسائل ان تحمل غيرها على مجاراتها في هذا الايمان ، فهل يظن أصحاب فكرة التحالف مع روسيا او عقد ميثاق عدم اعتداء معها انها تجيبنا الى ذلك حباً بسواد عيوننا؟ ام هم على يقين من أنها لا تطلب ثمناً لذلك أقل من اعتناق مذهبها ؟ لكنهم يحسبون أنهم بذلك يهددون الدول الديموقراطية ويحملونها على الرضوخ لمطالبنا !» .

« ان كان هذا التقدير هو ما قصدوه ، فليعلموا انهم أخطأوا التقدير وأساءوا الى القضايا الوطنية من حيث لا يشعرون » .

والواقع ان كل ما كسبناه من هذا التخبط هو وقوف العالم منا موقفاً

جافاً غير ودي .

فلماذا لا تكون لنا شخصية قوية محترمة وسياسة حكيمة ثابتة مستمدة منها لا تستوحي سوى المصلحة العربية العامة ؟ .

## ٣ — هذا اللاجيء العربي

### يجب ان يعود الى مسكنه

اذا كانت هناك بقية باقية من أمل في استعادة فلسطين ( وهذا حلم من الاحلام ) فان من ألزم الواجبات على الدول العربية ان تصون لها سكانها وترعى ابناءها ، وتستطيع هذه الدول اذا جدت في مطلبها ان تحرز في ذلك المضمار نجاحاً يتيح لها استعادة بعض ما فقدته ، فقد اصدرت هيئة الامم في جلستها المنعقدة يوم ١١ كانون الاول سنة ١٩٤٨ القرار التالي : « يسمح للاجئين الذين يرغبون في العودة الى اوطانهم ويعيشون في سلم مع جيرانهم بالعودة في أقرب وقت ممكن عملياً ويدفع تعويض عن ممتلكات اولئك الذين يفضلون عدم العودة » . وقد اشارت البعثة الاقتصادية التي زارت الشرق العربي لبحث المشكلة الى هذا الموضوع عندما قالت في تقريرها المعروف « بأنها تؤكد ان اغفال امر اللاجئين وتركهم في تعاستهم الحالية يجعل السلم أعسر منالا في هذه البلاد المبلبلة الفكر والمضطربة الخاطر » .

وقد يقول قائل ان الدول العربية لم تجد سبيلا رأت فيه اعادة اللاجئين الا سلكته ، وان القرار الذي أصدرته هيئة الامم المتحدة تؤكد فيه حقهم في العودة هو نصر لها ، وان الذنب كله يقع على عاتق الصهيونيين الذي يقفون حجر عثرة في سبيل تنفيذ هذا القرار ، ولكن نقول لهؤلاء ان اليهود غير جادين في موقفهم من عودة اللاجئين الى بلادهم ، وليس أدل على ذلك من تخبطهم في أقوالهم الرسمية ، فقد سجلت لجنة التوفيق في الفقرة الثالثة عشرة من تقريرها الثالث الذي أرسلته الى هيئة الامم « ان الوفد اليهودي رفض ان

يسلم بمبدأ عودة اللاجئين لان مزارعهم تلفت وبيوتهم دمرت » . ولو افترضنا ان هذا الزعم حقيقي ، فهل يبرر ذلك حرمان العرب من بيوتهم ومزارعهم ؟ وهل يقوم على اساس من الحق والمنطق والعدل ان يحال بين اللاجيء ومزرعته وبيته ؟ فلا يجوز ان تمسك الدول العربية عن تنفيذ خططها لاعادة اللاجئين بمجرد ان السلطات اليهودية قد اختارت ان تصف املاك العرب بانها خربت..

وحق هذا الزعم نقضه اليهود انفسهم ، فقد أرسل الوفد اليهودي الى لجنة التوفيق كتابا بتاريخ ٣٠ ايار سنة ١٩٤٩ يقول فيه « ان اليهود يطالبون بشقة غزة الساحلية كشرط سابق لقبول اللاجئين المكتظين في تلك المنطقة» ويؤكد ذلك الكتاب انه لا سبيل الى قبول اللاجئين الا على هذا الاساس ، ويبدو من هذا ان عودة اللاجئين مرهونة بالمساومة ، وان التوسع الاقليمي هو السبيل الوحيد الى الاعتراف بحقوق اللاجئين في العودة الى اوطانهم .

وقد ارتكبت الدول العربية خطأ ظاهراً عندما تعاونت مع اللجنة الاقتصادية، لانه من الظلم الفادح ان نبحث عن مسكن للاجيء وله مسكن في وطنه ، وان نبحث له عن عمل ، وله عمل وصناعة وزراعة في وطنه . ان اللاجئين ليسوا معدمين ، لقد تركوا وراءهم الوفاً من البيوت والمصانع والمزارع فاذا خرب منها شيء فهناك مجال المساعدة الاقتصادية من هيئة الامم لا مجال المساعدة لاسكانهم خارج ديارهم .

ان اللاجئين ليسوا في حاجة الى المال فهم يمتلكون ١٨ مليون دونم من مساحة فلسطين التي تبلغ ٢٦ مليونا من الدونمات ( الدونم الف متر ) فيكون اليهود قد استولوا بعد نزوح اللاجئين على ٧٠ بالمئة من مساحة فلسطين ، مع انهم لا يملكون منها نتيجة شرائهم الاراضي مدة مائة سنة اكثر من ١،٨٠٠،٠٠٠ دونم اي ٧ بالمئة من اراضي فلسطين مع كل المساعدات التي بذلتها لهم حكومة الانتداب في الثلاثين سنة الاخيرة ، وبين هذه المساحات العربية ١٢٠،٨٠٠ من الحمضيات و ١٠،٠٠٠ دونم من بساتين الموز و ٥٣٠ الف دونم من كروم

الزيتون والاثمار والاشجار و ٥ ملايين دونم من اجود الاراضي الزراعية ، و ١٢ مليون دونم من اراضي المرعى ونصف الزراعية .

وقد استولى اليهود على ١٢ مدينة عربية هي : يافا وحيفاوعكا والناصرة واللد والرملة وصفد وطبريا وبيسان وسمخ والمجدل وبئر السبع وشفا عمرو وجميع الاحياء العربية في القدس الجديدة غير ٧٠٠ قرية منتشرة في انحاء فلسطين .

ولكي تعرف الدول العربية مقدار الثروة التي تركها هؤلاء اللاجئون العرب تضع امامها الارقام الواضحة للنسبة المئوية لملكية اليهود في جميع مناطق فلسطين وهي :

| ملكية اليهود | | اسم المنطقة |
|---|---|---|
| ١٨ ٪ | | صفد |
| ٣ ٪ | | عكا |
| ٣٨ ٪ | | طبريا |
| ٣٤ ٪ | | بيسان |
| ٢٨ ٪ | | الناصرة |
| ٣٥ ٪ | | حيفا |
| ١ ٪ | اقل من | جنين |
| ١ ٪ | اقل من | نابلس |
| ١٧ ٪ | | طولكرم |
| ١ ٪ | اقل من | رام الله |
| ٢ ٪ | | القدس |
| ١ ٪ | اقل من | الخليل |
| ١٤ ٪ | | رملة |
| ٤ ٪ | | غزة |

| ملكية اليهود | | اسم المنطقة |
|---|---|---|
| ١٪ | اقل من | بئر السبع |
| ٢٩٪ | | يافا |

فاذا عرفت الدول العربية هذه الحقيقة المرة امكن تقدير الخسارة الفادحة التي حلت بهؤلاء اللاجئين ، ولكي تزداد اقتناعا بهول المأساة نضع امام المسؤولين فيها تقدير الخبراء لثروة اللاجئين التي هي بين ايدي اليهود موزعة كما يلي :

| | |
|---|---|
| ١٠٠ | مليون جنيه فلسطيني ثمن بساتين البرتقال |
| ١ | » » » » » » الموز |
| ٢٧ | » » » » » كروم الزيتون |
| ٣٠ | » » » » » الاراضي الزراعية الجيدة |
| ٢٢٠ | » » » » » » » الفضاء |
| ١٠١٠٠ | » » » » العمارات والمباني |
| ٢٠٠ | » » » قيمة الاموال المنقولة |
| ٥ | » » » » » » المجمدة بالمصارف |
| ١ | » » » » عند شركات التأمين |
| ١٠٦٨٤ | المجموع |

وقد تلقت الجامعة العربية تقريراً رسمياً عن هذا الموضوع تضمن ان ارجاع هذه الثروة الى اصحابها لا يكون الا باحدى طريقتين: الاولى استرداد فلسطين . والثانية ارجاع اللاجئين الى ديارهم واملاكهم او تعويضهم عنها ، والتعويض غير ممكن لان ثروة العرب في المناطق المحتلة من قبل اليهود تقدر بحوالي الفي مليون من الجنيهات ، فاذا قدرنا ان ما يمكن اليهود دفعه تقسيطاً يتراوح بين ٢٠ و ٥٠ مليون جنيه في السنة ، فان دفع التعويضات سيستغرق من ٥٠ الى ١٠٠ سنة ، ومن هذا يتضح عدم القدرة لتنفيذ فكرة التعويض .

ومن بين اللاجئين ما يقرب من ٥٣٧ الف طفل اي ما يزيد على نصف مليون يكونون الجيل الجديد لفلسطين والامل البسام لانقاذها - مضاجعهم اليأس والحرمان - فمن يجد منهم المأوى لا يجد الكساء ، ومن يجد الكساء لا يجد الغذاء ، ومن يجد الغذاء لا يجد العلم والدواء ، ومن يذكر لنفسه ماضياً فانه لا يرى مستقبلا ، انهم يتعلمون في مدارس فريدة لم يألفها البشر من قبل ، لانها قائمة على رمال ويدون أدوات مدرسية تذكر .

ان السياسة التي تنشىء مدرسة على الرمال هي سياسة قائمة على الرمال .

والآن ماذا أنتم فاعلون أيها العرب بهذه المجموعة البشرية التي خلفها جهادكم في فلسطين ؟ .

ونحن لا نعرف جوابا عن هذا السؤال ، ولكن نرجو ان تخيب الايام ظننا فنرى العرب وقد تساندوا لاعادة اللاجئين الى ديارهم وعملوا بتلك الوثيقة الدولية التي وقعوها عندما اعلنوا حقوق الانسان وقالوا « ان من حق كل انسان ان يترك اي بلد بما في ذلك بلده ، وان يعود لبلده » .

## ٤ - سياسة العرب ومواقف العناد

لعل من أبرز الخصائص التي كان يتميز بها السياسي المصري المحنك المغفور له اسمعيل صدقي باشا نظرته الواقعية الى الامور ، فكان يؤمن بحق ان المصالح القومية والسياسة العليا ميدان طابعه التحرر من مؤثرات العاطفة ، وعلى ضوء هذه الحقائق ادلى بحديث مستفيض الى وكالة « الاسوشيتيد برس » بمصر في اوائل نيسان سنة ١٩٥٠ حول موقف العرب حيال اسرائيل .

قال رحمه الله « ان اسرائيل من الصغر بحيث لا تشكل خطراً واذا شكلته فلن يقع قبل انقضاء ثلاثين او اربعين عاما » . فالخطر اذن قائم ، والسياسي البعيد النظر هو الذي يتخذ للامر عدته مسبقاً . اما ان اسرائيل صغيرة وقد

تظل كذلك فقول صحيح اذا كنا نعني المساحة الاقليمية وعدد السكان ، ونستطيع الذهاب الى ابعد من ذلك فنقول انه بالرغم من تدفق الوافدين من اليهود - الذين بلغ عددهم اربعمائة الف بين منتصف ايار ١٩٤٨ وأول كانون الثاني ١٩٤٩ ، وهم الآن يبلغون المليون ونصف المليون نسمة» - واستقرارهم في اسرائيل ومن امكان اجتذاب عدد آخر ليحل محل المهاجرين او اللاجئين من العرب فان طاقة اسرائيل على امتصاص السكان محدودة ، ولكن المسألة هي نوعية اكثر منها كمية ، فالوافدون اليهود هم من العناصر الاوربية ذات الكفاية والاستعداد ، ناهيك عما يضمون من الخبراء والفنيين ، فمن هذه الناحية يُعتاض الى حد بعيد عنصر العدد .

والناحية الصناعية في اسرائيل هي مصدر التهديد والخطر على البلاد العربية ، وهي في نمو مستمر كما يتضح من البيان الآتي الذي لا يتضمن الحرف اليدوية :

ففي سنة ١٩٢٥ كان عدد المنشآت الصناعية ٥٣٦ يعمل فيها ٤٨٩٤ شخصاً ورؤوس أموالها ٥٤ الف جنيه فلسطيني وقوتها المحركة ٢٦١ حصاناً ، فقفز هذا الرقم في سنة ١٩٣٧ الى ١٫٥٥٦ مصنعاً وعدد العمال الى ٢١٫٩٦٤ شخصاً ، وبلغت رؤوس اموالها ١١ مليوناً و ٦٣٫٩٧٠ جنيهاً وقوتها المحركة ١٠٤٫٨٦٦ حصاناً ، كما بلغ انتاجها السنوي سبعة ملايين و ٨٩١٫٩٤٠ جنيهاً ، ثم قفز بالرقم مرة اخرى في سنة ١٩٤٣ فبلغ عدد المنشآت ٢٫١٢٠ وعدد ملاكها وعمالها ٤٥٫٠٤٩ شخصاً كما بلغت رؤوس اموالها ٢٠ مليونا و ٥٢٣ الف جنيه ، وقفز انتاجها السنوي الى ٣٦ مليونا و ٢٨٧ الف جنيه فلسطيني .

ولا ريب انه نمو عظيم وسرعة اطراده مدهشة ، ويبدو مغزاه واضحاً اذا ذكرنا انه وليد المجهود الفردي لا دخل لدولة الانتداب به ، لانه لم يتمتع بأية حماية جمركية ، ولهذه الصناعات صلة وثيقة برؤوس الاموال الاجنبية القوية ، وتطالعنا الانباء الخارجية من اعتزام بعض المنشآت الصناعية الاجنبية

انشاء فروع لها في اسرائيل ، وهذا من شأنه متى عادت الامور الى مجاريها ولم تتخذ التدابير العاجلة الحكيمة ان تخضع اقتصاد الاقطار العربية برمته لسلطانها.

والذي نود ان نؤكده انه سواء ساد السلام بين الطرفين او ظل الموقف معلقاً ، فالخطر قائم ، وفي رأينا ان السبيل الوحيد لدرئه لايكون بالاقوال أو بالمواقف السلبية وانما بسياسة واقعية سريعة أهمها تحقيق الانعاش الاقتصادي والتقدم الاجتماعي .

ومن رأي المغفور له صدقي باشا انه « آن الاوان لان يشرع العرب واليهود في محادثات لعقد اتفاق للصلح ، وانه يخالف الشعار القائل : لا اتفاق مع اليهود ، اذ بعد ان قبل العرب الهدنة جاز لهم ان يقبلوا اتفاق الصلح ... »

ويستخلص من هذا الرأي ان المسؤولية عن بقاء النزاع بين العرب واليهود تقع على الدول العربية اكثر مما تقع على اسرائيل ، هل هذا صحيح ؟ ان شواهد الواقع تجيب « بنعم » او « لا » من هذا السؤال الخطير .

لقد استجابت الدول العربية الى دعوات هيئة الامم المتحدة وقراراتها في جميع مراحل النزاع على قضية فلسطين استجابة تامة اجماعية ، فعند ما قررت هيئة الامم الهدنة كانت مصر وسائر الدول العربية ، اول من القت سلاحها و كفت عن القتال ، في حين ان اسرائيل انتهزت هذه الفرصة فراحت تستجمع قواها وتعززها بمختلف العتاد والسلاح ، وكان هذا العتاد والسلاح يتدفقان عليها من البلقان والولايات المتحدة وغيرها من بلدان اوروبا .

ولما انشأت هيئة الامم لجنة التوفيق الدولية لتنفيذ قراري تدويل القدس واعادة اللاجئين العرب الى ديارهم وأوكلت اليها الى جانب ذلك مهمة التوفيق بين العرب واليهود لاقامة صلح بينهما ، لم تتردد العرب في قبول هذه الوساطة، وبعث كل منها بوفدها الى لوزان للاجتماع بلجنة التوفيق هناك .

ولما وضعت لجنة التوفيق بروتو كول ١٢ ايار سنة ١٩٤٩ في لوزان وهو ينص على بدء مباحثها مع العرب واليهود لحل مشكلة اللاجئين ووضع نظام لتدويل القدس تنفيذاً لقرار هيئة الامم الصادر في ١١ كانون الاول سنة ١٩٤٨ مع ما يترتب على ذلك من ابحاث اقليمية وفقاً لخريطة تتضمن تقسيم فلسطين الى دولتين احداها عربية والاخرى يهودية دون الاشارة الى مشروع التقسيم ، كانت الوفود العربية اول من وقعته ثم تبعها وفد اسرائيل فوقعه بعد أخذ ورد طويلين .

ومع أن هذا البروتو كول يشمل خريطة فلسطين على اساس مشروع سنة ١٩٤٧ وينص على اعادة اللاجئين وتدويل القدس فقد رفض اليهود رغم توقيعهم عليه الموافقة على اعادة اللاجئين ، كما اعلنوا جهاراً في برلمانهم عزمهم على ضم القدس الى اراضي اسرائيل وجعلها عاصمة لدولتهم الجديدة .

ويجدر الذكر انه بعد ان وقع اليهود هذا البروتو كول بايام قليلة صرح « ايتان » احد اعضاء الوفد اليهودي بان اسرائيل لا تعد نفسها مقيدة سواء بمشروع التقسيم الصادر في سنة ١٩٤٧ او بمشروع « برنادوت » بل تصر على ان تكون حدودها عند المناطق التي تسيطر عليها قواتها في الوقت الحاضر .

ثم ان لجنة التوفيق ألفت لجنة فرعية لتوجيه المباحثات بين العرب واليهود على اساس هذا البروتو كول ، فقدمت الوفود العربية كل معونة لهذه اللجنة ، بينما كان الوفد اليهودي يقيم في سبيلها العراقيل والعقبات حتى انتهت الى الاخفاق التام ، فاضطرت الى تأجيل دورة الاجتماعات في لوزان ، ثم عادت في شهر آب سنة ١٩٥٠ لجس النبض .

ولا يزال جميع الذين تتبعوا مباحثات لوزان يذكرون المساعي المدبرة التي قام بها اليهود لحمل لجنة التوفيق على اقناع وفود الدول العربية بالتفاوض مع اليهود كل دولة على حدة ، ولم تكن تلك المساعي بدافع من النيات الحسنة ، بل تهدف من وراء الستار الى تفريق كلمة العرب لكي تنال اسرائيل من

وراء هذا التفريق أكبر غنم بأقل ثمن ، ولكن هذه السياسة الخبيثة لم تخف على الوفود العربية فأصدرت قرارها المعروف ووقعه جميع رؤسائها ، وهو ينص على ان لا تدخل اية دولة من الدول العربية في أية مفاوضات فردية مع اليهود بل تكون مفاوضاتها كتلة واحدة عن طريق لجنة التوفيق .

وهكذا كانت سياسة اليهود في « لوزان » شأنها في « ليك سكسيس » و « جنيف » ثم في « عمان » ترمي الى الكسب عن طريق تفريق كلمة العرب ، فاذا كانت اسرائيل قد لجأت الى شرقي الاردن لعقد صلح منفرد معها ، فان هذا السعي لا يدل على حسن نيتها بقدر ما يعد برهاناً قاطعاً على سعيها لاثارة الوقيعة بين الدول العربية عن طريق سياسة « فرق تسد » . ويذكر ايضاً ان « الياهو ساسون » رئيس وفد اسرائيل في لوزان ووزيرها المفوض بعد ذلك في استنبول كان قد صرح في ايار سنة ١٩٤٩ بأن اتفاقية الصلح بين الاردن واسرائيل « في جيبه » . وهي ورقة رابحة سيلقيها على المائدة في الوقت المناسب . ولعل اسرائيل وجدت في اجتماع الجامعة العربية بمناسبة مشكلة فصل الاردن الوقت المناسب لالقاء هذه الورقة على المائدة .

فاذا كانت اسرائيل تسعى حقاً الى الصلح مع العرب فأمامها لجنة التوفيق .. وعليها هي ان تخطو الخطوة الاولى في هذا السبيل بتنفيذ قراري هيئة الامم المتحدة فيما يتعلق باعادة اللاجئين وتدويل القدس ، وهما القراران اللذان قال بصددهما السيد ياشين العضو التركي في لجنة التوفيق (وقد استبدل بعدُ بالسيد رشدي آراس ) : « انه ليس للجنة اي خيار فيها بل ان مهمتها تقضي بتنفيذهما بحذافيرهما ... » وبذلك تدلل اسرائيل على حسن نيتها نحو العرب ، فاذا فعلت وأحجم العرب عن المضيّ في تعاونهم مع لجنة التوفيق حقَّ اذن ان تلقى تبعة الاخفاق في الصلح على عاتق الدول العربية .

ولفت النظر واجب ، والالحاح فرض على الدول العربية في الدرجة

الاولى ان تعيد الكرة في الجمعية العمومية لهيئة الامم عند اجتماعها في دورة تشرين الاول سنة ١٩٥١ حول حالة المليون فلسطيني الذين أرغموا على مغادرة ديارهم وممتلكاتهم ( واسرائيل تأبى اعادتهم وتعويضهم ) وعما اذا كانوا سيظلون مشردين الى الابد ؟ . اما مشروع الامم المتحدة بشأن توفير الاعمال لهم فمعناه في غير غموض او التواء ان عليهم البقاء حيث هم وألا امل في عودتهم ، وهذا ظلم فادح لا تقبله الانسانية ولا تجيزه الشرائع السماوية والارضية .

# الفصل الرابع

## ١ — سوريا الكبرى او الهلال الخصيب

حقائق رسمية يجهلها العرب ...

طغى البحث وقتاً ما في موضوع الاتحاد بين سوريا والعراق على غيره من البحوث الوثيقة الصلة بسائر مشكلات الشرق العربي ، ثم تشعب البحث على أثر ما اذاعته عمان من ان الخطوة الاولى في سبيل هذا الاتحاد هو قيام سوريا الكبرى .

ومما يذكر انه حينما تناول مجلس الجامعة العربية في احدى جلساته موضوع المواصلات بين دول الجامعة على خرائط أعدت خصيصاً لهذا الغرض ، ثار السيد جميل مردم بك وطالب بجمع هذه الخرائط وحرقها لانه لا يعترف بوجود حدود بين الدول العربية ، ووافقه الاعضاء على ذلك ...

وحينما أثير موضوع سوريا الكبرى بصفة رسمية في مشاورات الوحدة العربية سنة ١٩٤٣ ، سأل رئيس وفد مصر رئيس وفد شرقي الاردن توفيق أبو الهدى باشا عن رأيه في موضوع الوحدة فقال ما نصه : « لقد فهمت من مباحثاتي مع بعض الانكليز ان هذه الاقطار الاربعة اي سوريا وشرقي الاردن وفلسطين ولبنان ، اذا اتفقت على امر فلن تقوم دونه موانع قطعياً الا فيما يختص بتأمين وضع مناسب لليهود في فلسطين ، وقد يسهل التغلب على هذه العقبة . وعلى كل حال فليس هناك ما يمنع من اتحاد شرقي الاردن وسوريا فوراً اذا اتفقنا على ذلك لعدم وجود أية صعوبة خارجية » .

ثم دار بين الرئيسين بحث في موضوع الوحدة والاتحاد انتهى الرأي من بعده الى ضرورة استبعاد فكرة الوحدة بين الاقطار الاربعة سالفة الذكر ، غير ان

توفيق ابو الهدى باشا قال : يمكن تكوين وحدة بين سوريا وشرقي الاردن ثم يدعى لبنان وفلسطين الى الاتحاد معهما .

وعندئذ سئل ابو الهدى باشا عن كيفية ايجاد الوحدة بين البلدين فقال : انها تكون على اساس النظام الذي ترتضيه الاغلبية .

فسأله رئيس وفد مصر عن رأيه الخاص فقال : ان يكون النظام ملكياً .

فقيل له : ولكن سوريا جمهورية . فرد بقوله يمكن ان يستبدل النظام الملكي بالنظام الجمهوري. غير ان يقيني ان القائمين بالامر في سوريا يأبى اخلاصهم ان يجعل من قضية الملكية او الجمهورية حائلا دون تحقيق مصالح البلاد .

ثم استؤنف بحث هذا الموضوع في الجلسة الثانية التي عقدت يوم ٣١ آب سنة ١٩٤٣ ، فأدلى توفيق ابو الهدى باشا ببيان مسهب عن كيفية اعادة تأليف سوريا الكبرى جاء فيه ما يلي : « وجدت » ان أحسن ترتيب محلي هو تكوين وحدة من الاقطار الاربعة «سوريا وشرقي الاردن وفلسطين ولبنان». فاذا اعترضت ذلك قضية فلسطين أمكن اعطاء اليهود في فلسطين استقلالا اداريا على ان يتم ذلك بالطبع بالاتفاق مع سكان الاقطار الاربعة ، فاذا قامت موانع دون الوحدة الشاملة أمكن تحقيق الوحدة بين سوريا الصغيرة الداخلية « حماه وحمص وحلب والشام وتوابعها » وبين شرقي الاردن، ثم يكون الاتحاد منها ومن القطرين الآخرين . اما عن نوع هذا الاتحاد فاني لا أرى فائدة عملية منه الا اذا كان على طراز الولايات المتحدة او على طراز الاتحاد السويسري».

وهكذا انكمش مشروع سوريا الكبرى برغبة الداعين اليه ، على ان البحث أثير في جلسة أخرى حيث تحدث الوفد السوري وكان مؤلفاً من المغفور له سعد الله بك الجابري وجميل مردم بك . فقال سعد الله بك : ان المشكلة السورية تتعلق باربعة اقطار هي سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الاردن ، وان هناك عوامل اساسية تدعو الى توحيد هذه الاقطار دون النظر الى صيغة هذا التوحيد وشكله ، وهذا التوحيد هو الهدف الذي كنا نسعى اليه في الماضي

لتعمل على تحقيقه بلا قيد ولا شرط ، ورضاء او كرهاً . غير انه بعد مرور عشرين سنة تعود فيها كل قطر على حياته الخاصة وطابعه الخاص... قد استدعى ذلك تبديل الاسلوب وسلوك طريق الاسترضاء والاستمالة . فمع المحافظة على دمشق كعاصمة والنظام الجمهوري كأساس ، فاننا مع اصرارنا على التوحيد نترك لسكان البلاد الخيار في صبغته .

ثم مضت الايام فاذا بالدول العربية مجتمعة تقر استقلال لبنان بحدوده الراهنة اي خروجه عن دائرة سوريا الكبرى . ولم يلبث الامر ان أثير مرة اخرى في مجلس الجامعة يوم ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤٦ حينما تراشقت عمان ودمشق وبيروت الاحاديث حوله . فقال ممثل الحكومة الاردنية ما نصه : « انه لعجب ان نحاسب على امنيتنا القومية في الوحدة او الاتحاد وهو ما استهدفه ميثاق جامعتنا العربية نفسه نصاً وروحاً . ومما يلفت النظر حقاً ان تعتبر امنية الوحدة او الاتحاد المنبثقة من الوجدان العربي العام تجاوزاً على نظام الحكم في اية دولة عربية . مع العلم ان الامنية الوطنية شيء ، والتجاوز على النظام القائم شيء آخر . هذه عقيدة مردها الى حرية الرأي والاجتهاد في الشؤون القومية العامة والمناهج السياسية غير الملزمة للغير . ومردها النهائي الى ارادة الشعب الذي هو مصدر السلطات جميعاً . »

وبعد اخذ ورد بين ممثلي سوريا ولبنان والاردن تقدم السيد جميل مردم بك الى المجلس باقتراح طلب فيه توصية جميع الحكومات المسؤولة وذات العلاقة المباشرة بالموضوع عدم اثارته والكف عن الاستمرار فيه . فأصدر المجلس القرار التالي : « درس وزراء خارجية الدول العربية الامر من جميع وجوهه فتبين ان احداً لم يقصد من تناوله التعرض لاستقلال او سيادة احدى دول الجامعة اوالنيل من نظام الحكم القائم فيها . وعليه فقد اكدوا ان كل دولة منهم مستمسكة بميثاق الجامعة وعاملة وتعمل على احترامه وتنفيذه نصاً وروحاً . »

وقد وضع هذا القرار حداً لمشروع سوريا الكبرى ازاء الخلاف الكبير

القائم حوله وحول كيفية تنفيذه . وما زال الخلاف قائماً حتى اليوم لم يتبدل . وليس هذا معناه ان الوحدة غير مرغوب فيها بل ان الطريقة التي تؤدي اليها لم يتفق عليها بعد .

اما فيما يتعلق بالاتحاد بين سوريا والعراق « اي الهلال الخصيب » فيلوح ان زعماء البلدين متفقون عليه اذا اسقطنا النتائج التي رتبها البعض على الحلقة الاخيرة من حلقات الاتحاد . لان نظام البلدين سيبقى كما هو . واستقلالهما لا يمس بسوء بل سيكون الاتحاد بينهما اتحاداً اقتصادياً عسكرياً وثقافياً يتمشى وفق نصوص ميثاق الجامعة ومبادئها . ويذكر ان المغفور له سعد الله الجابري قال لرئيس وفد مصر في مشاورات الوحدة العربية عند الحديث عن الاتحاد بين الدول العربية ما نصه : « اننا مستعدون ان نسلم لكم ورقة بيضاء موقعة منا تخطون فيها ما تشاؤون من الحلول ونحن ننفذها بلا تردد . ان احب انواع الاتحاد لدينا هو الاتحاد ذو الصبغة التنفيذية . ومع ذلك فنحن لا نتأخر عن قبول اي نوع آخر اذا تعذر هذا النوع . حتى ولو كانت الأداة اتفاقاً اقتصادياً او تعاوناً ثقافياً وهذا « اضعف الايمان » . ثم قدم السيد جميل مردم بك مذكرة مكتوبة جاء فيها ما يلي :

« ان سوريا تريد ان تؤدي واجبها الذي هو العنصر الاول للحق على اكمل وجه . فهي تتقبل القيود كلها برغبة وايثار غير مشترطة شرطاً وغير محجمة عن بذل أية تضحية في سبيل تحقيق الاتحاد العربي ، وتوثيق العرى بين أبنائه ، فترضى بالتعاون السياسي الذي يشمل الدفاع والشؤون الخارجية ، وحماية الاقليات ( ؟ ) وضمانة مصر لها بما توحيه من الثقة والطمأنينة ، وتبذل المساعدة في سبيل تسوية امورها ، وترضى بالتعاون الاقتصادي الذي يشمل النقود ، والمواصلات ، والجمارك ، والتبادل التجاري ، والغاء الجوازات ، وما يتصل بذلك ، وترضى ايضاً بالتعاون الثقافي والاجتماعي الذي يشمل التعليم والتشريع » .

وبلغ من تحمس الوفد السوري في هذه المشاورات انه أعلن ان سوريا ترحب بالحكومة المركزية لتكون اداة للتعاون المشترك بين الدول العربية ، فاذا تعذر ذلك أقيم نظام آخر من الاتحاد او الاتفاق او الحلف تستمد قواعده ونظمه من اوضاع متشابهة عند غيرنا من الامم التي عالجت مثل هذه المشاكل.

وليس هذا القول جديداً على سوريا بل ان السيد خالد العظم اعلن في مجلس النواب السوري – عند ما كان وزيراً للخارجية – ان سوريا ما زالت منذ فجر الفكرة العربية تعمل للتقريب والاتحاد بين الاقطار العربية ولم تكن تفرق في جهادها بين استقلالها وبين هذه الفكرة العزيزة على كل عربي . وكان ينادي بان تقوم فكرة الاتحاد على اساس من العزة والسيادة ، ويأبى ان تستغل هذه الفكرة السامية للانتقاص من استقلال وسيادة اي قطر من الاقطار .

من هذا يتبين ان سوريا تؤمن بالاتحاد مع أية دولة كانت مادام نظامها غير ممسوس بسوء واستقلالها غير محفوف بالاشواك .. ولكن هناك اموراً لا بد من تصفيتها قبل الاقدام على اية خطوة في سبيل الاتحاد المنشود .. وهذه يعرفها جيداً ساسة مصر وسوريا والعراق .

## ٢ – الهلال الخصيب

يقول نوري باشا السعيد ، انه لم تبق في البلاد العربية نقطة ضعف غير سوريا التي لا ترتبط مع اية دولة بمعاهدة ما ... ووضعها الداخلي معروف ، وهذا هو الدافع الاكبر الذي دفع رجال سوريا قبل اكثر من سنة الى التفكير في ضرورة الاتحاد مع العراق ، وانه بدون هذا الاتحاد لا يوجد ضمان لسلامة سوريا التي تطمع اسرائيل في قسم غير قليل من اراضيها ، ويشير الى ان حديث الاتحاد كان قد جرى بين السيد شكري القوتلي والسيد جميل المدفعي ، وان اندفاع السوريين في الدعوة الى الاتحاد لم يعد شهوة بل رغبة ملحة نشأت بعد

ظهور الخطر الصهيوني » .

وقال ايضاً في صدد الضمان الجماعي – وكان ذلك في المحاضرة التي القاها في قاعة الملك ببغداد وحضرها الأمير عبد الاله الوصي على العرش واعضاء الوزارة وجمع غفير من كبار الساسة وزعماء العراق – قال : « ان مصر هي التي اقترحت مشروع الضمان الجماعي وكانت تهدف من ورائه الى تجنب البحث في موضوع الاتحاد السوري العراقي اثناء انعقاد الجامعة العربية . وأن سري باشا رئيس الوزارة المصرية حينئذ قد حاول اقناع ممثلي سوريا بقبول المشروع وصرف النظر عن موضوع الاتحاد » .

وكانت سوريا في تلك الآونة اي في بدء عام ١٩٤٩ تعاني ازمة سياسية لم تعرف لها مثيلا منذ ان تمتعت باستقلالها التام . وقد وجدت نفسها في أحرج المواقف لا تدري أهل تولي وجهها نحو العراق وتقبل بالانضمام اليه في اتحاد فدرالي ظاهره خلاب من حيث اتقاء شر الخطر الصهيوني المزعوم – على رأي ساسة البلدين ... – وباطنه شائك يكتنفه الغموض من حيث المحافظة على استقلال البلاد والخوف من تسرب النفوذ الاجنبي . ام تظل وفية لمبدأ النظام الجمهوري والحياة النيابية الديمقراطية اللذين اختارتهما لنفسها بملء ارادتها وحريتها دون ضغط او اكراه ؟ .

وبينما كانت الحالة قلقة والافكار مضطربة اذ يصل الى دمشق في العشرين من شهر ايلول سنة ١٩٤٩ الجنرال طه باشا الهاشمي احد اركان هيئة حرب الجيش العراقي في زيارة خاصة كما ورد في التصريحات الرسمية . ولكن لم يلبث ان افتضح امر هذه الزيارة قبل ان يغادر الجنرال دمشق الى أنقره . وقيل وقتئذ انه كلف رسمياً من قبل حكومته لوضع سياسة عسكرية مشتركة بين الدولتين الهاشميتين من جهة ، وبين سوريا من جهة اخرى ، في سبيل وقف الخطر الصهيوني . ولقد شغلت هذه الزيارة أفكار الامة السورية التي لم تكن على استعداد لهضم فكرة الاتحاد بل بعكس ذلك كانت ترى في تحقيقه – ماعدا

فئة ضئيلة لا تذكر - ضياع الاستقلال وتسرب النفوذ الانكليزي عن طريق المعاهدة العراقية البريطانية الى البلاد ، وهي كانت قد صرحت مراراً وتكراراً عن نزعتها الاستقلالية والتمسك بنظامها الجمهوري في مجالسها النيابية المتعاقبة منذ عهد القوتلي وما بعده .

وفي نهاية ايلول ١٩٤٩ شوهد بعض الرجال الرسميين في سوريا يقومون بزيارات الى العراق وشرقي الاردن . فالسيد عدنان الاتاسي الوزير المفوض في باريس قبل ان يعود الى مقر المفوضية بباريس قام برحلتين الى العراق وهبط في مطار الحبانية العسكري بالقرب من بغداد ، وبعد زيارة استغرقت بضع ساعات لرجالات العراق المسؤولين عاد الى دمشق . وفي الوقت عينه بعد عودة الملك عبد الله من زيارته لاسبانيا قام الدكتور نجيب الارمنازي برحلة الى عمان من قبل رئيس الدولة السورية ليسلم الملك رسالة خاصة . ولم تمض ايام قلائل حتى شوهد الامير عبد الاله الوصي على عرش العراق يهبط في مطار المزة وذلك في الخامس من شهر تشرين الاول ١٩٤٩ قادما من بلاد الانكليز فيستقبل رسمياً ويتحدث على انفراد الى رئيس الدولة والسيد ناظم القدسي واللواء سامي الحناوي والسيد صبري العسلي . وبعد ذلك بيومين نشرت الصحافة السورية اخباراً عن وصول الجنرال طه باشا الهاشمي الى دمشق للمرة الثانية حيث يلحق به فيما بعد السيد صالح جبر الوزير العراقي .

فهذا النشاط وهذه الابحاث المحاطة بستار من الكتمان زادت في قلق الرأي العام وخاصة بعد ان اذاع الحزب الوطني بيانه الاول حول الاتحاد مع العراق في الشؤون السياسية والعسكرية والاقتصادية ، ثم بيانه الثاني حول تعديل الفقرة الخاصة بنظام الحكم في سوريا .

وتساءل الناس عن مبلغ حقيقة هذا الاتحاد المنشود وموقف الحكومة منه ؟ ولكن ما من رجل مسؤول كان يجيب بصراحة عن هذا السؤال . ومن المعلوم ان حزبي الشعب والبعث السوريين اللذين سمحت لهما الحكومة آنئذ

باستئناف نشاطهما السياسي بعد ان ألغيا في عهد المغفور حسني الزعيم ، لم يبديا في ذاك الحين اية معارضة لمشروع الاتحاد . وفي تلك الساعات الحرجة سمع صوت رسمي يرتفع في الولايات المتحدة الاميركية وهو صوت السيد فارز الخوري وزير سوريا في واشنطن وممثلها لدى هيئة الامم المتحدة يقول : « ان سوريا ليست دولة بالمعنى الذي يفسره الغربيون فهي في الواقع ليست الا جزءاً من الاراضي العربية الواسعة الواقعة في القسم الشرقي والجنوبي من البحر الابيض المتوسط . كما ان الوحدة العنصرية هي حقيقة حية متأصلة في نفوس ابنائها » . وقد فهم من هذا التصريح ان قضية الاتحاد كانت مطروحة على بساط البحث .

## ٣ — صدى الاتحاد في العراق

ولم تحدث هذه التصريحات اية دهشة في الاوساط الرسمية العراقية التي قالت ان هذه القضية ( قضية الاتحاد ) لا تزال مفتوحة منذ عام ١٩٢٠ حينما نادى المؤتمر السوري في دمشق بملكية فيصل . واضافت ان الاتحاد ضروري اليوم اكثر من اي وقت وذلك للقضاء على الازمة الاقتصادية التي تمسك برقاب البلدين . وان التجربة دلت على ان سوريا لا تستطيع العيش بمعزل عن العراق كما ان هذه الاخيرة لا تستطيع ان تعيش بمعزل عن الاولى لانه ليس لها منفذ على البحر الابيض المتوسط ، وان الحاجة تقضي بقيام رابطة تربط مقدرات البلدين ، وان هذه الرابطة تقوى وتشتد في تحقيق وحدة وادي الفرات . وفي الساعة التي تهتم فيها الولايات المتحدة بنمو بلاد الشرق الاوسط وتطورها بمقتضى النقطة الرابعة من برنامج الرئيس ترومان فان الوحدة الاقتصادية يجب ان تتم في اقرب وقت بين القطرين السوري والعراقي ...

وسئل نوري باشا السعيد زعيم الحركة الاتحادية عما هو اتحاد سوريا والعراق؟ ما حقيقته وما مغزاه ؟ ولماذا يعمل على انشاء الاتحاد في هذه الفترة

بالذات بينما يشكو الجميع من تمدد التيارات في الجامعة العربية ... ويحاولون جهدهم لوقفها ؟ ولماذا تخلق هذه المشكلة الجديدة ؟ فأجاب : « ان حقيقة الامر في هذا الموضوع ان حوادث سوريا الداخلية وما اقترنت به من قيام دولة يهودية لا تبعد عن دمشق باكثر من ٦٥ كيلو متراً قد جعلت السوريين يفكرون في البحث عن سلامتهم، ولقد هداهم البحث الى ان يتجهوا نحو أقرب جبهة ـ باستعدادها الخاص ـ ان تضمن لهم شيئاً من هذه السلامة !!! ... »

« وان هناك حقيقة أخرى يهمني ذكرها هي أن اتحاد سوريا والعراق ليس بالشيء الجديد فقد كان امراً واقعاً في عهد العثمانيين ولم يتمزق الا تتمة لسياسة الاستعمار التي جعلت من الدولة العربية دولا عديدة مختلفة » .

والمدهش ان يلقى هذا المنطق الغريب آذاناً صاغية عند بعض الساسة السوريين الاذكياء فيتمسكون به ويطرحون جانباً جميع الاعتبارات الجدية الواقعية البعيدة عن الوهم والخيال .

## ٤ ـ صدى الاتحاد في شرقي الاردن

أعربت شرقي الاردن في بادىء الامر عن ارتياحها لمشروع الاتحاد الذي تبنته بغداد ، ولكن لم تمض بضعة ايام على ظهور هذه الفكرة وبحثها بصورة جدية حتى ابدت عمان دهشتها حيث نشرت جريدة النهضة الاردنية لسان حال قصر رغدان في ٢ تشرين الاول ١٩٤٩ مقالا حملت فيه حملة شعواء على المشروع وقالت انه ناقص من جميع الوجوه .

وأضافت قائلة « ان النداء التاريخي الصادر في ٨ آذار لم يُبلغ ابداً ، وان الحكومة السورية تقوم بوظيفة الحارس المؤقت للبلاد بانتظار انضمام البلاد السورية الى التاج الهاشمي » .

والهاشميون يحكمون في بغداد وعمان ، ولذلك فان كل وحدة لا تضم مجموع البلاد الهاشمية فهي ليست ناقصة فحسب بل تعد جريمة، وستخلق انقساما

جديداً بين البلاد العربية » .

اذن فهمان تكره كل مشروع لا يحقق احلام الملك عبد الله ... وعلى ما يظهر ان بغداد تشك في ان يقوم الملك عبد الله بمحاولة شخصية تثير كوامن نفوس الشعب السوري وتوقظ دمشق من رقادها .

## ٥ ـ صدى الاتحاد في لبنان

وكان لنبأ مشروع الاتحاد في لبنان أثر سيء أقض مضجعه ، لان يقظة اطماع الهاشميين تمسه في الصميم وتهدد استقلاله وتزعزع كيانه فنشطت الحركة في الدوائر الرسمية وتبودلت الزيارات بين رجال الحكومة المسؤولين وبين ممثلي الدول الاجنبية ، وأعرب الاولون للوزير البريطاني عن مخاوفهم من المشروع فكان جواب الوزير : « ان حكومته تتمسك باستقلال لبنان » . ولما لم يقنع رجال حكومة لبنان بهذا الجواب ( التقليدي ) اعادوا شرح المخاوف للوزير الاميركي فأجابهم مؤكداً ما كان قد صرحه منذ شهرين بهذا الصدد وفحواه « ان اميركا عازمة على المحافظة على الحالة الراهنة في الشرق الاوسط » مضيفاً الى ذلك بأنه سيتصل مجدداً بواشنطن ويبسط لها الحالة . وكان لبنان في خلال ذلك باتصال مستمر مع مصر والمملكة العربية السعودية اللتين تعارضان كل اتحاد او تحالف يخل بتوازن القوى في الشرق الاوسط ويجر الى حوادث خطيرة .

## ٦ ـ ماذا حال دون تحقيق مشروع الاتحاد السوري العراقي

ويظهر ان تزايد قوى المعارضة وتضافرها في البلاد العربية والاجنبية أدى الى فشل مشروع الاتحاد السوري العراقي ، كما يبدو من تصريح الاستاذ خليل كنه وزير الدولة في العراق حيث قال :

« لا ننكر ان الفرصة قد أتيحت لنا لتحقيق هذا الاتحاد ولكن انصار

الاتحاد ويا للأسف لم يكونوا مهيئين له عملياً، فقد أخذتهم الحوادث على حين غرة وفاتهم القطار ».

« ولم يكن هذا السبب الوحيد بل هناك ظروف دولية لها شأنها ويجب على الرأي العام في البلاد العربية ان يدركها قبل ان يلقي باللائمة على العراق. ففي الوقت الذي سنحت فيه الفرصة لتحقيق الاتحاد أخذ جلالة الملك عبد الله يدعو الى اتحاد سوريا والاردن، وراحت اسرائيل تهدد بالتدخل، وأعلنت الدول الكبرى عن معارضتها له وأخص بالذكر فرنسا « أجل فرنسا التي تحاول استغلال الظروف لتستعيد مركزها في بلاد المشرق ». وحذرت بريطانيا وأميركا العراق من استخدام القوة لتحقيق هذا الاتحاد، وأبدت تركيا معارضتها لقيام دولة عربية كبرى على حدودها ».

« هذا من الناحية الدولية، اما من الناحية الداخلية فان الحكومة العراقية كانت مترددة مخافة ان تفشل في تحقيق الاتحاد فتواجه مشاكل داخلية خطيرة ».

« فلو أرسلت حكومة العراق جيشاً الى سوريا وأرغم هذا الجيش على القتال لثار العراقيون على حكومتهم ... أجل. العراقيون أنفسهم الذين استمعتم اليهم يحملون على الحكومة لاحجامها عن تحقيق الاتحاد ».

« والواقع ان الاتحاد هو امنية كل عراقي وكل عربي، ولكننا أردنا ان نتحاشى الازمات الدولية التي يمكن ان تنشأ عن استخدام القوى المسلحة لتحقيق الاتحاد. وقد جرت أثناء تولي الزعيم الحناوي مقاليد الحكم في سوريا مخابرات واتصالات ثم عقدت اجتماعات اتفقنا خلالها مع السوريين على تفاصيل الاتحاد ».

## ٧ — مشروع الضمانة الجماعية

وحتى أشهر قليلة مضت كان العرب ما يزالون يحسبون حسابا لسوريا. وكان الاعتماد على الحيوية السورية من داخلية وعربية محط آمال ومرجى خلاص. ولكن أين هي سوريا اليوم؟ أين هي في الداخل؟ أين هي في

الخارج ؟ أين هي من القضية العربية وفيها؟ من يذكرها ؟ من يسمع بذكرها؟ .

هذه الاسئلة نلقيها بقلب دام ، لاننا كنا وما نزال في طليعة الذين يعتبرون سوريا قطب الرحى في القضية العربية ... وقد أثبتت تجارب « الاستقلالات » انه ما من قطر عربي يستطيع ان يحل محل سوريا في المجال العربي ، فاذا كبت فليس من ينهض مكانها ، وعلى هذا فالقضية العربية اليوم في شلل كامل ، لان سوريا في شلل ! .

ورب قائل يقول ان سوريا تجتاز مرحلة انتقال ، وان الدستور الجديد - الذي ضاقت ببطء صياغته الارواح - سيشفيها من علتها . وقد يكون في هذا القول بعض الواقع ، ولكنه لا يفسر الواقع كله ، ثم ان الدول لا تعيش بدساتيرها بل برجالها ، فهم الذين يديرون امورها بشخصياتهم وكفاءاتهم لا بالنصوص والحبر على الورق . وقد أثبتت الحوادث ان الدساتير في بلاد العرب لا تمثل اي دور في حياة الشعوب ، فلا الحكام يحترمونها الا عندما تخدم أهواءهم ، ولا الاهلون يؤمنون بها ليدافعوا عنها ، فالعبرة اذن ليست بالدساتير بل بالرجال ، ولن تنهض سوريا - ومعها القضية العربية - من كبوتها الا برجال خلص العقيدة ، يعرفون ان العلى ينال بالاحترام والتضحية والعمل لا بالنصوص والخطب والتهويلات .

والنتيجة فان الشعب السوري قد اصبح اليوم اكثر من اي وقت مضى موضع عطف واهتمام الشعوب العربية الاخرى ( غير العراق والاردن اللتين تريدان ربطه بعجلتها وهما لا تزالان مربوطتين بعجلة الانكليز . اي ان سوريا المستقلة ، دماغ العروبة المفكر ، وقلبها النابض ، تستبدل الانتداب الفرنسي السابق بانتداب عراقي او اردني هو نفسه خاضع لانتداب البريطانيين ، وما أبرع هذا المنطق الذي يقلب الآيات ويفسد الحقائق ويجذب عقول بعض الساسة طيبي القلب من السوريين بحجة ان هناك خطراً مزعوماً هو خطر الدولة الصهيونية التي لا تنزع شعرة من رأسها الا بأمر سادتها وحماتها الانكلوسكسونيين ) .

وما أصدق ما صرح به الى الصحافة السورية في ٢٨ آب سنة ١٩٥٠ نائب حماه في المجلس التأسيسي وأحد وزراء الدفاع السابقين الاستاذ اكرم الحوراني رئيس الحزب العربي الاشتراكي في هذا الصدد : « ان النهضة السورية تقلق بال الدول الاستعمارية ذات المطامع في الشرق العربي التي لا تكف عن اذاعة المساوىء بسمعة سوريا عن طريق بعض الصحف العربية للأسف ، ولا حاجة للتدليل بان القطر السوري ارقى بكثير من البلدان العربية الاخرى التي عليها ان تنتظر طويلا قبل ان يتاح لها : اولا خلع النير الاجنبي عن رقابها وثم بلوغ مستوى نظامنا السياسي والاجتماعي .

ولا ريب ان من مصلحة دعاة الاستعمار ان يرسموا سوريا ضمن اطار قائم لكي يعززوا دعائم الاقطاعية الرجعية التي تحبذ الاهداف الاستعمارية في البلدان العربية حيث هي تقبض على زمام السلطة .. ولكن النظام الجمهوري في سوريا متين وثابت بدليل تأييده في الدستور الجديد .

على ان سوريا ما فتئت تعضد الوحدة العربية ، ولكنها تريدها وحدة حقيقية صحيحة تقبلها الشعوب العربية بملء حريتها عن رضى وطيبة خاطر لا عن قهر وارغام تشاؤه وتديره الوسائل الاستعمارية كمشروع « الهلال الخصيب » الذي اقترح على احد حكامنا يوماً ما ولم يحسن مقترحوه او مخترعوه ان يقدموه تحت شعار لبق لائق من مغريات الاتحاد بل قدموه لنا عرشاً يجلس عليه أمير مفتون بمصالح الاستعمار » .

وفي الايام الماضية أعربت الدول العربية الاخرى عن رغبتها في الاشتراك بسياسة واحدة لمعاضدة الشعب السوري ومساعدته للتغلب على المصاعب التي تحيق به في الظروف الراهنة واعطائه جميع الضمانات الضرورية لسلامته ورفاهه ، ومن المؤكد ان الضمانة الجماعية التي اقترحتها مصر على مجلس الجامعة العربية

هي اكثر فعالية من التسويات الثنائية الموضوعة في قالب شركة اسمية ولكنها في الواقع مفككة الاوصال كثيرة الاخطار ...

وهذه الضمانة الجماعية لجميع الدول العربية التي لها حدود مشتركة مع اسرائيل هي أجدى وأعم نفعاً من ضمانة دولة واحدة ( شبه بريطانية ) ليست لها حدود مشتركة مع الدولة اليهودية ، كما ان عقد ميثاق للأمن تشترك فيه كافة الدول العربية يجبر اسرائيل على توزيع قواها لمجابهة الاخطار التي تحيط بها من كل جانب .

ولكن اذا لم يكن تجاه اليهود سوى جبهة واحدة دون ان تشترك الدول العربية الاخرى في حرب ( مزعومة ) تقع بين الطرفين ، فان اي عمل عدائي من قبل اسرائيل قد يعد مجازفة خطيرة ولكنه اكثر سهولة بالنسبة لها ويشكل خطراً في الوقت نفسه على الشعب السوري .

وحيث ان الدول العربية قدمت الضمانة العسكرية لسوريا في توقيعها على معاهدة الضمان الجماعي ضد اي اعتداء من قبل اسرائيل فيعد ذلك مدعاة للاطمئنان والارتياح .

وهكذا نرى ان هذه الدول بعملها المجيد اتاحت لدمشق عاصمة الامويين والمدينة الكبرى في تاريخ العرب والمدنية العربية ان تبقى عاصمة شعب سيد حر له من العزيمة الصادقة ما يمكنه من التغلب على جميع الصعاب بروح الحكمة والشرف العزيز والوطنية .

# الفصل الخامس

## ١ – الازمة الاقتصادية بين سوريا ولبنان

ورثت الجمهوريتان العربيتان الشقيقتان سوريا ولبنان نظام المصالح المشتركة لشؤونهما الاقتصادية من عهد الانتداب الفرنسي اذ كان المفوض السامي يومئذ يجمع في يده سلطة التشريع الاقتصادي يوحدها ويطبقها دون اعتراض.

وبعد الجلاء عن البلدين وتسلم الحكومتين زمام الامور انفقتا منذ عام ١٩٤٣ و ١٩٤٥ على بقاء الوحدة الاقتصادية مع مراعاة ظروف كل بلد وحاجاته الخاصة، وبمقتضى ذلك الاتفاق أنشىء مجلس المصالح المشتركة السوري اللبناني، على ان يقيم هذا المجلس ستة اشهر من السنة في دمشق وستة أشهر في بيروت.

ولما كانت سوريا بلداً منتجاً مصدّراً وكان لبنان مستهلكا يعتمد على التجارة والترانزيت في مرافئه فقد تعارضت منذ اللحظة الاولى نظريات البلدين ومصالحهما، فكان رجال الحكومتين خصوصاً في عهد المرحوم سعد الله الجابري، وفارس الخوري، وجميل مردم بك، يعملون على ايجاد حل وسط للتوفيق بين الرأيين، وكانت الخلافات خلال السنوات الخمس الاخيرة تستعصي أحياناً.

وكم من مرة اضطرت الحكومتان الى عقد المؤتمرات للتشاور في دمشق وفي بيروت، وكم من مرة اضطر رئيسا الجمهوريتين الى التدخل وحضور اجتماعات رجال الحكومتين لاقرار التعاون والسلام؟.

ونذكر ان الحكومة المصرية تدخلت في الخلاف الذي شجر حول اتفاقية النقد مع فرنسا، وتدخل كذلك رجال الجامعة العربية وكانت النتيجة

أن عادت سوريا الى اعتناق النظرية اللبنانية ، ولما انتهت مدة اتفاق المصالح المشتركة منذ ثلاث سنوات حدث ان عمدت كل من الحكومتين الى لوم جارتها واتهامها بالتوسع على حساب مصالحها ، وظهرت الدعوة الى الانفصال الاقتصادي مما اضطر الحكومة المصرية وجامعة الدول العربية الى التدخل مرة اخرى ، وكانت النتيجة عقد اتفاق ( جنتلمان ) مؤقت في القاهرة في اوائل آذار سنة ١٩٤٨ بين رياض بك الصلح رئيس الوزارة اللبنانية من جهة وجميل مردم بك رئيس الوزارة السورية من جهة ثانية يقضي بمد الاتفاق القديم حتى آخر تلك السنة . ثم تقرر مواصلة العمل بالاتفاق المؤقت في اول عام ١٩٤٩ ومدّ اجله مرة أخرى مع بعض التعديلات في اجتماع بلودان اثناء حكم المغفور له حسني الزعيم في شهر حزيران سنة ١٩٤٩ ، الى ان جاءت حكومة خالد بك العظم فنقضت بعض أحكامه عندما قررت وقف تصدير القمح السوري الى لبنان بينما كانت سوريا تبيع قمحها كما يقال الى اليونان وتركيا وايطاليا . وبرّرت دمشق هذا العمل بأن لبنان قد استكمل تموينه للعام الحالي وبأن سوريا في حاجة الى العملة الصعبة .

وكان وقع القرار السوري بوقف تصدير القمح الى لبنان على الرأي العام اللبناني شديداً لانه يُعدّ مخالفة صريحة لاتفاق بلودان الذي يقضي بتصدير القمح السوري الى لبنان دون قيد ولا شرط بالسعر الدولي ، في مقابل ان ترفع لبنان الرسوم الجمركية على القمح الاجنبي الى خمسين في المائة .

وطلبت الحكومة اللبنانية الى حكومة دمشق الغاء الحظر على تصدير القمح الى لبنان فلم تتردد حكومة خالد العظم في الرفض ، وتعاقبت الحوادث وتوقفت المخابرات وأخذت صحافة بيروت ودمشق تطلب الانفصال .

وفي هذه الاثناء عقدت سوريا معاهدتها التجارية وقرض الستة ملايين دولار مع الحكومة السعودية العربية . وبدأت الاعمال التمهيدية في توسيع مرفأ اللاذقية دون ان تبلغ شيئاً حكومة لبنان شريكتها في الوحدة الاقتصادية ـ

وهذا ما حمل الاستاذ حميد فرنجية وزير الخارجية اللبنانية وقتئذ على الوقوف في احدى جلسات مجلس النواب اللبناني يطالب بوجوب تبادل التمثيل الدبلوماسي بين لبنان وسوريا والاسراع في انشاء مفوضية لبنانية في دمشق لتتولى الاتصالات الاولى مع وزارة الخارجية السورية في مختلف القضايا المعارضة ، ولتوافي الحكومة اللبنانية بأصدق المعلومات عما يجري في البلد الشقيق ، بدلا عن ان تضطر وزارة الخارجية اللبنانية الى استقاء اخبار مشوهة إما من المفوضيات الاجنبية او من الصحف .

وأرسل لبنان الى دمشق مذكرة يقترح فيها عقد اجتماع مشترك لفض الخلاف ، وجاء السيد حسن جبارة رئيس الهيئة السورية في مجلس المصالح المشتركة الى بيروت وقابل السيد حسين العويني وزير المالية ولكنهما لم يتفقا على شيء .

وقيل ان رجال الاقتصاد في بيروت متفقون على وجوب بقاء الوحدة الاقتصادية دون مساس بمصالح لبنان الحيوية .

## ٢ ـ الضائقة الاقتصادية في سوريا

أما سوريا فكانت تعاني ازمة اقتصادية ومالية شديدة لم تعرف لها نظيراً الا خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٥ . وقد تجلت أهمية هذه الازمة في البيانات التي أدلى بها اعضاء الجمعية التأسيسية رداً على بيان وزير المالية السورية بشأن الوضع المالي في البلاد .

ولا بد من مراجعة الوضع الاقتصادي في البلاد خلال السنوات العشر الماضية لمعرفة الاسباب التي أدت الى الحالة المالية المشار اليها ، فنجد ان الارقام الرسمية تدل على ان عجز الميزان في تجارة الصادر والوارد في سوريا ولبنان خلال السنوات العشر الاخيرة قد أخذ في الازدياد حتى بلغ حداً يبعث على القلق . وخاصة بعد ان بلغ في سنة ١٩٤٩ الاخيرة ما يقرب من اربعمائة مليون

ليرة سورية وهو مبلغ ينذر بخطر الافلاس اذا لم يعمد الى تلافيه او وضع حد لتفاقم أمره .

وقد أصدر المجلس الاعلى للمصالح المشتركة تقريراً ضمنه ان سوريا ولبنان صدرتا خلال عام ١٩٤٩ الى فرنسا ما قيمته ٢٧٩ مليون فرنك بينما بلغت صادراتهما في العام الذي سبقه ٦٣١ مليون فرنك . وبلغت وارداتهما من فرنسا وحدها ما قيمته ٩٫٤٦٠ مليون فرنك بينما لم تتعد الواردات خلال عام ١٩٤٨ ما قيمته ٣٫٦٤٥ مليون فرنك .

وتبين ايضاً من الاحصاءات الرسمية ان ما استورده لبنان وسوريا خلال النصف الثاني من عام ١٩٤٩ الماضي بلغ ٢٣٣٫٣٤٥٫٩٥١ ليرة سورية وقيمة ما صدرتاه ٦٠٫٧٩٢٫٩٣٥ ليرة سورية فيكون مقدار العجز ١٧٢٫٥١٢٫١١٦ ليرة سورية في ستة اشهر فقط . واذا اضفنا الى ذلك مجموعة العجز في النصف الاول من عام ١٩٤٩ وهو ٢٣١ مليون ليرة سورية فيكون مجموع العجز في الميزان التجاري والاقتصادي خلال عام ١٩٤٩ مبلغ ٤٠٤ ملايين ليرة سورية . وهذه النتيجة هي التي دعت المجلس الاعلى للمصالح المشتركة الى ان يتوجه لحكومتي سوريا ولبنان باعتباره الهيئة العليا المهيمنة على اقتصاديات البلدين بنداء يقول فيه ان هذه الحالة تسترعي الانتباه والمعالجة السريعة خوفاً من حدوث انهيار اقتصادي .

واقترح المجلس الاعلى ايجاد سياسة اقتصادية مشتركة تخفض الواردات بمعدل ٢٥ بالمئة وتشجع الصادرات .

والواقع ان هناك اسباباً اخرى للعسر المالي الذي تعانيه سوريا وفي مقدمتها الاسراف في النفقات وازدياد عدد الموظفين . ففي عام ١٩٣٩ كان عدد الموظفين في سوريا لا يتجاوز ٩٫٢٠٠ موظف لكنه بلغ في عام ١٩٤٩ عشرين الفاً . ومرتبات هذا الجيش من الموظفين تستنزف نحو خمسين بالمئة من الميزانية حتى أصبح رقم الدين العام على الخزانة سبعة ملايين بينما لم يتعد المليون الواحد في

عام ١٩٣٧ .

ولكن لبنان لم يصبه من هذه الفاجعة الاقتصادية ما أصاب سوريا لان للبنان موارد كثيرة يتلقاها من ابنائه في المهجر ومما يجنيه من ارتياد السائحين والمصطافين في فصلي الشتاء والصيف وهي موارد لا تدخل في حساب الاستيراد والتصدير الا انها تساعد على تلافي بعض ما يصيبه من عجز . اما سوريا فاذا استثنينا مواردها الخارجية من حصة الجمارك في مرفأ بيروت والعوائد القليلة المنتظرة من شركات البترول لوجدناها بلداً ليس لديه من الموارد غير ما تصدره من منتجاتها كالحبوب والزيوت والاقطان تضاف اليها ما تخرجه مصانعها الحديثة من خيوط ومنسوجات قطنية واسمنت وزجاج وأثمار مجففة وغير ذلك من انواع الانتاج .

ويقال ان الحكومة السورية تحاول ان تضع برنامجاً شاملا لزيادة الثروة القومية في البلاد وموازنة الصادرات والواردات وخفض نفقات الحكومة .

وترى الدوائر المطلعة ان التغلب على تلك المصاعب لن يكون كما اثبتت الوقائع الا بتسوية الموقف مع لبنان او تصفيته واعتماد سياسة اقتصادية جديدة تتكىء فيها سوريا على تخفيف الاستيراد واكثار التصدير وانشاء علاقات اقتصادية جديدة مع جميع الدول ذات المصالح المتقابلة مع سوريا . ولكن القطيعة بين البلدين سبقت للأسف ما كان يجب ان يتخذ في البدء من تدابير حكيمة لا بد منها ، وكان لذلك نتائج سيئة لم يشعر بها سوى الاقتصاديين الواعين وهم حفنة او اقل .

## ٣ ــ قطيعة ضد الطبيعة

المنتج والمستهلك وحدة تقيمها المصلحة والحقيقة الواقعة قبل ان يقيمها القانون . فالمنتج يحتاج الى سوق يبيع فيها ما ينتجه ، والمستهلك يحتاج الى موارد يستطيع ان يشتري منها ما يحتاج اليه . فان لم يكن يملك مواد يصدرها

وجب عليه ان يصدر خدماته ، كخدمات الاصطياف والاشتاء في لبنان وسويسرا ، وخدمات استقبال السياح في مصر وفرنسا وايطاليا ، وخدمات الصيرفي والتاجر الذي يستورد البضائع ليبيعها ويكسب من بيعها شيئاً ليستطيع ان يشتري به ما يحتاج اليه .

فاذا كان المنتج والمستهلك في ارض واحدة . وان كان بين جزئيها حدود سياسية ، فالوحدة الاقتصادية بينهما قائمة بقانون او بغير قانون . لان المصلحة والحقيقة تقيمانها . فخير للمنتج ان يبيع جاره المستهلك . وخير للمستهلك ان يشتري من جاره المنتج . لان نفقات النقل في هذه الحالة تكون اقل ما تكون . وبذلك يظل سعر السلعة عند المستهلك اقل ما يكون ، وتظل الثقة بتصريف السلعة عند المنتج أعظم ما تكون . فتتم المصلحة والفائده من الناحيتين .

وهذا هو وضع سوريا ولبنان في أصوله الاقتصادية . سوريا تزرع القمح وتربي الانعام وتنتج الالبان وما يصنع منها . ولبنان يحتاج الى مقادير كبيرة من القمح والانعام والالبان لتقيم أوده . فان لم تبع سوريا في لبنان ما تنتجه في هذه الابواب وجب ان تبيعه لغيره . وان لم يشتر لبنان ما يحتاج اليه من هذه المنتجات من سوريا فلا غنى له عن ان يشتريها من غيرها . وفي الحالين خسارة على سوريا ولبنان جميعاً . ذلك بان سوريا تضطر ان تدخل في حسابها جميع مسائل التعبئة والنقل في البر او البحر او كليهما فيزداد ثمن سلعتها التي تريد ان تصدرها الى غير لبنان . وقد تصبح بعد هذه الزيادة غير قادرة على منافسة مثيلاتها في الاسواق العالمية . ولبنان اذا اشترى من غير سوريا وجب عليه ان يدخل في حسابه انه اذا تساوى ثمن القمح مثلا في سوريا و كندا ، فعليه ان يدفع اضافة الى الثمن الاصلي فرق اجور النقل من كندا والتامين على الشحن . وان يضيف الى ذلك وجوب التوفية بالقطع النادر ، وهو ليس بالشيء الذي لا يحسب له حساب .

وقد كان اللبناني منذ عهد الفينيقيين تاجراً في المقام الاول في العرف

الاقتصادي لان ارضه الجبلية قلما تنتج له ما يكفيه فهو يستورد السلع ويبيعها فيكسب منها ما يمكنه من ان يبتاع ما يحتاج اليه من القمح واللبن والجبن واللحم . وأرضه تصلح للاصطياف وللاشتاء ايضاً في حدود ضيقة . فهو يصدر خدمات الاصطياف والاشتاء ويضيف ما يصيبه منها الى ما يكسبه من عمله كتاجر مستورد ليشتري به ما يحتاج اليه . ومن الخير له ان يشتري من سوريا ما تستطيع سوريا ان تصدره ، ومن الخير لسوريا ان تبيعه ما تستطيع ان تصدره فان لم يفعل فربما أرهقه استيراد ما يحتاج اليه من الخارج . وان لم تفعل سوريا فربما بارت سلعها او تعقدت الوسائل التي تمهد لها المنافسة في الاسواق العالمية ، لانه قد يكون مما يتسرب اليه الفساد عاجلا .

فاذا وضحت هذه الحقيقة الاصيلة في اقتصاد البلدين وجب ان يكون الاتفاق على كل تفصيل من شأنه ان ينظم هذه العلاقة .

بيد ان المسألة ليست اقتصادية وكفى بل لها ناحيتها السياسية التي لا يجوز ان تغيب عن الاذهان . كيف تستطيع الدول العربية ان تجمع شملها السياسي ، في حين ان شملها الاقتصادي شتيت ؟ والقوة الاقتصادية في الدول العربية لا تزال بكراً على الاكثر ، وليس في الوسع تنميتها وتعزيزها ان مال الرأي الى تنمية اقتصاد كل دولة على حدة ، وبمعزل عن اقتصاد كل دولة اخرى ، فالتفكير ينبغي ان ينصرف الى تنمية اقتصاد الدول العربية على أنها رقعة واحدة يكمل بعضها البعض الآخر في الانتاج والاستهلاك ، فتتوثق الاواصر بتوثق المصالح ، وتعز جميعها يداً في ميداني السياسة والاقتصاد العالميين ، وكيف تأمل الرقعة العربية ان تواجه مشكلات اليوم الجديد واسرائيل تبذل ما تبذل لتكون مركز الصناعة والتوزيع في الشرق الاوسط ان لم يكن اقتصاد الرقعة العربية متكاملا ؟ أليس من التخلف عن اتجاه العصر ان نجد دول اوروبا الغربية تسعى الى ضرب من التنسيق الاقتصادي لتتغلب على مشكلاتها وبينها ما بينها من فوارق التاريخ واللغة والثقافة والمنافسة على حين نرى بعض الدول العربية يميل الى القطيعة مع ما بينها من

وشائج التاريخ واللغة والتكامل الاقتصادي الطبيعي ؟ .

وليس في الدنيا دولة تستطيع ان تستكفي منها تكبر مواردها وتترام رقعتها وتتسع أسواقها .

وهذا على الدول الصغيرة أصدق ، وعلى كل حال فان بين الدولتين شركة قائمة على اتفاقات مكتوبة وعلى ممارسة ، والشركة لا تنفض باملاء من شريك على آخر حتى اذا كان فضها امراً لا بد منه ظلت قائمة الى ان يتم الاتفاق على تنظيم تصفيتها ، فاذا كان قيامها ضروريا ونافعاً فالخير في الاتفاق على تعديل نظامها حتى يظل نفعها متصلا .

هذا هو قضاء العقل والمنطق بل هو قضاء الطبيعة ، وما جمعته الطبيعة حرام ان يفرقه انسان .

وقد ورد في تقرير الخبير الاقتصادي العالمي الذي كانت قد استدعته لبنان وسوريا في ٢٣ نيسان ١٩٤٨ لاستشارته في مشروع الاتفاق النقدي المؤرخ في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨ بين فرنسا من جهة ولبنان وسوريا من جهة اخرى مايلي :

« انه بمقتضى المهمة التي أوكلت الينا قصرنا البحث على الوجهة الفنية من الاتفاق مدركين ولا شك ما يحوطه من وجوه سياسية عديدة أخصها تلك العقدة الحادة الناجمة عن اتخاذ سوريا ولبنان ازاءه حتى اليوم موقفاً متعارضاً او على الاقل مختلفاً ، على انه لا يمكن التغاضي من الحقائق والسكوت عن المحاذير والمتاعب التي تتعرض لها سياسة الوحدة الجمركية والمصالح المشتركة القائمة بين البلدين اذا ما وقع الطرف الواحد الاتفاق ورفض توقيعه الطرف الآخر ، وسنبدي باختصار ملاحظاتنا في هذا الصدد : » .

١ ـ ان التحليل الذي بسطناه عن وضع لبنان ينطبق ايضاً على وضع سوريا مع بعض التعديل .

٢ ـ نعتقد ان الاحتفاظ بالوحدة الجمركية والعلاقات الاقتصادية والنقدية التامة بين البلدين هو من مصلحتها المشتركة وان الانفصال يؤذي الطرفين .

٣ ـ ان انشاء عملتين مستقلتين في سوريا ولبنان ـ وان كان يوجد تشويشاً وبلبلة ـ لا يستوجب فصل الوحدة الجمركية .

وأخيراً نصرح بحكم المهمة الفنية التي اضطلعنا بها ان ابرام الاتفاق على اساس دراستنا هو من مصلحة البلدين .

وقد سبق ان نشرنا هذا التقرير برمته في كتابنا « نهضة العرب » الصادر في عام ١٩٤٩ .

## ٤ ـ الحركة التجارية في سوريا

### بعد القطيعة

ونرى من الفائدة قبل ختام هذا الفصل ان نشير الى الحركة التجارية في سوريا خلال الربع الثاني من عام ١٩٥٠ ملخصين أكثرها من « النشرة الاقتصادية » التي تصدرها غرفة تجارة دمشق :

تأثير الانفصال ـ كان لتأثير الانفصال الجمركي عن لبنان ان استقلت سوريا بارتباطاتها الخارجية ونشطت تمام النشاط في توسيع اتصالاتها بالخارج . وهكذا بدأت تجارة سوريا الخاصة تتبلور لتتكيف بحاجات الاسواق الداخلية وعلى اكبر تقدير دون ان تغرقها بسيل من المواد الضرورية وغير الضرورية .

على ان لفترة الانفصال الاولى كما قدرنا نتائج سوف تستمر لاكثر من عدة أشهر . وسوف تعاني أسواقنا خلالها نقصاً في بعض مخزونها كما حدث فعلا . ولقد أدى هذا النقص الى ارتفاع بعض اسعار المواد نسبياً وأغلبها مما كان يخزن في لبنان ويوزع على سوريا وعن طريقها على المدن الداخلية . ولكن دوائر التجارة الخارجية سجلت في الاشهر الاخيرة نشاطاً محسوساً في عدد الطلبات المربوطة مع الخارج وهكذا لن تمضي ايام قليلة ولن ينتهي الربع الثالث من عام ١٩٥٠ حتى تعود الاسواق الى الامتلاء واستعادة مخزوناتها السابقة .

على انه الى جانب ذلك يجب ألا ننسى مانجم عن هذا الانفصال من منافسة قائلة بين لبنان وسوريا كان من نتائجها ان عمدت لبنان الى تخفيض رسوم جمار كما لتجتذب اليها اكبر عدد ممكن من السلع والبضائع التي يمكن ان توزع عن طريقها الى سوريا وباقي الاقطار المجاورة مباشرة او عن طريق الترانزيت.

ولقد كان الربع الثاني مجال نشاط واسع تموجت فيه الاسعار وازدادت بنسبة زيادة الطلب بصورة تدريجية ، فقد صادف بدء شهر رمضان خلال شهر حزيران كما صادف خلال الربع الثاني موسم استهلاك بعض المواد مما ادى الى ارتفاع اسعارها . ولقد انحصر هذا الارتفاع بالاسعار في المواد الغذائية على الاغلب ومواد مال القبان دون غيرها من المواد الاخرى التي تستورد من الخارج .

وقد دخل في عامل نشاط الاسواق وتطور اسعارها انباء الاضطرابات الخارجية والحرب في كوريا . وقد عمد اغلب التجار الى رفع اسعارهم بصورة جنونية . ودخل الاسواق كثير من المتمولين الغريبين عنها وشكلوا عنصراً من عناصر المضاربة والتلاعب بالاسعار مما أدى الى دفع الحكومة الى القيام بتدابير زجرية لبعض هؤلاء فشددت المراقبة وأبعدت الغرباء ، واوقفت المتلاعبين بالاسعار عن قصد وعمد .

ولا ريب انه كان لهذه التدابير أثر فعال اذ لم تمض ايام قلائل حتى عادت الاسعار الى نحو مستواها السابق . على انها وقفت عند حد أعلى بالحقيقة مما كانت عليه في اوائل حزيران قبل وقوع الاضطرابات العالمية ونشوب حرب كوريا . وسبب ذلك ان سعر الفرنك أصبح يساوي ١٣ سنتيما اي اكثر من قرش سوري واحد . او ان كل (١٢٠) قرشاً سوريا كانت تعادل مئة فرنك في حين ان السعر الرسمي لم يكن يساوي اكثر من ٦ سنتيمات او ستين قرشاً سوريا لكل مئة فرنك . كما ان سعر الدولار قد ارتفع نحواً من ١٥ بالمئة او اكثر ، كذلك سعر الاسترليني الذي تراوحت نسبة ارتفاعه بين ١٠ و ١٥ بالمئة

اعتباراً من الاسبوع الاخير لشهر حزيران لان الطلب اشتد على العملات الاجنبية في تلك الفترة لاجل تثبيت الطلبات الخارجية وتسديد قيمتها . وما زال سعر النقد الاجنبي مرتفعاً وهو الذي أدى الى ارتفاع اثمان البضائع بنسبته تقريباً ، ناهيك عن الصعوبات التي وقفت حائلا دون الاستيراد من بعض البلدان التي ارتفعت اسعار عملتها .

اسعار القطن – ولقد كنا طالبنا الحكومة باتخاذ خطة ثابتة لادارة شؤون الاقطان من انشاء مكتب خاص يتولى ارشاد المزارعين وتوجيهم وينظم تصنيف انواع الاقطان ورتبها .

في الموسم الماضي كانت الحكومة قد سمحت بتصدير القطن الى الخارج دون ان تلتفت الى مقدار المحصول وتؤمن مايلزم منه للاستهلاك المحلي . وكان ذلك خلال الموسم لما لم يكن بامكان المغازل تأمين حاجتها بسبب عدم وجود الاموال الكافية لديها . بحيث لما وزعت القروض على الشركات لاجل المشتري لم يكن باقياً في الاسواق التجارية من الاقطان سوى النزر اليسير . وكانت اسعار المحلوج منها قد ارتفعت من ١٧٠ الى ٢٧٠ قرشاً سوريا للكيلو الواحد فتضررت هذه الشركات من جراء ذلك ولم يربح سوى جماعة الزراع والمحتكرين . واضطر اصحاب المغازل الى استيراد حاجاتهم من تركيا باسعار تتراوح بين ٢١٠ و ٢٤٠ قرشاً سوريا للكيلو الواحد بينما كانت اسعار القطن المصدر تتراوح بين ١٧٠ و ٢٠٠ للكيلو الواحد .

وفي هذا العام سترتفع اسعار القطن لان انتاجه في العالم سوف يقل عن السابق بعكس انتاج سوريا الذي سوف يزداد . واما حاجة المغازل السورية فتقدر بكمية تتراوح بين ١٢ و ١٥ الف طن سنويا . كما ان مغازل لبنان تحتاج من ٧ الى ١٠ آلاف طن في السنة . وعلى ذلك فتكون الكميات اللازمة لمصانع سوريا ولبنان ٢٠ الى ٢٥ الف طن سنويا .

اسعار الحبوب – تميز الربع الثاني من عام ١٩٥٠ بهبوط تدريجي في

اسعار القمح بعد ان ظهرت سلامة الموسم الزراعي وبدأ الحصاد . على ان الشعير خلافا للقمح ارتفعت اسعاره لقلة الكميات المعروضة منه بسبب تصدير قسم كبير منه الى الخارج وتقدير تصدير كمية هامة من محصول موسم عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥٠ ايضاً . اما الحبوب التي تعتبر زراعتها صيفية والتي يعتبر الربع الثاني نهاية لموسمها فقد ارتفعت اسعارها قليلا .

الخضر اليابسة ـ اما الانواع الاخرى من المنتجات الزراعية الداخلة ضمن نطاق الخضر المجففة كالعدس والفول والحمص واللوبياء والفاصوليا والكرسنة فقد هبطت اسعارها قليلا لان الربع الثاني واشهر الصيف لا تعتبر من مواسم استهلاكها .

مواد الاستهلاك الغذائية ـ واما مواد الاستهلاك الاساسية فقد سجلت ارتفاعاً هاماً خلال الربع الثاني من عام ١٩٥٠ بصورة عامة وسبب ذلك وقوع بعض المواسم والاعياد خلال هذه الفترة وخاصة اعياد الفصح ورمضان وعدم وجود فترات بينها ، كما ان هذا الموسم يزداد فيه استهلاك السكر لصنع المربيات ومحفوظات الفواكه ، فقد سجل السكر ارتفاعاً يعادل ١٠ بالمئة ، والارز ١٠ ـ ١٥ بالمئة والشاي ٥ بالمئة والزيت ٢٢ بالمئة ، والصابون ١٦ بالمئة والسمن البلدي ١٢ بالمئة الخ .

الورق ـ وارتفعت اسعار الورق بالنظر لكثرة الطلب وقلة المخزون منه وخاصة بعد الانفصال الجمركي حيث كان أغلب مخزون الورق مجمداً في مستودعات جمارك لبنان وعلى أرصفته وبلغت نسبة الارتفاع حداً يقدر بين ٤٥ و ٦٠ بالمئة .

الصوف ـ وبالنظر للسماح بتصدير الصوف دون قيد أو شرط وارتفاع أسعاره في العالم ، وازدياد الطلب عليه من الخارج فقد ارتفعت أسعاره ارتفاعاً كبيراً وبلغ ثمن الرطل من الصوف الخام ٥٥٠ الى ٧٠٠ قرش سوري . وقد

اشترت جميع الكميات الموجودة في سوريا كما استوردت ايضاً كميات كبيرة من شرقي الاردن تمهيداً لتصديرها الى الخارج .

الخيوط القطنية ـ من المعلوم ان سوريا كانت تستدرك نقص حاجتها من الخيوط القطنية عن طريق انتاج المعامل اللبنانية، على انه بعد الانفصال الجمركي بين البلدين زاد الطلب على الخيوط القطنية المصنوعة في سوريا، وبالتالي ازدادت اسعارها بازدياد الطلب مما اضطر الحكومة الى اعادة التفكير في السماح باستيراد قسم من الغزول اللبنانية بغية حل الازمة القائمة .

وفي نهاية حزيران اصاب اسواق الغزل ارتفاع طارىء على اثر الشائعات المتواترة عن تفاقم حركة المعارك في كوريا وتوقع نشوب الحرب . ولقد دخل في الاسواق مضاربون غرباء رفعوا الاسعار في اليومين الاولين من شهر تموز . على ان الحكومة اتخذت اجراءات صارمة بحق هؤلاء المضاربين وأسفر ذلك عن عودة الاسعار الى الهبوط ولم تستمر هذه الفترة اكثر من ثلاثة الى اربعة ايام .

مواد البناء ـ اما مواد البناء فقد كان ارتفاع الاسعار فيها ملحوظاً وقد تجاوز بعض اصنافها كالصفائح الحديدية اكثر من ٣٥ بالمئة . وكان الارتفاع الاجمالي في انواعها يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ بالمئة .

وأما اسعار الخشب فقد تجاوز ارتفاعها ١٥ بالمئة في نهاية الربع الثاني عما كان عليه في اوله كما ان الاسمنت سجل ارتفاعاً قدره ١٣ بالمئة في الفترة ذاتها.

# الفصل السادس

## الانقلابات العسكرية في سوريا

### ١ ـ الانقلاب الاول

كنا قد ختمنا كتابنا «نهضة العرب» الصادر في عام ١٩٤٩ بموجز الانقلاب العسكري الذي قام به المغفور له الزعيم حسني الزعيم في ٣٠ آذار سنة ١٩٤٩.

وقد نفذ هذا الانقلاب باحكام وسرعة عجيبة من غير ان تعكر الجو السوري رصاصة واحدة . ودون ان تهدر في سبيله نقطة دم من دماء المواطنين العسكريين والمدنيين ، كما ألمعنا الى ذلك في كتابنا المتقدم ذكره .

وسرعان ما اصطبغ به هذا الانقلاب بالصبغة الدستورية فتحول من انقلاب عسكري الى انقلاب شعبي ودستوري ولما تنقض على حدوثه ثمان وأربعون ساعة.

والسر في نجاحه ليس هو السلاح الناري القاطع ، بل سلاح طالما استهان به العهد الماضي فتلقفه بطل الانقلاب ورماه به كقنبلة ذرية تدك العروش وتخلع القائمين عليها : الا وهو استياء الشعب ونزع ثقته من الحكام. ولا يمكن القول ان الدستور السوري لم يحذر هؤلاء من هذا السلاح الفتاك فقد جاء فيه ان سورية دولة ذات سيادة ، وأنها جمهورية نيابية ، وأن الامة مصدر جميع السلطات . وهذه النصوص الدستورية الصريحة ان دلت على شيء فانها تدل على ان الحكام انما هم وكلاء عن الشعب في ادارة شؤونه ، وعليهم التزامات هذه الوكالة من وفاء واخلاص له ، والعمل بما هو في صالحه ، ودرء المساوىء عنه دون ان تشوب أعمالهم الانانية والمنفعة الشخصية التي تؤدي الى الذهول عن صفتهم المؤقتة واعتبار أنفسهم اصيلين لا وكلاء . فينزع الشعب صاحب السيادة والسلطات ثقته بهم ويترقب الفرص لنزع الوكالة منهم طوعاً أم قسراً .

فاستياء الشعب السوري من العهد الماضي وبيان ارتياحه للانقلاب الخاطف قد جعلا من هذا الانقلاب انقلاباً شعبياً .

وهناك أيضاً ما أسبغ على هذا الانقلاب الحلة الدستورية وهو أن ستة وسبعين نائباً قد اجتمعوا في اول نيسان سنة ١٩٤٩ في فندق الشرق أي «اوريان بالاس» بدمشق وتذاكروا وأقروا بالاجماع الاشتراك بالحكم الانقلابي وعينوا وفداً منهم مؤلفاً من الاساتذة فارس الخوري ومصطفى برمدا وعادل ارسلان للاتصال بالقائد العام الزعيم حسني الزعيم والاتفاق معه على تسمية الوزارة المقبلة. وهذا القرار الاجماعي دستوري لا غبار عليه من حيث ان المجلس النيابي يستطيع في مثل هذا الظرف أن يجتمع في اي مكان كان ويتخذ ما يراه مناسباً من القرارات ، وهكذا فيكون المجلس النيابي قد وافق على حكم الانقلاب باقراره الاشتراك بالحكم ، وليس في القول ـ بأن هذا الاشتراك كان مبدئياً لانقاذ الوضع الحاضر ـ ما يزيل عن الموافقة صبغتها الدستورية الفورية ، واذا كان الوفد البرلماني لم يحسب للوقت حساباً وأدى تلكؤه الى حل المجلس النيابي ، فذلك ايضاً لا يزيل عن هذا العمل حالته الدستورية ما دامت الموافقة على الحكم الانقلابي والاشتراك به قد سبقته مما جعل حل المجلس النيابي متفقاً وحكم المادة ٧٧ من الدستور لاجتماع سلطة رئيس الجمهورية وسلطة مجلس الوزراء في يد القائد المشرف على هذا الحكم الانقلابي . واذا اجتمعت هاتان السلطتان في شخصية واحدة لم يعد لهذه الشخصية ان تقترح على نفسها اجراء هذا الحل .

اما السادة النواب الذين اجتمعوا في بهو فندق الشرق «الاوريان بالاس» بعد ان منح الزعيم وفدهم البرلماني المتقدم ذكره الوقت الكافي لتأليف وزارة دستورية قومية وضرب له موعداً ظهر يوم الجمعة الموافق اول نيسان ١٩٤٩ ثم مدد الموعد الى الساعة السادسة من مساء اليوم ذاته ولم يؤد اجتماعهم الى نتيجة ايجابية . فهذه اسماؤهم : فارس الخوري ، الامير عادل ارسلان ، رشدي

الكيخيا ، عبد الرحمن المظم ، فرزت المملوك ، رياض عبد الرزاق ، ناظم القدسي ، أديب نصور ، توفيق المنيدي ، خليل الجرجس ، رشاد برمدا ، عبد القادر برمدا ، الدكتور عبد السلام العجيلي ، جهاد الهواش ، كمال كنج ، عبد السلام حيدر ، عادل العجلاني ، لطفي الحاج حسين ، الدكتور فرحان الجندلي ، هاني السباعي ، فيضي الاتاسي ، مصطفى برمدا ، نسيب البكري ، زكي الخطيب ، محمد المبارك ، محمد السراج ، عبد الوهاب حومد ، مسلم الحداد ، الامير فاعور الفاعور ، هايل السرور ، محمد عزام ، حسين الشوفي ، جميل ابو عسلي ، داود المنيدي ، محمد محمود بركات ، محمد الاسود ، عارف الغباري ، صالح الحريب ، شواخ البورسان ، خلف الخدتان ، ميزر عبد المحسن ، تامر الملحم ، الدكتور منير العجلاني ، عثمان اسبر ، اسعد هرون ، حبيب كحالة ، علي ملحم وسلان ، الياس النجار ، احمد علي كامل ، نوري بازيدو ، نديم شومان ، عبد الرحمن الصائغ ، محمد آقبيق ، نوري ايبش ، لطيف غنيمة ، رزق الله انطاكي ، يوسف ليان ، ديكران جيراجيان ، احمد قنبر ، اسعد الدرويش ، وهبي الحريري ، غالب العياش ، ابراهيم صالح الناصر ، محمد الغانم ، شفيق البيطار ، عيسى السرياني ، فريد ارسلانيان ، عبد الله القتال ، جبرائيل غزال ، عقلة القطامي ، عبد الحميد الدوبدري ، حسن الجابري ، الامير مجحم بن مهيد ، عيسى اليونس ، محمد سعيد الدرويش الخ ..

وبعد ان فشل النواب في تأليف حكومة دستورية قومية وجه الزعيم القائد العام للجيش السوري والقوى المسلحة الى رئيس الوفد البرلماني رئيس مجلس النواب الاستاذ فارس الخوري كتاباً ومرسوماً بحل مجلس النواب . وهذا نص الكتاب :

## الى دولة رئيس المجلس النيابي الموقر

لما كان الجيش السوري الذي ساندته الامة على اختلاف طبقاتها في الانقلاب

الوطني القومي الذي قام به والذي كان يستهدف انشاء عهد ديمقراطي صحيح يعيد فيه الى الشعب حقوقه المسلوبة وحرياته المغتصبة وكان المجلس النيابي الحاضر لا يمثل في اكثريته الساحقة رغبة الناخبين وارادتهم وانما جرى انتخابه تحت ضغط الفئة الحاكمة وبشتى ضروب التزوير والعنف والاكراه .

وكان قد ثبت بمشرات الادلة الدامغة تزوير انتخاب النواب والطمن في نيابتهم . وكان الاساس الاول في اقامة حكم ديمقراطي هو القيام بانتخابات صحيحة حرة يعبر فيها الشعب عن ارادته في جو حر لا زيف فيه ولا ضغط ولا اكراه .

ولما كان هذا المجلس النيابي الحاضر الذي زوّرت انتخابات اكثر اعضائه والبعض الآخر أقرب الى التعيين منه الى الانتخاب قد ماشى طغيان الفئة الحاكمة ووافق في اكثر من موقف على مخالفات شائنة لدستور البلاد وقوانينها وكان في اكثريته أداة طيعة في أيدي هذه الفئة تسيّرها كيفما تشاء الى ان أوكل الشعب السوري أمره الى جيشه الباسل فانقذه من الاوضاع الشاذة غير الشرعية الموجود فيها .

فقد قرر المجلس الحربي الاعلى للقيادة العامة للجيش السوري اصدار المرسوم المرفق ودمتم .

القائد العام للجيش والقوى المسلحة

التوقيع : الزعيم حسني الزعيم

المرسوم رقم ٢

ان الزعيم القائد العام للجيش والقوى المسلحة

استناداً على قرار المجلس الحربي الاعلى للجمهورية السورية واستناداً على الامر العسكري رقم ٢ وتاريخ ٣١ - ٣ - ١٩٤٩

يرسم ما يلي :

مادة ١ — يحل المجلس النيابي السوري وتؤلف لجنة دستورية لوضع مشروع دستور للبلاد وقانون للانتخابات النيابية العامة بالسرعة الممكنة .

مادة ٢ — تعين اللجنة الدستورية المذكورة في المادة السابقة بمرسوم يصدر عن قيادة الجيش والقوى المسلحة .

مادة ٣ — يعين موعد الانتخابات النيابية فور انتهاء اللجنة الدستورية من مهمتها المبينة في المادة الاولى من هذا المرسوم .

مادة ٤ — ينشر هذا المرسوم ويبلغ لمن يلزم .

دمشق في ١ - ٤ - ١٩٤٩ القائد العام للجيش والقوى المسلحة

التوقيع : الزعيم حسني الزعيم

وقد دعا القائد العام الزعيم حسني الزعيم اصحاب الصحف ومراسلي وكالات الانباء والصحف الاجنبية الى مكتبه في وزارة الدفاع الوطني وأدلى اليهم بتصريح جاء فيه ما يأتي :

« ان الاسباب التي دعتنا لهذا العمل ترتكز على العوامل الآتية :

اولا - الحملات المتكررة على الجيش في مجلس النواب .

ثانياً - اظهار الجيش في مختلف المناسبات بمظهر غير لائق بسمعته كجيش عربي فني . وآخر تهمة وجهت اليه هي اتهام فريق من رجاله بالسارقين وما الى ذلك ...

ثالثاً - ما لمسناه من الشعب عامة من عدم رضاه عن الحالة في البلاد بوضعها الحاضر . وضرب القائد العام مثلا على ذلك بعض الضباط الذين زجوهم في السجون بتهمة السرقة في حين ان التحقيق اظهر براءتهم . واتضح انهم مهملون واجباتهم الرسمية فقط .

وانتقل الى الكلام عن الموقف الراهن فقال : لقد اضطررنا لاتخاذ هذا

الموقف للاسباب التي أوضحتها لكم وقد أدى الامر الى احتجاز حرية بعض الشخصيات مؤقتاً .

واننا عاملون على تشكيل حكومة دستورية . وقد يكون أعضاؤها من المجلس او من خارجه كلهم او بعضهم . على ان هذا لا يمنع الحكومة المقبلة من اجراء انتخابات جديدة تستفتي فيها الامة لتعرب عن ارادتها اذا رأت ذلك ضروريا .

واجاب الزعيم عن الحركة التي وصفها بالتحريرية بأنها حركة داخلية محضة وقال : نحن جماعة عرب مؤمنون واننا لنعلن بان كل دولة عربية كانت او اجنبية تفكر في الاعتداء على حدودنا فاننا سنقاومها بقوة السلاح كما انه ليس هناك اي اتصال بهذا الشأن او غيره مع الحكومات الاجنبية .

وأضاف : اننا نبهنا المسؤولين الى مغبة التشهير بالجيش والتنكيل بسمعته ولكنهم لم يستمعوا الى نصائحنا . وقال ان هذا العمل هو عمل مؤقت وليس دكتاتوريا باي وجه من الوجوه . »

ثم اذاعت القيادة العامة للجيش والقوى المسلحة البيان الآتي :

الى الشعب السوري النبيل :

« اليوم افتتحت صفحة جديدة في حياة الشعب العربي في سوريا . وطويت صفحات . فتحت صفحة مجيدة لتسجيل البطولات والامجاد . وطويت صفحات ملأى بالذل والعار .

لقد رأى الجيش السوري الباسل ما آلت اليه حالة البلاد من فوضى واستهتار وخذلان . ووجد العهد الحاضر مليئاً بالمساوىء والمخازي من خيانات وسرقات . من قضاء على الحريات الديموقراطية الى مخالفة الدستور والقوانين . لقد رأى الجيش كل ذلك وأيقن ان الامة سائرة بخطى مسرعة نحو الانهيار والفناء فأبت عليه وطنيته وكرامته ان يقف مكتوف الايدي . وأبت على ابنائه نفوسهم النبيلة ان يرضوا بالذل والعبودية والفناء مصيراً لأمة عظيمة

كتب لها المجد والخلود . فصمم على ان يقف هذا الموقف الشريف ويتدخل ليعيد الامور الى نصابها . ليعيد الى هذه الامة شرفها و كرامتها وحريتها .

أقدم الجيش السوري على هذه الحركة المجيدة بنفس ملؤها الايمان والتضحية فسجل أصراً للحرية على العبودية وللشرف على الذل . أقدم الجيش فهز للمعالي هماً توشك ان تهمد . وذكر بالمجد نفوساً تكاد ان تنسى . واضاف اسم سوريا الى اسماء الامم التي روت بدمائها جذور الحرية والديموقراطية .

اليوم اثبت الجيش السوري للعالم اجمع انه لم يزل في سوريا شعب عربي كريم يأبى الخنوع والاستسلام . ويأبى الموت مصيراً له تحت الشمس . شعب عربي مصمم وراء جيشه على انتزاع الامجاد وارتقاء المعالي سلماً للخلود .

اما الشعب السوري الكريم فقد قبل هذا الانقلاب بما يستحق من اعجاب وتقدير وتقديس فاذا الناس يستفيقون اليوم مهللين مكبرين واذا الجماهير تزحف لرفع افراد الجيش على الاكف وسط زغاريد النساء وتهليل الاطفال .

ان الشعب العربي في سوريا عبر أصدق تعبير عن اخلاصه لجيشه الباسل الذي أنقذه من الهاوية وأعاد له حقه السليب ، الذي ادرك بسائق وطنيته ووعيه فظاعة الكارثة التي جرته اليها الفئة الحاكمة ، والتي أنقذه منها جيشه الباسل ، يقف اليوم من هذا الجيش موقف الاعجاب بالبطولة الحقة والاخلاص البريء .

لقد تم هذا الانقلاب دون إراقة نقطة من دم ودون اطلاق أية رصاصة .

واليوم ان شاء الله ستتألف حكومة قومية ديموقراطية تنقذ البلاد من أحوال الاوضاع السابقة فتؤمن للشعب جواً هادئاً للتمتع بحرياته الدستورية وتضمن له مستوى رفيعاً من العيش الكريم يتناسب مع وطنيته الصادقة وتضحياته السابقة ، اليوم شقت الطريق امام الشعب العربي في سوريا ليسير قدماً الى الامام ويحقق رسالته الخالدة .

وقد أرسلت القيادة العامة الى السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة السيد

تربغفي لي في ليك سكيس برقياً ، والى جميع المفوضيات العربية والاجنبية في العاصمة السورية كتابة ، نبأ الانقلاب الآتي نصه :

« ان القيادة العامة للجيش والقوى المسلحة في سوريا بعد ان لمست مساوىء الحكم القائم وتأكدت أنه يؤدي بالبلاد الى الفوضى ويهدد بقيام اضطرابات دامية ، عملت على اقامة نظام برلماني ديمقراطي صحيح ينقذ البلاد من المساوىء الجمة ، ويبعد عنها خطر الفوضى والاضطراب ، والقيادة العامة باقدامها على هذا العمل انما تستجيب لأماني ورغبات جميع عناصر الشعب السوري وطبقاته .

كان الشعب السوري يشكو من استهتار الفئة الحاكمة بمبادىء حقوق الانسان وسعيها الدائم للقضاء على الروح الديمقراطية المتأصلة في قلوب السوريين . وقد عبر الشعب السوري في شتى المناسبات بايمان وطيد وعقيدة راسخة عن ارادته الملحة بقيام حكم ديمقراطي صحيح يحرر الشعب من العوز والجهل والمرض والخوف وينقذه من الاضطهاد ويدعمه ليساهم مع بقية الامم الديمقراطية بتحقيق الخير المشترك .

ويهم القيادة العامة ان تؤكد ان الدولة السورية الجديدة محافظة لالتزامات سوريا وتعهداتها الدولية ، ومتمسكة بالمبادىء الديمقراطية الصحيحة ، ومحترمة لميثاق هيئة الامم المتحدة ، وعاملة جهدها على تحقيق آمال الشعب ورغباته وحماية استقلال البلاد من اي تدخل مع اقامة أحسن العلاقات وأوسعها مع الاقطار العربية الشقيقة وتوطيد اركان جامعة الدول العربية وتوثيق الصلات وتمتينها مع جميع الدول الديمقراطية » .

وقد عمت مظاهر الابتهاج والارتياح جميع البلاد السورية مدنها وقراها وقامت التظاهرات على قدم وساق في كل مكان ، والقيت الخطب في المساجد والمعابد بتأييد الانقلاب والثناء على الجيش السوري الباسل وتمجيد مواقفه وتحبيذ اعماله والهتاف للزعيم المنقذ ولسوريا الحرة المستقلة ، وتدفقت سيول برقيات التهاني والتأييد من قواد الألوية وآمري الكتائب ومنظمات الجيش

والهيئات الروحانية والمدنية والطلاب والنقابات ، وبالجملة من جميع طبقات الشعب السوري في مختلف انحاء البلاد ، وقدمت الوفود من البلاد العربية المجاورة — وكانت السباقة مصر — لتقديم التهاني والتمنيات للجيش وزعيمه ولاستطلاع الاخبار الصحيحة .

هذا وبعد اخفاق النواب في تأليف حكومة دستورية قومية واللجوء الى حل المجلس النيابي كما تقدم الكلام ، عهد الزعيم بمهمة تأليف وزارة قومية موقتة الى السيد فيضي الاتاسي الذي لم يأل جهداً في سبيل توفيق الآراء . ولكن الحظ خانه وأخفق بدوره ، عندئذ لم يجد الزعيم مناصاً من تأليف الحكومة المؤقتة بنفسه ، وهكذا تقلد رئاسة الحكومة والدفاع والداخلية وكلف الامير عادل ارسلان بنيابة الرئاسة ووزارة الخارجية ، والسيد فيضي الاتاسي بوزارة المعارف والصحة والشؤون الاجتماعية ، والسيد حسن جبارة بوزارة المالية ، والاستاذ فتح الله صقال بوزارة الاقتصاد الوطني والاشغال العامة ، والاستاذ اسعد الكوراني بوزارة العدلية ، والسيد نوري ايبش بوزارة الزراعة .

وبدأت هذه الحكومة بدرس مشروع تأليف لجنة دستورية لوضع دستور جديد للبلاد وقانون للانتخابات العامة .

وقد أحدث الانقلاب العسكري في سوريا كثيراً من الاهتمام في عواصم العالم التي تعنى حكوماتها بالوضع العام في الشرق الاوسط وهاك ما قيل :

في هيئة الامم المتحدة — صرح المستر تريغفي لي الامين العام لهيئة الامم المتحدة بقوله : ان الانقلاب العسكري الذي حدث في سوريا قد جرى وفقاً لرغبة الشعب السوري ، وانه قد تلقى برقية رسمية تؤيد ذلك .

في بريطانيا العظمى — حصل انقلاب سلمي في سوريا حيث تسلم الجيش جميع السلطات ، ولقد صرح الزعيم حسني الزعيم القائد الاعلى بان الجيش لا يطمع بالاستيلاء على الحكم وانما يمهد السبيل لحكومة ديمقراطية صحيحة ،

وينتظر أن تؤلف حكومة دستورية في الاقرب العاجل ، وقالت « التايمس » اللندنية : ظن في أول الامر ان حركة الانقلاب في سوريا ستؤثر في علاقات سوريا الخارجية ، ولكن بيان الكولونيل حسني الزعيم بان سوريا ستظل متمسكة بتعهداتها الدولية ، وان اتفاق الهدنة الدائمة سيجري التفاوض بشأنها مع اسرائيل تدل على ان الامور الداخلية هي التي سببت الانقلاب .

وتضيف « التايمس » قائلة : « انه في اللحظة التي اصبحت فيها سوريا على قيد خطوات من الهوة – وعند ما بدأ الجيش بنهار – حدث الانقلاب » .

وصرح دبلوماسي بريطاني خبر الشرق الاوسط وعاش فيه منذ الحرب العالمية الاولى معربا عن رأيه وعن الرأي السائد بين المراقبين الانكليز الذين يهتمون بالشرق الاوسط او الشرق العربي على الاقل . قال : « ان الشرق الاوسط يتطلع الى رجل تتوفر لديه القوة الدافعة . ولا يشترط ان تتوفر فيه كل ما كان يتصف به قادة آخرون امثال مصطفى كمال او رضا شاه ولكن يجب ان يكون حازما قويا تنطق أفعاله اكثر مما تنطق اقواله . ولهذا السبب رحبت لندن بحكومة الزعيم في سوريا لانه وعد بعمل حاسم » .

« ومن بين الاقوال التي يرددها المستر بيفن كثيراً « الطبيعة تأبى وجود فراغ » وفي رأي المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية ان تلك المنطقة من العالم مهيأة اكثر من غيرها لقيام زعيم قوي يملأ ذلك الفراغ . » .

وذهب بعض الدبلوماسيين في العاصمة البريطانية الى الاعتقاد بان النظام القديم في سوريا قد أصيب بلطمة لا يرجى له قيام بعدها . وان البلاد قد دخلت عهداً جديداً يعتمد فيه على الطبقة المتوسطة لا على الأثرياء من كبار ملاك الاراضي . وان عهد « روتين » السياسة المتعثرة التي يحبها عدد من الساسة السوريين الذين لا يستطيعون ان يعملوا شيئاً قد ولى وزال .

وقال السير وليم سترانغ الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية في مؤتمر صحفي – أثر عودته من رحلة قام بها في بلدان الشرق الاوسط – بصدد زيارته

لسوريا : ان في مقدور السوريين الآن ان ينظروا الى مستقبل بلادهم باطمئنان وتفاؤل في ظل النظام الذي أقامه فخامة حسني الزعيم .

وأضاف قائلا : ان مقابلته للزعيم كان لها أثر طيب في نفسه . وانه يكنّ لشخصيته المتوقدة كل الاعجاب والتقدير .

واستطرد يقول : انه لمس حاجة البلاد العربية الى زعماء من الشباب الناهض لقيادتها .

واختتم حديثه قائلا : ان مشروعي الهلال الخصيب وسوريا الكبرى غير عمليين في الظروف الحاضرة .

في اميركا — تلقت الحكومة الاميركية التقرير الثالث من وزيرها المفوض في دمشق حول تطورات الموقف الناشىء عن الانقلاب العسكري في سوريا . وتدرس وزارة الخارجية الاميركية هذا التقرير باهتمام . ونشرت جريدة « نيويورك هرالد تريبون » تعليقاً على حركة الانقلاب التحريري في سوريا . فقالت ان قائد الجيش السوري قد قدّر موقف بلاده الحاضر وحاجات الامة وانه لا شك سيعمل على تحقيق اهدافها .

في فرنسا — تتابع وزارة الخارجية الفرنسية التطورات الناشئة عن الانقلاب العسكري في سوريا بحذر شديد . وتوالي درس التقارير التي تفد عليها تباعاً من وزيرها المفوض في دمشق .

ونشرت جريدة « لوموند الباريسية » بعد الانقلاب بقليل مقالا عن حركة حسني الزعيم في سوريا اشارت فيه الى الاطوار التي مرت بهذه الحركة وموقف الدول العربية منها وموقف فرنسا وبريطانيا واميركا من الاتجاهات الجديدة في سياسة سوريا . ثم قالت ان الزعيم دل على انه يجيد المناورات . فقد وُفق في حركته دون اراقة قطرة واحدة من الدماء كما وُفق في التغلب على جميع التيارات المعارضة له والتنسيق بين حركته ومختلف التيارات السياسية في الدول العربية .

ومضت الجريدة فأشارت الى موقفه الودي في بادىء الامر من الهاشميين ثم انقلابه وتقربه الى مصر والمملكة العربية السعودية وهما الدولتان المؤيدتان له وخاصة في الوقت الحاضر .

وقالت الجريدة : ان فرنسا تتبعت حركة الزعيم بكثير من العطف منذ البداية. وان هذا الرجل استطاع ان يكسب انصاراً لا بمواقفه السديدة الحازمة فحسب بل بتصريحاته المناهضة للشيوعية ايضاً ومع انه من انصار الولايات المتحدة ومن مناهضي الاسرة الهاشمية فان وزارة الخارجية البريطانية لم تناوئه لانه يهم الحكومة البريطانية ان تكون لها السيادة والسيطرة في ميدان البترول بالشرق الاوسط . ولهذا فانها كانت اسبق من اميركا في الحصول اخيراً على حق تكرير ما تنتجه من البترول على شاطىء البحر الابيض المتوسط .

واستطردت الجريدة فقالت : ان الزعيم كفل لنفسه تقريباً صداقة الجميع وتأييد الدول الاجنبية في ميدان السياسة الخارجية . اما فيما يتعلق بالسياسة الداخلية فانه اعتمد على انصار النظام الجمهوري الذين يعدونه الرجل الوحيد القدير على الحيلولة دون انضمام سوريا الى الهاشميين . كما ان ميوله الوطنية العربية تبعث الامل في امكان الثأر من اليهود .

وختمت الجريدة مقالها بالاشارة الى الانقلابين اللذين وقعا في العراق . وأولهما على يد بكر صدقي الذي اغتيل . والثاني على يد رشيد عالي الكيلاني اثناء الحرب العالمية الاخيرة . ثم قالت ان الزعيم يستطيع ان يحقق حلمه باستعادة عهد صلاح الدين الايوبي .

في مصر – ان الاوساط المصرية قد التزمت جانب الصمت حيال الانقلاب في سوريا وامتنعت الجرائد عن التعليق الا البعض منها كجريدة الزمان فقد اشارت الى ضرورة وجود عناصر جديدة في الادارات بالاقطار العربية . ثم اهابت بالبلدان العربية الى الاتحاد والتضامن .

وقالت الجريدة ان جلالة الفاروق ارسل مبعوثاً خاصاً الى سوريا لمقابلة

الزعيم القائد العام رئيس حركة الانقلاب . وقد وصل فعلا المبعوث الخاص القائمقام محمد يوسف بك عن طريق لبنان حيث اجتمع برئيس الوزراء اللبناني اجتماعا طويلا قبل قدومه الى دمشق .

وعقد وزير خارجية مصر والامين العام لجامعة الدول العربية والسير رونالد كامبل السفير البريطاني بمصر اجتماعا خاصاً طويلا بحثوا فيه الموقف في سوريا .

في عمان ـ رحبت الدوائر الشعبية في العاصمة الاردنية بهذا الانقلاب وهي في انتظار وصول الاخبار الصحيحة عنه نظراً لان جميع ما وصلها من اخبار حتى الآن جاء من مصادر أجنبية .

وقد أوفد الملك عبد الله العقيد عبد الله التل من قواد الجيش الاردني ومتصرف مدينة القدس الى دمشق . وقصد فور وصوله دار وزارة الدفاع الوطني حيث قابل الزعيم القائد العام للجيش والقوى المسلحة في مكتبه مقابلة طويلة ثم غادر العاصمة الى عمان .

في العراق ـ وقد وصل الى مطار المزة على متن طائرة عراقية الاستاذ جلال بابان نائب رئيس الوزارة العراقية موفداً من قبل نوري باشا السعيد رئيس الوزارة العراقية للاجتماع الى الزعيم القائد العام للجيش والقوى المسلحة .

وقد تم الاجتماع في وزارة الدفاع الوطني في مكتب الزعيم الخاص واستغرق ساعة من الزمن عاد بعدها الوزير العراقي الى مطار المزة واستقل الطائرة التي أقلته الى دمشق عائداً الى العاصمة العراقية .

وقد أعرب الوزير عن ابتهاجه لما شاهده في دمشق من الهدوء والاستقرار

في لبنان ـ أوفد الزعيم حسني الزعيم الدكتور فريد زين الدين الى الحكومة اللبنانية وممثلي الدول العربية في بيروت مرفقاً برسالة شفوية منه . وقد استقبله الاستاذ حميد فرنجية وزير الخارجية اللبنانية . ثم وفد على قصر

الوزارة رئيس مجلس الوزراء فاختلى الثلاثة للتداول في أمر الحالة في سوريا وموقف حكومة لبنان من السلطات السورية الجديدة .

وقصد بعد ذلك الشيخ يوسف ياسين وكيل الخارجية السعودية ، والسيد وجيه رستم وزير مصر المفوض ، والسيد عوني الخالدي مندوب العراق لدى لجنة التوفيق ، والاستاذ فرحان الشبيلات وزير شرق الاردن المفوض في بيروت . وعقدوا في ديوان مدير الخارجية اجتماعاً سرياً دام اكثر من ساعة .

وبعد ارفضاض الاجتماع صرح وزير مصر المفوض أن البحث تناول الموقف بصورة عامة . وان المجتمعين اتفقوا على اعتبار ما جرى في سورية قضية داخلية صرف .

في اسرائيل — بدأت الاوساط اليهودية تنظر بخوف وهلع الى السلطات الجديدة في سوريا ، وصرح ناطق يهودي رسمي بقوله : بالرغم من ان قائد حركة الانقلاب في سوريا صرح بامكانية التفاوض معنا كما كانت قد قررت الحكومة السابقة الا ان أملنا بالحصول على شروط مرضية قد أصبح الآن أكثر صعوبة منه في العهد السابق .

وفي الحقيقة ان الانقلاب السوري كان حدثاً بارزاً في مجرى السياسة العربية العامة خاصة ، ولذلك اهتز العالم العربي هزة عنيفة عند حدوثه واختلفت آراء الكثيرين من ساسة العرب في تفسير أسبابه ، والتكهن عن أهدافه ، والى دمشق شخصت الانظار ، والى جلق هفت القلوب تنتظر البشائر او النذر ، وتطايرت اشاعات مثيرة عن أسباب الانقلاب ورددت أقوال خطيرة عن نوايا رجاله فوقع بعض الساسة العرب ضحية لها وأشفقوا أن تكون صحيحة ، وتملكهم الخوف والجزع وتمثلت امام أبصارهم أبشع الصور لمصير سوريا العزيزة على قلب كل عربي ، ومرت ساعات دقيقة رهيبة كان الوطنيون يحبسون خلالها أنفاسهم تلهفاً الى سماع أخبار الشام والزعيم حسني الزعيم ، وفي وسط هذا الجو القاتم القلق كان رجال من المؤمنين الصادقين واثقين كل الثقة من حسن

النتيجة فبذلوا جهودهم ومساعيهم لازالة قلق الخائفين واعادة الطمأنينة الى نفوس القلقين .

وبأسرع من لمح البصر هبط دمشق رسل زبانية الاستعمار وصنائع الاجنبي ومطايا الصهيونية ، هرولوا اليها لتهنئة الزعيم وللاشادة بعمله الفذ الرائع ، وظهرت على اولئك الرسل وعلى من أرسلهم معالم الحماس ومظاهر الزهو ، وكانوا كالمدنف الولهان ينتظر حبيبته لضمها الى صدره !! فقد كان الامل بل الطمع او قصر النظر وسوء الفهم يحدوهم الى ان يجدوا بطل الانقلاب وقد وضع ( الجمهورية السورية المستقلة ) على صينية ذهبية أو فضية من صنع الاستعمار ليقدمها هدية فاخرة أو قل ضحية جديدة تنحر على مذبح مشاريعهم ( الكبرى ) وبرامجهم ( الحصيبة ) .

وشخصت العيون مرة أخرى الى دمشق ، ولكنها لم تر المأساة – التي كان يبيتها الاستعمار وأنصاره لسوريا – تتحقق بل رأت ما بهرها ودهشها وأزال كل غشاوة عن أبصارها ، رأت الزعيم كسياسي داهية لبق هادىء ، و كعسكري صريح جريء ثابت الجنان يقضي على المناورات ، والمؤامرات ، والاقاويل ، والاشاعات ، ويركل بقدمه موائد الاستعمار ، فيذهب ما عليها من مشاريع هباء منثوراً !! فهدأت النفوس ، واطمأنت القلوب ، وابتهج المؤمنون الصادقون ، وأيقن العرب بأن حسني الزعيم ليس بالرجل الذي يفرط قلامة ظفر بحقوق بلاده ، ووثق الناس بأن بطل الانقلاب السوري ليس بالحاكم الذي يسمح للدسائس أن تنفث سمومها الى الجسم السوري السليم .

ولما انهزم الاستعمار ومشاريعه أمام اخلاص الزعيم وتمسك السوريين بحريتهم ، وباستقلالهم الذي شيدوا صرحه على جماجم شهدائهم الابرار ، عمد بطل الانقلاب الى دعم الجامعة العربية – ذلك البنيان الذي أراد رجال الاستعمار تقويضه – والى توثيق أواصر المودة والصداقة بين سوريا والدول العربية المستقلة التي تسير على الصراط المستقيم ، والتفت الى تمتين أسباب الاخوة

والوحدة بين الشعوب العربية جمعاء ، وجاءت زيارة الزعيم لجلالة الملك فاروق المعروف بحميته وغيرته ، والمشهور بعطفه الصحيح على العرب وتأييده الخالص لقضاياهم أقوى برهان وأصدق دليل على حسن نوايا الزعيم وسلامة اتجاهه .

ولاسباب كثيرة لا نرى مجالا لذكرها انطبعت السياسة العربية العامة بطابع الخور والوهن والاختلاف والشقاق ، وكان من جرائها ان ضاعت فلسطين الشهيدة ، وأصيبت كرامة الامة العربية بابشع اهانة وافظع مذلة .

فطمع الاستعمار بالعرب واشتهر الخصوم بها وصار اليهود ، نعم اليهود ، يقرعون للامة العربية بالعصا ويوجهون اليها التهديد تلو التهديد ، والوعيد تلو الوعيد ! ولما تولى حسني الزعيم الامر في سوريا حاول اليهود ان يتبعوا معه عين السياسة التي اعتادوا على اتباعها مع العرب ولكنه أحبط محاولتهم ، لان بطل الانقلاب السوري أدرك سوء مغبة السياسة التي سار عليها العرب بعد ان اقتنع بما جرته تلك السياسة على العرب وعلى فلسطين من بؤس ومحن ، فدفعه اخلاصه وجرأته وايمانه الى الوقوف من اليهود الموقف الذي يفهمونه ، ومخاطبتهم باللغة التي يحترمونها ، فاذا باليهود ولاول مرة منذ ١٥ أيار ١٩٤٨ يجابهون صلابة عربية ، وحمية قومية ، فبهتوا لها وصعقوا ونكصوا امامها على اعقابهم اذلاء .

وكان يدري ان استقلال سوريا امانة في عنقه ، وكان حريصاً على حفظ هذه الامانة ، وكان يشعر ويعتقد بأن واجباً عظيما يقع على كاهل سوريا للثأر للعروبة واستعادة كرامتها المهانة ، لذلك دأب على تقوية الجيش السوري ، الجيش العزيز الباسل الذي دلت جهود الزعيم في سبيله على انه سيكون قوة يعتد بها لا لسوريا فحسب بل وللامة العربية .

هذا ومطمع الاستعمار بسوريا والسعي الى تحقيقه من وراء ستار كان السبب الاول لانحياز سوريا الى المعسكر المصري السعودي وهو وضع لها في الجانب المخلص للقضايا العربية ، واتجاه طبيعي يتخذه تفكير كل سوري بعيد عن المؤثرات غير القومية ، لا سيما بعد ظهور نتائج معركة فلسطين ، وسلوك

المعسكر الثاني سبيلا ادى الى عرقلة مهمة التحرير، وابتلاء المعركة بفشل ذريع.

هذا هو الوجه البارز لتفكير الامة السورية الذي أملى عليها اتجاهها نحو المصريين والسعوديين وما كانت سوريا لتستطيع ان تتجاهل موقف مصر وتضحياتها الجسيمة في فلسطين حين وقف جيشها يقاتل وحده ويجابه عبء القوات اليهودية كلها، وكانت جيوش الهاشميين خلال ذلك تتمطى وتتثاءب وتتفرج على المذبحة، مذبحة الكرامة والمروءة ولا تحرك ساكناً.

ولما هبت سوريا للنجدة وأرادت ارسال طابور مصفح الى فلسطين عبر الاراضي الاردنية لم يسمح (الحلفاء) الهاشميون بمرور الطابور السوري ليقاتل في الجبهة الجنوبية الى جانب الجيش المصري، فالزعيم والحالة هذه يكون قد سلك سبيل المنطق الصحيح والمبدأ القومي السليم في تحالفه مع مصر والسعوديين.

وقد تحدث الزعيم الى المستر «ليتل» المدير العام لوكالة الانباء العربية في الشرق الاوسط في صدد سياسته العامة فقال: «لقد صرحت مراراً بان سياسة حكومتنا الخارجية هي محاربة الشيوعية واننا لهذا السبب سنقف الى جانب الامم الانكلوسكسونية عامة «وبريطانيا خاصة».

ولكن الروابط التي نريد ان ننشئها مع بريطانيا يجب ان تكون على أسس وطيدة من الصراحة المطلقة التي تكفل لها اسباب التوثق والاستقرار.

واذا كانت لبريطانيا مصالح في الشرق فان لنا مصالح في بريطانيا، وعلى ضوء هذه الحقيقة يجب ان تزدهر علاقاتنا مع بريطانيا وتتوطد، وهو ما أرجوه وأتوخاه.

ثم قال ان سوريا ستصبح في السنين الخمس القادمة دولة حديثة في تقدمها صناعياً وزراعياً وعلمياً واجتماعياً وعسكرياً، واننا سنجعل الجيش السوري من القوة بحيث يتسنى له مساعدة ايران وتركيا اذا هوجمنا.

وانتقل الحديث عن الدول العربية فقال: ان موقف نوري باشا السعيد

لم يكن موقفاً مشرفاً له ، وكيف يمكن دولة غير مستقلة ان تتدخل في شؤون دولة مستقلة استقلالا تاماً؟ وان نوري السعيد بعمله هذا فوت علينا الفرصة التي كنا نريد انتهازها لتقوية الروابط بيننا وبين العراق .

ومضى يقول: أصار حكم القول بان مشروع سوريا الكبرى أصبح مشروعاً قديماً « أو طرازاً عتيقاً » لسببين أولهما ان التقدم السوري والازدهار الصناعي الزراعي اللذين ستتمتع سوريا بهما قريباً سيفتحان ثغرة كبيرة بين سوريا والحكومات الهاشمية ، وثانيهما انني قررت الانضمام الى المعسكر المصري السعودي لان هاتين المملكتين أظهرتا منتهى النبالة والمروءة نحو سوريا الجديدة .

ومن رأيي ان هذا الاتحاد المكين بين سوريا ومصر والمملكة السعودية سيؤلف جبهة قوية ضد مشروع سوريا الكبرى .

وفي وسعي ان أؤكد لكم ان حسن التفاهم بين الدول العربية وتضامنها وتعاونها لا يزال الحلم الذي يداعب شعوب هذه الدول جميعاً .

وكان للصراحة والدقة في تحديد نوايا العهد الجديد وأهدافه في سوريا أثر بليغ لدى الاوساط الدولية ، فانهالت الاعترافات والتهاني والتمنيات بالتوفيق والنجاح من كل جانب .

وكان من ابرز المظاهر في هذا المضمار تجلي ارادة الزعيم ورجال حكومته على الاحتفاظ لسوريا — مهما كلف الثمن — بشخصيتها الوطنية والدولية ضد اي مطمع او عبث او مؤامرة تحاك في الخفاء او العلانية تؤدي الى المساس بهذه الشخصية .

والواقع ان الزعيم وقى سوريا نكبة من أشر النكبات التي ذاقتها على مر العصور ! ولم يكن الشعب السوري المفتون بلذائذ الاحلام الاتحادية الخصيبة الذهبية ( المبتسرة على الاقل ) ليعير ذلك اي انتباه ، فالمؤامرة على استقلاله

حيكت وراء الحجاب من نسيج براق يبهر الابصار كاد يغريه ويودي به الى الذلة والخنوع وعبودية الصحراء ... ويكفي سوريا التاريخية أن نعود فنذكر مصير المملكة التدمرية التعسة بعد غياب زنوبيا !!! ..

ولكن دمشق وحلب هما مدينتان عظيمتان لهما من وضعهما العالمي الممتاز شأن يرفعهما عن الاستسلام لمشيئة « اول سار غره القمر » وقد تثور سوريا التاريخية بأجمعها اذا ما تحققت الفكرة الهزيلة المقترحة لمصيرها كما ثار الزعيم بدوره ، وبدا ذلك في قوله : « ان سوريا تتقرب من العالم الحر حيث تجد مكانها التقليدي الصحيح الذي هيأته الطبيعة لها وأنذرته هي لنفسها ، وسوريا بوضعها الجغرافي الراهن ومكانة شعبها لم تعد تصلح ممراً للقوافل او مربطاً لها » .

والواقع ان انتهاج الزعيم سياسة الاخوة ازاء مصر التي لها اكبر شأن في الجامعة العربية ، والمملكة العربية السعودية الثابتة في اخلاصها وصداقتها ، ولبنان ذي المصلحة المتممة لمصالح البلدين الشقيقين ، والصداقة الصميمية لباقي الدول اعضاء الجامعة العربية على شرط المقابلة ، والكف عن حركات التشويش التي تنخر في جسم سوريا منذ سنوات كما تنخر الدودة في الثمرة بغية اتلافها ، كانت سياسة حكيمة .

ومما يجدر ذكره ان احمد خشبه باشا وزير الخارجية المصرية صرح على أثر الشائعات بحشد جيوش عربية على الحدود السورية بان مصر تقاوم كل تدخل اجنبي في شؤون سوريا ، ولفت في الوقت عينه انظار سفراء الولايات المتحدة ، وبريطانيا العظمى ، وفرنسا ، والقائم باعمال مفوضية العراق بمصر الى وضع سوريا ، وطلب اليهم ان يحذروا حكوماتهم من نتائج القيام بأي عمل حربي ضد سوريا .

وقام بدوره الملك ابن السعود في ذات الوقت بإبلاغ المعتمدين السياسيين للدول العظمى في عاصمته بانه يعتبر اي هجوم على الحدود السورية ، كأنه هجوم على حدود بلاده ، وانه والملك فاروق لا يقفان مكتوفي الايدي امام

مثل هذا الهجوم .

ولكن هل كان هناك في الواقع حشد جيوش عربية على الحدود السورية؟ فقد نفت بغداد على لسان وكيل وزارتها الخارجية احمد بك الراوي هذه الشائعة رسمياً ، وبلغ هذا النفي الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية والى الحكومة المصرية عن طريق المفوضية العراقية بالقاهرة .

على أنه رغم هذا التكذيب فالاوساط العراقية في مصر فسرت الحركة بأن حكومة بغداد عادت فاحتلت المخافر العسكرية في بعض الجهات الشمالية التي كانت أنشأتها لمراقبة أعمال التهريب بينها وبين سوريا وتركيا ، وأن عودة هذه الحاميات القليلة الى مراكزها القديمة لا توجب القلق والاضطراب .

اما الجهة السورية فقد أصرت على تشككها بقولها ان حركات القوى العراقية جرت في ثلاث مناطق :

١ ـ في المنطقة التي يجتاز بها نهر الفرات الحدود السورية العراقية .

٢ ـ حول معسكر المفرق في اراضي شرقي الاردن قرب حدود سوريا الجنوبية بمحاذاة خط السكة الحديدية بين عمان ودمشق .

٣ ـ في النقطة التي يجتاز بها طريق دمشق ـ بغداد الحدود السورية العراقية .

هذا وقد وقفت الازمة السورية العراقية عند هذا الحد .

أما حكومة الزعيم فقد سارت في تحقيق منهاجها الهادف الى ازدهار البلاد وعمرانها شوطاً كبيراً . فبدأت في ابرام اتفاقية النقد بين سوريا وفرنسا . واتفاقية شركة التابلاين الاميركية المتعطلتين وأدخلتاهما في حيز العمل . ثم أصدرت بضعة قوانين هامة استمدت نصوصها من روح العصر الحديث . كالقانون المدني والتجاري . والاوقاف الذرية والعقوبات الجديد . ومشاريع توزيع بعض املاك الدولة على المعوزين . وتعزيز الجيش الخ ... وعنت بصورة خاصة برأي الشعب السوري في الانقلاب . وفسحت أمامه المجال ليقول كلمته

في هذا الانقلاب ، وفي سياسه زعيمه . وحددت يوم ٢٥ حزيران ١٩٤٩ موعداً للاستفتاء . وكان قد صدر في ٢٢ حزيران ١٩٤٩ مرسوم تشريعي يتضمن تشكيلات وزارة الدفاع الوطني جاء في مادته الاولى ما يلي :

« ان رئيس الجمهورية هو القائد الاعظم والمرجع الاعلى لجميع القوات المسلحة ، ويستمد جميع القادة سلطتهم منه . وهو الذي يعين رئيس الاركان العامة للجيش وقادة الفرق . وبناء على اقتراح وزير الدفاع وموافقة مجلس الوزراء يحمل فخامة الرئيس اذا كان من العسكريين أعلى رتبة عسكرية في الجمهورية ويترأس مجلس المدفاع الاعلى . »

ويظهر ان الرأي العام في البلاد السورية كان شديد الميل لترشيح الزعيم الى رئاسة الجمهورية . وبدا ذلك في اجماع الصحافة السورية على تأييد هذا الترشيح وقدوم الوفود الى العاصمة بهذا القصد . فقد قدم وفد من منطقة العلويين بينهم عدد من حزب الشعب ليعرب للزعيم عن ولاء واخلاص سكان محافظتهم . وعن شكره للعناية الخاصة التي أبداها في برنامجه لرفع شأن اللاذقية وخاصة ما يتعلق منها بتنظيم مينائها . وعن تهنئته مقدماً بالرئاسة المرشح اليها .

وكتبت جريدة الجبل التي تصدر في السويداء ان جبل الدروز بأسره يرشح الزعيم للرئاسة العليا . وان يوسف باشا الاطرش بن عبد الغفار باشا أعلن الولاء للزعيم . وان هائل وعلي ونجيب الاطرش ورؤساء أسرة عامر أرسلوا البرقيات بتأييد ترشيح الزعيم لرئاسة الجمهورية .

وكتبت جريدة « القبس » الدمشقية تقول : لا يوجد أحد ـ على علمنا ـ يفكر بترشيح نفسه للرئاسه العليا . وليس من ينكر بان فخامة الزعيم هو المرشح الاوحد لها . فانتخابه بالاجماع دون منافسة يساعده على تحقيق برنامجه الاصلاحي وقود البلاد في طريق النجاح .

وقالت جريدة « النصر » الدمشقية : ترفض الامة السورية اعفاء الزعيم من العبء الثقيل الذي قسم له . وان انتخابه بالاقتراع العام ـ اي الاستفتاء

الشعبي – لا يضعه تحت منة مجموعة من الساسة ، أو سلطة عائلية ، أو نفوذ اجنبي ، بل يعيده الى فضل الله والجيش الوطني الذي تتكون عناصره من لحمنا ودمنا .

أما الاستفتاء الملمع اليه فكان يقوم على الاجابة عن اربعة أسئلة هي :

١ – هل تريدون ان ينتخب رئيس الجمهورية لاول مرة من الشعب بالاقتراع السري العام من بين السوريين المتمتعين بحقوقهم المدنية الذين أكملوا عند ترشيحهم سن الاربعين ، ويعلن انتخابه من لدن مجلس الوزراء ، وتحدد مدة رياسته في الدستور ؟

٢ – هل تريدون أن يخول رئيس الجمهورية بمقتضى مرسوم اشتراعي يتخذ في مجلس الوزراء وضع دستور جديد خلال مدة لا تتجاوز اربعة شهور من تاريخ انتخابه على أن يصدق من الشعب بطريق الاستفتاء المباشر او من قبل مجلس النواب ؟

٣ – هل تريدون تخويل رئيس الجمهورية ريثما يتم وضع الدستور وتصديقه حق اصدار المراسيم التشريعية بما فيها المراسيم ذات الصفة الدستورية المتخذة في مجلس الوزراء ؟

٤ – هل تريدون اعتبار السلطة الممنوحة لرئيس الجمهورية المبينة في السؤال الثالث ذات مفعول يشمل المراسيم التشريعية الصادرة منذ ٣٠ آذار سنة ١٩٤٩ ؟

وفي يوم ٢٥ حزيران ١٩٤٩ أجريت الانتخابات السورية . وأقبل الشعب عليها اقبالا منقطع النظير . وأظهر الناخبون حماساً ونشاطاً في ممارسة حقهم الانتخابي . وطاف بالدوائر الانتخابية رجال السلك السياسي الاجنبي وفريق كبير من الصحفيين من مختلف الجنسيات وشاهدوا عملية الانتخاب والحرية التي تمتع بها الناخبون .

وفي الساعة العاشرة والنصف من صباح ٢٦ حزيران ١٩٤٩ اجتمع

مجلس الوزراء برياسة نائب الرئيس الامير عادل ارسلان وكانت غرفة الاجتماع تغص بالصحفيين والمصورين ومراسلي وكالات الانباء .

وبعد قليل أعلنت نتائج الانتخاب والاستفتاء بقرار تاريخي موقع من جميع الوزراء ، وقد بلغ عدد الناخبين ٨١٦،٣٢١ وعدد الذين اشتركوا فعلا في الانتخابات ٧٣٠،٠٣١ نال حسني الزعيم منها ٧٢٦،١١٦ صوتاً ، ولما كان هذا الرقم يتجاوز الاغلبية المطلقة فقد أعلن انتخاب الزعيم رئيساً شرعياً للجمهورية السورية .

اما نتائج الاستفتاء فهي كما يلي :

١ ـ نال السؤال الاول ٧٢٨،٧٢٠ صوتاً بالايجاب .

٢ ـ ونال السؤال الثاني ٧٢٧،٤٨٢ صوتاً بالايجاب .

٣ ـ ونال السؤال الثالث ٧٢٧،٤٣٥ صوتاً بالايجاب .

٤ ـ ونال السؤال الرابع ٧٢٧،٥٥٢ صوتاً بالايجاب .

وينص هذا القرار على نشر هذه النتائج وابلاغها لمن يلزم لتنفيذ أحكامها.

واعلنت هذه النتائج بحضور الزعيم وأمين سره الخاص السيد نذير فنصه.

وعلى أثر ذلك أطلقت المدافع مائة طلقة وطلقة في العاصمة والمحافظات ، وأبلغت وزارة الخارجية النتائج المتقدم ذكرها الى جميع الهيئات السياسية في دمشق والبعثات الدبلوماسية السورية في انحاء العالم ، وكان قد انتظم في حين الوقت موكب الرئيس المشير متوجهاً نحو القصر الجمهوري وسط الزينات والاعلام السورية ، والجماهير المحتشدة تحييه بهتافات صاخبة ، والنساء يزغردن وينثرن الزهور عليه وعلى الموكب .

وفي الساعة الحادية عشرة وصل الموكب الى القصر الجمهوري حيث اخذت تفد وفود المهنئين .

ووجه الامير عادل ارسلان كتاباً الى فخامة الرئيس قدم فيه استقالة

الوزارة متمنياً للامة عهد مجد ورخاء وتحقيق أماني سوريا والعرب . وهـذا نص الكتاب :

« أما وقد رفعكم الاقتراع الشعبي العام الذي تم بوم السبت الموافق ٢٥ حزيران ١٩٤٩ الى منصب رياسة الجمهورية فاني اتشرف باسمي واسم زملائي أصحاب المعالي الوزراء بان انقدم اليكم باستقالة الوزارة التي كان لي شرف رياستها بالنيابة عنكم ، وفي هذا اليوم الذي يخطو فيه الانقلاب بالبلاد خطوة جديدة ويظهر فيه حكم الشعب عن طريق الاستفتاء وانتخاب الرئيس الاعلى يسعدني وزملائي ، بعد ان رافقنا العهد الجديد في احوال كان رائدنا فيها التعاون على تذليل عقباتها في سبيل اهدافه العامة ان نعرب لفخامتكم عن حسن تمنياتنا بان يكون عهد رياستكم عهد مجد ورخاء في ظل حكم ديمقراطي قائم على دعائم وطيدة من الثقة بكم والاخلاص له ومحقق لآمال الشعب في نهضة حقيقية عامة ، وزيادة في قوة جيشنا المجيد خاصة ، وان يتولى الله فخامتكم بتأييده وتوفيقه لصيانة البلاد في حريتها وكرامتها وتحقيق ما تصبو اليه العروبة من أمان رفيعة .

« وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول اسمى شعور الاجلال والاحترام » .

وهذا رد الزعيم :

تلقيت كتاب معاليكم الذي قدمتم به استقالة الوزارة التي توليتم نيابة رياستها بجدارة واخلاص ، وأرى من الحق علي اذ اقبلها ان اشيد بما لقيته لديكم ولدى زملائكم خلال المدة التي شاركتموني فيها مسؤولية الحكم من وطنية صادقة وغيرة شديدة على الصالح العام ، وان أسجل الاعمال التي قمتم بها في غضون مدة قصيرة محققين بذلك قسما وافراً من غايات التقدم والاصلاح التي كان يهدف اليها الانقلاب ، واني اذ اشكر لكم وللسادة الوزراء ما أعربتم عنه في كتابكم الكريم من تمنيات لشخصي وللعهد الجديد ارجو ان تتأكدوا من اني أحفظ في نفسي اجل ذكرى لمعاونتكم واخلص المودة لكم ولزملائكم الاكارم .

وأصدر فخامة رئيس الجمهورية في ٢٧ حزيران ١٩٤٩ مرسوماً بقبول استقالة الوزارة وتكليف السيد محسن البرازي وزير سوريا المفوض بمصر بتأليف الوزارة الجديدة . وقد ألفها على النحو الآتي :

| | |
|---|---|
| السيد محسن البرازي | للرياسة والخارجية والداخلية |
| السيد حسن جبارة | للمالية والاقتصاد الوطني |
| واللواء عبد الله عطفه | للدفاع |
| والامير مصطفى الشهابي | للعدلية |
| والسيد فتح الله صقال | للاشغال العامة |
| والسيد خليل مردم بك | للمعارف |
| والسيد نوري ايبش | للزراعة |

وأذاع الزعيم بياناً على الشعب يشكره على ثقته ويعاهد الله على خدمة الامة باخلاص الى النهاية .

وأمّت العاصمة السورية بعثات الشرف العربية لتهنئة الزعيم وحكومته بالعهد الجديد . وفي رأسها بعثة مصر الملكية المؤلفة برياسة الفريق عمر فتحي باشا كبير ياوران جلالة الملك فاروق ومن الميرالاي محمد يوسف والبكباشي شفيق مهنا بك ياور جلالته . وصرح سعادة الميرالاي بان سوريا في عهدها الجديد ستقفز قفزة نحو المجد والعلى . وسيسطر التاريخ صفحة جديدة لنهضتها وحبها للتقدم والازدهار في ظل فخامة رئيسها الاعلى الجديد المشير حسني الزعيم . ثم بعثة جلالة الملك عبد العزيز آل سعود المؤلفة من معالى الشيخ فؤاد حمزة وسعادة الشيخ عبد العزيز بن زيد . وبعثة لبنان المؤلفة برياسة دولة السيد رياض الصلح من معالي الاستاذ فيليب تقلا وزير الاقتصاد وسعادة السيد ناظم العكاري مدير مكتب رئاسة الوزارة والجنرال فؤاد شهاب القائد العام للجيش .

وتوافد على القصر الجمهوري للتهنئة رجال السلك السياسي الاجنبي الممثلين

لدى الحكومة السورية وهم الوزراء المفوضون لروسيا وامريكا وبريطانيا العظمى وفرنسا وتركيا وبلجيكا والارجنتين وايطاليا واسبانيا واليونان والافغان الخ .

وكانت من جملة الوفود الكثيرة التي أمت القصر الجمهوري وفد من جبل الدروز ضم نخبة مختارة من ذوي المكانة الرفيعة يمثل الجبل على اختلاف احزابه وقد أعرب هذا الوفد لفخامة الرئيس عن عظيم سرور سكان الجبل قاطبة بانتخاب فخامته باجماع البلاد رئيساً اول . وأكد لفخامته بلسان زعماء الجبل الاخلاص والتأييد لفخامته ولعهده الزاهر وتعليق الآمال بوصول البلاد الى ما تصبو اليه من الرفعة والازدهار والرفاه في هذا العهد . وكان لهذا التأييد أبلغ الصدى وأطيب الأثر .

وقد تبودل اهداء الاوسمة الرفيعة بين جلالة ملك مصر ورئيس الجمهورية السورية . كما ان المسيو سير وزير فرنسا المفوض بدمشق قدم الى القصر الجمهوري يرافقه الكومندان ده سيز مكلفاً من قبل المسيو رامادييه رئيس الوزارة الفرنسية ووزير الدفاع بان يقدم الى الرئيس المشير هدية الحكومة الفرنسية . وهي عبارة عن بندقية شرف كان قد أهداها المجلس الاول في عهد نابليون الثالث لعريف في جيش الحملة الايطالية ، وبندقية للصيد كانت تخص نابليون الثالث ، وسيف شرف للخيالة من العهد البونابرتي . وذلك ضمن حافظة مرفقة بالعبارة التالية : « تذكاراً لشعور الاحترام والصداقة الكائن بين جيوش البلدين » .

هذا وقد أخذت الحكومة الجديدة تطرق أبواب الاصلاح ومعالجة العلل الموروثة . وأول عمل باشرته كان منصباً على جهازها الداخلي فعزمت على تنقيته من الادران . وأصدرت مراسيم التسريح التي جاءت بجملتها صائبة وان لحق بعض المسرحين النشيطين غبن كان سببه رؤساؤهم غير العادلين او غير

المنصفين... وفرضت على سائر موظفي الدولة أن يؤدوا القسم التالي المنصوص عنه في المرسوم رقم ٥٢ :

« أقسم بالله ان أقوم بتأدية مهام وظيفتي بشرف وأمانة وألا انتسب في الحال او الاستقبال الى أي حزب سياسي ، أو أن أقوم باي نشاط سياسي دمت في الوظيفة » . أما موظفو وزارة الخارجية فيقولون :

« ألا أقوم ما دمت حياً باي نشاط سياسي لا يتفرع من مهام وظيفتي » .

أما الجيش دعامة الذود عن سلامة الوطن وحارس الحركة التحريرية الداخلية فقد اولت شؤونه حكومة الزعيم عناية خاصة تحقيقاً لرغبة القائد الاعلى في قوله : « سنجعل الجيش السوري من القوة بحيث يتسنى له مساعدة ايران وتركيا » وبدأت بتخصيص يوم أفسحت فيه المجال للامة السورية للقيام بما يتوجب عليها نحو الوطن أسمته « يوم الجيش » . في هذا اليوم تدفقت التبرعات على خزائن الدولة بشكل مدهش تجلى فيه السخاء والجود بأتم معانيهما اذ بلغت (٨٥٠٠٠٠٠) ليرة سورية . وكان كبار علماء العاصمة قد وجهوا نداء رائعاً الى الشعب السوري في هذا الصدد جاء فيه ما يلي :

ماعرف التاريخ عزاً ولا مجداً ولا مدنية ولا حضارة كالتي كانت للعرب، سادوا العالم وفتحوا الارض وملأوها علماً وعدلا وأمناً ورخاء . واذ بهذه الامة اليوم على كثرة عددها وسعة مالها واقتباسها الشيء الكثير من مدنية الغرب وتعاليمه تصاب بضربة قاصمة وهزيمة شنعاء منكرة من قبل حفنة من اليهود أبعد الناس عن تفهم معنى الانسانية تساندها أمم جعلناها قبلتنا في كل شيء حتى أضحى من العار أن يتحرك أحدنا حركة او يخطو خطوة دون أن ينال موافقة تلك الامم . فالى اين يا أمة العرب ولماذا هذا الاسترسال ؟

لقد كان اسلافنا يتمسكون بالتعاليم التي فرضها خالق البشر لمصلحة البشر . وهو أعرف بما يصلح أمرهم بينهم. فكان لأسلافنا ذلك العز والسؤدد والمجد والمنعة .

لقد تفهموا حقيقة هذه الحياة وعرفوا ان لا فضل لقوي على ضعيف ، ولا لسيد على مسود ، فكانوا جميعاً أخوة متحابين كالجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو اهتز له سائر الجسد . فلا أحزاب ، ولا أنساب ، ولا عشيرة ، ولا قربى ، ولا عصبية ، ولا زلفى .

تعلموا من رسول الله صلى الله عليه وسلم التضحية وبذل النفس وانكار الذات والذود عن حياض الوطن فضحوا بارواحهم وأموالهم وأولادهم . فهذا ابو بكر الصديق يأتي بماله كله فيضعه بين يدي رسول الله (صلعم) فيقول له: ما أبقيت لعيالك ؟ فيقول : الله ورسوله . وهذا هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه يأتي الى رسول الله بنصف ماله . وهذا هو عثمان بن عفان يجهز جيش العسرة بالف جمل بأقتابها ومائة فرس وعشرة آلاف دينار . لقد استقبلوا الموت فكتبت لهم الحياة .

ايها الشعب الكريم

لا عذر اليوم لأحد في الاحجام عن بذل المال الا الشح وضعف الايمان. لا سيما وقد تولت تسليح الجيش يد صادقة مخلصة نزيهة أخذت على عاتقها محو العار والسير بنا الى طريق الفخار بعزيمة صادقة وايمان راسخ فعلينا واجب بذل المال ، وعلينا واجب الالتفاف حول المخلصين من الرجال .

ولقد أوجب الله علينا هذا وذاك لان ذلك من أعظم الواجبات وأفضل المقدسات .

فيا أيها الشعب الكريم

انها لطخة عار في جبينكم لا يمحوها الا السلاح والعتاد والعدة وبذل المال والسخاء وجمع الكلمة وتوحيد الصفوف فساهموا بذلك كله وضحوا في سبيل تقوية سواعد أبنائكم الذين برهنوا عن عقيدة وايمان وشجاعة وثبات . فان تقاعستم عن هذا الواجب، لا سمح الله، فسوف تذوقون مرارة هذا التقاعس .

لسوف يدعو عليكم أولادكم وأحفادكم لأنكم ستورثونهم ذلا وعاراً قد لا يقدرون على دفعه .

قال رسول الله (صلعم) من جهّز غازياً فقد غزا ، ومن خلف غازياً في أهله فقد غزا . وقال الله تعالى : قل إن كان آباؤكم واخوانكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب اليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره . والله لا يهدي القوم الفاسقين .

محمد سعيد حمزة ـ محمد عزيز الحاني
محمد شكري الاسطواني ـ احمد القاسمي
محمد مكي الكتاني ـ ابو الخير الميداني
احمد الدقر

وقد وضعت الحكومة موازنة استثنائية للتسليح . وفرضت لتغطية نفقاتها ضرائب استثنائية ايضاً عرض تفاصيلها وزير المالية في مؤتمر صحفي حيث قال :

كانت حالة سوريا في مختلف أوضاعها قبل بدء العهد الجديد شديدة الخطورة اذ كان هناك جيش رديء التسليح وخزينة خاوية خالية . ورغم ان الموازنة كانت ضخمة محتقنة بارقامها البالغة ١٦٠ مليون ليرة سورية لم يكن يلحظ فيها اي مبلغ لشراء خرطوشة واحدة . وكانت اسرائيل قد بدأت تجيل بنظرات الشهوة حول اللقمة المغرية ، فالتسلح والحالة هذه اصبح اليوم من الضروريات البالغة التي تفوق كل اعتبار . ولكن التسلح يحتاج الى المال !

وليس من الانصاف ان يؤخذ هذا المال من جميع المواطنين ، والحكومة لا تريد فرض ذلك على الطبقات الوسطى والدنيا ، بل تريد ان تشرك الأرباء في هذا الواجب المقدس ، فهناك أفراد وشركات درت عليهم الحرب الاخيرة ارباحاً طائلة . فمن العدالة ان يساهموا اليوم في تعزيز الدفاع عن وطنهم .

وستكون الضريبة الجديدة تصاعدية ، فهي اذن عادلة وديمقراطية . وقد قدرت الحكومة نفقات التسلح بتسعين مليوناً من الليرات السورية حداً أدنى . يضاف اليها مبلغ ٢١ مليوناً ناجما عن النفقات الاستثنائية لحرب فلسطين، فيصبح بذلك رقم الموازنة الاستثنائية ١١١ مليونا من الليرات السورية ، وليس من المعقول ولا في قدرة الشعب ان يتحمل وحده موازنة ضخمة كهذه .

وقد بذل الخبراء ما في وسعهم من الجهود الفكرية والفنية ألا يلجأوا إلا عند الحاجة القصوى الى نظام الضرائب المباشرة .

فاستحصل من شركة الانكلوايرانيان على مليون ليرة سورية نظير سلفة على ما يتوجب عليها دفعه سنويا ، وحصلت الحكومة على سلفة بدون فائدة قيمتها ستة ملايين دولار من لدن جلالة الملك عبد العزيز آل سعود ، وقبل المصرف السوري كذلك ان يسلف الحكومة مبلغ ٤ ملايين ليرة سورية بدون فائدة وقد ربحت الحكومة من عملية تبديل الاوراق النقدية المصرفية (البنكنوت) القديمة باوراق جديدة مبلغ خمسة ملايين ليرة سورية . وبلغت التبرعات في يوم الجيش ٨،٥٠٠،٠٠٠ ليرة سورية ، وأخيراً ستبلغ حصة الدولة من بيع الاوقاف الذرية نحواً من ٥ ملايين ليرة سورية ، ويصبح مجموع كل هذا ٥٥،٥٠٠،٠٠٠ ليرة سورية ، وبناء على ذلك يكون قد تم تأمين ثلثي مبلغ الموازنة الاستثنائية ، ولا يبقى على الشعب سوى تأدية الثلث الاخير .

وهذا بيان دخل الضرائب المباشرة :

| ليرة سورية | |
|---|---|
| ١٧،٥٠٠،٠٠٠ | (١) ضرائب استثنائية على الارباح الباهظة |
| ٥،٠٠٠،٠٠٠ | (٢) « « « « الزراعية |
| ٧،٠٠٠،٠٠٠ | (٣) « « « الرواتب والاجور |
| ٥،٠٠٠،٠٠٠ | (٤) « « « البيوع العقارية |
| ٥،٠٠٠،٠٠٠ | (٥) « « « التجارة الخارجية |
| ٣٩،٥٠٠،٠٠٠ | المجموع |

وهذا بيان النفقات الملحوظة :

٧٧،٠٠٠،٠٠٠ (١) للمدفعية والطيران والبحرية
٥،٠٠٠،٠٠٠ (٢) للاسلحة الميكانيكية
٢،٠٠٠،٠٠٠ (٣) للتحصينات والطرقات الستراتيجية
٥،٠٠٠،٠٠٠ (٤) للالبسة والتجهيزات
١،٠٠٠،٠٠٠ (٥) لنفقات الجباية والفائدة

٩٠،٠٠٠،٠٠٠ المجموع

وصدر بلاغ رسمي يشير الى ان مجلس الوزراء قرر منح وزارة الدفاع الوطني اعتماداً اضافياً قدره ٢١ مليون ليرة سورية .

وشرعت الحكومة باتخاذ التدابير الآيلة الى تحقيق برنامج الجيش، وأعلن الزعيم رسمياً بعد ذلك بقليل « أن الجيش السوري أصبح اليوم أقوى من الجيش العراقي ، وانه يتوقع ان يقطع هذا الجيش شوطاً كبيراً في طريق الكمال بعد فترة قليلة » .

وكانت لجنة الدستور التي شكلها الزعيم ووضعها تحت اشراف القانوني الكبير الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا ( رئيس مجلس الدولة بمصر اليوم ) قد انتهت من وضع القواعد الاساسية للدستور الجديد ، وسوف تباشر بعد الفراغ منه نهائياً بوضع قانون جديد للانتخابات تمهيداً لاعادة الحياة النيابية الى البلاد باسرع وقت ممكن .

وسئل الاستاذ العلامة فارس بك الخوري عن رأيه في الدستور الجديد فأجاب :

« لا أستطيع ان أبدي رأياً في الدستور الجديد ما دمت لم أطلع عليه وأن كنت قد علمت انه دستور نسخ الكثير من الدستور القديم واستوحى أكثر مواده من دساتير عالمية مختلفة ، أما اعادة الحياة الدستورية في سوريا فأمر ضروري ، وفترة الانقلاب يجب الا تطول . على ان تصريحات الرئيس المشير

تنص على رغبته في ذلك ، واني لارجو ان يوفق الى استقرار عاجل يدعو الى الطمأنينة ، ويبعث على الخير والرفاهية .

على انني استطعت الوقوف من مصادر مسؤولة على بيانات كثيرة عن الدستور السوري الجديد واعادة الحياة الدستورية الى سوريا ، فالدستور الجديد يستند في كثير من مواده الى ميثاق هيئة الامم المتحدة وخاصة ما تعلق منها بالحريات الشخصية وتأليف الاحزاب والعقيدة السياسية ، كما انه نص على الغاء الطائفية بصورة قاطعة . اما أسسه فقد بنيت على المبادىء الاساسية للتشريعين اللاتيني والاميركي ، وحدد اختصاصات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وأقر ان تكون شؤون التربية والتعليم على هدى ميثاق « الاونسكو » كما منح المرأة السورية كثيراً من حقوقها .

ومما يذكر في مجال المقارنة بين الدستور القديم والدستور الجديد ، ان الاول نص على ان يكون الحكم جمهورياً في حين ان الثاني نص على ان يكون الحكم جمهورياً ديمقراطياً ، كما نص على ان يكون رئيس الجمهورية متمتعاً بالحقوق المدنية التي تؤهله لهذا المنصب دون التعرض لدينه بينما كان الدستور القديم ينص على ان يكون الرئيس مسلماً .

أما مدة الرئاسة فقد حددها الدستور الجديد بسبع سنوات ولا يجوز اعادة انتخاب الرئيس من الشعب مرة اخرى بأي حال من الاحوال بل اشار الى انه في حالة انتخاب الرئيس للمرة الثانية يكون مجلس النواب وحده هو صاحب الحق في ذلك ، ويستدل من ذلك على ان فخامة الزعيم سيكون رئيساً للجمهورية السورية مرة واحدة ولسبع سنوات فقط ، ومن المعلوم ان الدستور القديم كان يحدد مدة الرياسة بخمس سنوات على الا ينتخب الرئيس مرتين متعاقبتين ، غير ان البرلمان السوري السابق أجاز تجديد انتخاب السيد شكري القوتلي ، فكان ذلك سبباً رئيسياً من الاسباب التي أدت الى انهيار النظام القديم على يد الانقلاب السوري .

ولم يجعل الدستور الجديد الوزارات مسئولة امام البرلمان بحيث تستمر في الحكم اذا منحها ثقته ، وتقدم استقالتها اذا لم يمنحها هذه الثقة، بل انه وان القى مسئولية على الوزارات امام البرلمان جعل اقالتها من حق رئيس الجمهورية في اي وقت .

كما جعل الدستور الجديد مدة مجلس النواب خمس سنوات بدلا من اربع ، ومنح رئيس الجمهورية حق حل المجلس مرتين فقط في غضون مدة رياسته على الا يزاول هذا الحق الا في المدة الواقعة من بعد توليه الرئاسة بسنة واحدة الى ما قبل انتهاء مدة هذه الرئاسة بسنة ايضاً ، والغاية من هذا التحديد في المرة الاولى هي ايجاد الفرصة لمعرفة ما اذا كان مجلس النواب جديراً بالبقاء ام كان الامر على العكس ، والغاية منه في المرة الثانية هو العمل على ايجاد جو صالح لانتخاب مجلس جديد ينهض بما لم يتم من الاصلاحات في عهد البرلمان المنحل دون ان يكون لرئيس الجمهورية مطمع شخصي ما دام الدستور قد جعل رياسته مرة واحدة في العمر ، وهذا على عكس الدستور القديم الذي كان يجعل من حق الرئيس حل مجلس النواب في اي وقت يشاء » .

وبينما كانت الامور جارية في مجراها الطبيعي السائر في طريق الاصلاح والازدهار والاستقرار ، واذ تفاجأ البلاد السورية بانقلاب عسكري ثان يطوح بالرؤوس المدبرة ويفصلها عن اجسادها كما سيأتي الكلام عنه بعد .

## ٢ – الانقلاب الثاني

في الساعة الثالثة من صباح يوم ١٥ آب سنة ١٩٤٩ وقفت امام قصر المشير حسني الزعيم في دمشق سيارات مصفحة ، وفي دقائق كانت السيارات تحاصر الدار ، ثم نزل منها ضابط كبير يتبعه عدد من صغار الضباط والجنود واشتبكوا مع حرس القصر في معركة صغيرة تبودلت فيها الطلقات النارية ، وبعد قليل ساد الهدوء المكان واقتحم الضابط القصر حتى وصل الى غرفة المشير حسني الزعيم رئيس الجمهورية السورية وطلب الى الرئيس ان يتبعه ففعل، ثم اقتاده الى الخارج وأركبه سيارة مصفحة وسار الركب الى قلعة المزة التي تبعد حوالي عشرة كيلو مترات عن دمشق .

وفي الوقت ذاته كانت بضع سيارات مصفحة تحاصر منزل الدكتور محسن البرازي رئيس الحكومة الذي اقتيد هو الآخر الى قلعة المزة ، وتألف مجلس عسكري برياسة الكولونيل سامي الحناوي وحوكم فخامة الزعيم والدكتور البرازي بتهمة خيانة البلاد ، وصدر قرار المجلس باعدامها رمياً بالرصاص ونفذ القرار بالحال .

وتولى الكولونيل سامي الحناوي مقاليد الامور موقتاً ، وقد أعلن انه سيعتزل الحكم عند ما يتولى تصريف الشؤون رجال السياسة وقد يكون ذلك في غضون يوم او يومين ، وأكد انه متى تألفت الوزارة سينسحب الجيش من السياسة .

وقد تزعم حركة الانقلاب عشرة من كبار الضباط في الجيش السوري كانوا من أخلص أعوان الزعيم حتى تولى مقاليد الامور في سوريا .

وكوّن هؤلاء العشرة مجلساً حربياً لتصريف الشؤون الادارية والتشريعية في البلاد الى ان تقام « وزارة تمثل الشعب » .

ويتألف المجلس من الزعيم سامي الحناوي رئيساً وعضوية الضباط بهيج الكلاس ، وعلم الدين القواص ، وأمين ابو عساف ، ومحمد معروف ، وعصام مربود ، وخالد جادا ، ومحمود الرفاعي ، ومحمد دياب ، وحسين الحكيم .

وعند الظهر دعا رئيس المجلس الحربي عدداً من رجال السياسة الى الاجتماع به ومن بينهم السادة فارس الخوري ، وفيضي الاتاسي ، وزكي الخطيب ، ومنير العجلاني ، وسامي كبارة ، واكرم الحوراني ، وحسن الحكيم ، وصلاح البيطار ، وأمين الجمفري ، وشاكر العاص ، ومعروف الدواليبي ، وعيسى السرياني ، ولفيفاً من النواب السابقين .

وقد افتتحت الجلسة بحضور صاحب الدعوة واللواء عبد الله عطفة في مقام وزارة الدفاع وبدأ الحديث اللواء عطفة بقوله :

ان انقلاب ٣٠ آذار الفائت كان يقصد منه ازالة اسواء الحكم الماضي وتوطيد دعائم الحكم لضمان العدل والسعادة للامة ، ولقد قام الجيش بذلك الانقلاب وساند بعمله هذا الذين دعوه اليه مخلصاً فيما قام وما كان يرغب من وراء ذلك اي هدف سياسي ، ولما بدا للجيش بعد ذلك ان الغاية من الانقلاب تحولت الى استثمار وغايات تجاوزت الاسواء السابقة من عبث بالقوانين وضغط على الحريات الشخصية والتلاعب باموال الامة ، ثارت ثائرته . ان رجال الجيش الذين قاموا بالانقلاب الاول هم الذين قاموا اليوم بالانقلاب الثاني ، وقد استهدفوا في ذلك غاية نبيلة جداً ، ولا يريدون من وراء هذا العمل الا اعادة الحق الى نصابه وتسليم امور الدولة الى الشعب .

لذلك دعوت أصحاب الرأي من الموجودين في العاصمة كما دعونا اشخاصاً

آخرين من بقية المدن لنضع بين أيديهم مقدرات البلاد وليتخذوا القرارات اللازمة لتأسيس حكومة صالحة تقوم على أساس العدل واحترام القانون والحريات الشخصية والاجتماعية ، وسيقف الجيش بعيداً عن كل تدخل سياسي ليراقب الاعمال حتى اذا قامت الحكومة بتسيير الامور بما يعود على الوطن بالسعادة والطمأنينة ترك لها حرية العمل. ويكون رجال الجيش قد ادوا بذلك أفضل الخدمات لوطنهم ، وحسبهم هذا الفخر من القيام بالواجب .

وهنا قدم اللواء عطفة بطل الانقلاب الزعيم سامي الحناوي وقال :

أقدم لكم الزعيم سامي الحناوي بطل الانقلاب الثاني ومن اركان الانقلاب الاول فوقف الحاضرون وحيوه بكل احترام .

فارس الخوري ـ لا بد من الرجوع الى الوراء قليلا ، لقد زارني الزعيم حسني الزعيم يوم الانقلاب الاول ، وأكد لي بان الجيش لا يريد التدخل في ادارة البلاد ، وهو يريد فقط انقاذها من الميوعة السابقة وافراغ الحكم في قالب صالح ، وأكد لي مراراً بانه لا يريد شيئاً لنفسه ولا للجيش سوى ان يكون احد الضباط وزير دفاع اذا أردنا .

هذا ما قاله الزعيم ، وطالما حدث ما حدث وبقطع النظر عن ان ذلك كان قانونياً ام لا فان نجاحه ورضى الشعب عنه جعلاه قانونياً وقد قلت : ان الانقلاب مخالف للدستور ونتمنى ان تعود الحياة الدستورية للبلاد باقرب ما يمكن ، فأكد لي ان هذه هي نيته ، واعتبرت الامر واقعاً ولا يمكن ازالته الا بمثله ، واتكلنا على الجيش لتستقر الامور ويعود الحكم الديمقراطي الى سابق عهده ، وقد ساعدت الدول هذا الامر فراراً من حرب اهلية .

وأبلغني الزعيم المنهاج الذي سيسير عليه فكان حسناً ، ولكن التحول بدأ فيما بعد ، وفي الاجتماع الثاني طلب ان يتولى وزارتي الدفاع والداخلية وتذاكر النواب عندي في الموضوع ، وساند اكثرهم الانقلاب تخلصاً من اسواء الماضي ثم لعبت روح الغرور والطمع دورها .

وحدث ما حدث وبدأ الاستياء ، ومن حسن الحظ ان اخواننا الضباط انتبهوا للامر وعرفوا اتجاه الشعب وأعادوا الكرة لوضع حد للحالة وقاموا بالخطة اللازمة ولا اتعرض للشكل الذي رأوه .

والان وقد وصلنا الى الامر الواقع فلا رئيس جمهورية ولا رئيس وزارة . وأعلمني حضرة الزعيم الحناوي ان مجلس الدفاع يقوم على مصلحة البلاد ريثما تتألف حكومة .

ان لي الثقة التامة بمن قاموا بالانقلاب بأن يحافظوا على الامن وهذا ممكن لهم ، لان الشعب مطمئن بحمد الله ولا يريد شراً وهو يرضى بما وقع مادام يستهدف المصلحة العامة .

بقي أمر خارجي ، تعلمون ان صدى انقلابين في الخارج موجب للنقمة ولكن بما انه وقع فلا بد من افراغه في قالب قانوني ولا يجوز ان يطول امد استلام السلطة العسكرية زمام الامر ، وكنت قلت للزعيم السابق انك في جو ارهاب وانك معذور . ولكن لايجب ان يطول ذلك لانك تخسر الموقف داخلا وخارجاً . والعمل المنتج الان هو الاسراع بافراغ الحالة الحاضرة في قالب قانوني يعبر عن ارادة الامة ولا أعرف بماذا يفكر حضرة الزعيم واللواء وان دعوتهما لرجال الامة لبحث الموقف خطوة اولى حسنة . ولكن لا بد بالنسبة للخارج من شكل آخر لاظهار ان الحالة شعبية .

اللواء عطفه - نحن لم نضع برنامجاً معيناً وكل ما أردناه هو ما تفضلتم بمعالجته . وغايتنا ان تسير الامور بشكل ترضى عنه الامة . وهذا ما نتركه لاصحاب الرأي في البلاد .

الدكتور سامي كباره - لقد كرر معالي اللواء وحضرة الزعيم ماسمعتموه منهما الآن ، وقد تركا الامر لنا ونحن نشكرهما على تصريحاتهما ونرجو من دولة الرئيس فارس بك ان يقترح .

فارس الخوري - تكلموا انتم .

الدكتور كباره ـ أنت أولى بالكلام .

اللواء عطفه ـ اذا شئتم خرجنا وتركناكم للبحث .

فارس الخوري ـ لا .

الزعيم الحناوي ـ نحن نريد تسليم مصير البلاد والدولة لساسة الامة .

زكي الخطيب ـ ان الامة شعرت بالحاجة الى الانقلاب بسبب ما أصابها من خيبة أمل . ولقد لبى الجيش رغبة الامة فقام بالانقلاب وهو يريد تسليم الامور الى رجالات مسؤولة تعمل لمصلحة البلاد . أنا أعتقد ان كل انقلاب هو نقطة الانطلاق. ونحن نشكر القائمين به ونرجو ان نسير في طريق جديد . وأعتقد بلزوم تأليف حكومة مؤقتة قوية ، ويؤذي هذه الحكومة اذا دخل فيها ما يؤذي من حيث الاخلاق ، لذا يجب ان لا يدخلها المشبوهون اخلاقاً ، والحكومة الجديدة تبحث في دعوة المجلس القديم او تدعو مجلساً جديداً على ضوء البحث لا على السرعة حتى لا تقع في أمور نخاف منها ، لقد رحب الشعب بالانقلاب سابقاً ورحب بالانقلاب حاضراً ، وانقلب على الاول عندما تحول عن غايته كما انقلب الجيش عليه . ان الناحية العملية هي تأسيس حكومة مؤقتة من عناصر نظيفة حزبية وغير حزبية . وهذه الحكومة تضع برنامجها ولا شيء قبل تأليف الحكومة .

الخوري وعطفه ـ مذاكرة حول الاجتماع المقبل .

عطفه ـ استدعوا من شئتم للبحث معه بما يضمن مصلحة البلاد .

اكرم الحوراني ـ يجب أن تستهدف المذاكرات تأليف حكومة واقامة وضع مشروع بسرعة .

الخوري ـ ما جرى في الماضي هل يعتبر ذا صبغة ثابتة ؟ وفي ذلك نظر وعليه .

الدكتور كباره ـ ان هدف الانقلاب الجديد هو انقاذ البلاد من الطغيان

وما حدث بعد الانقلاب الاول ، واذا وافقنا على عودة المجلس السابق فمعناه اننا سلمنا بما كان يجري .

الخوري ـ ان اجتماع مجلس النواب السابق يفهم منه اعطاء صفة شرعية للداخل فقط ولا أفكر بالخارج ، ومع ذلك فنحن لا نريد رجوع الماضي بعجره وبجره .

عطفه ـ ان اجتماعنا هذا تمهيدي لاجتماع المساء ، ونحن نريد الاسراع في اعطاء الحكم صفة شرعية ، وكل حكم يأتي ولا يبنى على ثقة الشعب فهو خاسر ، فثقة الشعب هي اول كل شيء ، ان العدل اساس الملك وكل التصرفات السابقة يجب ان تزال .

الخوري ـ يؤيد الدعوة الى اجراء انتخابات حرة .

كباره ـ يؤيد هذه الفكرة .

منير العجلاني ـ يجب ان نعمل عملا نهائياً هذا اليوم ، وأن نخرج على الامة بحكومة قومية قوية ، وأنا أحيي الانقلاب لانه أزال عنا ذلا ، وفرج عنا غماً .

الخوري ـ طمئنوني هل الجيش كله متساند ؟

عطفه والحناوي ـ يطمئنان الحاضرين بان الجيش كله يد واحدة .

عطفه ـ نكرر القول اننا لا نفكر باي منصب كان ، ومبدؤنا التضحية وما هدفنا سوى اقامة حكومة تنال ثقة الشعب .

وهنا انتهى الاجتماع ، وخرج المجتمعون على ان يعودوا الى الاجتماع في الساعة السابعة مساء .

وقد استقبل الزعيم سامي الحناوي عصر يوم الانقلاب ممثلي الدول الاجنبية وأبلغهم اسباب الانقلاب .

وصرح عسكري كبير لمندوب وكالة رويتر بان الانقلاب الثاني قد تم

لتخليص البلاد من الحكم البوليسي الذي فرضه حسني الزعيم ، ولاقامة حكم ديمقراطي صحيح تنعم به سوريا وتتعاون في ظله تعاوناً ودياً خالصاً مع جاراتها.

وفي صباح يوم الانقلاب أصدر المجلس الحربي امره باعتقال عدد من انصار الزعيم ومن بينهم السيد نذير فنصه سكرتيره الخاص ، وكانت الحالة هادئة في البلاد ، وقد استأنف سكان دمشق عملهم كأن لم يحدث شيء وان كان رجال الجيش قد احتلوا بعض المواقع الرئيسية والدور العامة في المدينة .

وقد أصدر الزعيم الحناوي ستة بلاغات رسمية ، تضمن الاول اهداف الانقلاب وجاء فيه :

لقد قام جيشكم الباسل بالانقلاب يوم ٣٠ آذار الماضي لينقذ البلاد من الحالة السيئة التي وصلت اليها الامة من قبل ، واستقبلت الامة ذلك بالفرح . ولكن حسني الزعيم بعد ان استتب له الامر تطاول هو ورجال حاشيته الى اموال الامة والى كرامة البلاد ومقدساتها وعبثوا بقوانينها وحريات الافراد وما صاحب ذلك من سوء السياسة الخارجية والادارة والفوضى حتى أخذ الناس يسخرون من الجيش ورجاله .

لهذا عزم الجيش على تخليص البلاد من الطاغية حسني الزعيم ووزيره الخائن، وقد تم للجيش ما أراد ، وانه يعاهد الشعب السوري امام الله بانه سيترك مقاليد الامور لرجال السياسة فهم ادرى بها .

وتضمن البلاغان الثاني والثالث تأليف المجلس الحربي الاعلى على النحو المشار اليه في غير هذا المكان ثم محاكمة حسني الزعيم ومحسن البرازي بتهمة الخيانة العظمى .

اما البلاغ الخامس فكان نداء موجهاً الى الشعب السوري من الزعيم الحناوي وقد جاء فيه : « ان الانقلاب الحقيقي قد تم بحمد الله ونجت البلاد من طاغيتها بعد ان خدع الخاصة والعامة وسار بالبلاد على حسب أهوائه ؛ واعتمد على

رئيس وزراء يمت الحرية والوطنية ويحيد عن الاساليب الديمقراطية » .

وتضمن البلاغ كذلك اتهاماً صريحاً لحسني الزعيم بانه « زور انتخابات رياسة الجمهورية فضلا عن افساده ضمائر الشعب وتقريبه الجهلة والخونة واعتماده على اذناب المستعمر ، وتحطيم أوصال الامة العربية وخرقه الدستور وتعطيله القوانين وثورته على اللجنة التي أمرت بتعديلها وتشريده لرجالها بعد ان كانوا من أقرب المقربين اليه » .

وانتهى البلاغ الى تفنيد بعض اعماله الخاسة والى ان « ديار الشام لها تقاليدها المرعية، وان الزعيم سامي الحناوي وأعوانه سيتخلون عن مراكزهم بعيدين عن التدخل في السياسة معتمدين على رجال يؤمنون بالفكرة القومية والاخلاق ونزاهة اليد ليديروا دفة الحكم » .

وصدر بلاغ سادس فيه دعوة الى الموظفين بالاستمرار في عملهم وكل من يتخلف عنه يعد مفصولا .

وقدم مراسل رويتر الى الزعيم أسئلة يستفسر فيها عن اسباب الانقلاب . وفيما يلي الاسئلة والاجابة عليها :

— متى بدأ التفكير في الانقلاب ؟

يوم اخذت اغلبية الشعب تتناقل في همس فضائح الحكومة القائمة .

— هل يؤيدكم كل رجال الجيش ؟

نعم ان رجال الجيش كافة يؤيدون الانقلاب .

— ما هي خطوتكم التالية ؟

تأليف وزارة دستورية ديمقراطية تعتمد على تأييد الشعب وتنال موافقته .

— متى يتم تأليف الوزارة ؟

سيعقد الليلة اجتماع عام يحضره رجال السياسة الاحرار وستشكل الوزارة بعد ذلك .

— هل للانقلاب علاقة باية دولة اجنبية ؟

كلا ليست لنا اية علاقة باية دولة اجنبية على الاطلاق .

وعلم فيما بعد ان الاستعداد للانقلاب اخذ شكلا جديا منذ اسبوع ، وكان الضباط الذين قرروا تنفيذه ثلاثة هم : الزعيم سامي الحناوي . والرئيس عصام مريود ، والرئيس محمد دياب ، وانهم انصرفوا الى اعداد الوسائل اللازمة الضامنة انقاذ البلاد من طغيان « الزعيم » ، وكان تفكيرهم قد اتجه في اول الامر الى اغتياله في عدة أماكن فلم يكتب لهم النجاح ، وكان آخرها في حفلة فندق بلودان فخافوا ان يصاب غيره ، وهم لا يريدون غير شخصه .

ورأوا بعد ذلك ان الضرورة تدعو الى السرعة فعقدوا اجتماعاً مساء السبت ١٣ آب في « قطنا » ووضعوا خطة مداهمته في داره ، واشترك معهم في الامر ضباط آخرون ، وفي الساعة المحددة زحفوا على المدينة في تسع مدرعات مع قوة صغيرة من الجيش وتوزعوا المهام فيما بينهم .

واجتمع المجلس الحربي الاعلى بعد عمليات الاعتقال فحاكم الزعيم والبرازي على اعمالهما وتصرفاتهما فحكم عليهما بالاعدام رمياً بالرصاص بعد ثبوت الخيانة العظمى عليهما وتوجيهما سياسة البلاد توجيهاً خطراً ، وقبل بزوغ الشمس أسندا الى عمودين ونفذ فيهما حكم الاعدام في سجن المزة .

وفي الساعة السابعة من مساء ١٥ آب ١٩٤٩ عقد الاجتماع الثاني في رئاسة اركان الحرب ، وتصدره فخامة الرئيس هاشم الاتاسي وصاحبا الدولة فارس الخوري وحسن الحكيم ومعالي اللواء عطفه وسعادة الزعيم الحناوي .

وقد بدأ الكلام الزعيم الحناوي فقال :

أشكركم على تلبيتكم الدعوة وأقدر وطنيتكم واخلاصكم ثم أتشرف باعلامكم انني قمت بالانقلاب الاول ، ولما رأيت سوء الحالة التي صارت اليها البلاد أنذرت الزعيم حسني بالامر ولكنه كان يماطلني دوماً ويسير بالبلاد من سيء الى اسوأ ،

فعزمت على انقاذ سمعة البلاد وقمت بالعمل بعد ان اتكلت على الله ، واني أضع مصلحة البلاد بين أيديكم لتختاروا الحكومة التي تريدونها في وقت قريب واني اؤكد لكم ان المجلس الحربي الاعلى لينتظر آراءكم السديدة ليسير بمقتضاها والله الموفق .

وتكلم دولة الاستاذ فارس الخوري شاكراً الجيش على عمله المجيد الذي أعاد الى البلاد الطمأنينة والثقة والهدوء .

ثم تكلم فخامة الرئيس الاتاسي بحماسة الشباب ورزانة الشيوخ فأعرب عن ألمه لما وصلت اليه حالة البلاد من الحكم الكيفي والسيطرة الغاشمة والتصرفات الشخصية والضغط على الحريات ودوس الكرامات ، ثم نوه بفضل زعماء الجيش ورجاله في انقاذ البلاد من الفوضى التي استحكمت والتصرفات السيئة التي اتبعت ، وختم كلمته راجياً ان تتآزر الايدي وتتكاتف للخروج بالبلاد من المأزق الذي وصلت اليه .

ثم جرت المناقشات في جو من الهدوء والحرية وانتهت بالاتفاق على انتخاب لجنة مؤلفة من السادة : هاشم الاتاسي ، فارس الخوري ، رشدي كيخيا ، ناظم القدسي ، مصطفى برمدا ، سامي كبارة ، اكرم الحوراني ، نبيه العظمة ، فيضي الاتاسي ، الامير حسن الاطرش ، ميشيل عفلق ، لتتولى وضع الخطة الاخيرة .

وقد اختلت اللجنة بنفسها ، وبعد المذاكرة قرر اعضاؤها بالاجماع تكليف فخامة الرئيس الاتاسي ، بتأليف الوزارة واختيار معاونيه .

فاختار الرئيس الاتاسي وزراءه وأبلغهم ذلك وأصر عليهم الاصرار كله بالقبول ولم يقبل اعتذار أحد منهم . وعلى الأثر صدرت المراسيم ، بتأليف الوزارة على الشكل الآتي :

| | |
|---|---|
| هاشم الاتاسي | للرئاسة |
| خالد العظم | للمالية |

| | |
|---|---|
| رشدي الكيخيا | للداخلية |
| الدكتور ناظم القدسي | للخارجية |
| اللواء عبد الله عطفه | للدفاع الوطني |
| الدكتور سامي كباره | للعدلية والصحة والشؤون الاجتماعية |
| فيضي الاتاسي | للاقتصاد الوطني |
| عادل العظمة | وزير دولة |
| فتح الله اسيون | وزير دولة |
| اكرم الحوراني | للزراعة |
| ميشيل عفلق | للمعارف |
| مجد الدين الجابري | للاشغال العامة |

وبعد ذلك صافح الزعيم الحناوي رئيس الحكومة واعضاءها والقى كلمة شكرهم فيها على قبولهم اعباء الحكم ورجا لهم التوفيق ، وعلى الاثر عقد مجلس الوزراء اول جلسة له درس فيها الحالة الحاضرة ، وفي اليوم التالي اذاعت رئاسة مجلس الوزراء بيانها الوزاري الآتي :

« علم الشعب الكريم ما كان من أمر الانقلاب الذي تم في ٣٠ آذار الماضي وكيف ان الامة علقت عليه الامال ثم ما لبثت ان اخلف ظنها وخيب رجاءها وانحرف عن السبيل السوي حتى انتهى الى اوضاع افضت الى الحركة الانقلابية الاخيرة .

ولقد جاءت الحركة الاخيرة سالمة من كل غرض شخصي مريب ، اذ ان الذين قاموا بها كان اول ما انصرف اهتمامهم اليه هو ان يتصلوا على متن السرعة بطائفة من رجالات البلاد ليبحثوا معهم اسرع الطرق لاسلام الامور الى حكومة مدنية يثق بها الشعب .

وفي اجتماعين اثنين عقدا يوم ١٤ الجاري كشفت القيادة العسكرية عن

نواياها السليمة ، وأعلنت عن أمنيتها العاجلة الملحة وهي ان تتخلى عن مقاليد السلطة الى وزارة قومية يجد الشعب فيها الضمانات الكافية لخدمة مصالحه ورعاية شأنه بتجرد واخلاص .

وعلى هذا وبعد ان اطمأن الجميع الى سلامة نوايا الذين قاموا بالحركة الاخيرة وجد ان داعي الوطنية يستدعي قبول المهمة فأسفر الاجتماع الثاني عن تأليف هذه الوزارة .

وهي اذ تتقدم اليوم الى الامة مزودة بصلاحيات رئيس الجمهورية وبالسلطتين التنفيذية والتشريعية لتعلن انها حكومة مؤقتة مهمتها ان تعد العدة اللازمة لاقامة أوضاع دستورية مشروعة في البلاد ، وذلك في اقرب وقت ممكن وأن تتعهد في غضون هذه الفترة الانتقالية بتصريف شؤون الدولة ومصالح الشعب مع تحكيم القانون في جميع الامور دون الوساوس والاهواء .

وفي سبيل اقامة الاوضاع الدستورية المنشودة سوف تعمد هذه الحكومة الى دعوة الامة الى انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستور البلاد في جو من الحريات العامة يكفل اخراج شرعية البلاد الاساسية على ما فيه خيرها وازدهارها مع السلامة من خطيئات الماضي وزلاته .

وفي غضون هذه الفترة الانتقالية سوف تجعل الحكومة نصب عينيها وجوب احكام اسباب المودة وأواصر القربى في علاقات الدول العربية مع بعضها ورفع شأن الجامعة العربية على وجه يكفل خير البلاد العربية ويدرأ الشرور عنها .

وأما سياسة الحكومة الخارجية فهي تهدف الى الابقاء على صلات المجاملة والصداقة مع الدول الاجنبية ضمن نطاق الصالح القومي وفي حدود ميثاق الامم المتحدة مع رعاية أحكام الشرع الدولي .

ذلك ما تقطع الحكومة عهداً به على نفسها ملتمسة العون من المولى القدير ومن تأييد الشعب الكريم ».

وعلى أثر صدور هذا البيان الوزاري أبرق وزير الخارجية الدكتور ناظم القدسي الى المفوضيات السورية في الخارج يشرح لها الاسباب الحقيقية للانقلاب ويعلمها باسماء اعضاء الوزارة الجديدة ، ثم أدلى ببيان قال فيه : ان حكومة الاتاسي ستحترم الالتزامات الدولية التي عقدت قبل قيام النظام الجديد، ومعنى ذلك احترام اتفاق النقد السوري الفرنسي والاتفاق الذي منحت فيه سوريا شركات البترول الانكلو اميريكية حق مد خطوط للانابيب تنقل الزيت من ايران والمملكة السعودية عبر الاراضي السورية الى موانىء البحر المتوسط ، وكان قد ابرم هذين الاتفاقين الرئيس الراحل المرحوم حسني الزعيم.

اما موقف البلاد العربية من الانقلاب فكان على الوجه التالي :

في عمان : أدلى جلالة الملك عبد الله تعقيباً على هذا الانقلاب بقوله :

« ستكون المملكة الهاشمية الاردنية اول دولة تعترف بالنظام الجديد في سوريا اذا ثبتت صلاحيته وجاء ممثلا لرغبات الشعب . وقال : اني آسف للمصير الذي آل اليه حسني الزعيم ، ولكني كنت أتوقع ذلك لانه أقام بناءه على اسس غير سليمة ، فاذا كان الزعيم قد ترك ادارة البلاد لمن يجيدون الحكم ، واذا كان قد ترك مهمة تغيير الدستور لمن يصلحون لتعديل الدستور ، لسار في الطريق الصحيح واستحق الثناء وخلف سمعة طيبة ، ولكنه لم يفعل ذلك فأغضب شعبه وجاءت نهايته على ذلك النحو ، ولا شك ان الرجال الذين دبروا الانقلاب الجديد ونفذوه سيتعلمون من تجارب الماضي وينتهجون سياسة تعود على الحكومة والشعب بالفائدة » .

وتلقى الرئيس الاتاسي برقية تهنئة من الملك عبد الله وبرقية من رئيس الوزارة الاردنية .

في العراق : عقدت الوزارة العراقية اجتماعاً في البلاط الملكي برئاسة سمو الامير زيد نائب الوصي على العرش - الموجود في لندن - لاستعراض الحوادث

الاخيرة بسوريا التي كان لها وقع مفاجىء في الرأي العام العراقي .

ولم تبد المقامات الرسمية شيئاً يدل على كيفية استقبالها هذه الاحداث .
ويلوح ان الجهات الرسمية تميل الى التزام جانب الحيطة والتريث الى ان ينجلي الموقف ، على انها ترحب بالحكومة السورية الجديدة على اعتبار انها ممثلة للاحزاب والمنظمات السياسية .

وتلقى الرئيس الاتاسي برقية تهنئة من السيد نوري السعيد رئيس الوزارة العراقية صادرة عن لندن .

في لبنان : كان موقف الحكومة اللبنانية من الانقلاب موقفاً رصيناً، فقد منعت الصحف من التعليق وطلبت اليها الا كتفاء بنقل الانباء المجردة فقط ، واستقبلت الاوساط الرسمية الانقلاب بالرضا والارتياح ، وارسل السيد رياض الصلح ، رئيس الحكومة اللبنانية برقية تهنئة الى الرئيس الاتاسي متمنياً لحكومته كل نجاح في خدمة سوريا العزيزة .

في مصر : أعلن البلاط الملكي الحداد على الزعيم حسني الزعيم ، وعقد مجلس الوزراء المصري اجتماعاً خاصاً لبحث الموقف في سوريا معتمداً على ما تلقاه من معلومات رسمية وتقارير شبيهة بالرسمية .

وصرح الدكتور محمد هاشم وزير الدولة على أثر انفضاض مجلس الوزراء بان الحكومة المصرية ستقترح تأجيل انعقاد الاجتماع المقبل للجنة السياسية التابعة للجامعة العربية الذي كان مقرراً عقده في ٢٠ آب ١٩٤٩ نتيجة لوقوع الانقلاب السوري .

في المملكة العربية السعودية : أذاعت المفوضية السعودية في القاهرة انها تلقت من الديوان العالي الملكي بالرياض البيان التالي :

« اذاعت محطة الشرق الادنى خبراً يتعلق بالوضع الراهن في سوريا وبميعاد اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ذكرت فيه ما يستشم منه ان

الحكومة العربية السعودية تنظر الى الموضوع بغير العين التي تنظر اليه الحكومة المصرية ، والواقع ان حكومتي مصر والمملكة العربية السعودية متفقتان كل الاتفاق في جميع الخطط والمناهج الخاصة بالسياسة العربية خاصة ، والسياسة الدولية عامة ، وان المشاورات بينهما لا تكاد تنقطع . ولذلك فانه لا يستغرب مطلقاً ان تقوما معاً بدراسة الوضع الراهن في سوريا ، وتتبادلا وجهة النظر فيه حتى يكون مايصدر في ذلك الامر في احداهما كأنه صادر عن الآخر » .

ونذكر في هذه المناسبة انه وصلت في صباح ١٦ آب ١٩٤٩ الى دمشق طائرة خاصة قادمة من بغداد تقل بعثة عسكرية دبلوماسية عراقية ، وقد توجه اعضاء البعثة ساعة وصولهم الى سراي الحكومة حيث عقدوا اجتماعا شهده من الجانب السوري السيد هاشم الاتاسي رئيس الوزراء ، واللواء عبد الله عطفه وزير الدفاع ، والسيد ناظم القدسي وزير الخارجية ، ودامت المباحثات حوالي ساعة ونصف الساعة ، ووصل في الوقت ذاته من عمان ، رئيس ديوان الملك عبد الله يحمل رسالة خاصة الى الرئيس الاتاسي ، وقد تكتمت الدوائر المسؤولة في ذكر اسماء اعضاء البعثة فلم يعلم بوصولها الا الخاصة من الناس التي لم تعرف هي ايضا اسماء اعضائها ، ولكن تصريح الاستاذ خليل كنه وزير الدولة في العراق بعد ذلك كشف النقاب عن مهمة البعثة بقوله : « وقد جرت اثناء تولي الزعيم الحناوي مقاليد الحكم في سوريا مخابرات واتصالات ، ثم عقدت اجتماعات اتفقنا خلالها مع السوريين على تفاصيل الاتحاد السوري العراقي » ، وقد أوردنا التصريح برمته قبلا تحت عنوان [ ٦ ـ ماذا حال دون تحقيق مشروع الاتحاد السوري العراقي ؟ ] على انه رغم كل ذلك فقد صدر بلاغ رسمي سوري ينفي وصول هذه البعثة واجتماعها برئيس الحكومة .

وأما صدى الانقلاب في البلاد الاجنبية فكان كما يلي :

في اميركا ـ أعلنت وزارة الخارجية الاميركية ان الوزارة تتلقى بانتظام

تقارير دورية من المفوضية الاميركية في دمشق ، ولكن تحديد موقف الحكومة من الانقلاب يعد سابقاً لاوانه .

اما ما يثير الدهشة في واشنطون فهو تلك السرعة التي أعدم بها رئيس الجمهورية ووزيره الاول ، وخاصة وان سوريا لم تشهد قبلا انقلابا دمويا كهذا الانقلاب .

وقال « البيون روس » مراسل النيويورك تايمس : علمت من اوثق المصادر غير الرسمية ان حسني الزعيم قد قتل اثناء معركة في داره وهو يقاوم رجال الجيش الذين قدموا للقبض عليه فقد حاول القاء قنبلة يدوية عليهم فأطلق واحد منهم عليه رصاصة أردته قتيلا ثم نقلت جثته بعد ذلك الى قلعة المزة .

وتبدي الدوائر الامريكية شبه الرسمية أسفها لتطور الحوادث على ذلك النحو وتندد بالعنف الذي استخدم فيها على اعتباره « مناقضا للمبادىء الدبلوماسية » وتشعر بان حكومة الولايات المتحدة تراقب بشيء من القلق حوادث سوريا .

وصرح مصدر سوري مسؤول في ٢١ آب ١٩٤٩ الى مراسل جريدة « الاهرام » حول مقتل الزعيم بقوله : « اذا كان هذا الانقلاب قد اقتضى قتل الزعيم السابق ورئيس وزرائه فما كان ذلك الا لتلافي وقوع انقسام في الجيش السوري ، وتجنب خطر مضاعفات شديدة » .

في بريطانيا العظمى — ان وزارة الخارجية البريطانية تدرس الآن عدداً من التقارير التي تلقتها عن الانقلاب السوري ، والرأي السائد في لندن هو ان الانقلاب جاء نتيجة لعوامل عسكرية بحتة دبرها رجال الجيش دون الرجوع الى رجال السياسة .

وقال متحدث بلسان وزارة الخارجية : ان بريطانيا تبحث الموضوع الخاص بالاعتراف بالنظام الجديد في سوريا ، وقد تلقت الحكومة البريطانية مذكرة من حكومة دمشق تتضمن اسباب الانقلاب وسياسة الوزارة الجديدة ، ولم

ترد بريطانيا على هذه المذكرة لان الرد معناه الاعتراف ، فسئل المتحدث هل التمهل في الرد دليل على ان بريطانيا ليست على استعداد للاعتراف بالانقلاب . فأجاب : لم تجر العادة في مثل هذه الاحوال بالرد في وقت معين .

ويبدو ان وجهة نظر السياسة البريطانية الى ثورة الجيش هي ان هذه الثورة قد أشاعت الحيرة والشكوك في الشرق الاوسط ، وهي لذلك تلتزم سياسة الحذر تحسباً لوقوع اضطرابات جديدة في سوريا .

هذا وقد أثار الانقلاب تعقيب الصحف البريطانية كافة ، فكتبت « الديلي تلغراف » المحافظة تقول انه ليس ثمة ما يدعو الى الظن بأن هناك دافعاً سياسياً خلف الحركة العنيفة التي قام بها الزعيم الحناوي للقبض على ناصية الحكم بل توحي البوادر الحالية بانه قام بحركته « تحت تأثير اعتبارات شخصية وغيرة وتنافس ، فقد اشتد استياؤه هو وأصحابه من انهم لم يتلقوا ما كانوا يحسبونه نصيبهم الحق من المناصب والاسلاب في عهد الزعيم الراحل » .

ولا يخفى ان لسوريا بسبب موقعها الجغرافي ومرور خط الانابيب من أراضيها أهمية استراتيجية ، ولكن مركزها من حيث الحالة الاقتصادية والادارة وتصريف الحكم أخذ من عهد قريب يسوء ، وجاءت الحوادث ، التي جرت أخيراً دليلا على ان البلاد لا تزال نهباً مقسما للعنف السياسي .

وكتبت « التيمس » تقول : ان عهد حسني الزعيم كان يلوح مؤيداً كثير الانصار حتى ليثير حمية الجماهير وحماسة الشعب في جملته ، ولكنه في الوقت ذاته كان هدفاً لسخط الاحزاب والطوائف القوية النفوذ في البلاد .

وكتبت جريدة « النيوز كرونيكل » تقول : ان اعدام حسني الزعيم قوبل بصدمة بالغة ودهشة متناهية في الشرق الاوسط بعد ان بدأت اقطاره ترى فيه سلطاناً جديداً قوياً مستقراً في جزء غير مستقر من هذا العالم .

في فرنسا - صرح المسيو روبير شومان وزير خارجية فرنسا في صدد الانقلاب الجديد في سوريا بان كل ما يهم فرنسا هو المحافظة على السلام في تلك المنطقة التي تسعى الى النهوض والانتعاش ، وان سياسة فرنسا هي احترام رغبات الشعوب في اختيار الحكومات التي تريدها .

اما صحف باريس فقد أعربت بصفة عامة عن أسفها لوقوع الانقلاب ولم يفتها اتهام لندن بتدبير الانقلاب والتخلص من « حكومة معادية » .

فقالت « كومبا » اليسارية ان اعدام الزعيم مرحلة من مراحل الصراع بين واشنطن ولندن وباريس للسيطرة على الشرق الاوسط ، وقد كتب لبريطانيا الفوز في هذه الجولة ، وقالت ان واشنطن وباريس لا ترحبان بذلك الحادث ولكنه على أية حال - وتلك حقيقة لا يمكن اخفاؤها - نصر لوزارة المستعمرات البريطانية وقلم المخابرات السرية في انكلترا ، ثم أشارت الى الخطوط الرئيسية في سياسة الزعيم والى موقف فرنسا واميركا وانكلترا منه ، وقالت ان الانقلاب الجديد يعد ولا بد فشلا لفرنسا التي استطاعت ان تسترد نفوذها في الشرق الاوسط بعد تولي الزعيم الحكم في سوريا ، فلا شك ان زوال الزعيم يعد ضربة قاسية لوزارة الخارجية الفرنسية ولمكتب المخابرات السرية في باريس .

ثم قالت انه لا يمكن ان يكون الحناوي قد قام بحركته لاسباب داخلية بحتة اذ يبدو ان هذا الانقلاب ليس الا فصلا من فصول النزاع والتنافس القائم بين واشنطن ولندن للسيطرة على الشرق الاوسط ، وتعد انكلترا هي الفائزة الآن في هذا الفصل . وختمت مقالها بالاشارة الى الدور الذي لعبه الزعيم بين مصر وأنصارها والاسرة الهاشمية وأعوانها مما كان له أثر طيب في حفظ التوازن في الشرق الاوسط .

وخصصت جريدة « لوموند » حيزاً كبيراً من صفحاتها لانباء الانقلاب السوري وصوره والتعليق عليه .

وكتب رئيس تحرير الجريدة المسيو سابلييه الخبير بشؤون الشرق الاوسط يقول : ان حسني الزعيم بعد ان قضى على النظام الذي لم يقبله عكف على العمل لتقدم البلاد ، فكان يعمل ٢٠ ساعة كل يوم ضاربا المثل للشعب السوري في شحذ الهمم واحترام العدالة والحرية ، وفي استقامة الرأي والخلق حتى تمكن من تسوية الحالة المالية في البلاد ووضع المشروعات الخاصة بتحسين حالتها الاقتصادية مع المحافظة على الامن والنظام .

ثم تساءل الكاتب ماذا سيفعل السادة الجدد في سوريا ، وهل سيعيدون الى البلاد النظام القديم الذي قضى عليه الزعيم ، او سيعملون على تحقيق اهداف الثورة الوطنية التي يقولون ان الزعيم خانها ، أم انهم سيفتحون ابواب دمشق للملك عبد الله الذي ضاق ذرعاً بالانتظار ؟

وختم المسيو سابلييه مقاله بان الامور ستستتب بعد قليل ، ثم حيى ذكرى الزعيم بقوله انه اذا كان الرجل لم يستطع ان يعلم مواطنيه كيف يعيشون فقد ضرب لهم أعظم مثل كيف ينبغي ان يموتوا .

وعادت الجريدة فخصصت مقالا رئيسيا للانقلاب أشادت فيه بالسياسة التي سار عليها الزعيم في جمع الصفوف في داخلية سوريا وفي توثيق العلاقات مع البلاد العربية .

ثم قالت انه من العسير التعليق على الانقلاب الجديد لان النهاية المؤلمة التي آل اليها الزعيم تدل على انه من المستحيل وضع سياسة طويلة الاجل الان لاي نظام في سوريا ، ولان ذلك الانقلاب قد يؤدي الى انهيار كل المشروعات والجهود التي بذلت في ليك ساكس وفي واشنطن ولوزان وغيرها من اجل رفع مستوى الحياة في الشرق الاوسط بصفة عامة .

وتدل تلك الحوادث على أنها لم تحقق ما تصبو اليه بعض الدول الاجنبية من بسط نفوذها في سوريا .

وقالت «لوموند» انها تستطيع ان تذكر بصراحة انه من المؤكد ان الحكومة البريطانية لا تقر الاعمال الارهابية في دمشق لان النتائج التي كان حسني الزعيم قد حصل عليها أثارت اهتمام بريطانيا ودلت على انه في الامكان تقدم الشرق اقتصادياً واجتماعياً ...

ولم يكن في مقدور الذين قاموا بالانقلاب الاخير ان يقوموا به الا اذا كانوا قد حصلوا على ضمانات من دول اجنبية !..

وقالت ان الزعيم كان قد رخص بعد كثير من التردد مرور أنابيب البترول الاميريكية عبر الاراضي السورية وبعد ان تأكد من ان ترخيصه سيوقف التطاحن بين اميريكا وانكلترا على هذه المسألة.

وختمت الجريدة مقالها بقولها ان مصيبة الشرق في الوقت الحاضر هي بلا شك ناجمة عن التنافس الشديد بين بريطانيا وفرنسا وقالت انه من مصلحة الجميع وضع حد لهذا التنافس، وذكرت انه يبدو ان مؤتمر لندن الاخير قد سوّى هذه المسألة بين انكلترا وفرنسا.

---

وفي مقال آخر للجريدة ذاتها عن الانقلاب السوري قالت: انه اذا كانت هناك عوامل داخلية ادت الى قيام حركة حسني الزعيم فما لا شك فيه ان نهايته نجمت عن اصطدام المصالح السياسية، وان الانقلاب الجديد ليس الا انتقاما ... ولا يبعد ان تكون هناك يد للجنرال سبيرز ويد لكلوب باشا وانصارهما ممن اقض مضاجعهم نظام وطني صميم في سوريا.

شهدت سوريا في يومي ٣١ آذار و ١٤ آب سنة ١٩٤٩ اي خلال ١٢٥ يوما انقلابين عسكريين، طوح الاول منهما بعهد دستوري فطوى صفحة كانت ثمرة جهاد لربع قرن كامل، وفتح صفحة جديدة لم يكتب لها البقاء اكثر من اربعة اشهر ونصف الشهر، كان مصيرها الزوال ايضاً، وقد قيل ان ماتقيمه القوة تهدمه القوة، والثورة أبداً آكلة أبنائها.

وقد واجهت سوريا في اشخاص الذين آلت اليهم مقاليد الحكم في البلاد عقيب الانقلاب الثاني طائفة من القضايا الكبرى بين داخلية وخارجية لم تواجه نظيراً لها في تاريخها الحديث وبخاصة منذ فجر الاستقلال حتى اليوم .

ذلك ان انقلاب ٣٠ آذار كان ثورة على الوضع السابق الذي الحقت به تهم شتى . ثم جاء الانقلاب الثاني فوصفه المختصون بانه تحقيق لمبادىء الانقلاب الاول ، فالوزارة السورية الجديدة التي تألفت من اكثر الاحزاب في البلاد نزولا على رغبة الجيش الذي يحرص على ابعاد نفسه عن ميادين السياسة ، لكنه يرقب سير الامور عن كثب ، هذه الوزارة وجدت نفسها الان مدعوة الى تصفية تركة عسيرة ، وانقاذ سفينة البلاد من خضم تعصف به الانواء من كل جانب ، ولا ريب في ان اعادة الحياة الى طبيعتها والثقة بما كانت عليه ، وكذلك اعادة الصلات الحسنة مع العالمين العربي والاجنبي أثر انقلابين عسكريين ، كل ذلك ليس عملا عادياً او امراً هيناً .

وإزاء هذه الحقيقة السافرة التي لا تخفى على البصائر الواعية ، أخذ الحاكمون في سوريا يعملون في اكثر من ميدان ، ويجاهدون في اكثر من سبيل .

فقد كان من بدهي الامور ان تنشط الوزارة لاصلاح الخلل في الميدان الداخلي ، فتبعد عن الاذهان لون الحكم الدكتاتوري ، ولذلك شرعت في وضع قانون جديد للانتخابات يراعى فيه كثير من الآمال التقدمية ولكن بدقة وحذر . على ان تتهيأ بعد ذلك لدعوة الامة الى انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستوراً جديداً يساير رغبات الامة في نموها وطموحها ، ويتولى تنفيذه مجلس نيابي يغدو مصدر السلطة التشريعية في البلاد .

ولم تكن الحكومة ـ وهي دائبة على تكييف الجهاز الحكومي واحكام صلاته مع الشعب ـ لتنسى ان عليها واجباً كبيراً تجاه اخواتها العربيات ، وان هناك موقفاً غامضاً لا بد من جلائه ، وخلافاً لا بد من القضاء عليه .

فحكومة حسني الزعيم سلكت في علاقاتها مع دول الجامعة العربية مسلكا

سينصفه التاريخ بما له او عليه ، ولكن الراهن الثابت ان هذا الملك الذي جاء عقب كارثة العرب في فلسطين قد وضع حداً لسياسة التأرجح التي سارت عليها الحكومات المتعاقبة في سوريا ، فقد أسفرت حكومة الزعيم عن غاياتها واعلنت عن وقوفها الى جانب المملكتين المصرية والسعودية .

ولو ان قليلا من الدراية ساد الامور وقتئذ لما وقع ما وقع بين بعض دول الجامعة في اشد ايام العرب محنة في فلسطين .

تلك هي السياسة التي تمشت عليها حكومة الزعيم ، وقد كانت من اقوى العوامل التي أدت الى الخلاف بين بعض دول الجامعة ، وقد كاد يشطرها الى معسكرين اثنين .

اما الوزارة التي يرأسها الاتاسي ، وهو من رجال الرعيل الاول في خدمة القضية العربية ، فلم يأخذ عليها المراقبون السياسيون ميلا معيناً الى جانب دون آخر ، وهي في بيانها الرسمي قررت على ما يظهر ان تكون عامل خير في سبيل الجميع لا لفريق دون آخر في وقت اشتدت خلاله الانواء الدولية وبات على العرب ان يدركوا اي زمن اضاعوا واي حصاد جنوا في خلافاتهم الماضية .

هذا وقد أخذت بوادر المعركة الانتخابية تلوح في الافق ، فنشطت الاحزاب للدعوة لمرشحيها ومبادئها ، والاهتمام بالانتخابات امارة طيبة لانه دليل النضج السياسي ودليل العناية العامة بشؤون الحكم .

وتعد المعركة الانتخابية في البلاد العربية في الديمقراطية اهم حادث في حياتها السياسية لانها مظهر سلطة الشعب وتذكير للحاكمين بانهم لا ينفردون بالحكم ولكنهم يتلقون سلطتهم عن جمهور الناخبين ، ثم ان المعركة الانتخابية فرصة لتقوية الوعي السياسي في الامة وزيادة نضجها وتبصيرها بما يفعل المتصدون للحكم فيها والمشتغلون بالمسائل العامة في الامانة العظمى التي يحملونها .

ولا تزال الحياة الديمقراطية جديدة في بلاد العرب فانها تكاد تبلغ ربع

قرن من الزمان ، وهو أجل لا يقاس باعمار الامم ، والديمقراطية ليست نصوصاً فحسب ، ولكنها روح واحساس قبل كل شيء ، ولا ريب ان الروح الديمقراطي قد نما نوعاً ما في هذه البلاد وأضحى اكبر ثباتاً واستقراراً مما كان عليه عندما بدأ تطبيق النظام منذ ربع قرن .

والايام وحدها هي الكفيلة بتثبيت هذا النظام واقراره ، وليس لنا ان نجزع للاخطاء التي نقع فيها ، فانها اخطاء لا بد منها ، وقد وقعت فيها قبلنا الشعوب والامم التي مارست النظام الديمقراطي وتحملت هذه الاخطاء ، ولكنها تخلصت منها شيئاً فشيئاً حتى استقر فيها وذاع روحه في الشعب بين الحكام والمحكومين .

ولا ذنب للنظام ، فاذا كان لم يبلغ ما نريده فان الخطأ ليس خطأه ، ولا بد ان نعمل على ان نقر قواعده ونتشرب تقاليده ونخضع لها ، لا لان النصوص المكتوبة تقضي بها فحسب ، ولكن لان روحنا تقبلها راضية سواء أكانت لنا ام علينا .

ولا بأس ان تشتد المعركة فان شدتها دليل الحيوية ولكنها ينبغي ان تظل في دائرتها المتفقة مع تقاليد الدستور والديمقراطية ، وأساسها في كلمة واحدة هو الرأي ، تحترم رأي غيرك وعلى هذا الغير ان يحترم رأيك . والسلاح هو الحجة والبرهان والاقناع ، فاذا تجاوزها الى اية اعمال اخرى غير مشروعة كالنفوذ والمال والتلاعب ضاعت الحكمة من النظام .

ولا معدى لنا اذا اردنا للامة العربية تربية سياسية سليمة من ان نضرب للشعب المثل على الروح الديمقراطي الصحيح والتمسك بالتقاليد البرلمانية الصحيحة ، فاننا ان فعلنا نكون قد أفدنا من تجارب الماضي ويكون مستقبل الحياة البرلمانية في سوريا مكفولا .

وفي ١٥ تشرين الثاني سنة ١٩٤٩ جرت الانتخابات الاولى للجمعية التأسيسية السورية ، وفي ٢٥ منه تمت الانتخابات التكميلية ، ولم يشترك بها الحزب الوطني المنتسب الى رئيس الجمهورية الاسبق السيد شكري القوتلي ،

وفاز حزب الشعب بخمسين مقعداً من مجموع مقاعد الجمعية التأسيسية وعددها (١١٤) مقعداً .

وقد انتهت هذه الانتخابات في سوريا دون ان يقع خلالها حادث يخل بالامن او يستحق الذكر ، وقد ثبت لمتتبعي سير الانتخابات انها كانت مثالا رائعاً للانتخابات الحرة النزيهة في سوريا كما هي الحال في أرقى الامم الاوروبية تمسكا بالمبادىء الديمقراطية الصحيحة .

وقد أشرف عليها السيد رشدي كيخيا بوصفه وزيراً للداخلية ورئيساً لحزب الشعب الذي خاض أفراده معركة الانتخابات فخسروا في اكثر من من ميدان ولكنهم ربحوا في ميادين . وقد صرح هذا الوزير خلال معركة الانتخابات ، وكان بعيداً عن حلب ( دائرته الانتخابية ) « بانه يفضل ان يخرج حزبه من المعركة خاسراً عن ان يربحها بطريق التزوير والدسائس غير المشروعة » .

والجمعية التأسيسية التي تجمع اعضاءها من فئات كثيرة تختلف آراؤهم ومذاهبهم السياسية اختلافات شتى مدعوة لوضع دستور جديد للبلاد يكفل لها السير حثيثاً في مضمار الحياة التقدمية فيقرب بين عادات البلاد وتقاليدها المرعية وبين ما هي بحاجة اليه من خطوات جريئة تقدمية .

ووضع دستور جديد لبلد كسوريا لما يمض على استقلالها بضع سنوات شهدت خلالها انقلابين عسكريين هزا أوضاعها هزاً عنيفاً - يعيد اليها حياة الاستقرار ويهيء لها مستقبلا وطيد الاركان - ليس أمراً يسيراً . ولهذا نجد الغيارى على مستقبل البلاد يدفعهم وعيهم لاخطار السياسة والمطامع الاستعمارية الدولية للبحث عن علماء القانون الدولي والمطلعين على الدساتير العالمية ، فلا يجدون بين اعضاء الجمعية التأسيسية المنتخبة الا نفراً قليلا من هذا الطراز من الرجال ، بينما ظل اكثر الذين تمرسوا بهذه القضايا من ابناء البلاد بعيدين عن

الساحة لا يشتركون بوضع الدستور العتيد كما كان شأنهم في الدستور الماضي والتعديلات التي أدخلت عليه .

واذا تجاوزنا ناحية الاختصاص المفقود في اكثرية الاعضاء نجد ان عنصراً جديداً من ممثلي العلماء والمشايخ يدخل البرلمان ليكون له رأي مسموع في اسس الدستور العتيد وما يجب ان يكون عليه من رعاية لما يأمر به القرآن الكريم والتعاليم السمحاء بما يتفق وتقدم العلم وتطور الازمان ، الا ان هذا العنصر الجديد الذي نحن في صدده لقي معارضة عنيدة في معركة الانتخابات من قبل السيدات والآنسات اللواتي مارسن حقهن لاول مرة في التصويت دون ان يكون لهن الحق بالتربع في أرائك النيابة ، ولو قدّر لهن ذلك لجمع المجلس بين اعضائه نفرين متشاكسين يمثلان أقصى اليمين وأقصى اليسار ترقى الخصومة بينهما لعهد أثيرت فيه حرب شعواء بين انصار السفور ودعاة الحجاب !

ثم يأتي بعد الذي تقدم موضوع شغل افكار الكثيرين ، وهو هل تجتمع الجمعية التأسيسية فتضع الدستور ثم تلغي نفسها وتدعو الامة لانتخابات جديدة ام تتحول بطبيعة الحال الى مجلس نيابي ؟

ان علماء الحقوق في سوريا يرون أن في الشق الثاني مخالفة صريحة لابسط القواعد الدستورية ، لان المبادىء المقررة في الاصول المتبعة تقضي بانتخاب جمعية تأسيسية تنتهي مهمتها بوضع دستور للبلاد يراعى فيه التوازن التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، اما ان تترك الجمعية تضع الدستور ثم تعلن نفسها مجلساً نيابياً ـ مصدر السلطة التشريعية ـ فمن شأنه ان يزلزل التوازن بين السلطتين الآنفتي الذكر بشكل يجعل طبيعة التناسق والانسجام في الاعمال مضطرباً بينهما الى حد كبير .

واذا كان الحكم على ما سوف تؤول اليه الحال في المستقبل بهذا الصدد غير

مستساغ الآن ، فان هناك رأياً له انصاره ومريدوه لا بد من الاشارة اليه .

فالمطلعون على بواطن الامور والراغبون بالانصراف الى اصلاح ما فسد من اوضاع البلاد بسبب ما تعرضت اليه من انقلابات وانتخابات يجدون ان دعوة الامة لانتخابات نيابية جديدة بعد وقت قصير يعتبر مجازفة غير محمودة العواقب .

فقد اشترك في هذه الانتخابات احزاب وهيئات أخرى ، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لتقريب المتباعدين من هؤلاء فقد انتهى الامر - نظراً لاختلاف وجهات النظر - الى ترك الامر للاحزاب والاشخاص الذين تصدوا لحمل عبء الحكم في البلاد ، على ان يقف الجانب الآخر موقف الرقيب البصير لما كان وسوف يكون .

لهذا كله كان لحزب الشعب الذي ربح اكثر المقاعد في الجمعية التأسيسية النصيب الأوفى من وضع الدستور والاضطلاع بالحكم بعد تحويل هذه الجمعية التأسيسية الى مجلس نيابي وصرف النظر عن دعوة الامة لانتخابات جديدة .

وقد عقدت الجمعية التأسيسية اول اجتماعاتها في الثاني عشر من شهر كانون الاول ١٩٤٩ وانتخبت السيد رشدي الكيخيا زعيم حزب الشعب رئيساً لها حيث ظفر بتأييد ٩٨ مندوباً من ١١٤ مندوباً . وعلى أثر ذلك وقف الرئيس والقى كلمة أعرب فيها عن شكره ، ثم اعلن أن الدستور الجديد سيكون دستوريا تقدمياً يضمن الحريات الديمقراطية للبلاد ويرعى تقاليدها الراسخة .

وفي جلسة ثانية عقدتها في الرابع عشر من كانون الاول ١٩٤٩ انتهت الجمعية بعد نقاش طويل الى التصديق على المواد الدستورية المؤقتة التي تقدمت بها الحكومة وذلك باكثرية ٧٣ صوتاً . وهذا نصها :

اولا - تنتخب الجمعية التأسيسية رئيساً للدولة باكثرية أعضائها المطلقة وان لم يحصل على هذه الاكثرية ، فباكثريتهم النسبية في المرة الثانية ، ويتمتع

الرئيس بحقوق وصلاحيات رئيس الجمهورية .

ثانياً ـ يمارس رئيس الدولة بمعونة مجلس الوزراء صلاحيات التشريع باستثناء الاتفاقات الخارجية وصلاحيات التنفيذ وفقاً للاحكام النافذة اعتباراً من ١٥ آب سنة ١٩٤٩ حتى يتم وضع الدستور موضع التنفيذ على ان لا يتجاوز ذلك ثلاثة اشهر .

ثالثاً ـ تعتبر هذه المواد الدستورية المؤقتة نافذة المفعول فور صدورها .

ثم انتقلت الجمعية التأسيسية بعد ذلك الى انتخاب رئيس الدولة فانتخبت السيد هاشم الاتاسي رئيس الحكومة لهذا المنصب الاول باكثرية ٨٩ صوتاً من مجموع ١٠٨ اصوات .

وعلى أثر ذلك قصد فخامة رئيس الدولة الى القصر الجمهوري حيث توافد عليه كبار الساسة وزعماء الاحزاب ورجال الحكومة لرفع تهانيهم في هذه المناسبة .

وأعلن الرئيس أنه لا يعهد بتأليف وزارة جديدة الى احد قبل ان يؤدي اليمين الدستورية امام الجمعية التأسيسية . وانه طلب الى اعضاء الوزارة الحالية الاستمرار في عملهم الى ان يتم تأليف الوزارة الجديدة . وانه سيعهد الى احد الوزراء باعمال وزارة الداخلية ، بدلا من وزيرها السيد رشدي الكيخيا الذي انتخب رئيساً للجمعية التأسيسية .

هذا ولم تسر الامور أبعد من هذا الشوط لان البلاد فوجئت بانقلاب عسكري ثالث أوقف النشاط الحكومي عند هذا الحد .

## ٣ ـ الانقلاب الثالث

أفاق سكان دمشق صباح يوم الاثنين في ١٩ كانون الاول سنة ١٩٤٩ على لعلعة الرصاص ينبعث من رشاشات ومصفحات ، ولما هرعوا الى منطقة سراي الحكومة شاهدوا بعض المصفحات والدبابات تتجول في الشوارع المحيطة بالسراي وتقف في منافذ الطرق . عندئذ خطرت بأذهانهم حالا فكرة انقلاب جديد ، وقد تبينت لهم تفاصيلها فيما بعد وهي كما يلي :

ذهبت قوة من جنود الاواء الاول وعلى رأسها بعض الضباط الى دار اللواء سامي الحناوي ( وكان قد رفع الى رتبة لواء بعد الانقلاب الثاني ) في الساعة الخامسة صباحاً وطرقوا الباب. ولما خرج لمقابلتهم طلبوا اليه الاستسلام فأذعن ، واركبوه مصفحة سارت به الى مكان مجهول ، واتجهت قوة اخرى الى دار عديله الدكتور اسعد طلس أمين وزارة الخارجية العام ، فلم تجده في منزله . كما قصدت قوى اخرى الى دور بعض الضباط ، فاعتقلت المقدم محمد معروف رئيس الشرطة العسكرية والمقدم محمود الرفاعي رئيس المكتب الثاني.

وفي الساعة السادسة رابطت مفارز من جنود الاواء الاول في مداخل ساحة الشهداء ومنعت الموظفين من الدخول الى الدوائر الرسمية . وذهبت قوة آلية الى دار الاركان ومقر الشرطة العسكرية فاحتلتها بعد مقاومة من حراسها دامت زهاء ساعة .

وفي الساعة السابعة والدقيقة ٥٢ بدأت محطة دمشق اذاعتها بالبلاغ التالي:

الى الشعب السوري الابي :

ثبت لدى الجيش ان رئيس الاركان العامة اللواء سامي الحناوي وعديله السيد اسعد طلس وبعض محترفي السياسة في البلاد يتآمرون على سلامة الجيش وكيان البلاد ونظامها الجمهوري مع بعض الجهات الاجنبية .

وان ضباط الجيش يعلمون هذا الامر منذ بدايته ، وقد حاولوا بشتى الطرق

- بالاقناع تارة وبالتهديد الضمني تارة اخرى - ان يحولوا دون اتمام المؤامرة . وان يقنعوا المتآمرين بالرجوع عن غيهم فلم يفلحوا . فاضطر الجيش حرصاً على سلامته وسلامة البلاد ، ومحافظة على نظامها الجمهوري ان يقصي هؤلاء المتآمرين . وليست للجيش اية غاية اخري . وانه ليعلن انه يترك امر البلاد في أيدي رجالها الشرعيين ، ولا يتدخل اطلاقا في القضايا السياسية اللهم الا اذا كانت سلامة البلاد وكيانها يستدعيان ذلك .

التوقيع : العقيد اديب الشيشكلي

هذا وقد استقبل الاهلون الحركة لاول وهلة بالوجوم ثم ما لبثوا عند معرفة التفصيلات ان عادوا الى اعمالهم وفتحت المتاجر ابوابها وانتظمت المواصلات بعد توقفها .

وفي الساعة الثامنة والنصف ذهب الي فندق الشرق الكبير ( اوريان بالاس ) ثلاثة ضباط يمثلون الحركة الجديدة واجتمعوا برئيس الجمعية التأسيسية السيد رشدي الكيخيا والدكتور ناظم القدسي زهاء ساعة . وفي الساعة العاشرة والنصف اجتمع هؤلاء الضباط في القصر الجمهوري برئيس الدولة مدة ١٥ دقيقة على انفراد .

وقد تعذر تأليف وزارة جديدة بعد الانقلاب وطال أمد الازمة ، واخيراً قبل الدكتور ناظم القدسي نائب رئيس حزب الشعب ووزير الخارجية في الوزارة التي استقالت تشكيل الوزارة الجديدة . ولكن لم يكتب لها العمر سوى ٢٣ ساعة بعد تأليفها حتى قدمت استقالتها .

وكل ماأمكن معرفته حول الاستقالة هو ان اعضاء هذه الوزارة الجديدة اجتمعوا ليلا في وزارة الخارجية وقرروا الاستقالة بالاجماع من مناصبهم التي لم يكونوا قد تولوا رسمياً مقاليدها .

وعلى أثر ذلك تنحى السيد هاشم الاتاسي عن منصبه كرئيس للدولة

السورية بعد ان بعث بكتاب الى رئيس الجمعية التأسيسية جاء فيه انه مضطر الى الاستقالة لعدم تمكنه من تشكيل حكومة يرتاح اليها ضميره والرأي العام ولكن المجلس رفض الاستقالة باجماع الآراء .

ويبدو ان سبب هذه الازمة يعود في الدرجة الاولى الى طلب ممثلي الجيش ضمانات لصيانة النظام الجمهوري .

وقد بعث طلاب وطالبات المعاهد العلمية السورية كافة الى رياسة الجمعية التأسيسية بمذكرة يؤيدون فيها النظام الجمهوري ويقولون ان من يعادي الجمهورية هو عدو لرسالة العروبة وخائن لها . واختتموا المذكرة بتوجيه الشكر الى الجيش السوري لمحافظته على النظام الجمهوري .

وأذاعت رياسة اركان الجيش السوري البيان التالي :

ان الاحداث الثلاثة التي وقعت في البلاد والتي قام بها الجيش لهي انتفاضة الحيوية في صفوف الامة ونتيجة طبيعية للسياسة التي تبناها المسؤولون في فترة دقيقة من تاريخ الوطن .

ان الاركان العامة للجيش تحرص ان يطلع الشعب الكريم على تفاصيل الامور ليتمكن كل مخلص من كم أفواه المغرضين ومساندة الجيش في مسعاه لاقصاء العناصر الفاسدة وبث روح التقدمية في صفوف الامة صوناً لانطلاق الجوهر العربي في اجواء حرة تغمرها العزة والكرامة .

لقد استهدف انقلاب الثلاثين من آذار هذه المبادىء ، غير ان القائمين على الامور قد استغلوها لاغراض شخصية فخرج الانقلاب عن هدفه الاساسي . وكان الانقلاب الثاني نتيجة طبيعية لتقويم هذا الاعوجاج .

وظن ضباط الجيش الذين ساهموا مع اللواء سامي الحناوي وتبنوه رمزاً لحركتهم أنه سيصلح ما أفسده الحكم السابق ، وأن مجرى الامور سيؤدي الى اعاده الحياة الدستورية والنظام الجمهوري الذي يوافق رغبات الشعب

والفكرة التقدمية في العالم . غير انه تبين لسوء الحظ ان اللواء سامي الحناوي لم يكن غير أداة طيعة تسيرها أهواء مغرضة تستهدف القضاء على استقلال البلاد.

فقد بدأ اللواء سامي الحناوي فور تسلمه مركز رئاسة الاركان العامة بمفاوضة كبار ضباط الجيش بطريقة مباشرة وغير مباشرة للموافقة على اعلان اتحاد يطيح باستقلال سوريا ونظامها الجمهوري ، مبيناً ان القيام بهذا العمل يجب ان يكون بصورة فجائية تجمل حسب زعمه الرأي العام العالمي والسوري امام الامر الواقع ، وكان يؤكد في أحاديثه انه متفق على هذه الخطة مع بعض كبار رجال السياسة الذين يرون رأيه في وجوب الاسراع بهذا الامر عن طريق الجيش منعاً للمشاحنات البرلمانية والحكومية ونقمة الشعب التي قد تحدث فيما اذا عرض الامر بصورة طبيعية على اعضائها .

وقد لفت كبار الضباط أنظار اللواء سامي الحناوي مراراً وتكراراً — بعد ما تكشفت النوايا — الى الويلات التي يجرها على البلاد السورية خاصة والعربية عامة هذا الاتجاه الخطر الذي سيؤدي الى انشقاق مريع في صفوف العرب وفقدان استقلال البلاد السورية ، كما أنهم لفتوا انظار بعض كبار رجال السياسة الى ذلك ، غير ان كل هذه المساعي باءت بالفشل .

وعقب اجتماع الجمعية التأسيسية بدأ ضباط الجيش المقربون بحكم وظيفتهم الى اللواء سامي الحناوي يشعرون بالتوجيه الذي يقوم به هو وعديله اسعد طلس باسم الجيش ، وكذلك بعض القادة السياسيين لقسم من النواب لحملهم على تحقيق اغراضهم .

وفي الايام التي سبقت اقصاء اللواء سامي الحناوي نقل الى بعض الضباط من مصادر موثوقة ان بعض رجال السياسة اشترطوا على اللواء سامي الحناوي اعتقال عدد من كبار الضباط حتى يتسنى لهم حمل الجمعية التأسيسية ولو بالقوة اذا اقتضى الامر على اقرار المشروع الاستعماري فوراً .

وبعد نقل الخبر باقل من ثلاثة ايام اي مساء الجمعة الواقع في ١٦ كانون

الاول ١٩٤٩ استدعى اللواء سامي الحناوي ليلا الى منزله خمسة من كبار الضباط بعد ان هيأ الوسائل اللازمة لاعتقالهم ، ولكن عند ما علم ان سر الاعتقال قد ذاع بين اوساط الجيش ، واتخذت التدابير المعاكسة له تراجع عن تنفيذه ، ولكنه في اليوم التالي امر باجراء بعض التنقلات في قيادات القطعات.

وفي صباح يوم الاثنين الواقع في ١٩ كانون الاول ١٩٤٩ أمر اللواء سامي الحناوي كتيبة المدرعات المرابطة بجوار دمشق القيام بسد منافذ المدينة منعاً لدخول قطعات عسكرية من الخارج حتى يتمكن من اجراء الاعتقالات ولكن ضباط هذه الكتيبة عند ما ظهرت لهم نية اللواء سامي الحناوي عملوا فوراً على اقصائه عن القيادة .

وقد ذهب وفد من كبار ضباط الجيش الى منزل فخامة رئيس الدولة وعرضوا له أسباب التدابير التي اتخذت ، وصرحوا له بصورة قاطعة انهم لن يتدخلوا باي عمل سياسي ، وان كل رغبتهم هي ان يضطلع المجلس التأسيسي بمسؤليته دون ضغط او اكراه .

ايها الشعب الكريم ان الجيش بضباطه وجنوده عربي قومي ينشد تحقيق الوحدة العربية الصحيحة بأجلى معانيها ، وان الجيش يرى في المشروع الاستعماري مؤامرة يقصد منها القضاء على استقلال سوريا وتحطيم جيشها وانشاء عرش جديد يبعد تحقيق الوحدة المنشودة .

ان الجيش يرفض ان يكون اداة طيعة لتحقيق الاغراض الاستعمارية لانه من ابناء الشعب يتحسس بشعوره وعليه تقع مسؤولية الدفاع عن استقلال البلاد وحفظ كيانها وسيادتها .

كان يود الجيش بعد ان اقصى اللواء سامي الحناوي الا يذيع اي بيان على الرأي العام غير ان الدعايات المغرضة التي قام بها المتآمرون مع الاجنبي اضطرته الى اطلاع الجمهور على بعض خفايا الامور .

دمشق في ٢٦ – ١٢ – ١٩٤٩ رئاسة اركان الجيش العامة

وقد كان لاجماع الجمعية التأسيسية على رفض قبول استقالة رئيس الدولة واصرارها على بقاء فخامته على رأس هذه الدولة وقع مؤثر في قلب الرئيس النبيل فاستجاب نداء الواجب الوطني في هذه المرة ايضاً ، واستأنف المشاورات وعاد من جديد الى تكليف السيد خالد العظم بتأليف الوزارة . فألفها دولته بالسرعة المطلوبة على الشكل الآتي :

| | |
|---|---|
| خالد العظم | للرئاسة والخارجية |
| الدكتور سامي كبارة | الداخلية |
| فيضي الاتاسي | للعدلية |
| اكرم الحوراني | للدفاع الوطني |
| فتح الله اسيون | للصحة والاسعاف العام |
| هاني السباعي | للمعارف |
| عبد الرحمن العظم | للمالية |
| محمد المبارك | للاشغال العامة |
| معروف الدواليبي | للاقتصاد الوطني |
| عبد الباقي نظام الدين | للزراعة |

وهكذا انحلت الازمة الوزارية التي طال أمدها ، وقدم وفد من كبار ضباط الجيش لتهنئة الوزارة مؤلفاً من الزعيم فوزي سلو الامين العام لوزارة الدفاع ، والزعيم انور محمود بنود رئيس اركان حرب الجيش بالنيابة ، والعقيدين عزيز عبد الكريم وتوفيق نظام الدين ، والمقدم فيصل الاتاسي .

وصرّح رئيس الوزارة بان الحكومة الحاضرة ستكون مرآة للجمعية التأسيسية اذ تمثلت فيها جميع هيئات الجمعية ، وهي حكومة مؤقتة لتسيير الاعمال ريثما تنتهي الجمعية التأسيسية من وضع الدستور واقراره .

وقال : حرصت في تشكيل الوزارة على اشراك جميع الاحزاب والكتل فيها بغية ايجاد تآزر تام وتعاون شامل بينها وبين الجمعية التأسيسية وذلك في سبيل المصلحة العامة والاصلاح المنشود ٠

وذكر نافياً ما اشيع عن تدخل الجيش في أمر سياسته وقال : ان الجيش لم يخرج عن النطاق الذي أعلنه في بيانه ٠

## آ ـ صدى الانقلاب

في سوريا ـ استقبلت البلاد العربية جميعاً انباء الانقلابات المتتابعة في سوريا بشيء كثير من الاشفاق ، فان عدم استقرار الحكم في اي بلد من البلاد مهما يكن سببه يؤدي الى توقف حركة الاصلاح الداخلي ويجعل البلاد عرضة لتيارات متدافعة متناقضة ، ومن ثم قد يفتح ثغرات في الكيان الوطني يمكن ان ينفذ منها التدخل الاجنبي ٠

وسوريا دولة جديدة حصلت على استقلالها بعد تضحيات كثيرة عديدة ، ولما اعلن استقلالها ابتهجت البلاد العربية ان تخلصت واحدة منها من الضغط الاجنبي وخلص لها استقلالها كاملا ٠

وكان الرجاء ان تنصرف سوريا الى حياة من الاستقرار والهدوء ، تفرغ فيها الى شؤونها الداخلية ، توطد بالعناية بها بنيان استقلالها وتكفل في ظله لبنيها حظاً من الحياة خيراً مما كان لهم في ظل الاحتلال والنفوذ الاجنبي ، ولكن هذا الرجاء لم يتحقق ووقع في سوريا انقلاب في أثر انقلاب وتربص بها في كل مرة بعض الطامعين في استقلالها وبعض الحاقدين على نهضتها ٠

ومما يؤسف ان امم الشرق العربي لا تزال تعيش على مقربة من النفوذ الاجنبي ، فان منطقتها لم تتخلص تخلصاً نهائياً منه بل انها على النقيض من ذلك يعيش بعضها تحت ظله الكامل ، ويعيش البعض الآخر في خوف منه ٠

ولا شك ان هذا النفوذ اذا كان قد انحسر عن بعض اجزاء الشرق العربي فقد انحسر كارهاً ، وهو يتربص لكي يمتد من جديد ، وهذا النذير لا يخفى على احد ، فهو قائم نحس به هنا وهناك ، ومن واجبنا ان نستيقظ لكل بادرة من هذا النوع .

ان استقلال سوريا يهم الشرق العربي لانه بمثابة حصن لاستقلال كل دولة عربية .

والاستقلال لا يمنح بالوثائق ولا بالمعاهدات ولكنه يصدر عن طبيعة الشعب ذاته وقدرته على التقدم ، والنهوض بمرافقه والسعي لرفاهية ابنائه ، ومتاعب الشرق العربي ليست متاعب سياسية بقدر ما هي اجتماعية واقتصادية ، فاضطراب الحالة السياسية يرجع في اساسه الى ضعف القوة الدافعة للاصلاح الداخلي والى الانصراف عن قضاياه الى قضايا اخرى .

ان جوهر قوة الشعب هو القدرة على الاصلاح الداخلي ، فكل تأخير فيه او انصراف عنه لا يسيء فقط الى مستوى ابناء الامة فحسب ولكنه يؤخر حصولها على حقوقها السياسية ويضعف قدرتها على الصمود في وجه الطامعين .

بهذه العين ننظر الى الانقلابات في سوريا وبهذه العين وحدها نرجو لو استقرت الامور فيها وانصرفت الى عهد طويل من الهدوء تلتفت فيه الى مطالب الاصلاح الداخلي وما أكثرها في بلد كسوريا ...

اما التطورات التي صاحبت تأليف الوزارة السورية الجديدة فهي في سرعة تطورها كانت تخبيء وراءها اموراً شعرت الجمعية التأسيسية بخطرها فرفضت استقالة رئيس الدولة ، لان قبولها كان معناه بقاء البلاد بغير رئيس ولا وزارة ، وبالتالي تمهيد الطريق للعودة بالبلاد الى حالتها الاولى ، كما فهم بعد ذلك ، وقد خطا رجال الانقلاب خطوتهم الاولى في هذا المضمار عند ما تعقد الموقف فبحثوا الامر مع بعض الساسة المستقلين بصورة مسهبة صريحة .

واذا كان كل شيء قد تم ولو بصفة مؤقتة لايجاد مخرج للازمة التي

غمرت البلاد اياما غير قصيرة فان هذا لم يمنع من ترديد ما قيل بأن هناك اموراً مجهولة ، فالاستقرار في سوريا غير مستتب ، ويرى بعض الساسة حزبيين كانوا ام غير حزبيين هذا الرأي ويعتقدون انه لا بد من العمل لايجاد نظم الاستقرار الصحيحة .

بقيت بعد ذلك المشكلة الكبرى التي حدث من اجلها الانقلاب الثالث . فرجال هذا الانقلاب اذاعوا في بيانهم الذي اثبتناه هنا ان اللواء سامي الحناوي كان يسعى الى تطويح النظام الجمهوري والى تحقيق الاتحاد بين سوريا والعراق، ويقول بعضهم — ويشترك معهم في هذا القول بعض الساسة — ان اللواء الحناوي كان يعد العدة لتعزيز دعوة الاتحاد بقوتين احداهما تشريعية والاخرى تنفيذية، مما دفعه الى التدخل بصفة غير مباشرة في انتخابات الجمعية التأسيسية حتى يجيء اعضاؤها من بين الذين يؤيدون فكرة الاتحاد ، ويستند هؤلاء الذين ينادون بهذا الرأي الى سقوط عدد من المرشحين في معركة الانتخابات من غير المؤمنين بهذا الاتحاد .

وقد أثيرت مسألة تدخل بعض رجال الجيش في الانتخابات في مجلس الوزراء السوري عند ما فتح هذا الموضوع أحد الوزراء من الذين واجهوا مع انصاره المرشحين تياراً معاكساً من جانب رجال الدرك والشرطة ، وهما قسمان من الجيش ، فاعترف وزير آخر له صلة وثيقة بالجيش بصحة هذا التدخل ، وعلى الأثر دعي اللواء الحناوي لحضور جلسة مجلس الوزراء ونوقش في ذلك وانتهت بموافقته اصدار بيان يحذر فيه رجال الجيش من التأثير في سير المعركة الانتخابية .

ويقول بعض رجال الانقلاب — ويؤيدهم بعض الساسة — ان الحناوي كان يطمع من وراء ذلك بايجاد كتلة برلمانية قوية تؤمن بالاتحاد بين القطرين حتى اذا عرض الموضوع عليها بعد اتمام نضجه نال الموافقة التي تخرجه الى حيز التنفيذ الشرعي .

اما القوة التنفيذية التي كان يسعى الحناوي الى ايجادها فهي - كما يقول رجال الانقلاب - ايجاد الفئة المؤمنة من رجال الجيش بفكرة الاتحاد لتسند القوة السياسية في تعزيز الدعوة الاتحادية ، ولذلك كان يسعى الى ابعاد العناصر غير المؤيدة لها أو وضع الخطط لالقاء القبض على رجالها .

ولكن المهم في الموضوع هو ان مجلس الوزراء السوري اثناء تولي فخامة هاشم بك الاتاسي رياسة الوزراء بحث خلال انتشار الدعوة للاتحاد بين سوريا والعراق موقفه من هذا الموضوع ، ولم يكتف ببحثه مرة واحدة بل بحثه ثلاث مرات في ثلاث جلسات متفرقة ، وكانت الآراء متجهة الى ارجاء البت في الامر ريثما تقوم في البلاد وزارة دستورية تعتمد على تأييد البرلمان ، وعلم ان بعض الوزراء أبدوا ترحيبهم المبدئي بالفكرة والبعض الآخر طلب التريث ريثما تنجلي الامور بينما نادى الفريق الثالث بان الاتحاد اذا تم يجب ان يقوم على الاسس التالية :

اولا - احتفاظ سوريا بنظامها الجمهوري .

ثانياً - ابقاء الجيش السوري بعيداً عن الجيش العراقي اي منفصلا عنه في ادارته ونظامه ، ولكن يجمع بينهما دفع الخطر .

ثالثاً - سياسة سوريا الخارجية تبقى مستقلة .

رابعاً - ان تكون رياسة الاتحاد بالتناوب بين سوريا والعراق .

فهذا الاختلاف في الآراء والاتجاهات جعل من المتعذر البت في موضوع الاتحاد بعد ما كثر الحديث عنه .

وقد ترددت بعد ذلك في الدوائر العربية المسئولة اشاعة لا يمكن معرفة مداها من الصحة أن اللواء سامي الحناوي أرسل عند افتتاح الجمعية التأسيسية كتاباً الى الرئيس الاتاسي جاء فيه « ان الجيش موطد العزم على المحافظة على النظام الجمهوري وعلى انقاذ استقلال سوريا وسلامة اراضيها من كل عدوان» .

وقيل ان هذا الكتاب وقد وافق على ارساله اعضاء المجلس الحربي ومن بينهم بعض رجال الانقلاب ينفي عن الحناوي التهمة المنسوبة اليه وهي التآمر على سلامة الدولة والنظام الجمهوري ، ولذلك طلب بعض رجال السياسة الى زعماء الانقلاب تقديم الدليل الذي يثبت تآمر الحناوي على استقلال سوريا لتقديمه الى المحاكمة بتهمة الخيانة العظمى ، وليتسنى وضع حد لامثال هذه الموضوعات بالطريق القانوني ، وأن رجال الانقلاب اعتذروا عن اجابة هذا الطلب ... هذا ما قيل ، ولكن منطق الاحداث وملابساتها ينفيان ولا شك هذا الزعم نفياً باتاً .

في مصر — صرح رئيس الوزارة المصرية حسين سري باشا عن موقف الحكومة المصرية من الانقلابات المتوالية في سوريا وبخاصة الحادث الاخير فقال : ان مصر لا تبغي الا ان ترى شقيقاتها الدول العربية في رغد من العيش وفي بحبوحة من الاستقلال الداخلي والخارجي الذي لا يعكره معكر من المطامع والاهواء ، وذلك طبعاً ضمن نطاق ميثاق الدول العربية .

ولا شك ان مصر حريصة كل الحرص على استمرار وحدة كل دولة عربية بوضعها السياسي الحالي ، وهي تنفر من سياسة العدوان ايا كان مصدره ، فان الانقلابات الداخلية في اية دولة عربية امر يخص الدولة التي يقع فيها الانقلاب ، وليس للدول العربية الاخرى — اذا اقتضى الامر — الا ان تصلح ذات البين دون ان يتجاوز تدخلها هذا النطاق بحال من الاحوال . اما اذا حدث عدوان او ضغط على احدى هذه الدول من دولة اخرى فان مصر لن تقف مكتوفة الايدي بل انها — على التحقيق — ستتخذ لنفسها موقفاً ايجابياً ، وذلك محافظة منها على سلامة الوحدة العربية وأمن الشرق العربي .

في لبنان — تبدي الدوائر المسؤولة قلقها من تطور الحوادث في دمشق . وقد صرح مصدر رسمي بان اضطراب الموقف يجعل من المستحيل التنبؤ بالتطورات المقبلة ، فسوريا تجتاز فترة من أدق ما عرفه تاريخها ، وعلى الرغم

من استرداد رئيس الدولة استقالته وتأليف الوزارة الجديدة فان هذه الدوائر تميل الى سياسة التحفظ المقرون بالحذر .

في المملكة السعودية - ترقب المملكة العربية السعودية حوادث سوريا باهتمام زائد وقد عبرت حكومتها عن رأيها في هذه الحوادث بالبيان التالي : « ان حكومة المملكة العربية السعودية حريصة كل الحرص على استقرار الاستقلال في كل دولة عربية بوضعها السياسي الحاضر ، وهي تمقت سياسة العدوان ايا كان مصدره ، وأن كل حدث داخلي في اية دولة أمر يخص الدولة التي يقع فيها ، وليس للدول العربية اذا اقتضى الامر الا اصلاح ذات البين دون ان يتجاوز تعرضها هذا النطاق بحال من الاحوال ، وان سياسة المملكة العربية السعودية تقوم على اساس لا يتزعزع ، وهو ضرورة المحافظة على استقلال كل دولة عربية ، واذا وجدت اي اعتداء على اية دولة من الدول الاخرى فان المملكة السعودية لا تقف عندئذ مكتوفة الايدي بل انها ستتخذ لنفسها موقفاً ايجابياً ، وذلك محافظة منها على سلامة وحدة البلاد العربية وأمن الشرق العربي » .

والجدير بالملاحظة ان هذا البيان يطابق بيان مصر لفظاً ومعنى .

في العراق - التزمت الدوائر الرسمية في بغداد الصمت ازاء الموقف الحالي في سوريا ، وقد أدلى الاستاذ جلال بابان وزير المواصلات السابق بحديث عن تكرار الانقلابات في سوريا فقال بان هذا مؤلم لجميع البلاد العربية ، واني أرجو أن تكون سوريا بصيرة بامورها وحريصة على استقلالها الذي ضحت من أجله بدماء ابنائها والذي هو فخر البلاد العربية .

ومما يجدر ذكره أن وفد حزب الاستقلال العراقي الذي يرأسه الاستاذ صديق شنشل بارح دمشق الى بيروت عقب الانقلاب بعد ان قضى في العاصمة السورية فترة في مناقشات مستطيلة حول الاتحاد بين سوريا والعراق .

وكان اعضاء الوفد العراقي خلال مقامهم في سوريا قد اتصلوا بالزعماء السياسيين واعضاء الجماعات المحلية واصحاب المصالح المالية والاقتصادية في البلاد.

اما في عمان فسيزور جلالة الملك عبد الله الهاشمي في اليوم السابع والعشرين من شهر كانون الاول الحالي عاصمة العراق للاجتماع بسمو الامير عبد الاله الوصي على عرش العراق .

والرأي السائد في عمان ان البحث سيدور بين الوصي والملك حول الحالة الراهنة في سوريا خاصة وتطور الموقف في الشرق الاوسط عامة.

في تركيا - امتنعت الدوائر السياسية في أنقرة عن التعليق على الانقلاب الذي حدث أخيراً في سوريا ، ومع ذلك فقد أعربت عن أسفها لعدم استقرار الامور في هذه البلاد وقالت انها لا تعتقد ان الحركة الاخيرة ستؤدي الى اي تغيير في العلاقات بين سوريا وتركيا .

ويرى المسؤولون في انقرة ان الانقلاب موجه ضد مشروع الاتحاد مع العراق ، وهو المشروع الذي لم تنظر اليه تركيا بعين الارتياح لان من شأنه ان يزيد المصاعب في سبيل توطيد السلام والامن في الشرق الاوسط .

في انكلترا - يدرس الرسميون في هوايتهول (وزارة الخارجية البريطانية) قضية الانقلاب السوري باهتمام كبير لما قد يكون له من عظيم الاثر في تطور اوضاع الشرق الاوسط . وتفسر الدوائر العليا هذا الانقلاب بأنه بداية النهاية لمشروع ( سوريا الكبرى ) وفكرة اتحاد سوريا والعراق بعد اعتقال اللواء الحناوي الذي كان يتبنى سياسة التقرب من الاسرة الهاشمية الاردنية العراقية ، وترى فيه خطوة نحو دعم عرى التعاون بين سوريا ولبنان .

والمعروف ان بريطانيا تعطف على مشروع سوريا الكبرى ، ولكن يبدو كما تقول هذه الدوائر ان رجال الجيش السوري يرون في ذلك المشروع قضاء على سمعة الجيش السوري بعد توحيد القوات العسكرية في الدولتين اذا اتحدتا ولهذا بادر الضباط السوريون الى القيام بحركتهم .

وقد بعثت المفوضية البريطانية في دمشق بتقريرين الى وزارة الخارجية عن الموقف الجديد في سوريا وتطوراته .

وقيل ان التقرير الاول تناول المشاهد العنيفة التي وقعت في الجمعية التأسيسية يوم ٢٤ كانون الاول ١٩٤٩ . وكانت بمثابة تمهيد لما حدث من اقالة اللواء الحناوي وبعض الساسة ، وقيل ان المناقشات الحامية تطورت لان عبارة ( الجمهورية السورية ) لم ترد في صيغة اليمين الدستورية .

وأشار التقرير الثاني الى سماع طلقات نارية في ساعة مبكرة من يوم الانقلاب .

وترى الدوائر الرسمية في لندن ان العلاقات بين سوريا وبريطانيا لن يطرأ عليها اي تعديل ، ولكن يخشى المراقبون ان تكون الكلمة الاخيرة لم تعرف بعد .

ونشرت جريدة « التيمس » مقالا عن سوريا في عددها الصادر في ٣١ آذار ١٩٤٩ يمكن أخذه مثلا على وجهة نظر بريطانيا في حالة عدم الاستقرار القائم في سوريا . فقد أجملت الجريدة في مقالها التطورات التي وقعت في سوريا خلال الاشهر التسعة الماضية ، ثم اشارت حينما تسنى لها ذلك ، اشارات لاذعة الى النهج الذي تتبعه الجماعات السياسية السورية و كبار ضباط الجيش السوري . وهو النهج الموسوم بالانانية والغش والمحسوبيات ، وان سمعة سوريا قد تدنت نتيجة لهذه الانقلابات كما تدنت معها ايضاً الى حد ما سمعة العالم العربي ، وان المصادر المطلعة في لندن ترى انه ما لم تعمد الحكومة السورية الحالية الى ايجاد الاستقرار واعادة الثقة الى النفوس ، فان النتائج على سوريا قد تكون وخيمة . وذكرت الجريدة ان بوادر سوريا تشير الى ان مستقبلها ليس بافضل من ماضيها وان القرائن أجمعت على ان استقلالها قد حصل قبل اوانه ، وقبل ان تكون متهيئة له .

ثم قالت : ان مشروع سوريا الكبرى يعتبر الآن وعلى كل حال مقضياً عليه بالنظر لقوة خصومه ، وأشارت بعد ذلك الى مشروع الاتحاد بين سوريا

والعراق فقالت : ان هذا المشروع لا يمكن تنفيذه لاسباب عديدة : منها انه الجيش السوري يعارضه ، وعلة ذلك تعود الى تخوف ضباطه من تضاؤلهم أمام قوات العراق المتفوقة نسبياً ، كما يعارض ايضاً الملك عبد الله الذي يرغب في ان تكون الاردن وحدها نواة اي اتحاد سوري عام قد يخرج الى حيز الوجود في المستقبل ، ثم هناك مصر التي لا تؤيد اي اتحاد عربي صرف دون ان يكون لها فيه مركز رئيسي ، وكذلك المملكة العربية السعودية التي تقاوم أشد المقاومة تحقيق هذا المشروع ، وفي الختام مسيحيو لبنان الذين ما فتئوا يعارضون فكرة هذا الاتحاد .

وعلقت جريدة « المانشستر غارديان » على الانقلاب السوري بقولها : كان سبب الانقلاب معارضة مشروع الاتحاد السوري العراقي، فلا يمكن للفرنسيين هذه المرة وهم من معارضي المشروع ان يزعموا ان بريطانيا هي التي دبرت الانقلاب ضد مصالح الشعب السوري كما زعمت عند ما قام الزعيم حسني الزعيم بالانقلاب الاول .

وخصصت محطة اذاعة لندن تعليقها الاسبوعي في ٣١ آذار ١٩٤٩ للتحدث عن سوريا فقالت :

ان الاحداث السورية ما زالت تحتل المقام الاول على مسرح السياسة في الشرق الاوسط ، وقد كانت الحالة في سوريا خلال هذا الاسبوع موضوع اهتمام الاوساط السياسية العالمية .

والحكومة الجديدة فيها لم تتألف الا بعد صعوبات شتى وتردد كثير ، حتى وفق أخيراً السيد خالد العظم ، وهو رجل دبلوماسي في طليعة الساسة السوريين مقدرة واتزاناً .

اما بقية اعضاء وزارته فربما كان بينهم بعض التفاوت وعدم الانسجام ، الامر الذي سبب بعض القلق عما اذا كانت هذه الحكومة قادرة على اعادة

الثقة الى نفوس الشعب الذي واجه ثلاثة انقلابات في البلاد جعلته يتردد في تصديق الوعود .

فان حركة اغتصاب الحكم التي قام بها حسني الزعيم كانت تهدف الى تحقيق تلك الاماني والوعود ، ولكنه ما لبث ان انحاز مع الايام عن السبيل السوي فكان الانقلاب الثاني الذي قام به الحناوي ، أعني ان الجيش ما لبث أن لاحظ ان هنالك خطراً على استقلال سوريا ونظامها الجمهوري ، ولكن لم يعرف ما اذا كان الحناوي يريد ان يحقق الوحدة مع العراق رغماً عن ارادة أغلبية الامة وبطريق قسرية او عن طريق الاقناع ، ثم ظهرت حركة الشيشكلي فكانت حركة بارعة حتى من الوجهة السياسية ايضاً ، لانها أبقت على الجمعية التأسيسية وأظهرت العسكريين الذين قاموا بها بشكل المتنزهين عن الحكم اذ أبقوا السلطة بيد رجال السياسة ، وبذلك كسبوا عطف وتأييد عدد كبير من سواد الشعب .

غير أننا رأينا بعد ذلك ان بعض الاحزاب قد أخذت تغير مبادئها وان هناك فروقاً كبيرة في تمثيل هذه الاحزاب في الجمعية التأسيسية .

اما موضوع اتحاد سوريا والعراق فقد لاقى صعوبات كثيرة بحيث كاد يشكل خطراً ، ويؤدي الى انقسام الجامعة العربية ، لان هناك دولتين عربيتين هما مصر و المملكة السعودية قد عارضتا تلك الوحدة معارضة قوية . فان سري باشا رئيس الوزارة المصرية قد أعلن بان مصر لن تقف مكتوفة الايدي اذا اعتدت دولة عربية على دولة عربية اخرى بل تهب للعمل على حفظ السلام والامن في الشرق الاوسط .

ولا شك بان هذا البيان كان بمثابة تحذير للعراق يشير بوضوح الى المخاوف التي تكمن وراء اقرار الوحدة ، غير ان الامر الثابت هو ان كلا من العراق والمملكة الاردنية قد أكدت بأنه لن تحمل سوريا على قبول وضع جديد بطرق قسرية ، وقد ظلتا محتفظتين بالسكوت طوال مدة الازمة التي واجهتها سوريا .

ويلاحظ في الوقت الحاضر ان الملك عبد الله يزور الآن الوصي على عرش العراق . ولعل ابحاثهما تدور حول موقف بعض الاحزاب السورية ، ولكن لا ينتظر ان يصدرا بياناً خاصاً بالشؤون السورية لان البيانات التي أصدراها سابقاً كانت كافية في هذا الصدد .

في فرنسا — نشرت بعض الصحف الباريسية بياناً شبه رسمي جاء فيه ان الدوائر الفرنسية العليمة ترى ان الحوادث التي وقعت في دمشق اخيراً ليست ثورة ، وانما هي مجرد تدبير اتخذ لابعاد شخصية عسكرية لعبت دوراً خاصاً .

واضافت الدوائر المذكورة أنه لن يكون هناك ما يدعو الى اثارة مسألة الاعتراف بالنظام الجديد كما حدث في ٣٠ آذار و ١٤ آب ، لانه لم يطرأ اي تعديل على رئاسة الحكومة او البرلمان .

وكتبت جريدة « ليموند » تقول : ان سوريا عانت كثيراً في الانقلابات الثلاثة التي توالت عليها ، وان الشعب لم يكف في كل مرة عن الاعراب عن تمسكه بالنظام الجمهوري والعيش مستقلا عن التأثير الاجنبي .

ونشرت صحيفة « ليبراسيون » لمراسلها في لندن مقالا عن مركز بريطانيا في الشرق الاوسط جاء فيه : ان بريطانيا العظمى منيت بهزيمة اخرى من سلسلة الهزائم التي حلت بها في الشرق الاوسط منذ حوادث فلسطين .

في امريكا — تقول الاوساط الدبلوماسية في العاصمة الاميريكية انه اذا ثبت العقيد اديب الشيشكلي الذي قلب نظام اللواء الحناوي في سوريا في الحكم فمن المرجح ان يعود الى سياسة صديقه القديم الزعيم حسني الزعيم الذي قتل في ١٤ آب على اثر الانقلاب الثاني .

وتراقب الاوساط نفسها عن كثب الانقلاب الثالث من انقلابات الزعماء في سوريا وتنوه بان العقيد شيشكلي كان من الانصار المتحمسين لسياسة حسني الزعيم الذي اعتمد في سياسته على تأييد مصر والمملكة العربية السعودية

ووطد العلاقات الودية مع فرنسا ، ولاحظت من جهة اخرى ان حكم اللواء الحناوي كان على العكس ميالا لتمهيد السبيل لحلف سوري عراقي .

والمقول في العاصمة الاميركية ان العقيد شيشكلي استولى على الحكم لمقاومة هذا الميل وفرض احترام النظام الجمهوري في سوريا. وتشير المحافل الدبلوماسية - مع أسفها لسياسة الانقلابات - الى ان العقيد شيشكلي يتمتع بتأييد الشبان السوريين المؤمنين بضرورة الاصلاحات الاجتماعية في سوريا ضمن نطاق المؤسسات الجمهورية .

لذلك ترجو المحافل ان تتمكن سوريا من استرداد توازنها السياسي الذي لا بد منه لبقائها ، وللتوازن في الشرق الاوسط .

هذا وقد أذاع رجال الجيش بياناً جديداً جاء فيه : قرر الضباط تنحية اللواء الحناوي لانه كان يستعمل نفوذه للتأثير في بعض رجال السياسة ، وأنه باسم الجيش كان يحاول تحقيق أوضاع لا يوافق عليها الجيش ، وقد أرادوا من حركتهم هذه المحصورة في نطاق الجيش وحده ان يكفلوا للشعب الحرية والديمقراطية الصحيحة ، والجمعية التأسيسية هي وحدها صاحبة الرأي في توجيه السياسة السورية ويجب ان تكون كذلك فعلا لا قولا ، وقد عاد الجيش الى ثكناته مسلماً السلطات لرجالها الشرعيين متمنياً لهم التوفيق في مهمتهم واضعاً نفسه تحت امرتهم للدفاع عن كل ما يهدد كيان البلاد وحريتها .

وكان لهذا البيان تأثير حسن أدى الى التخفيف من حدة الموقف بين رجال الحكم ورجال الانقلاب .

وقد أصدر المجلس الحربي الاعلى مرسوما بتعيين الزعيم أنور محمود بنود رئيساً بالنيابة لهيئة الاركان العامة ، والعقيد اديب الشيشكلي مساعداً لرئيس الاركان ، والعقيد صلاح الدين خانكان نائباً لرئيس المحكمة العسكرية .

ويمكن القول بعد كل ذلك ان سوريا اصبحت في ظروفها الحاضرة مسرحاً للتطاحن الدولي تلقي على اديمها الدول الكبرى باوراقها فتربحها تارة

وتحسرها تارة اخرى ، وقد شهدت هذه البلاد سلسلة من المناورات بدأت مع الانقلاب الاول الذي قام به حسني الزعيم .

فقد تحمست الولايات المتحدة لهذا الانقلاب وأيدته على طول الخط ، وفي الاحاديث الهامة التي دارت بين الزعيم وكل من المستر هوبكنز المبعوث الشخصي لترومان والمستر كوبر وكيل وزارة الخارجية الاميركية ، لاكبر دليل على مدى التفاهم السوري الاميركي .

اما فرنسا فترحيبها بالانقلاب الاول لم يكن يرمي الا الى الرغبة في استعادة نفوذها الماضي ، وقد قطعت في ذلك شوطاً كبيراً بلغ حد تزويد الجيش السوري بالعتاد الفرنسي واعادة نشاط الشؤون الثقافية والاقتصادية في البلاد .

وأما بريطانيا العظمى فقد اختلف موقفها عن موقف اميركا وفرنسا لانه كان ينطوي على كثير من النفور ، وقد أحس الزعيم بذلك فاستدعى اليه الوزير البريطاني في دمشق ووجه اليه عبارات عدتها الدوائر الدبلوماسية في ذلك الحين خارجة عن نطاق الحكمة .

وعند ما حدث الانقلاب الثاني تبدل موقف اميركا وفرنسا معاً فناصبتا رجال ذلك الانقلاب العداء ، وأعلنتا في صراحة تامة عن عدم رضائها ، على ان بريطانيا رحبت بالانقلاب كل ترحيب .

وقد برز المظهر الحقيقي لعدم الرضا عن رجال ذلك العهد عندما أبدت الحكومة السورية تحفظاتها التالية للمستر كلاب الاميركي رئيس البعثة الاقتصادية للشرق الاوسط لاجل اغاثة اللاجئين الفلسطينيين رداً على ما طلب منها في سبيل التعاون وهو :

اولا - تسمح الحكومة السورية للبعثة باجراء دراسات فنية محضة لمشروعات ذات صبغة مؤقتة بحيث لا يفسر هذا السماح بانه ملزم للحكومة بأي شكل من الاشكال بقبول اية مقترحات او توصيات قد تقدمها البعثة .

ثانياً — في حالة تقدم البعثة بمشروعات مقبولة من الحكومة السورية فان الحكومة تحتفظ بحق اتخاذ قرار في اي من هذه المشروعات ينفذ قبل غيره .

وقد صرح المستر كلاب في ذلك الحين بأن هذه التحفظات تحمل في طياتها معنى عدم تسهيل مهمة البعثة ، وبانه لا يجد مبرراً لها ، ولا سيما ان جميع الحكومات العربية لم تبد اي تحفظ لا من قرب ولا من بعد .

اما الغاية التي رمت اليها الحكومة السورية من التمسك بهذه التحفظات فهي اعلان رأيها للمسؤولين الاميركيين بصورة مباشرة على أنها لا توافق على اتخاذ اية خطوة ظاهرها اغاثة اللاجئين وباطنها تمهيد الطريق لتعمير الاماكن الشمالية التي تلح اميركا في جعلها خطاً ثانياً لصد الخطر الشيوعي ، فأميركا تعتقد أن خط الدفاع الاول هو تركيا وايران ، وان خط الدفاع الثاني هو سوريا والعراق ، ولذلك يجب اتخاذ جميع الاحتياطات التي تكفل حماية مؤخرة الخط الاول ، وهذه الاحتياطات تتطلب كثيراً من التدابير التي تحد في بعض الاحوال من حرية هذه الدول واستقلالها .

وقد قال المستر كلاب خلال وجوده في سوريا لبعض المسؤولين : ان المشروعات الطويلة الاجل لاسكان اللاجئين يترتب عليها تحويل المنطقة الشمالية المتاخمة للحدود التركية الى منطقة حيوية هامة لا لسوريا فحسب بل وللعالم أجمع . لانه يعتقد ان احياء هذه المنطقة سيجعلها مركزاً رئيسياً لتموين الجيوش التي تدافع عن الخط الاول .

ورأت اميركا ان التحفظات السورية لا تشجع على المضي في تنفيذ الخطط المرسومة ، ولهذا أبدت استياءها من الاوضاع السورية التي كانت قائمة في ذلك الحين .

وعند ما حدث الانقلاب الثالث تبدلت الحال رأساً على عقب ، فقد أعربت فرنسا عن ترحيبها به ، ورأت فيه بريطانيا طعنة موجهة اليها ، ولكنها كتمت

ألمها في قلبها ، أما اميريكا فقد خرجت قليلا عن نطاق الترحيب الى نطاق الرغبة في رؤية الاستقرار يخيم على سوريا ، وهي كانت ترى ان احدى الوسائل العملية التي تؤدي الى ذلك تتأتى بتشجيع الاتصال بين العرب واسرائيل . وتعلل ذلك بأن الهدف من الانقلاب هو عدم اتحاد سوريا والعراق ، وان الداعين الى الاتحاد يعتمدون في تعزيز دعواهم الى وجود الخطر الصهيوني ، فاذا تم الاتصال والاتفاق بين سوريا واسرائيل زال هذا الخطر وزالت معه بالتالي فكرة الاتحاد بين البلدين .

ولكن الدوائر الدبلوماسية كانت ترى ان اماني الدول الكبيرة ستختفي حتما متى هدأت الحالة في سوريا وعادت الى استقرارها القديم ، لذلك ناشد خالد بك العظم رئيس الوزارة السورية رجال السلك السياسي لما اجتمع بهم بعد تأليف وزارته ان يعاونوه على استتباب الامن والهدوء في البلاد ، وهذا التعاون لا يتم الا اذا دفن الجميع اهدافهم ، فشؤون سوريا تهم أهلها قبل سواهم .

وعقدت الجمعية التأسيسية في ٧ كانون الثاني ١٩٥٠ اجتماعاً لمناقشة البيان الوزاري ، وقد أقسم في هذه الجلسة السيد هاشم الاتاسي رئيس الدولة اليمين القانونية التالية :

« أقسم بالله العظيم ان احترم قوانين الدولة وأحافظ على استقلال الوطن وسيادته وسلامة أراضيه ، وأصون أموال الدولة وأعمل على تحقيق وحدة الاقطار العربية » .

وقد سبق للجمعية التأسيسية ان اقرت هذه اليمين باكثرية ٦٣ صوتاً في جلسة ١٧ كانون الاول ١٩٤٩ ولم يطرأ عليها تعديل ، رغم التوتر الذي حدث في الدوائر السياسية العليا وانسحاب الاستاذين اكرم الحوراني وزير الدفاع وعبد الباقي نظام الدين وزير الزراعة من قاعة الجمعية التأسيسية احتجاجاً على خلوها من نص يتعهد بموجبه الرئيس « بالمحافظة على النظام الجمهوري » .

هذا وقد القى الرئيس الاتاسي كلمة تمنى فيها ان توفق الجمعية التأسيسية

الى وضع دستور يتفق ومقتضيات الظروف المحيطة بالبلاد ، وهي تجتاز هذه المرحلة الدقيقة في تاريخها السياسي التي تتجاذبها فيها تيارات سياسية متنافرة وتتقاذفها قوى متحفزة .

وبعد ان تلت الحكومة الجديدة بيانها الوزاري امام الجمعية نالت الثقة باغلبية ٩٢ صوتاً .

وعقب الاقتراع بالثقة تكلم الرئيس خالد العظم فشكر اعضاء الجمعية وأجاب على بعض ملاحظاتهم فقال : ان سوريا ليست سلعة أو ألعوبة في ايدي غيرها بل انها ولية أمر نفسها ، وستظل كما كانت تعمل في سبيل خير العرب والتأليف بينهم ، وهي لن ترضى لنفسها موقفاً ثنائياً بين شقيقاتها من الدول العربية .

ثم أقسم اعضاء الجمعية اليمين التي أقسمها رئيس الدولة .

وأخذت لجنة الدستور تتابع عملها وقد اعترضها في سيرها موضوعان أثارا في الجمعية التأسيسية وفي الرأي العام كثيراً من الجدل ، وهما موضوعا الوحدة العربية ، ودين الدولة ، وقد اتفق بالاجماع على الموضوع الاول وهو ان تكون سوريا « جمهورية ديمقراطية عربية » تعمل في سبيل تحقيق الوحدة العربية على أسس سليمة ، وأما الموضوع الثاني وهو دين الدولة ، فهاك نموذجين من نماذج التعارض في صدده :

(١) فخامة رئيس الدولة
دولة رئيس الجمعية التأسيسية
دولة رئيس لجنة الدستور

باسم الجموع المحتشدة في جامع بني امية في هذه الساعة المباركة أرفع الى مقامكم الكريم الرغبة بما يتفق وآمال الامة وأمانيها وامجادها التليدة . وتأييداً للداعين الى هذه الرغبة ان يُنص مادة خاصة في الدستور السوري :

﴿ دين الدولة الرسمي الاسلام ﴾

مبتهلا الى الله ان يوفق العاملين لسديد الرأي وهو ولي المخلصين

ابو الفرج الخطيب

خطيب جامع بني أمية

(٢) على أثر قرار اللجنة العامة للدستور السوري جعل الاسلام ديناً للدولة اجتمع بطاركة ورؤساء الطوائف المسيحية في دمشق واصدروا بياناً أعلنوا فيه احتجاجهم على هذا القرار لما فيه تمييز بين ابناء الوطن الواحد والنتائج التي تترتب عليه في التشريع الداخلي ، الامر الذي يناقض مبادىء هيئة الامم المتحدة التي اعتنقتها سوريا ، وتضمن البيان اعلان استياء المجتمعين من هذا القرار بالاعتذار عن قبول التهاني بعيد الفصح مؤملين من الجمعية التأسيسية ان تكون اكثر تقديراً لحاجات البلاد ومصلحة الوطن .

هذا ولما كانت الغاية من وضع الدساتير في هذا العصر الذي نعيش فيه كما نرى هي اقامة العدل ، ونشر الاخاء ، وحفظ كرامة الفرد ، والتسامح بين ابناء الوطن الواحد ، أعني المبادىء التي حددتها شرعة حقوق الانسان التي هي ولا شك خلاصة الفضائل التي بنيت عليها كافة الشرائع والاديان السماوية المنتشرة في كل قطر وصقع ، فقد أصبح من تحصيل الحاصل ان يعاد الى تخصيص دين في وثيقة رسمية حديثة ، واثارة المشاكل بسبب هذا التخصيص في الوطن الواحد ... والواقع ألا أديان في الوطنية ... ولا وطنية في الاديان ... وذلك :

لان الوطن منزل تسكنه امة يظلها سقفه ، ويغذوها دره ، ويرويها ماؤه ، ويحميها سياجه ، وتجمعها وحدته ، والاديان معتقدات ومذاهب يختلف فيها الاخوان ، ويتباعد الابوان ، ويتباين الجاران ، ومعها تنقسم الامة الى طوائف وملل ، وعناصر ونحل ، فالوطن يجمع بوحدته ، والدين يفرق باختلافه ، والدين معتقد في النفوس ، هذه تنزع معه الى صحة المذهب المحمدي ، وتلك

لصحة المذهب المسيحي ، وغيرها الى صحة المذهب الاسرائيلي ، واخرى الى صحة غيره . وانها كلها ترمي الى غرض واحد ، الامر بالمعروف والنهي عن المنكر . والوطن لا يختلف فيه على كونه واحداً للجميع وطنيان ، اذ باذلاله اذلال جميع قطانه ، وبعلوه اعلاء شأن جميع سكانه ، فاذا تخاذل الوطنيان ديناً لا يتخاذلان وطناً ، لان ما يخسره الواحد يخسره الآخر ، فكما ان الوحدة في الدين دون الغاية مستحيلة كذلك التفرق في الوطن دون دمار محال .

بل اذا اوجد التفرق بالدين التفرق بالوطن كان الدمار الذي لا يدفع ، والفساد الذي لا يصلح ، اذ كل صاحب دين يرى نفسه غريباً عن مواطنة صاحب الدين المخالف دينه ، فينزع الى الاجنبي عن وطنه لانه من دينه ، وحينئذ لا يكون العمل للوطن بل للاديان ، والاديان منتشرة في كل وطن ، لا تحد في صقع دون آخر ، فاذا كان السوري المسيحي ينزع الى الياباني المسيحي أخذ من خير وطنه سوريا واعطاه لمشايعيه على مذهبه في اليابان ، وهكذا الياباني المسلم ، والمصري المسلم ، ويصبح العالم على هذا المبدأ لا اوطاناً محدودة لامم مستقلة قائمة بنفسها ، بل أرضاً همل لا حدود تفرقها ، ولا تخوم تحفظ بينها ، وتصبح كل أمة متخاذلة متباغضة تضيع وحدتها وتفقد جامعتها فلا الهندي يكون هندياً في بلاده ، ولا الفرنسي فرنسياً في صقعه ، ولا المصري مصرياً في ارضه ، بل الهندي مسلماً في الهند ، والفرنسي مسيحياً في فرنسا ، والصيني بوذياً في الصين ...

أجل لو صح ان يكون ابناء كل صقع على دين واحد لا خليط بينهم ولا غريب عن مذهبهم ينزل في بقعتهم ، لصح نوعاً ان يكون الدين الجامعة ، اذ تتحد معه الوحدة الوطنية . ولكن تفاوت مدارك العقول ومنازع النفوس قد لا تبقي اثنين — قاما للصلاة في معبد واحد — على معتقد واحد صليا وصاما به ...

وقد كان الناس في العصور الخوالي على جهلهم يعذرون في التعصب لدينهم

قبل وطنهم لان الغالب كان يكره المغلوب على تغيير دينه وابدال معتقده . اما الآن وقد استنارت العقول وأشرقت الحرية وتشعبت معها المذاهب فعرف الناس ان الوحدة في الوطن والجامعة فيه ما زال الوطني ينتفع من وطنه دون مشابهة في دينه ، ولو سار الغرب على مبدأ وحدة الدين دون الوطن لما تحاربت منه دولتان بل لما وجد فيه كله دولتان .

بل قد تجد الانكليزي الدهري العاطل من كل دين متفقاً مع الكاثوليكي او المسلم او الوثني ، وكل منهم لو سألته لما عرف نفسه في دينه بل في وطنه ، وبهذا كان سر نجاح الغرب لانه عرف ما هو الوطن فجعله رابطة الاتحاد ، وعرف ما هي الاديان فاختار كل واحد منه ما أقنع ضميره ، نعم ان لكل صاحب دين داعماً الى مشابعه ، ولكن ما فائدة المسيحي المصري من المسيحي الهندي في ابان شدته ، وما فائدة المسلم المصري من المسلم الصيني في ساعة ضيقه ، ألا يكون قريب الجوار ولصيق الدار البعيد المعتقد خيراً لجاره من ابن دينه البعيد المزار ؟

حقيقة لا ينكرها عاقل ولا مكابر ، ولها يجب ان يعمل كل شرقي يحب نفسه ووطنه ، فاذا تساندنا لنصرة وطننا احييناه وحيينا به ، واذا تآزرنا لاقالة عثرته واحياء رفاته أقلناه ونعمنا بخيره ، فمها تخالفت أدياننا فلنا وطن واحد تظلنا سماؤه ويروينا ماؤه ، ففي هذا الوطن كلنا اخوة وهو لكلنا ، وفيه كلنا غرباء وهو لغيرنا اذا مكثنا على عادة القرون الوسطى تتنازع الاديان وتتنازعنا عوامل التفريق والبهتان . . .

هذا وفي النهاية حذفت الجمعية التأسيسية من المادة الثالثة من الدستور النص على « دين الدولة » وابدلته بقولها ان التشريع الاسلامي هو احد المصادر التشريعية الرئيسية في الدولة ، وبذلك انهت الازمة .

## ب ـ مصرع اللواء سامي الحناوي

وقد اقر المجلس التأسيسي قانوناً تحت رقم ١٩ بمنح عفو عام من جميع

الافعال التي ارتكبت بدوافع سياسية او على حقوق سياسية عامة او فردية بين ٣٠ آذار ١٩٤٩ و ٣١ كانون الاول ١٩٤٩ ، وان يعطى الموقوفون ممن يشملهم هذا العفو تعويضاً مقطوعا على ان لا يتجاوز مبلغ عشرة آلاف ليرة سورية لكل منهم .

وشمل هذا العفو العام اللواء سامي الحناوي صاحب الانقلاب الثاني ورفاقه الضباط الثلاثة محمود الرفاعي ، وعصام مربود ، ومحمد معروف، وبعد ما أخلي سبيلهم غادر الحناوي دمشق للاقامة في بيروت .

وفي يوم ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٩ خرج من داره في حي المزرعة مع المقدم عصام مربود وزوجته وهم في طريقهم الى البحر للنزهة . وبينما كانوا ينتظرون حافلة الترام سمع الناس دوي اربع رصاصات تملأ الفضاء واذا باللواء الحناوي يقع على الرصيف والدم ينفر من فمه وصدره وظهره . وشاهد الناس شابا طويل القامة بيده مسدس يتصاعد الدخان من فوهته وقد أطلق ساقيه للريح مبتعداً عن مكان الحادث .

وقد انقسم الجمهور الى فريقين ، الاول أحاط باللواء الحناوي وذهب قسم منه يخبر دائرة الشرطة بالحادث ، والفريق الثاني أخذ بمطاردة القاتل الذي اطلق عليه الرصاصات الثلاث الباقية ارهاباً ، ولجأ الى بناية كبارة التي يقطن في احدى شققها الاستاذ صبري حماده رئيس المجلس النيابي اللبناني ، وقد كان رجال الشرطة الذين حضروا فوراً طوقوا البناية وتتبعوا القاتل والتقوا به على سطح البناية ، عندئذ القى مسدسه وسلم نفسه وقال :

« أنا الذي قتلت سامي الحناوي وثأرت لابن عمي الدكتور محسن البرازي الذي قتله » ، فاقتادوه حالا الى دائرة الشرطة العامة .

وبعد ساعتين من وقوع الجريمة وضبط افادة القاتل الاولى من قبل المدعي العام الاستئنافي وتسجيل اسمه : « محمد احمد حرشو البرازي من سكان حماه ومن مواليد عام ١٩٢٥ » . صدر مرسوم جمهوري لبناني بتأليف مجلس

عدلي ، وفي تمام الساعة الخامسة والنصف مساء عقد المجلس العدلي جلسته للبدء في محاكمة القاتل .

ونظراً لاهمية الجلسة المنعقدة في ١٦ كانون الاول ١٩٥٠ نثبت هنا محضر الجلسة وما ورد فيه من الاعترافات الخطيرة :

منذ الساعة الثامنة صباحاً كانت الساحة الممتدة امام دار المحكمة العسكرية في شارع « فؤاد الاول » حاشدة بقوات كبيرة من رجال الدرك مسلحة ببنادق اوتوماتيكية ، وسبق هذا التدبير تدابير أخرى قام بها رجال التحري والمباحثات مساء اول امس في فنادق العاصمة والبانسيونات حيث جرى تفتيش دقيق على سجلات الفنادق وغرف السوريين الذين وصلوا الى العاصمة منذ يومين ، وشوهد أمس ما يزيد على الخمسين سيارة سورية خصوصية وصلت الى بيروت لحضور المحاكمة .

وقد ترأس الجلسة الاستاذ بدري المعوشي رئيس التمييز الاول ، ومثل النيابة العامة الاستاذ يوسف شربل ، وكان الاستاذان حبيب ابوشهلا واميل لحود و كيلي الدفاع ، اما الادعاء فقد كان يمثله الاساتذة : رزق الله انطاكي ورزق الله سالم النائبان السوريان ونهاد بويز .

وكان الاحتشاد لهذه المحاكمة ملحوظاً ، فقد جاء لشهودها أرملة المرحوم الدكتور محسن البرازي واطفالها متشحين بالسواد وعدد من آل البرازي وبعض الضباط السوريين وكثير من مختلف الطبقات اللبنانية حتى اكتظت قاعة المحكمة العسكرية ، وظل الكثيرون خارج القاعة لضيقها عن استيعاب الجميع .

وكانت قوة من الدرك وقوة من الشرطة ترابطان في مداخل المحكمة وأروقتها وبين النظارة للمحافظة على الامن والهدوء والنظام ، ولم يدخل احد القاعة الا بعد تفتيش دقيق .

وبدأ الرئيس المحاكمة فأشار الى ان القضية التي ينظرها المجلس ذات صلة

غير مباشرة بسياسة سوريا الشقيقة ، ورجا المحامين الا يتعرضوا اثناء المرافعة الى ما يمس أية شخصية سورية ، وان لا تبدو في المحكمة اية ظاهرة استحسان او استنكار .

ثم تلا الرئيس مذكرة الاتهام بعد ان سجلت هوية محمد حرشو البرازي وأخرج الشهود من القاعة ، ثم أقسم القاتل اليمين ووعد الرئيس بان يكون صادقاً في اقواله وأخذ يتكلم :

« ابدأ كلمتي فأقول أشهد ان لا اله الا الله وأشهد ان محمداً رسول الله ، وان ارادة الله فوق الجميع ، أنني ولوع بالخيول وسباقاتها ، فأنا كثير التردد على بيروت ولي فيها اصدقاء ، وصباح يوم الحادث ذهبت الى سباق الخيل متأخراً ، ولا أنوي شيئاً ، ولما وصلت الى باب السباق وجدت صديقاً لي يدعى انطوان هاني فقال لي : جئت متأخراً فالتمارين انتهت ، وعندما علمت ذلك عدت من حيث أتيت .

ولدى وصولي الى محطة المزرعة وكنت أنتظر وصول الترام رأيت الحناوي وعصام مريود واقفين الى جانبي ففكرت بالامر ، ولم أشعر الا بعاصفة تدخل رأسي وتسري في عروقي ، وتمثلت كيف أنهم انتزعوا ابن عمي من فراشه ليلا وهو نائم لا يلوون على شيء وأعدموه ... وأعدت النظر اليهما فرأيت الاثنين يمدان ايديهما الى مسدسيهما فقلت : أما كفاهم قتل ابن عمي ليقتلوني أنا أيضاً ! والتجأت الى دكان أحمي نفسي ، وبدون شعور انتزعت مسدسي وأطلقت منه رصاصات لا أعلم أين استقرت ولا من أصابت وركضت هاربا حتى دخلت البيت الذي قبض عليّ فيه ، وطلبت من صاحبه الاتصال برجال الشرطة لحمايتي من الذين يريدون قتلي ، وأني عاجز عن تمثيل الحادث ... هذه هي الحقيقة ، وأعرف أنني اصبحت بين أيديكم وأطلب منكم الرحمة ، وكلمة أخرى أقولها وهي ان حادث ابن عمي معروف فاسألوا كيف فعلوا به » .

— الرئيس : لماذا أنكرت اولا انك القاتل ؟

— حرشو : أنكرت لانهم ضربوني على خدي واستعملوا القوة معي بعد ان بدأت اعترافي ، وعند ما ضربوني قررت الافكار حتى أمثل أمامكم وأعترف .

— الرئيس : كم مرة قدمت الى لبنان خلال شهر تشرين الاول وأي الطرق سلكت وهل اتصلت بالامن العام على الحدود اثناء ذلك ؟

— حرشو : جئت الى لبنان أربع مرات في ذلك الشهر : الاولى بطريق طرابلس ، وفي الثلاث الاخرى بطريق بعلبك ، وفي كل مرة كان رجال الامن العام يراقبون اوراقي على الحدود .

وقال محمد حرشو اثناء استجواب الرئيس :

زارني رجال الامن العام في أوتيل « بيروت بالاس » قبل الحادث بشهر ففتشوا غرفتي ولم يعثروا على شيء ، وطلبوا مني مرافقتهم الى مركز الامن العام حيث استجوبت ، ومثلت امام الامير فريد شهاب فطلب الي شفويا مغادرة لبنان وقال ان السبب هو وجود الحناوي فيه وورود معلومات تفيد ان آل البرازي ينوون اغتياله ، ويخشى ان اتهم أنا بالحادث ، وكان طلب الامير فريد بصورة رجاء لانه لم يأخذ توقيعي على ورقة رسمية ولم يبلغني مذكرة ما .

وانما عدت الى لبنان لانني من هواة الخيول ، ومن النادر ان اتخلف عن حضور السباقات ، وميولي هذه دفعتني الى العودة الى لبنان .

أما مأمورو الامن العام على الحدود فانهم لم يمانعوا في دخولي الى لبنان ، ولو حصل شيء من هذا لكنت عدت ، واذا رأيتهم فاني أعرفهم ، ولا علاقة لي بهم ، وأني لم أكن عالماً ان اللواء الحناوي موجود في بيروت الا من الصحف اللبنانية التي قالت انه يقيم في مكان ما في بيروت .

— الرئيس : ماذا تعني بقولك « عندما وصلت الى المزرعة وشاهدت المرحوم الحناوي الخ ... » ماذا تعني بكلمة « ففكرت بالامر » و « عاصفة » ؟ هل كنت في معركة دفاع او انك انسقت مع عاطفتك ؟ والتحقيق لا يدل على ان هناك أثراً لمحاولة الاغتيال التي قلتها ؟ أعترف بالحقيقة .

— حرشو : لقد قلت الحقيقة بكاملها ، وهذا ما حصل لي .

— الرئيس : متى اقتنيت المسدس ، وهل كان معك عندما حضرت من سوريا؟

— حرشو : انني احمل مسدساً من صغري ، وكان معي حين حضوري من سوريا وعلى الطريق لم يفتشنا رجال الامن بل اكتفوا بالاطلاع على تذاكر الهويـة .

— الرئيس : متى تعرفت الى اللواء الحناوي ؟

— حرشو : أعرفه منذ كان قائداً لموقع حماه .

— الرئيس : هل فكرت بالانتقام لابن عمك ؟

— حرشو : كلا . لان هناك من هو الزم مني ، هناك اخوته .

— الرئيس : الامن العام يقول ان فريقاً من آل البرازي كان ينوي الانتقام .

— حرشو : انا لا أعلم شيئاً من هذا .

— النائب العام : عند ما قابلت مربود بالمتهم أنكر معرفته به ، فلماذا انكر مربود معرفته وهو يقول انهما صديقان ؟

— حرشو : انه صديقي ، وقد جلست معه مراراً في مقاهي دمشق ، وهو الذي انكر ، لا أنا .

— الرئيس : ان ابن عمك المرحوم محسن بك البرازي قتل في ظروف معروفة وقلت انت انك تصورت مصرعه لدى مشاهدتك المرحوم الحناوي والحالة التي انتزع فيها من منزله ، فعلى من تظن ان مسؤولية قتله تقع ؟

— حرشو : على الحناوي صاحب الانقلاب الاخير ، وهو المسؤول الاول عن قتله ، وقد ولد الحادث ضغينة على الحناوي في نفوس البرازيين . وان كل شريف يرى قاتل ابن عمه لا يستطيع ان يفعل الا ما فعلت انا .

وهنا سأله الرئيس قائلا : من الشجاعة ايضاً ان تتحمل تبعة أعمالك . فلماذا انكرت الحادث ؟

وقال النائب العام تعقيباً على هذا السؤال : اذا تجسّدت الضغينة في نفس المتهم فقد كان يجب ان يكون صريحاً اكثر مما فعل ، ثم لماذا الضغينة في نفوس البرازيين ؟ أكان عمل الحناوي مشروعاً ام غير مشروع ؟ فقد كان الحناوي رئيس البلاد ، وأصدر بلاغاً بأنه حاكم البرازي وحكم عليه ونفذ الحكم ، فهل يسعنا ان نقبل الانتقام عذراً بعد ان ظهر ان عمل الحناوي كان مشروعاً ؟ فأجاب الاستاذ ابو شهلا : اما نحن فنقول انه عمل غير مشروع وغير موجود ولم تحصل محاكمة .

— وقال المتهم : ان ابن عمي لم يحاكم ؟ ولماذا يحاكم ؟ فهل كان خائناً ؟ هذا ما وصمه به بلاغ القتل . هل سلم البلاد للاجنبي ؟

وهنا قرأ النائب العام البلاغ رقم ٣ الذي أصدره المرحوم الحناوي وقد جاء فيه تسمية لمجلس من الضباط ألف لمحاكمة الطاغوت حسني الزعيم والخائن محسن البرازي ، ثم قال ان هذا البلاغ أعلن صباح يوم قتل البرازي عن انقلاب جرى ليلا ، وهذا يعني ان حسني الزعيم كان رئيساً للجمهورية في اليوم السابق ، ونحن نوضح للمحكمة ان الانقلاب حصل في منتصف الليل وجرت المحاكمة في الصباح وان الحكم نفذ صباحاً .

— حرشو : حسني لم يكن طاغية مزيفاً ، وقد اعترفت كل الدولة برئاسته ومنها لبنان ، ولكنني لا أخوض موضوعاً سياسياً انتم تعرفونه اكثر مني . ومعلوماتي أنهم هاجموه في منزله عند الساعة الثالثة من صباح يوم الحادث فأخذوه مع ابنه خالد حافيين وبألبسة النوم الى «الاركان» وان عصام مربود أشهر مسدسه محاولا قتل ابن عمي فحيل دون رغبته ، ونقل حالا الى «المزة» حيث أعدم بعد خمس دقائق ، وان الحناوي الذي أنقذ نذير فنصه من الاعدام كان بوسعه انقاذ ابن عمي ، اذن فهو المسؤول عن قتله ، وان البلاغ صدر بعد اعدامه .

— بويز ممثل الادعاء : ارجو سؤال القاتل عن الوسائل التي كان يستعملها

في سبيل الانتقال .

— حرشو : انا لست غنياً ولذلك أنتقل بالترام الا في الطرقات التي تخلو من خطوط الترام .

— رزق الله سالم ( الادعاء ) : هل عائلة البرازي حزب واحد ومتضامنة سياسياً ، وهل كان احد من افراد العائلة سجيناً في عهد المرحوم محسن البرازي ، وهل كان أحد من آل البرازي في الجيش السوري واشترك في الانقلاب ، وهل يدعي المتهم ان البلاغات التي صدرت والظروف المتعلقة بالانقلاب الثاني كانت مزورة مزيفة ؟

— حرشو : ان البرازيين متضامنون سياسياً ، ولست أعلم اذا كان سجن احد في عهد المرحوم ابن عمي ، ولم يكن في الجيش برازي اشترك في الانقلاب ، وان جميع ماصدر من بلاغات كان مزيفاً ومزوراً .

رزق الله انطاكي ( الادعاء ) : هل كان المتهم عند ما يأتي الى لبنان يمر بطريق الجبال ام بالطريق العام ، وهل شاهده رجال الامن ، وهل كان لديه اجازة من الامن العام السوري بالخروج من سوريا ؟

— حرشو : كنت أمر بالطريق العام وبعلم الامن العام ، ولدي اجازات بتواريخ معينة ، ويوم الحادث كان معي اجازة وهي موجودة لدي الامن العام السوري .

— ابو شهلا ( الدفاع ) : ما عدد عائلة البرازي وما علاقة المتهم به ، وهل كانت مجرد قرابة ام صداقة ؟

— حرشو : عددنا ( ٤٥٠ ) شابا وكانت علاقتي بالمرحوم جيدة جداً ، فهو الذي يحضنني في صدره وكان يستدعيني هاتفياً اذا طال غيابي عنه اكثر من اسبوع ، واخوته متزوجون من شقيقاتي الثلاث ، وقد وقع علينا الخبر وقوع الصاعقة ، ولكم ان تذهبوا الى حماة ، فحي البرازيين مجلل بالسواد ، ونساؤنا يرتدين السواد ايضاً ، والعائلة أجمعت على استنكار الحادث ضد زعيمها المرحوم .

— ابو شهلا : هل تعتقد عائلة البرازي ان محاكمة جرت للمرحوم محسن ، وهل أطلع المتهم على مضبطة الاتهام ؟

— حرشو : ابن عمي أعدم دون محاكمة ، ولا يوجد مضبطة والحالة هذه .

وهنا وجه الاستاذ أبو شهلا هذا السؤال : من كان حاضراً من المحامين محاكمة البرازي . ومن تولى الدفاع عنه ؟

— حرشو : لم تجر محاكمة ولم يكن محامون ، وانما سمعنا الحكم ونص البلاغ في الاذاعة .

— ابو شهلا : استغرب ذلك ولا يمكنني ان أتصور ان محاكمة كهذه تجري في بلد عزيز كسوريا ، القوانين فيها تكفل الحريات ، دون ان يكون هناك محام يدافع عن المتهم !...

— بويز : لقد خرج ابو شهلا من السؤال الى الاستنتاج ، ويجب ان يوجه هذا السؤال الصريح عن طريق المحكمة الى المدلية في سوريا .

— ابو شهلا : كنت أتمنى ان تكون جهة الادعاء صريحة هي الاخرى فتجيبنا صراحة عن ذلك .

— بويز : إما ان الدفاع يتهم بلاغات رسمية صريحة بالتزوير ، واما ان يقبل بها على علاتها . (وهنا ساد الهرج وطلب الرئيس الى الجميع الهدوء والسكينة) . فقال الاستاذ رزق الله سالم ( الادعاء ) : لاول مرة اقف للدفاع أمام محكمة لبنانية ، وأرجو من الزملاء ان يكونوا هادئين فيسمحوا لنا بالكلام ولا ينفعلوا ، والا فلنصمت ونعد من حيث أتينا .

فلطف الرئيس الجو واعتذر الاستاذ أبو شهلا للاستاذ انطاكي ورحب به ، ثم استمع المجلس العدلي الى اللجنة الطبية التي عاينت جثة اللواء الحناوي فأيدت ما جاء في تقريرها الموجود في الملف وهو يناقض ادعاء المتهم ويثبت ان الرصاص أصاب الحناوي من الخلف ، واستمعت الى افادة الامير فريد شهاب .

ثم نودي المقدم مربود وزوجته وتبين انهما اعتذرا لاسباب شرعية فاكتفي بافادتهما المدونة وكذلك الشاهد مجدلاني صاحب محل الحلاقة الذي حصل الحادث أمامه، واستمع المجلس على التوالي افادات الشهود : حسن ديب سليم (وكانت افادته تجرم المتهم) ومحمد خليل الموسوي وزكريا الحرسا .

ثم نودي الشاهد نذير فنصه، فطلب المحاميان انطاكي وبويز ان لا يتوسع المجلس بالاستقصاء حتى لا يخرج عن موضوع المحاكمة، واعترض على الطلب ابو شهلا والجود .

وقد افاد الاستاذ نذير فنصه بانه لا يعرف المتهم، ثم تحدث عن مقتل البرازي فقال :

« كنت يوم الحادث في بيروت وعدنا في المساء الى دمشق، وفي الساعة الثالثة من صباح اليوم التالي طُرق باب منزلي ودخل علي عدد من الضباط فطلبوا الي رفع يدي ومرافقتهم، فسرت بحراستهم الى ساحة الاركان . وهناك عدد من الضباط والسيارات المصفحة، وكان المرحوم البرازي وولده خالد هناك حافيين بالبيجامات، فسألني المرحوم : « شو القصة » فقلت لا أعلم . لعل هناك انقلاباً ... وظن بعض الضباط اننا نتكلم في أمر ما فضربني أحدهم وقال أنتا تمرون هنا ؟ وقالوا لنا ان محكمة الضباط حكمت علينا بالاعدام فسكتنا ! ثم قالوا لنا تفضلوا، فسرنا والحراب في ظهورنا، وهناك طلبت مقابلة الحناوي، وبعد مذاكرة بين الضباط سمح لي بمقابلته وأدليت اليه بحديث، وكان صديقاً لي فشرح لي ظروف الانقلاب، وبعد حوالي ثلث ساعة دخل الضباط قائلين « قتلناهم » فقال لي الحناوي : « قتلناه » وأخرجوني مخفوراً الى سجن المطار، ونقلت في اليوم الثاني الى سجن المزة، وهذا كل ما اعلم، وأذكر اننا عندما كنا في ساحة الاركان شاهدت من النوافذ الضابط مربود ولفيفاً من الضباط، ولم نقف هناك اكثر من خمس دقائق، فكانت الشتائم تنهمر علينا وشاهدت أحد الضباط يصفع المرحوم البرازي .

— الرئيس : على من مسؤولية قتل البرازي في اعتقادك ؟

— فنصه : لقد أذاعوا بيانات بتواقيعهم وعليهم تقع المسؤولية فلا موجب لهذا السؤال .

— الرئيس : هل كان الحناوي مضغوطاً عليه من أجل الحكم .

— فنصه : لا أحكم بشيء ، ولكن المرحوم البرازي التجأ الى الضابط محمد معروف كما التجأت انا الى الحناوي ، وأراد معروف انقاذه فلم يستطع .

— الرئيس : هل المسؤولية تقع على الحناوي بوصفه رئيساً أم على مجلس الضباط؟

— فنصه : هذا سؤال سياسي يا سيدي .

— الرئيس : هل كان خلاف بين البرازي و الحناوي ؟

— فنصه : نعم هناك خلاف ( وروي حادثة اقالة الاستاذ اسعد طلس من وظيفته في وزارة الخارجية ، وكيف ان المرحوم الحناوي توسط لديه بوصفه سكرتيراً خاصاً لحسني الزعيم ووعد باعادته ) ثم تابع الشاهد : ان الحناوي كان عالماً بالقبض على البرازي ووافق على قتله .

وطلب الاستاذ انطاكي تسجيل ما قاله فنصه من شكوى المرحوم الحناوي ولجوئه اليه من أجل الاستاذ طلس .

وثارت مشادة بين وكلاء الحق الشخصي والدفاع فهدأها الرئيس ، ثم استمع المجلس العدلي الى افادة خالد البرازي ابن المرحوم محسن البرازي الذي تعرف عليه المتهم بقوله : « ابن عمي وحبيبي » وبدأ يقص معلوماته عن حادث مقتل ابيه فقال :

« جاء والدي الى المنزل حوالي الساعة الحادية عشرة مساء واجتمع بشخصية سياسية سورية ، وكانت الساعة الثانية عشرة حينذاك فطلب الي الخروج ، وحوالي الساعة الثانية والنصف او الثالثة سمعت ضربة كالقنبلة ودوي رصاص وصراخاً ، وأخذ الضباط يطلقون الرصاص ويسألون الخادمة

عن والدي ، وسألوني أنا عنه وأطلقوا علي رصاصة ، فقلت لهم انه غير موجود ، ورددوا جميعهم « اخرجوا الكلاب » ثم حملوني وضربوني ووضعوني في مصفحة وبعد اربع دقائق خرج والدي بالبيجاما حافي القدمين ، وكانوا يضربونه ويشتمونه بينما تفوح من افواههم رائحة الخمر ، وكانوا يضربونه بوحشية وقساوة ... ثم نقلوه بسيارة « جيب » نحو الاركان ، وكانت تتبع السيارة مصفحة ، وكانت دار الزعيم عند ذلك مطفأة الانوار » .

« وأنزل بعد ذلك والدي من الاركان وأخذوه الى مسافة ١٠ أمتار تقريباً ، وكان هناك جميع الضباط وتسود المكان فوضى ، فحاولت الدنو من والدي وشعرت بالهول ، لان احد الضباط كان يحمل مسدساً ويتكلم بلغة اقليمية قد تكون علوية مع ولا قتله ، ولكن أحد الضباط منعه .. أركبنا السيارة مرة ثانية وانتقلنا نحو المزة ، وكانت سيارة الجيب تبتعد عن المصفحة مسافة عشرة امتار وكان الجنود الذين يحيطون بي في المصفحة يوجهون الي الرشاشات وقد قالوا لي : حسني الزعيم وابوك خلصوا بدهم يموتوا ، الآن دور الزعيم الحناوي ! .

« وبعد ان بعدنا عن محلة المزة مسافة ٢٠٠ متر وجدنا مصفحة وجنوداً وبينهم شخص أؤكد انه المرحوم حسني الزعيم ، وقد استمر اطلاق الرصاص عليه من الرشاشات خمس دقائق ، وكنت أرى الرصاص يخترق جسمه كخيط من نار ، كما رأيت الجنود الذين كانوا في السجن يدوسونه بالارجل ، وقال الضابط الذي كان معي : « شفت يا كلب » .

ثم عدنا من المزة وأخذوني الى الاركان ، وفي المدخل رأيت شخصيات تدخل وكانت تملأ الارض شظايا زجاج محطم سبب لي جروحاً في قدمي اذ كنت حافياً وأخذني ضابط الى غرفة سجنت فيها حتى الظهر تقريباً ، ثم أوصلوني الى منزل أحد الاصدقاء .

( وكانت حرم المرحوم محسن البرازي والبرازيون والمتهم نفسه يبكون عند ما كان يقص خالد هذه القصة ) .

وسئل خالد عمن يعتقده المسؤول عن اعدام والده فأجاب : « اعتقادي الشخصي ان المسؤول هو الحناوي ! » .

وفي الساعة الثالثة والنصف تابع المجلس النظر في القضية ، فاستمع اولا الى وكلاء الحق الشخصي فتحدث الاستاذ رزق الله انطاكي عن البلاغات الرسمية التي صدرت وعن السلطة الحاكمة ومقرراتها ، وقال انه لا يجوز لفرد ان يتطاول على القضاء بأحكامه لان الجمعية التأسيسية بجملتها أصدرت عفواً عن الجرائم السياسية ، وتناول العفو الحناوي ، وان محمد حرشو بفعلته تجرأ على مقاضاة القضاء ، وانه أجل تنفيذ تصميمه بناء على تدخل السيد هنري فرعون بالحادث لجهة ردعه عن القتل مراعياً بذلك ضيافة السيد فرعون له ، وقال أخيراً أنه يرى في جريمته الجريمة المنطبقة على المادة ٥٤٩ من قانون الجزاء وطلب محاكمته بموجبها .

وقال الاستاذ نهاد بويز : قلت في نفسي لو أن لي شرف المثول بينكم كقاض لكنت طرحت الجريمة السياسية جانباً ومحاكمته على اساءته للضيافة اللبنانية وأضاف : امام رهبة الموت نقف منصفين أمام رجلين زالا ، وكلبناني لا يجوز لي التطرق الى سياسة سوريا ، وقد وفى زملائي السوريون هذا الموضوع حقه وان ما لا يجب ان نسكت عنه وعليه هو ان الدفاع الشخصي واقف للدفاع عن عائلة وأرملة وأولاد ، ولا علاقة له في نشوة الشعوب وفي ثورات المجموع .

ثم أعطي الكلام الاستاذ رزق الله سالم فقال انه لا يريد التعرض لبحث القضية سياسياً ، وان القوانين الدولية تفرض على الحكومة التي تقبل لاجئاً ان تضمن له واجب الحماية الانسانية ، وان القضية ليست قضية شخصية كما تصور الاتهام ، وأنتقد طريقة وضع الاتهام بعد اظهار محاسنه ، وتلا بيان الحكومة المؤقتة – بعد الانقلاب – للشعب ، وقد شرح اخطاء الجيش وعودته عن الخطأ ، وخلص الى القول ان الاعتداء على الحناوي شمل الاعتداء على

الاوضاع القائمة في سوريا اي الاعتداء على الشعب ، وطلب له أشد العقوبة .

وتلا النائب العام مطالعة جاء فيها : بتاريخ ١٦ ايلول ١٩٥٠ لجأ الى لبنان كل من الضباط السابقين في الجيش السوري وهم : اللواء سامي الحناوي وعصام مريود ومحمود الرفاعي وسواهم من الرفاق مع بعض أفراد عائلاتهم فنزلوا اولا بفندق « سلكت » في بيروت ثم توجهوا الى بلدة برمانا حيث قضوا زمناً عادوا بعده الى بيروت واستأجروا بيتاً كائناً في شارع الحازاني ، وكانوا يتنقلون في المدينة بالوسائط العامة منها القطار الكهربائي القريب من مسكنهم ، وحوالي الساعة الحادية عشرة من نهار الاثنين الواقع في ٣٠ تشرين الاول ١٩٥٠ بينما كان اللواء الحناوي ومريود وزوجة هذا الاخير واقفين في محطة المزرعة ينتظرون الركوب في القطار الكهربائي فاجأهم المتهم محمد حرشو البرازي الذي كان يترصدهم وأطلق الرصاص على ظهر اللواء الحناوي ملاصقة فقتله وفر هاربا ، الا ان عصام مريود رفيق الحناوي وبعض شرطيين وسواهم من الناس لحقوا بالقاتل حتى اضطر الى الالتجاء الى بيت السيد فؤاد عباس في بناية كبارة الكائنة مقابل مكان الحادث مع بعض الانحراف .

وهناك القى القبض عليه الشرطيون خليل المراوي ونعمة المولى وعبد الرزاق محفوظ وعبد الغني سلهب وضبطوا منه مسدسه وسلموه الى التحقيق . وفي التحقيق تمنع المتهم عن الجواب الا ان الفعل كان ثابتاً من تلقاء نفسه ، وهل من ثبوت يضاهي فعلا حصل على قارعة الطريق في منتصف النهار فيهرب الجاني ويلحق به الناس صارخين مولولين ؟

ثم قال : « ادعاء ذو جواب وحل منشود ، فقضاة الحكم والنيابة ومحامو الدفاع والادعاء الشخصي يبغون اليقين ، ويتوخون الحقيقة حسنة كانت ام قبيحة . وحقيقتنا هنا هي معرفة السبب الحقيقي الدافع الى القتل ضمن نطاق

قضائي ونهج مسلكي يفرضه القانون ويوحيه الواجب ، فاذا كان محمد حرشو قتل اللواء الحناوي لاجل عمل مشروع وفعل مسموح أتاه هذا الاخير . فمحمد حرشو يستحق ليس عقاب القاتل المتعمد فحسب بل جزاء من قتل موظفاً قام بالواجب ونهض بمقتضيات السنن كما في المادة ٥٤٨ من قانون العقوبات ، اما اذا كان الحناوي أمر بقتل محسن البرازي ارتجالا واعتباطاً فيسقط حكم المادة ٥٤٨ المذكورة ويكون للمتهم في القتل العمد وضع يقدره مجلسكم الموقر » .

وختم مرافعته قائلا : « وعليه فان النيابة لا تقر مبدأ حق الاقتصاص للفرد لما في ذلك من خرق للقواعد ومثابة لاهل الغواية ، ولان الثأر حلو أوله ومر آخره ، الا ان هذا الشارع وهو لا يخلف قوله ولا ينقض حكمه رأى بثاقب نظر وعالي فكرة ما للبلاء في النفس اذا أحاطها ، واليأس في القلب اذا أطبق عليه من جراء شر حل او قهر وقع نهتهما الشريعة وأنكرهما العرف ، ان هذا الشارع أوصى بالرأفة ونصح باللين لما في ذلك من درية دون ان ينسب ذلك الى ضعفه ، بين خطب جسيم ، مصرع المرحوم محسن البرازي ، ومصاب أليم مقتل المرحوم سامي الحناوي ، لاحول ولا قوة الا بالله العظيم » .

وأعطي الكلام لمحامي الدفاع الاستاذ اميل لحود فألمح الى كل ما ورد في التحقيق وافادات المتهمين ، ناقضاً الحجج الواهية التي تقدم بها الادعاء والشهود ، مدللا على ان القاتل انما قتل انتقاماً لابن عمه وربيبه ، وان البلاغات التي صدرت كانت مبهمة فخلت من تحديد الخيانة الموصوفة ، فحري بعائلة البرازي ان تحقد وان تتعرف الى نوع الخيانة التي ارتكبها زعيم العائلة ومحور فخارها ، وان تطمئن الى براءته وهي متأكدة منها ، ثم ناقض اقوال مدير الامن العام ، وتلا مذكرة وجهها الى المفوض حسين نصر الله جاء فيها : « الرجاء التحري عليهم وسوقهم الى الامن العام وابقائهم الى الغد لانتظار تعليمات الوزارة » مدللا بذلك على ان محمد حرشو لم يطرد من لبنان لانه

ترك بعد ذلك ولم تصدر الوزارة اية تعليمات .

وأخيراً أعطي الكلام للاستاذ حبيب ابي شهلا فتعرض لمجمل حوادث الانقلاب فمجدها ، ولام أبطال الانقلاب الثاني لانهم فعلوا ما لم يفعله سواهم في الانقلابين الاول والثالث من اراقة الدماء وقال : ان لبنان من اكبر ضابط حتى أصغر جندي قام بواجب الحناوي وشيعه الى الحدود ، وان دمشق لم تشيع بطلها كما فعل لبنان ، وحدد أسباب مقتل الحناوي كما جاء في افادة عصام مريود عند ما سئل اذا كانت الاسباب سياسية :

« على أثر الانقلاب الذي قام به الجيش بزعامة اللواء سامي الحناوي حوكم الزعيم ومحسن البرازي وأعدما ، ولما كان الحناوي رئيس الانقلاب ورئيس المحكمة التي اصدرت الحكم حقد آل البرازي على الحناوي لاعدام نسيبهم » . وبهذا نفى ان تكون الاسباب غير نفسية وغير شخصية .

وقال انه تجب محاكمة القاتل بالنص القانوني « قتل وهو يخضع لثورة غضب شديد من العمل غير المحق ، وهو على جانب كبير من الخطورة » . ومراعاة لحالته النفسية اذ كان يؤمن بان قريبه قتل بدون محاكمة ، وان النص القانوني يعطيه الاسباب المخففة والعذر المخفض ايضاً الذي نصت عليه المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات . وترك للمحكمة رأيها في حكم عادل هو راضخ له .

وفي يوم ١٧ كانون الاول ١٩٥٠ أصدر المجلس العدلي قراره التالي :

« بما ان الادلة توافرت على ان المتهم الحاضر انما اقدم على اقتراف الجريمة عن سابق تصور وتصميم بقصد الانتقام لابن عمه المرحوم محسن البرازي ادراكا لثأره من زعيم الانقلاب الثاني المرحوم سامي الحناوي .

وبما ان العمد ثابت بتقارير الأمن العام وشهادة مديره الامير فريد شهاب الذي كان واقفاً على نية المتهم بتاريخ سابق لوقوع الجريمة باكثر من شهر

الامر الذي اقتضى ابعاده خارج البلاد ، وثابت ايضاً باعتراف المتهم بانه يضمر الضغينة للواء الحناوي الذي يعتبره المسؤول الاول عن مصرع ابن عمه بغير حق – على زعمه – وبوقوفه مترصداً في محطة المزرعة اكثر من عشر دقائق يترقب بجنان ثابت مرور اللواء الحناوي ورفيقه المقدم عصام مريود .

وبما ان ادعاء المتهم ان اللواء سامي الحناوي ورفيقه المقدم عصام مريود حاولا شهر مسدسيهما عند ما رابط المتهم ، وادعاء هذا الآخر أنه قتل دفاعاً عن نفسه مكذب بمرافعات المحاكمة ومجرد عن اي دليل .

وبما ان المتهم لم يقدم على ارتكاب جريمة في ثورة غضب شديد فانتفى والحالة هذه التعبير الذي نصت عليه المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات ، فادعاء الدفاع ان ثمة عذراً مخففاً قانونياً هو في غير محله .

وبما ان المتهم الحاضر يزعم انه انما قتل الحناوي اخذاً بثأر ابن عمه المرحوم محسن البرازي رئيس الوزارة الذي انتزع بحسب مزاعمه من سريره ليلا وعنوة فقاده الجنود وهم يلكمونه الى ساحة الاركان حيث استقر الرأي على اعدامه بدون محاكمة ونفذ فيه الاعدام في محلة المزة على مشهد من ابنه خالد البرازي الذي روى للمتهم الحاضر ولافراد عشيرته ما حل بوالده فأثار هذا ثائرتهم واعتبروا الحناوي المسؤول الاول عن مصرع زعيمهم البرازي فأقدم المتهم تحت تأثير هذه الثورة النفسية التي تراوده طيلة هذه المدة على الانتقام .

وبما ان شهود الدفاع السادة خالد البرازي ونذير فنصه والاستاذ المحتسب شهدوا بما رواه الفتى خالد عن مصرع والده على هذه الصورة ، بينما البلاغات الرسمية وشهادة المقدم عصام مريود تفيد ان السيد البرازي انما أعدم على اثر محاكمة قام بها رجال الانقلاب .

وبما ان هذا المجلس ليس من شأنه ان يتعرض لبحث هذه النقطة غير انه لا يسعه في ظروف هذه القضية الا ان يجد المتهم الذي ارتسمت في مخيلته الرواية التي رواها خالد البرازي عن مصرع أبيه اسباباً تقديرية مخففة .

وبما ان جريمة القتل عمداً تنطبق على المادة ٥٤٩ من قانون العقوبات فقرتها الاولى .

وبما ان جريمته لجهة نقل السلاح بدون رخصة تنطبق على المادة ٢٢ من القانون المذكور .

لذلك

يقرر المجلس بالاجماع الحكم على المتهم الحاضر محمد حرشو البرازي بالاعدام لارتكابه جريمة القتل عمداً ، وبالاكثرية انزال هذه العقوبة للاسباب التقديرية المخففة الى ثماني عشرة سنة ، وبحبسه شهراً واحداً ، وبتغريمه ٢٥ الف ليرة لبنانية لنقله سلاحاً ممنوعاً بدون رخصة على ان تطبق بحقه العقوبة الاولى الاشد وبتضمينه خمسة وعشرين الف ليرة لبنانية بمثابة تعويض وضرر مادي لورثة المرحوم سامي الحناوي قراراً قاطعاً أعطي وأفهم علناً بالدرجة الاخيرة في السادس عشر من كانون الاول ١٩٥٠ .

---

## ج — اقرار الدستور

### وانتخاب رئيس الجمهورية

وأقرت الجمعية التأسيسية في جلستها المنعقدة بعد ظهر يوم الاربعاء الواقع في ٦ ايلول ١٩٥٠ الدستور السوري ، ثم اقرت المادة ١٦٤ المتعلقة باقرار المراسيم من قبل رئيس الجمهورية ، ثم تلي نص مادة وضعتها لجنة الدستور بناء على اقتراح عشرة من اعضاء الجمعية التأسيسية بتحويلها الى مجلس النواب وهذا نصها :

١ - تنتهي الصفة التأسيسية للجمعية الحاضرة فور اقرار هذا الدستور وتصبح مجلس نواب يمارس الصلاحيات المنصوص عنها في هذا الدستور .

٢ - يستمر مكتب الجمعية التأسيسية في عمله الى ان تجري انتخابات المكتب المنصوص عنها في المادة ٥٣ من الدستور .

وقد ورد في مقدمة الدستور ما يلي :

« نحن ممثلي الشعب السوري العربي المجتمعين في جمعية تأسيسية بإرادة الله ورغبة الشعب الحرة نعلن أننا وضعنا هذا الدستور لتحقيق الاهداف المقدسة التالية :

اقامة العدل على أسس قوية حتى يضمن لكل انسان حقه دون رهبة او تحيز وذلك بدعم القضاء وتوطيد استقلاله .

نشر روح الاخاء والتسامح بين المواطنين في ظل حكم جمهوري ديمقراطي حر حتى يشعر كل انسان أنه جزء في بنيان الوطن وان الوطن في حاجة اليه.

ضمان الحريات العامة الاساسية لكل مواطن ، والعمل على ان يتمتع بها فعلا في ظل القانون والنظام ، لان الحريات العامة هي أقدس المعاني التي تمثل فيها مفاهيم الشخصية والكرامة الانسانية .

دعم واجب الدفاع عن الوطن والجمهورية والدستور وذلك بمساهمة كل مواطن بدمه وماله وعمله وعلمه حين يقتضي ذلك واجب الحفاظ عليها .

تحرير المواطنين من ويلات الفقر والمرض والجهل والخوف باقامة نظام اقتصادي واجتماعي صالح يحقق العدالة الاجتماعية ، ويحمي العامل والفلاح ، ويؤمن الضعيف والخائف ، ويوصل كل مواطن الى خيرات الوطن .

كفالة المساواة في الواجبات العامة والحقوق التي قررها الدستور ونصت عنها القوانين ، وبصورة خاصة المساواة في الضرائب بنسبة تصاعدية حتى تكون مساواة في التضحية والقدرة على المساهمة في ادائها .

تقوية الشخصية الفردية وتثقيفها وتعهدها حتى يشعر كل مواطن انه المسؤول الاول عن سلامة الوطن وعن حاضره ومستقبله ، ويعرف ان الوطن هو

الحقيقة الخالدة الباقية وأن السوريين جميعاً أمناء عليها حتى يسلموها الى اولادهم وأحفادهم موفورة الكرامة منيعة ، عزيزة الجانب ، ويكون ذلك بتثقيف الشعب ثقافة وطنية صحيحة ، ونشر التعليم وتسهيل أسبابه وبث المبادىء الاخلاقية القويمة وتنمية الشعور الاجتماعي والتضحية في سبيل المجموع .

ونعلن ان شعبنا السوري الذي هو جزء من الامة العربية بتاريخه وحاضره ومستقبله يتطلع الى اليوم الذي تجتمع فيه أمتنا العربية في دولة واحدة ، وسيعمل جاهداً على تحقيق هذه الامنية المقدسة في ظل الاستقلال والحرية .

ونعلن أن هذه المقدمة جزء لا يتجزأ من هذا الدستور ، وضعت لتذكر المواطنين بالمبادىء التي قام عليها قانونهم الاساسي :

واننا نحن ممثلي الشعب السوري العربي لنضرع الى الله العلي القدير ان يحفظ أمتنا وشعبنا ويقيها كل مكروه ، ويسدد خطانا حتى نحقق مثلنا العليا ونعيد بناء المجد العظيم الذي شاده أسلافنا العظام ، ونرسم لابنائنا وأحفادنا طريق السؤدد والعز » .

هذا وبعد ان اقرت الجمعية التأسيسية الدستور وتحولت الى مجلس نيابي اجتمع المجلس في الساعة الخامسة بعد ظهر يوم ٦ ايلول ١٩٥٠ لانتخاب رئيس الجمهورية ، وقد استعدت الحكومة لهذه الجلسة التاريخية استعداداً كبيراً فأوعزت برفع الاعلام على الدوائر الرسمية واضاءة الانوار الكهربائية ، واصطفت فصائل من الجند والدرك والشرطة على طرفي الطريق من القصر الجمهوري حتى المجلس النيابي ووقفت أمام المجلس فرقة من موسيقى الدرك وازدحمت الشوارع بجماهير الاهلين .

وقد افتتح الجلسة رئيس المجلس النيابي معلناً أنها مخصصة لانتخاب رئيس الجمهورية ، ثم جرت عملية الانتخاب في جو من الهدوء والسكينة ، وبعد فرز الاصوات تبين ان عدد المقترعين ( ١٠١ ) وقد نال فخامة الاتاسي منها ( ٩٢ ) صوتاً .

وهنا أعلن رئيس المجلس النتيجة ، وأعلن رفع الجلسة نصف ساعة ريثما يبلغ مع اعضاء مكتب المجلس فخامة الرئيس ذلك ويرجوه الحضور الى المجلس لاداء اليمين .

وفي الساعة السادسة والربع وصل موكب الرئيس وأدى فخامته اليمين الدستورية أمام الحضور وهي :

« اقسم بالله العلي العظيم ان احترم دستور البلاد وقوانينها ، وان اكون أميناً على حريات الشعب ومصالحه وأمواله ، وان اكون مخلصاً للنظام الجمهوري ، وان ابذل جهدي وكل ما لدي من قوة للمحافظة على استقلال الوطن والدفاع عن سلامة أرضه ، وأن أعمل على تحقيق وحدة الاقطار العربية » .

ثم القى فخامته الكلمة التالية :

« حضرات النواب المحترمين : أستهل كلمتي بالشكر أزجيه اليكم جميلا جزيلا على ما منحتموني من ثقة غالية ، وما أوليتموني من شرف رفيع بانتخابكم إياي رئيساً للجمهورية السورية ، واني اذ اشكر لكم شعوركم النبيل نحوي اتوجه الى الله العلي ان يوفقني لاداء الامانة التي حملتمونيها وتحقيق الرسالة التي عهدتم بها الي ، وان ذلك منوط باحترامنا جميعاً للدستور ووفائنا لمبادئه والتنفيذ النزيه للقوانين والشرائع المستوحاة منه .

وانه ليسرني - وقد أتممتم ما عهدت به الامة اليكم من مهمة سامية ومسؤولية خطيرة - أن أبارك لكم عملكم وان أثني على ما بذلتموه في سبيل ذلك من جهد واخلاص حتى جاء الدستور وقد ضمن لكل فرد حريته ، وصان لكل مواطن حقه ، واكد للشعب سلطانه ، وعزز للقضاء حرمته ، وحدد لكل سلطة حدودها ، في مبادىء تقدمية واضحة وعلى أسس حديثة عادلة تساير تطورات الزمن وتحقق العدالة الاجتماعية .

أيها النواب الاعزاء : اما وقد تم الدستور بحمد الله فاني أرجو ان نبدأ اليوم مرحلة جديدة تتعاون فيها جميع عناصر الامة وتتآزر كافة طبقات الشعب

على توفير أسباب الرفاه والازدهار للوطن ، واني ليطيب لي ان انتهز هذه الفرصة لاعرب عن حرص سوريا على تقوية اواصر الود والتعاون مع جميع الاقطار العربية ، وعلى العمل باخلاص في جامعة الدول العربية على تحقيق كل ما يؤول لرفع شأن العرب وتقوية الروابط فيما بينهم ، وخاصة لاعادة الحق والعدل الى نصابهما في فلسطين العزيزة . كما يطيب لي ان انوه برغبة سوريا في اقامة علاقاتها مع الدول الاجنبية على اساس الود والتفاهم ، والمساهمة في منظمة الامم المتحدة ، وتحقيق ما انطوى عليه ميثاقها ، وتأييد كل ما من شأنه ان يعزز الحق والسلام في العالم .

أيها النواب الكرام : هذه فاتحة عهد جديد فلنقبل عليه بنفوس يملؤها الامل والثقة والعزم ، ولنبدأ مرحلتنا الجديدة بالايمان الصادق والعمل المنتج والغرض النزيه ، ولتكن غايتنا المثلى وهدفنا الاسمى مرضاة الله وسعادة الشعب ومجد الوطن .

بارك الله فيكم وسدد خطاكم ووفقنا جميعاً الى سواء السبيل » .

هذا وعملا بالتقاليد الدستورية قدمت الوزارة القائمة استقالتها الى رئيس الجمهورية الذي عهد بعد استشاراته الى رئيسها المستقيل الدكتور ناظم القدسي بتأليف الوزارة الجديدة ، وقد ألفها في الثامن من ايلول ١٩٥٠ من السادة :

| | |
|---|---|
| الدكتور ناظم القدسي | للرئاسة والخارجية |
| حسن الحكيم | وزير دولة |
| زكي الخطيب | للعدلية |
| هاني السباعي | للمعارف |
| شاكر العاص | للمالية |
| احمد قنبر | للاشغال العامة |
| الدكتور جورج شلهوب | للصحة والاسعاف العام |

| | |
|---|---|
| الدكتور فرحان الجندلي | للاقتصاد الوطني |
| الزعيم فوزي سلو | للدفاع الوطني |
| رشاد برمدا | للداخلية |
| علي بوظو | للزراعة |

وعقد المجلس النيابي جلسة في يوم ١١ ايلول ١٩٥٠ لتلاوة البيان الوزاري وطرح الثقة ، وقد لوحظ ان النواب المستقلين ونواب الكتلة الجمهورية قاطعوا الجلسة وبذلك بلغ عدد الغائبين ٤٩ نائباً ، وقد نالت الوزارة الثقة باكثرية ٦٢ صوتاً بما في ذلك اصوات الوزراء ، وكان عدد النواب الحاضرين ٧٢ نائباً .

---

## د — مؤامرة دنيئة

### على حياة العقيد أديب الشيشكلي

هذا وقد روعت البلاد مرة اخرى ووجمت الامة السورية وعلت محياها سمات الاشمئزاز والاحتقار والسخرية لما بلغت مسامعها المعلومات التالية التي اذاعها النائب العام العسكري وهي :

« في الساعة الواحدة والنصف من ليل ١٠ - ١١ تشرين الاول ١٩٥٠ بينما كانت سيارة العقيد أديب الشيشكلي العسكرية تقله ومعه بعض الضباط في طريق عودتهم الى دمشق عن طريق دمر ، فاجأهم كمين مسلح باسلحة نارية اوتوماتيكية ، فأصيب الملازم الاول حسين حده باربع رصاصات احداها في عنقه ، والثانية في كتفه الايسر ، والثالثة في ساعده ، والرابعة في راحته ، وأصيب الملازم الاول بكري الزوبري برصاصة في فكه ، وأصيب الملازم غالب الشقفة بجرح خفيف ، ولم يصب الباقون بأذى ، وقد أشرف جراح المستشفى العسكري الدكتور مرشد خاطر مع طائفة من الاطباء على اسعاف الجرحى .

وقام القضاء العسكري بالتحقيق فوراً فتبين له ان الكمين كان مؤلفاً من أربعة أشخاص هم المدعى عليهم : حسين توفيق ، وعبد القادر عامر وهما من التبعة المصرية ، وعباس الخرسان وهو طالب عراقي في معهد الحقوق بدمشق ، وزهير ابراهيم يوسف وهو لاجيء فلسطيني .

ووقف التحقيق على مخبأ الاسلحة والذخيرة في احدى دور حي المهاجرين وأحد حوانيت حي الشركسية ، وعثر فيهما على عدد من الرشاشات والقنابل والمسدسات والالغام والديناميت ومختلف أدوات التفجير والتدمير وكمية ضخمة من الذخيرة المنوعة .

وقد اعترف المدعى عليهم بجريمتهم وذكروا وقائعها بالتفصيل ، وتبين لقاضي التحقيق ان هؤلاء المعتدين ينتمون الى منظمة ارهابية تضم فضلا عن بعض السوريين أشخاصاً من سائر الاقطار العربية قامت منذ سنتين بسلسلة خطيرة من الحوادث أخلت بالنظام والامن في البلاد .

وقد القي القبض على المدعى عليهم : عبد القادر عامر ، أحمد الشرباتي ، الدكتور أمين رويحة ، بهجت العلبي ، عبد الحسيب العلبي ، هاني محمود الهندي ، حسين توفيق ، عباس حميد الخرسان ، زهير ابراهيم يوسف ، نجيب سليم كحيل ، محمد علي نوبلاني ، اسماعيل كامل اسماعيل ، عبد الرحمن شرقاوي ، جودت موسى ضاحي ، فهد نافع المولى ، نشأة شيخ الارض ، انطون عبده الحمصي ، يوسف وديع البنا ، توفيق عثمان فيطان ، فتحي مصطفى الكتكاني ، جهاد الضاحي .

وليس بينهم اي عسكري ، وهؤلاء رؤساء وموجهو وممولو هذه المنظمة ، ولا يوجد الآن موقوف سواهم ، وسيتابع التحقيق من علاقة هؤلاء بغيرهم ممن اشتركوا في هذه الحوادث او وجهوها ام مولوها » .

اما المنظمة الارهابية المتقدم ذكرها : فهي جمعية تدعى « كتائب الفداء العربي » وتقوم مبادؤها على محاربة الاستعمار واغتيال من يتعاون مع المستعمرين ،

وابادة العنصر اليهودي .

وقد فكرت هذه الجمعية بايجاد ممولين لحركتها بالتعرف على الأثرياء واقناعهم بفكرتهم ، والسطو على المصارف الاجنبية للحصول على المال ، وهي تتألف من حسين توفيق الذي يقوم بالمهام المالية ، وعبد القادر عامر بمهمة التسليح ، وهاني المندي بمهمة الاستخبارات ، وجهاد الضاحي بمهمة الدعاية ، وجورج حبش بالشؤون الخارجية الخ ..

وقد تضمن قرار الاتهام اتصال هؤلاء الاعضاء المتهمين بالسيد احمد الشرابآتي والدكتور امين رويحة ونشأت شيخ الارض وقبضهم الاموال منهم لتنفيذ خططهم ، وان حسين توفيق اتصل بالدكتور أمين رويحة الذي حاول ان يحمله ويحمل أعضاء الجمعية على اغتيال العقيد أديب الشيشكلي لانه يحمي ويساعد النائب السيد اكرم الحوراني في سياسته القائمة على الاحتفاظ باستقلال سوريا ، وقد سرد قرار الاتهام الوقائع المنسوبة الى اعضاء الجمعية المشار اليها وهي :

١ ـ حادثة نسف الكنيس اليهودي بدمشق التي قتل فيها ١٣ شخصاً وجرح ١٧ .

٢ ـ حادثة محاولة قتل الكولونل سترلينغ بدمشق .

٣ ـ حادثة القاء قنبلة على مدرسة الاليانس في بيروت .

٤ ـ القاء قنبلة على المفوضية البريطانية بدمشق .

٥ ـ القاء قنبلة على المفوضية الاميريكية بدمشق .

٦ ـ انفجار في الحي اليهودي بدار عجمي وفارحي بدمشق .

٧ ـ وضع متفجرات في وكالة اغاثة اللاجئين الفلسطينيين بدمشق .

٨ ـ تأليف جمعية كتائب الفداء العربي .

٩ ـ حادثة السيارة العسكرية التي كانت تقل العقيد الشيشكلي ورفاقه .

وقد شرح القرار الادلة على الوقائع التي سردت جميعها بما في ذلك اقوال المتهمين وافاداتهم الاستنطاقية ، وامام المحكمة وشهادة الشهود والادلة الثبوتية ثم عالج الجرائم التي يشملها قانون العفو فذكر ان هذا القانون تضمن العفو عن الجرائم السياسية التي وقعت خلال فترة ٣٠ آذار حتى ٣١ كانون الاول ١٩٥٠ ، وان الجرائم في هذه الدعوى والتي جرت وقائعها ضمن هذه المدة لا يمكن اعتبارها سياسية لانه رافقها حوادث خطيرة تهدد الامن في البلاد وتودي بحياة المواطنين .

وفي ١٢ آذار ١٩٥١ لفظت المحكمة العسكرية حكمها بالاعدام على :

حسين توفيق احمد باشا

عبد القادر بن محمود عامر

زهير بن ابراهيم يوسف

عباس بن حميد الخرسان

وبالسجن مع الاشغال الشاقة :

٥ سنوات على نشأت بن رفعت شيخ الارض من تاريخ توقيفه ١٨ تشرين الاول ١٩٥٠ .

٢٨ شهراً على احمد بن عثمان الشرابآتي من تاريخ توقيفه ١٧ تشرين الاول ١٩٥٠ .

٣ سنوات على جهاد موسى ضاحي منذ توقيفه .

٣ سنوات على هاني بن محمود الهندي منذ توقيفه .

١ سنة واحدة على عبد الحسيب زكي العلبي منذ توقيفه .

١ سنة واحدة على كل من جودت موسى ضاحي ، ومحمد بهجة زكي العلبي ، وعبد الرحمن يوسف شرقاوي ، وفتحي مصطفى الكتكاني ، واسميل محمد ، وكامل اسميل منذ توقيفهم .

وهو حكم قابل للتمييز ، اما الدكتور امين رويحة فقد تأجلت محاكمته الى وقت آخر بسبب مرضه .

وفي اوائل نيسان ١٩٥٠ وجه حسين توفيق المحكوم بالاعدام رسالة الى مدير العدلية العسكرية هذا نصها :

من مقدمه المحكوم حسين توفيق في قضية السيارة العسكرية .

أتشرف باحاطة سعادتكم علماً بان كل ما جاء في افادتي الاستنطاقية الاولى بخصوص الاعتداء على السيارة العسكرية صحيح ومطابق للواقع تماماً ، فأنا وان كنت ضربت للحصول على الاعتراف الا ان ما وقع من الضرب لم يكن له اي أثر في حملي على الاعتراف .

ان الذي جعلني أقرر الحقيقة هو شعوري بالخطأ الجسيم الذي ارتكبته في حق رجل كريم أحسن إليَّ ، فعندما واجهت سعادة العقيد أديب الشيشكلي قبل التحقيق أمرني بالجلوس وقدم إليَّ سيجارة وعاملني معاملة حسنة فشعرت بتأنيب الضمير واحتقرت نفسي وقررت امام المستنطق الحقيقة كاملة ولم أفتر على أحد بالكذب ، وذكرت الحق عن نفسي قبل ان اذكره عن غيري ، ولم أحاول التنصل من تبعة عملي ، أما عن موقفي اثناء المحاكمة وما كان من انكاري فيرجع الى الاسباب الآتية :

١ ـ شعرت بعجزي عن الاعتراف ، اذ كيف أقول للمحكمة اني اعتديت هذا الاعتداء المنكر على رجل أحسن إليَّ ، وكنت قبل اقدامي على الجريمة أعتقد ان في القضاء على العقيد اديب الشيشكلي مصلحة للبلاد .. ثم ظهر لي ان اعتقادي بني على أساس غير صحيح ، وان العكس هو الصحيح ، وان ما وصل إليَّ من معلومات بهذا الخصوص كان عن طريق الدكتور أمين رويحة الذي خدعت فيه واعتقدت بصدق وطنيته ، ثم تبين لي انه يعمل لتحقيق مآرب شخصية لا علاقة لها بالوطنية الحقة ولا بصالح البلاد كما ظهر من التحقيق أنه يعتمد على دولة أجنبية تمده بالمال ، فأنا لو كنت علمت هذه الامور من

قبل لما كنت عملت معه مطلقاً بل كنت أعتبره خائناً لبلاده ، ثم تضطرني الظروف ان أقف في قفص الاتهام مع مثل هذا الرجل وفي قضية واحدة ... فكيف أعترف وكيف أواجه المحكمة بعد الذي تبينته من المخازي ؟

٢ ـ ظننت ان الانكار في المحكمة قد يفيد بعض المتهمين معي اذ لاذنب لهم ، فالخطأ مني أنا ، وعلي وحدي تقع تبعة الجريمة .

٣ ـ وجدت أن جميع المتهمين اتفقوا على الانكار التام فاضطررت الى مسايرتهم .

هذه أهم الاسباب التي دفعتني الى الانكار في المحكمة ، اما الآن وقد صدر حكم القضاء ، فقد خلوت الى نفسي واستعرضت أطوار هذه القضية التعسة وقررت ان اكتب اليكم بالحقيقة المجردة وضميري مرتاح ، ولا يسعني الا ان اشكر الله على سلامة العقيد ، وأبتهل اليه ان يخفف الحكم عن اخواني ، وأرجو من سعادتكم ان تبلغوا الجهات المختصة عن رغبتي في التنازل عن حقي في التمييز الذي قدمه وكيلي الى المحكمة كما ارجو ان تعملوا على التعجيل بتنفيذ الحكم في ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

حسين توفيق

ولما كان المحكومون قد استأنفوا القضية الى محكمة التمييز فقد أصدرت هذه المحكمة في منتصف شهر نيسان ١٩٥١ قراراً بنقض الاحكام واعادة القضية الى دائرة اخرى للنظر فيها .

وفي ١٤ ايار ١٩٥١ التأمت المحكمة العسكرية برئاسة الاستاذ اسمعيل قولي وأعلنت موافقتها على اتباع النقض الذي أقرته محكمة التمييز وأيد المتهمون أقوالهم السابقة وكذلك المحامون ، وأدلى النائب العام بمطالعة طويلة طلب فيها الحكم على عباس الحرسان بمنطوق المادتين ٥٣٥ و ١٩٩ ، ونظراً لظروف الحادث استعمال الاسباب التخفيفية بموجب المادة ٢٤٥ ، كما طلب براءة باقي المتهمين ، ولما عادت المحكمة الى الاجتماع تلا رئيسها نص الحكم وخلاصته :

الحكم على عباس الخرسان بموجب المادة ٥٣٥ ( الاعدام ) ثم تنزيل الحكم الى عشرين سنة بالاشغال الشاقة ، وللاسباب التخفيفية ايضاً تنزيلها الى عشر سنوات وبالنفي عشر سنوات خارج سوريا ، وبراءة باقي المتهمين وهم : احمد الشراباتي ، نشأة شيخ الارض ، بهجة العلبي ، هاني المندي ، جودة ضاحي ، كمال الشرقاوي ، احمد اسمعيل كامل ، وحكم على عبد الحسيب العلبي بالسجن شهراً ، واطلاق سراح الذين اعلنت براءتهم حالا ، ولما كان حكم الاعدام على حسين توفيق ، وعبد القادر عامر ، وزهير يوسف ، قد تأيد فلم يبق امامهم سوى اللجوء الى لجنة العفو .

# الفصل السابع

## ١ – بين الواقع والرجاء

يتزايد الاحساس يوماً بعد يوم بان الاحوال في الشرق العربي عامة أبعد ما تكون عن الهدوء والسلام ، ويتزايد الاحساس يوماً بعد يوم بان الحاجة ماسة الى الطمأنينة والاستقرار .

وهذان الاحساسان المتضاربان المتناقضان بين ما هو واقع وبين ما هو مرجو ان يكون هما طابع الشرق العربي اليوم ، كل فرد فيه يرجو ان تطمئن الاحوال ، وتستقر الحكومات ، وتتضح المعالم ، وتتفرغ القوى لعلاج شتى المشكلات ، داخلية وخارجية ، وليس كل فرد فحسب بل وكل سياسي في الحكم أو خارج الحكم يساوره مثل هذا الرجاء ، ويتمنى ادراك هذا المطلب ، ولكن الشرق في مجموعه محروم من الاستقرار ، لا تزال مشاكله بغير حل سواء المتعلق منها بتحديد علاقاته بالدول الاجنبية ، او موقفه من الكتل المتنافسة في العالم ، او عنايته برفع مستوى المعيشة بين اهله واستغلال موارده وتحقيق ما تسعى اليه اليوم كل الدول من اشاعة الطمأنينة الاجتماعية في ارضها .

ويتوق كل عربي الى رؤية عهد من الاستقرار الطويل يقوم على الفهم العميق لمختلف التيارات والاتجاهات والادراك الشامل لكل الامور ومعقباتها ومحتملاتها .

ولا مصلحة لاحد من الاضطراب الا ان يكون داعية من دعاة الفوضى ، او صائداً من الصائدين في الماء العكر ، وهؤلاء هم أعداء الشرق مستخفين أو ظاهرين سواء أكانوا من أهله او أجانب عنه .

أما ينبغي ان نفيق لانفسنا ، وندرك ثقل التبعات التي نتحملها نحو انفسنا وأوطاننا، نحو هذا الجيل والاجيال القادمة ، أفنرضى ان نخم الجهاد المر المرير من أجل الاستقلال والحرية بان يسود بلادنا القلق وندع بأسنا بيننا شديداً بينما يضحك الاجنبي ملء شدقيه وكأنه يقول ، بل هو بالفعل يقول : ها هو الاستقلال قد أخذتموه . فماذا أجدى عليكم ؟ .

ما أكثر البلاد العربية التي تتناحر احزابها في داخلها وتضطرب حكوماتها بين الانصار والمؤيدين، بين الراضين والساخطين ، بين الطامعين والشامتين ، بين المسالمين والكائدين .

وما اكثر البلاد العربية التي تشغلها متاعبها في الداخل عن قضية بلادها في الخارج ، فاذا علاقاتها بالدول الاخرى لم تستقر وسياستها لم تبلغ مبلغها فيما ترجوه ويرجوه شعبها .

وليت الامر كان مقصوراً على خلافات كل دولة في داخل ارضها وخلافاتها مع الدول الاجنبية ، بل ان اكثر الدول العربية فيما بينها لا تعيش في صفاء ، ولا تتناجى كما يتناجى الاصدقاء ، ولا تفضي كل منها الى شقيقتها بحقيقة نياتها ، وهكذا تعيش هذه الحكومات في هم بينها وبين احزابها وشعوبها وفي هم بينها وبين جيرانها ، وفي هم بينها وبين العالم الخارجي عنها .

ومن الغريب ان شعوبها تحس بالخطر المحيق بها ، وليس شعوبها فحسب ، ولكن ساستها وحكامها ايضاً ، ولك ان تعجب بعد ذلك لماذا اذن لا تتضافر والخطر يحف بها ؟ لماذا اذن لا تنفض من الاحقاد والخلافات في أرضها ، والخلافات والاحقاد فيما بينها ، لكي تكون صفاً واحداً وقلباً واحداً ؟

ان الحوادث تجري مسرعة تكاد تصم الآذان فان لم يستيقظ القوم فالله وحده يعرف ماذا يكون المصير !!!

## ٢ ـ توحيد الدول العربية

### في مشروع رئيس وزراء سوريا

هذا وقد قدم الدكتور ناظم القدسي رئيس وزراء سوريا الى اللجنة السياسية للجامعة العربية المنعقدة في شهر كانون الثاني ١٩٥١ في القاهرة مشروعاً سياسياً خطيراً يقترح فيه اقامة دولة عربية موحدة تضم جميع الدول العربية على أساس نظام من ثلاثة أنظمة : الاول نظام الاتحاد المطلق تحت حكم موحد ، والثاني نظام « فيدرالي » كنظام الولايات المتحدة ، والثالث نظام « كونفيدراسيوني » كنظام سويسرا ، وهو يفضل الاول دون ذكر قواعد هذا الاتحاد ودعائمه الدولية ، وقد بسط الغرض من اقتراحه فقال : ان هذا الاتحاد العربي يحقق توحيد السياسة الخارجية وقوى الدفاع القومي والاقتصادي والمرافق الرئيسية ، ويرى ان الصلات القائمة الآن بين الدول العربية لم تؤد الى تقوية شأن العرب في الماضي القريب ، ولا ينتظر من بقائها شيء كثير في الحاضر الخطير والمستقبل الداهم ، وان الجامعة العربية خيّبت آمال العرب اذ كانت اسرافاً في المظاهر والاقوال ، وجدباً في النتائج والافعال ، والروح السائدة فيها لا تساير وقائع العصر وسرعة الزمن وخطورة الاحداث .

ولا شك في ان البيان الذي أفرغ الاقتراح فيه يشتمل على ملاحظات صحيحة ويدل على غيرة وطنية صادقة ، أما من الوجهة العملية فهذا الاقتراح يعد مشروع انقلاب سياسي عام في عالم الشرق العربي ، وتقوم حوائل طبيعية وتقليدية وقومية في سبيل تنفيذه .

ولكي ننظر الى خطورة هذه الحوائل يجب ان نعيد الفكر قليلا الى العهد العثماني البائد ، الذي كانت الدول العربية فيه ولايات متباعدة في السلطنة العثمانية ، وولاتها من الترك تتصل عن طريقهم بدار الخلافة والمابين الهمايوني

الذي كان مصدر الامر والنهي ، وينبوع العظمة والمفاخر ، والاسراف في المظاهر والاقوال ، وسبب الجدب في النتائج والافعال .

فقد تم انفصال العرب عن الترك بعد الحرب العالمية الاولى وتحولت هذه الولايات اذ ذاك الى دول فأتيحت الملك حسين الهاشمي في بداية الاستقلال العربي فرصة فذة لانشاء دولة عربية متحدة من النوع الفيدرالي او الكونفيدراسيوني تضم سوريا والعراق والحجاز وفلسطين ولبنان ، واتجه النظر اذ ذاك الى هذا النوع من الحكم او مايقاربه ، فوضعت لدول هذا الاتحاد راية موحدة ذات اربعة الوان هي الابيض والاسود والاخضر والاحمر قيل ان فكرة وضعها على هذا الوجه اوحى به بيت صفي الدين الحلي :

بيض صنائعنا سود وقائعنا     خضر مرابعنا حمر مواضينا

ثم أضيف الى هذا الاصل بعض نجوم لتمييز راية قطر عن راية القطر الآخر ، ومن هذا الاصل اشتقت راية سوريا الحالية كما اشتقت راية العراق ، غير ان سياسة الاستعمار عصفت بعد انتهاء الحرب بهذه السياسة القومية كلها فعادت الاقاليم العربية الى التفرق بعد ان آل اليها ميراث الحكم العثماني القديم وما كان يشمله من شوائب ومساويء فعدت دولها الجديدة في نظر هيئة الامم المتحدة في حكم القاصر ، وانتدبت انكلترا لتدريب بعضها على الحكم ، وفرنسا لتدريب البعض الآخر ، وكان عهد الانتداب هذا فيها كعهد الحماية البريطانية في مصر .

وهكذا تحتم على حكومات الشعوب العربية وفي مقدمتها مصر ان تهب لمكافحة الاستعمار على اختلاف ضروبه وأشكاله ، فلم يكن في وسعها ان تتقارب وتتعاهد وتترابط ، ولا ان تفكر في انشاء أية وحدة او اية كتلة سياسية من اي طراز الا بعد ان خفت وطأة الاستعمار عليها وزال كابوسه عن بعضها ، وهو لم يذهب الا بعد ان خلف لها علة جديدة هي علة الصهيونية وما فيها من خطر .

وكانت البلدان العربية تعرف عيوبها الموروثة ومواضع الضعف والنقص فيها ، لذلك قامت تطلب الوحدة في السياسة ولا تجدها ، الى ان تيسر تأليف جامعة الدول العربية ، وقد وُقع ميثاقها في ايار سنة ١٩٤٥ ، فانطلقت تعمل في جو اخاء عربي للمصلحة العربية العامة .

وقد نصت المادة الثانية من هذا الميثاق على جميع الاغراض الاساسية التي ألفت جامعة الدول العربية لاجلها ، وهي تشمل تنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وحماية استقلالها وسيادتها ، كما تشمل التعامل الوثيق «بحسب نظم كل دولة منها» في الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية والمواصلات والجنسية والتأشيرات وغير ذلك .

وجاء في المادة السادسة : «اذا وقع اعتداء من دولة على دولة من اعضاء الجامعة او خشي وقوعه ، فللدولة المعتدى عليها او المهددة بالاعتداء ان تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً ، ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء» . وهذا يعد اساساً للدفاع المشترك .

وقد ألف مجلس الجامعة ست لجان للبحث في الشؤون السالفة الذكر وانقضى على الاشتراك في هذه البحوث حوالي خمس سنوات دون ان يتيسر لواحدة منها ان تصل الى نتيجة عملية تنفيذية ، فكان معنى هذا ان ممثلي دول الجامعة – وهم الذين عرض عليهم مشروع الدول المتحدة – لم يروا حتى الآن ما يقضي بازالة الحواجز القائمة بين بلدانهم ، وانما حبذوا توحيد السياسة الخارجية ومبدأ الدفاع المشترك ، وهما العاملان اللذان برزا كل البروز في الجامعة ، ومن مصلحة الجميع الآن ان يكون المعول فيها عليهما .

وقد اتفقت دولها جميعاً بتوحيد كلمتها في محيط هيئة الامم المتحدة ومجالسها الفرعية ، وبرز ممثلوها فيها بروزاً ظاهراً في هذا الميدان الدولي الكبير ، وكان لبعضهم مواقف مشهورة تستحق كل تقدير .

اما فيما يختص بالدفاع فقد كانت مصر هي البادئة في وضع مشروع الضمان

الجماعي وعرضه على الهيئة ، اذ رأت بعد تجارب السنوات الاخيرة وما فيها من العبر ان التعاون الحربي هو اول مقتضيات التعاون بين دول الجامعة وعليه كل المعول في ضمان سلامة هذه البلدان وتيسير وسائل نهوضها ورقيها .

فاذا نحن وضعنا مشروع الدكتور ناظم القدسي ازاء ما تقدم ذكره من الحقائق والاعتبارات وجدنا ان العلة التي يصفها في بيانه لم تأت من تفرق حكومات الجامعة ، وتباعد مصادر الامر والنهي فيها حتى يصح الاعتقاد بان ربطها بحكم فيديرالي يذهب أسباب العلة ويزيلها ، بل نجد ان الاسباب آتية من وراء الحطوط ، ومن آثار التركة القديمة والتقاليد النخرة .

وقد كان يرجى ان يظل الزمن مؤاتياً لهذه الجامعة حتى تواصل عملها وتزداد قوة وخبرة في اداء مهمتها الكبرى ، غير ان بعض التيارات الداخلية المتضادة فيها — وللسياسة الخارجية مآرب في تقويتها بين بلدانها — أحل فيها ضروباً من الخلاف أحدثت تلك النتائج المعكوسة التي أشار اليها صاحب الاقتراح ، ثم انفجر مرجل الصهيونية في فلسطين فأنزل بالمحيط العربي الكارثة التي اذاقت الشعوب العربية وحكوماتها مرارة الفشل والخسارة ، غير ان هذه الصدمة ألقت عليها درساً نافعاً ، وهي ما زالت تحت تأثيرها يفكر كل بلد من بلدانها في نتائجها الخطيرة ووسائل مقاومة الصعوبات التي أقامتها في سبيلها ، وخاصة ما كان منها آتياً من ناحية اسرائيل الجديدة ، ومن السياسة الاستعمارية القديمة ، ولا بد من ازالة هذه الصعوبات ، فاذا حسنت النيات وتغلبت المصلحة العربية عليها فالعمل على أساس ميثاق الجامعة يكفي لاقالة العثرة ، وايجاد القوة ، وشفاء العلة .

اما اندماج دول الجامعة كلها في دولة فيديرالية ترفع من بينها مختلف الحواجز كي تتوحد فليس في منطق الحالة والواقع والحقائق المادية والمعنوية ما يؤدي الى ذلك ، وهذا لبنان اول من أعلن رفضه للاقتراح .

ويلوح لمن ينظر الى الافق السياسي البعيد ان مشروع الدولة المتحدة يوصل الى احلال القاهرة محل الآستانة العلية في العهد العثماني ، وهذا ليس من مصلحة مصر ولا من مصلحة الشعوب العربية ولا حكوماتها « واصلاح نظام الحكم المحلي في كل مكان أيسر من ابداله بنظام جديد ... »

أضف الى هذا ان ميثاق هيئة الامم المتحدة وطد استقلال كل دولة من اعضائها ، فلم يعد في وسع واحدة منها ان تنزل عن شيء من سيادتها واستقلالها ، وهذه دول الكومونولث التي كانت تربطها روابط الامبراطورية المتينة أصبحت وانكلترا اخوات متساويات في الاستقلال وجميع المميزات الدولية ، ورابطتها من حيث النظام الآن ليست أقوى من رابطة الجامعة العربية ، فلماذا نرجع نحن الى الوراء ؟ « ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » .

ولعل آثار التركة القديمة والتقاليد النخرة التي ألمعنا اليها كانت احد الاسباب الرئيسية التي تذرعت بها الدول الثلاث الكبار في هذه الظروف العصيبة وتوتر الموقف الدولي المحفوف بالمخاطر ، وموقع الشرق العربي الجغرافي العصبي الحساس الذي يجعله – كما قال بسمارك – تفاحة المتنازعين ، واعتقاد هذه الدول – بحق أو بغير حق – كما صرح المستر كنيث يونجر وزير الدولة البريطاني بانه « لا يوجد في الشرق الاوسط بلد يستطيع استغلال ما فيه من موارد الثروة ، وأظن أن هذا الرأي ينطبق على تلك المنطقة فيما يتصل بمسألة الدفاع ايضاً ، ذلك بانه يستحيل على بلاد الشرق الاوسط الاضطلاع بالدفاع عن نفسها ما لم تتعاون مع البلاد الغربية » . نقول : كل هذا وغيره من الاعتبارات حملت هذه الدول على اصدار بيانها الثلاثي الخطير .

## ٣ — بيان الدول الثلاث الكبرى

### أميركا وبريطانيا العظمى وفرنسا

لقد انتهز وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الاميركية

فرصة اجتماعهم في ٢٥ أيار ١٩٥٠ بلندن فبحثوا بعض القضايا المتعلقة بشؤون السلم والاستقرار في الدول العربية واسرائيل وخاصة ما يتصل في ذلك بارسال الاسلحة والاعتدة الحربية الى تلك الاقطار ، وعلى ضوء هذه المباحثات قر رأي الحكومات الثلاث على ما يلي :

١ ـ ان الحكومات الثلاث تعلم ان الدول العربية واسرائيل في حاجة للاحتفاظ بمقدار معين من القوات المسلحة بغية صون أمنها الداخلي والدفاع الشرعي عن نفسها بصورة خاصة ، وتمكينها من القيام بدورها بالدفاع عن المنطقة باسرها بصورة عامة .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات سينظر في جميع الطلبات التي تقدمها تلك الدول بشأن رغبتها في الحصول على الاسلحة والاعتدة الحربية ، وان الحكومات الثلاث تود ان تؤكد من جديد نصوص البيان الذي كان قد اتخذه ممثلوها في مجلس الامن الدولي في الرابع من شهر آب ١٩٤٩ والذي أبدوا فيه معارضتهم في قيام سباق للتسلح بين الدول العربية واسرائيل .

٢ ـ تعلن الحكومات الثلاث انها تسلمت تعهداً من جميع الدول التي تتلقى شحنات من الاسلحة في الوقت الحاضر تقول فيه أنها لا تضمر أية نية للقيام بأي عدوان ضد اية دولة اخرى في هذه المنطقة فيسمح لها في المستقبل تسلم الاسلحة .

٣ ـ ان الحكومات الثلاث تنتهز هذه الفرصة للاعراب عن اهتمامها بهذه القضية ، وعن رغبتها في المساهمة بالعمل لاستتباب السلم والاستقرار في هذه المنطقة ، وعن معارضتها الثابتة لاستخدام القوة او التهديد باستخدامها بين دول هذه المنطقة .

وانه اذا اتصل بعلم الحكومات الثلاث ان ايا من هذه الدول تستعمل الاسلحة لانتهاك حرمة الحدود او خطوط الهدنة الدائمة فان الدول الثلاث لن تتأخر بمقتضى التزاماتها في عضوية هيئة الامم المتحدة عن اتخاذ التدابير

الكفيلة بالحيلولة دون هذا الانتهاك ، وتكون هذه التدابير ضمن نطاق هيئة الامم او خارجه» .

وقد توزعت مهام توريد الاسلحة بين الدول الثلاث الكبرى فعهد الى اميركا بتلبية طلبات مصر ، و المملكة العربية السعودية ، و اسرائيل ، والى بريطانيا بطلبات العراق وشرقي الاردن ، والى فرنسا بطلبات سوريا ولبنان .

## ٤ — التعليق على البيان

وما أذيع البيان المشترك البريطاني - الاميركي - الفرنسي حتى أخذت التعليقات المختلفة تتوارد من شتى عواصم العالم ، فقد علق الرئيس ترومان في مؤتمره الصحفي الاسبوعي بقوله :

« لقد تسنى لوزراء خارجية الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا أثناء اجتماعهم في لندن استعراض الحالة في الشرق الاوسط من ناحيتي الامن والتسلح ، وتسنى لهم كذلك درس التدابير التي تستطيع حكوماتهم اتخاذها لتوطيد الاستقرار في هذه البقعة من العالم ، وبنتيجة هذه المشاورات أذيع بيان عن الدول الثلاث يعتبر من النتائج الفرعية العديدة لمؤتمر لندن ، وان مساهمة والحكومة الاميركية في هذا البيان يظهر رغبة الولايات المتحدة في تأييد صيانة السلام في الشرق الادنى ، وترى حكومة الولايات المتحدة ان هذا البيان سيزيد امل الدوائر العربية واسرائيل في مستقبل وطيد ، وهكذا سيتسع نطاق التقدم المحقق في الشرق الادنى حالياً لفائدة وخير شعوب هذه المنطقة » .

وصرح موظف اميركي كبير ان هذا البلاغ قد دل على ان الدول الثلاث تتبع الآن سياسة واحدة منسقة بالشرق الاوسط ، وأشار الى العقوبات الواردة في الفقرة الثالثة من البلاغ بقوله : ان على الكونغرس ان يوافق على هذه العقوبات في حالة تطبيقها ، وأشار الى الحدود القائمة بين اسرائيل والدول العربية فقال : ان البلاغ لا يحدد بقاء هذه الحدود ولكنه يمانع

في تغييرها عن طريق العنف .

وكشف الناطق المذكور النقاب عن ان الولايات المتحدة قد تلقت تأكيدات من الدول التي زودتها بالاسلحة وهي مصر ، والمملكة العربية السعودية واسرائيل بانها لا تحمل نوايا عدوانية .

وأضاف الى ذلك ان بريطانيا قد تلقت تأكيدات مماثلة من العراق والاردن ومصر ايضاً ، وان فرنسا هي كذلك قد تلقت مثل هذه التأكيدات من حكومتي سوريا ولبنان .

وصرح ناطق بريطاني رسمي قائلا : ان الدول الثلاث الكبرى ستضع من الآن وصاعداً ميدان الشرق الاوسط قيد النظر والمراجعة ، وقال ان الاستقرار النهائي في هذه البقعة يتوقف على حكمة ومسؤولية رجال وحكومات الشرق الاوسط .

وجاء في البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية البريطانية « ان البيان الثلاثي من شأنه ان يخفف من احتمال حدوث عمل قد يؤدي الى استئناف القتال بين العرب واليهود ، كما من شأنه ان يدفع دول الشرق الاوسط الى عدم التسابق نحو التسلح وتحويل اموالها الى رفع مستواها الاقتصادي » .

وصرح رئيس وزراء سوريا بقوله : سألت الوزراء المفوضين لبريطانيا وأميركا وفرنسا هل صحيح بان الدول الثلاث تقاسمت مناطق النفوذ في الشرق العربي ؟ وطلبت منهم جوابا صريحاً ، فأكدوا لي بان ليس هناك مناطق نفوذ ، وكانت هذه التأكيدات شفهية .

واجتمع وزير فرنسا المفوض في لبنان الى وزير الخارجية اللبنانية ودار البحث حول البيان الثلاثي ، وقد نقل الوزير الفرنسي للوزير اللبناني الايضاحات التي تلقاها من حكومته بصدد البيان الثلاثي ، وتؤكد هذه الايضاحات الفرنسية انه ليس في البيان تقاسم مناطق نفوذ ولا اعتراف بالاوضاع الراهنة في الشرق الادنى اعترافاً قاطعاً الا من حيث منع تغييرها بالقوة .

وسألت « وكالة أنباء الشرق » الدكتور عبد الوهاب حومد عضو الجمعية التأسيسية السورية ومن اركان حزب الشعب السوري عن رأيه في البيان الثلاثي فأجاب بما يلي :

ان اول ما يخطر على الذهن هي النقاط الآتية ولكنها ليست بخواطر نهائية لاننا لا نعلم حتى الآن على الضبط الدواعي الحقيقية والمرامي الاكيدة لاصدار هذا البيان المشترك .

على انه يمكننا أن نجمل ملاحظاتنا في الفقرات التالية :

١ - اعتبرت الدول الغربية بلاد العرب منطقة داخلة في المنطقة الاستراتيجية الغربية دون ان تدخل مع حكومات هذه البلاد بمفاوضات ثنائية على أساس الرضى والثقة المتبادلة .

٢ - اذا صح ان وزير فرنسا المفوض سلم البيان الى حكومتي سوريا ولبنان كما سلم الوزير البريطاني الى حكومتي بغداد وعمان ، وفي الوقت نفسه سلم الوزير الاميركي البيان الى مصر والحجاز واسرائيل ، فان هذا دليل على الرجوع الى فكرة عزيزة على قلب البريطانيين والفرنسيين لا نزال نذكرها في معاهدة سايكس - بيكو .

٣ - اعتبر البيان المذكور اسرائيل دولة قائمة لا يجوز الاعتداء عليها والمساس بكيانها ، وما دام السلاح الذي وعدنا به لن يستخدم في عمليات حربية ضد اسرائيل فمعنى ذلك بداهة أنه سيستخدم ضد جبهة يعتبرها الغربيون خطراً عليهم ويعملون على تطبيقها تنفيذاً للخطة المحببة الى قلب ونستون تشرشل المشهور في سياسة التطبيق والتطويق .

٤ - لا أعتقد ان لهذا البيان أية فائدة من الناحية الداخلية لسوريا كما زعموا ، فقد قالوا انه حفظ لسوريا حدودها وأبعد عنها شر المشاريع الاستعمارية ، والواقع ان السوريين راضون وسعداء بنظامهم الجمهوري ، ولم تظهر أية حركة جديدة في البلاد ترمي الى استبداله بنظام آخر ، لانهم تمتعوا بحرياته الديمقراطية وتذوقوا أقدس ما يمنحه نظام حر على الرغم من بعض ما اعتوره من عثرات

ذللها الشعب بشجاعة خارقة .

ولا يخطر ببال أحد ان يجعل من الجمهورية برجاً عاجياً يعتصم فيه ، فنحن ننتظر اليوم الذي نتحد فيه مع اخواننا العرب في ظل نظام حر ديمقراطي .

٥ – وليس له فائدة من الناحية الخارجية اي من ناحية اسرائيل واعتدائها على الحدود العربية ، لان اسرائيل ليست مستعجلة ، وقد انتظر اليهود نحواً من ثلاثين قرناً مشردين حتى ظفروا بدولة لهم ، وفي مقدورهم ان ينتظروا عدة سنوات اخرى حتى يهيئوا أنفسهم لاعتداء جديد ، وأعتقد ان المهم هو الفتح الاقتصادي وغزو الاسواق العربية وقتل المعامل واجاعة اليد العاملة ثم التحكم فينا سياسياً . ومتى تم لهم ذلك فان الاحتلال العسكري يصبح امراً ثانوياً لهم .

واستطرد الدكتور حومد يقول بمرارة : وهكذا فان العرب عادوا سلعة ، شأن الضعاف في كل عصر تحل الدول الكبرى مشاكلها على اكتافهم ، وقد ضربتهم هذه الدول الكبرى نفسها ضربة – لم يعرف لها التاريخ العربي مثلا – في فلسطين لانها ضربة أذهبت ما اقتصدناه اثناء الحرب العالمية وأبادت سلاحنا ورجالنا وأظهرتنا امام العالم المراقب بصورة لا تقبل بها أمجادنا وأسلافنا وتاريخنا حتى نفقد الثقة بانفسنا ونستسلم للارهاب والضغط الغربي وفي ركابه الضغط اليهودي ايضاً ، فهل يتعظ العرب بعد هذه الضربات القاتلة ؟ أترك الحكم في ذلك لكل عربي ، ولكني أعتقد ان يقظة الشعوب العربية ستقاوم من قبل عدوين : العدو الاجنبي نفسه ، والعدو الداخلي الذي يتمثل في الفئات الحاكمة المستثمرة التي لا يهمها من الوطن الا ان تؤمن مصالحها المادية ومن بعدها ليكن الطوفان ...

وأدلى الدكتور وحيد رأفت بك مستشار الرأي في وزارة الخارجية المصرية ومن كبار المفكرين في مصر بحديث عن رأيه في البيان الثلاثي القاضي بتسليح دول الشرق العربي آثرنا اثباته هنا لخبرة صاحبه في الشؤون الخارجية قال :

يتناول البيان مسألتين هامتين : الاولى امداد دول الشرق الاوسط بالسلاح والى اي قدر يؤذن لها في ذلك ، والثاني ضمان الامن الدولي في هذه المنطقة بمنع ومقاومة اي اعتداء مسلح يقع من احدى دول الشرق الاوسط على احدى دوله الاخرى ، وهاتان المسألتان متصلتان ببعضها اتصالا وثيقاً بالنظر لما تخشاه الدول الكبري من أن يسفر تسلح دول الشرق العربي عن اغرائها لامتشاق الحسام في سبيل تحقيق مآربها بطريق العنف .

ولا شك ان اكثر ما تعنى به الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا هو استقرار الامن والسلام الدولي في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم ، وتكاد تتفق غايتها هذه مع رغبة الدول العربية ذاتها او معظمها على الاقل بالرغم من الدعاية الصهيونية التي ما فتئت توجه التهم الى دول الجامعة العربية كافة متهمة اياها زوراً وعدواناً بالاستعداد لاستئناف القتال في فلسطين بصورة من الصور ، وذلك لكي يتسنى للصهيونيين او بعبارة أخرى لاسرائيل الاستزادة من السلاح بشتى انواعه بدعوى ضرورة الدفاع عن نفسها ضد العدوان المزعوم احتماله ، وبهذه الطريقة استطاعت اسرائيل ان تعقد قروضاً ضخمة لدى بعض البيوت المالية الاميريكية ومن بينها جماعة مورغان للحصول على السلاح من الولايات المتحدة وتشيكوسلوفاكيا وغيرهما ـ وكان طبيعياً ان يحفز ذلك الدول العربية نفسها حرصاً على سلامتها ان تجاري اسرائيل في تسليح نفسها وتخصيص ما يلزم لذلك من اعتمادات كبيرة في ميزانيتها السنوية ـ وقد أثار هذا التنافس في التسليح حفيظة الدول الكبرى ولا شك ، وكان عاملا من العوامل التي دفعتها الى المبادرة باصدار بيانها الثلاثي المشترك الذي أعلنت فيه عزمها على التدخل ضمن نطاق ميثاق هيئة الامم المتحدة او خارجه لمنع كل اعتداء مسلح او لجوء الى القوة قد تعمد اليه احدى دول الشرق الاوسط ضد دولة اخرى من دوله ، ومن الواضح ان هذا التدخل ينصب على اسرائيل كما ينصب على دول الجامعة العربية .

وما من شك ان اول من يفيد من هذا التصريح هي اسرائيل، تلك الدولة التي نشأت على اساس القوة والعنف وعلى حساب السكان الاصليين واضطهادهم وحملهم على مغادرة بيوتهم وقراهم الى المهجر بلا عودة مرجوة قريبة أو بعيدة !.

ولذلك فان مايهم اسرائيل هو ان تطمئن على دوام ما حققته من غنم، والاحتفاظ بكل ما تحت يدها الآن من اراض عربية اصلية هي في الواقع خير ما في فلسطين، حتى اذا ما اطمأنت الى ذلك أمكنها الانصراف الى معالجة ما تعانيه من مشاكل عصية اجتماعية واقتصادية.

وضمان الوضع الحالي ومنع تغييره بالقوة معناه ان تقبل الدول العربية الامر الواقع في فلسطين - وهذه ناحية هامة من نواحي البيان الثلاثي لايجوز اغفالها، وثمة ناحية أخرى هي اعتراف الدول الكبرى الثلاث لنفسها بمركز خاص لدى دول الشرق الاوسط لا نقول انه نوع من الحماية بل لعله أقرب ما يكون الى الوصاية، وعلى كل حال فهي قد أعلنت عزمها على التدخل في هذه المنطقة سواء بالتطبيق لميثاق الامم المتحدة او خارج هذا الميثاق.

ولعل الخطورة هي في هذا النوع الاخير من تدخلها، اذ ان تدخلها عملا باحكام ميثاق الامم المتحدة معقول ومقبول، وهو لن يتم الا بتفويض من هيئة الامم نفسها التي قبلت الدول العربية مقدماً أحكامها بانضمامها اليها وباشتراكها في عضويتها، اما التدخل خارج الميثاق فلا يفهم الآن ما سوف يذهب اليه مداه ... ومما يجب ان يزيد في مخاوف الدول العربية مطامع الدول الكبرى في هذه المنطقة اذ ما زالت بريطانيا تعتبرها من مناطق نفوذها وما زالت قواتها تعسكر في أماكن هامة معينة منها كمصر والعراق وشرق الاردن.

كما ان فرنسا لم تنس بعد ما كان الى عهد قريب لها في سوريا ولبنان ولعلها ترجو ان يعود نفوذها الى هذه المناطق في شكل من الاشكال يوماً ما.

واذا كان الامر يختلف بعض الشيء بالنسبة الى الولايات المتحدة الاميريكية الا انها هي الاخرى تود ان يكون لها صوت مسموع في هذه الاصقاع

لاسباب عسكرية واقتصادية لا تخفى على احد ، فالشرق الاوسط هو خط الدفاع الثاني في الحرب العالمية القادمة اذا ما انهار خط الدفاع الاول الذي يشمل تركيا واليونان وايران ، والشرق الاوسط غني ببتروله الذي تعنى به الولايات المتحدة عناية خاصة مرموقة .

هذا فضلا عما هو معلوم وغني عن البيان من احتضان حكومة الولايات المتحدة منذ البداية للقضية الصهيونية ، فهي اول دولة اعترفت في ١٤ ايار سنة ١٩٤٨ بدولة اسرائيل وبذلت جهودها في سبيل توطيد اقدام الصهيونية في فلسطين العربية الآمنة .

فليس غريباً اذن ان تشترك هذه الدول الثلاث في تصريح لاشك انه يخدم اغراضها واهدافها ومقاصدها .

* * *

هذا وقد نعت الاوساط البريطانية الرسمية على مصر وسوريا نقدهما البيان الثلاثي ، وهي ترى ان وجهة نظر هاتين الدولتين في ان هذا البيان سيكون في صالح اسرائيل وحدها امر لا يستند على اساس منطقي ، ومثل هذا ينطبق على الرأي الذي صرحت به بعض المصادر العربية من ان الانتداب قد تم في منطقة الشرق الاوسط بأسرها نتيجة وقوف الدول الثلاث وقفة موحدة حيال قضايا الشرق .

وتؤكد هذه الاوساط ان القصد الاساسي هو تعزيز السلم والاستقرار في تلك الاصقاع الحساسة وتضيف بانها تعتقد ان السبب الاساسي في التهجم على البيان هو انزعاج العرب من عدم استطاعتهم بعد صدور البيان التفاهم مع دولة دون اخرى مما يتصل بشؤون الشرق الاوسط كمحاولة التفاهم مع بريطانيا مثلا على حساب الخصومة مع اميريكا ، أو مع فرنسا ضد بريطانيا .

ويقول المراقبون البريطانيون : ان وحدة الرأي بين الدول الغربية حول شؤون الشرق الاوسط قد قطع الحبل على مثل هذه المناورات ...

## ٥ ـ رد الدول العربية

### على البيان الثلاثي

أما حكومات الدول العربية فقد عنت عناية خاصة منفردة ومجتمعة بدراسة البيان الثلاثي الصادر في ٢٥ ايار ١٩٥٠ ، وكان تبادل الرأي في هذا البيان من أهم الاسباب التي رأت الدول العربية التعجيل باجتماع مجلس الجامعة العربية في ١٢ حزيران ١٩٥٠ ، وتم الاتفاق بعد عدة جلسات على اصدار رد موحد على البيان المشار اليه تقوم كل دولة في ٢٠ حزيران ١٩٥٠ بتبليغه الى سفير او ممثل الدولة الغربية التي سبق ان ابلغتها البيان الثلاثي ، وفي الوقت نفسه يقوم سفراء وممثلو الدول العربية ، في الدول الثلاث بتبليغ الرد الى وزراء خارجية هذه الدول . وهذا هو نص الرد :

١ ـ ليس أحرص من الدول العربية على استتباب السلام والاستقرار في الشرق الاوسط ، فهي بطبيعتها في طليعة الدول المحبة للسلام ، وقد أثبتت الحوادث المتوالية مبلغ احترامها لميثاق هيئة الامم المتحدة .

٢ ـ اذا كانت الدول العربية قد اهتمت وتهتم دائماً باستكمال تسليحها فانما يرجع ذلك الى شعورها العميق بمسؤوليتها عن حفظ الامن الداخلي في بلادها والدفاع الشرعي عن حياضها والقيام بواجب حفظ الامن الدولي الذي يقع اولا بالذات عليها وعلى جامعة الدول العربية باعتبارها منظمة اقليمية ينطبق عليها حكم المادة الثانية والخمسين من ميثاق الامم المتحدة .

٣ ـ سبق ان قررت الحكومات العربية من بادىء امرها وقبل تفكير الدول الثلاث في اصدار بيانها الاعراب عن نيات العرب السليمة وتكذيب ما دأبت اسرائيل على اشاعته من ان الدول العربية تطلب السلاح لاغراض عدوانية ، وهي لا تجد بأساً من ان تعرب من جديد عن نياتها السلمية وتؤكد ان السلاح الذي طلبته او تطلبه من الدول الثلاث او من غيرها انما يستعمل للاغراض الدفاعية .

٤ - من البديهي ان مستوى القوات المسلحة التي تحتفظ بها كل دولة لاغراض الدفاع والقيام بنصيبها في حفظ الامن الدولي هو أمر يرجع تقديره الى هذه الدولة نفسها ويخضع لعوامل كثيرة أهمها عدد السكان ومساحة البلاد وترامي حدودها وتنوعها .

٥ - يهم الدول العربية ان تسجل التأكيدات التي تلقتها بان الدول الثلاث لم تقصد من تصريحها محاباة اسرائيل او الضغط على الدول العربية لتدخل في مفاوضات مع اسرائيل او المساس بالتسوية النهائية للقضية الفلسطينية او المحافظة على الوضع الراهن بل قصدت اظهار معارضتها للالتجاء الى القوة او الاعتداء على خطوط الهدنة .

٦ - تعلن الدول العربية ان أفضل الطرق وأضمنها لصيانة السلام والاستقرار في الشرق الاوسط حل قضاياها على أساس الحق والعدالة واعادة حالة الوفاق والتجانس التي كانت سائدة فيه والمبادرة الى تنفيذ قرار هيئة الامم المتحدة الخاص بعودة اللاجئين من فلسطين الى ديارهم وتعويضهم عن أملاكهم وأموالهم .

٧ - كذلك يهم الدول العربية أن تسجل التأكيدات التي تلقتها بان تصريح الدول الثلاث وطريقة تقديمه وما نص عليه بشأن تلقي التعهدات من الدول المشترية للاسلحة لا تعني مطلقاً تقسيم هذه المنطقة الى مناطق نفوذ او الاعتداء باية صورة من الصور على استقلال الدول العربية وسيادتها .

٨ - من الواضح ان الشكوك التي أريد تبديدها بالتأكيدات المشار اليها في البند السابق قد أعان على اثارتها نص البند الثالث من بيان الدول الثلاث وما جاء فيه من أنها اذا علمت أن احدى دول المنطقة تستعد للاعتداء على الحدود او خطوط الهدنة لدولة اخرى فانها ستبادر الى العمل على منع هذا الاعتداء سواء في نطاق هيئة الامم المتحدة او خارجه .

وما من شك في ان العمل وحده هو الكفيل بتبديد هذه الشكوك اذا اثبت ان الدول تحرص حقاً على استتباب السلام في الشرق الاوسط في غير تحيز أو ميل وعلى أساس الحق والعدل واحترام سيادة الدول لا بسط قواعد السيادة او النفوذ عليها .

ولا يسع الدول العربية في الختام الا أن تؤكد مرة أخرى أنها مع بالغ حرصها على السلام ، لا يمكن ان تقر اي عمل من شأنه المساس بسيادتها واستقلالها .

وقد وصف المراقبون السياسيون في الدول الغربية رد الجامعة العربية على البيان البريطاني الفرنسي الاميركي المشترك بانه رد يبعث على الرضا بشكل حازم ، وقد رأى هؤلاء المراقبون فيه ما يدل على ان الدول العربية تقبل بمضمون بيان الدول الغربية الثلاث ، وأنها تعتزم السير جنباً الى جنب مع الدول الغربية في تعزيز الاستقرار والامن في ربوع الشرق الاوسط لدرء اي عدوان .

ورأى المراقبون الغربيون في الرد العربي ايضاً بانه ينطوي على تعهد أكيد بان الدول العربية لا تنوي مطلقاً استئناف او الاستعداد لاستئناف العمليات الحربية ضد اسرائيل .

وبعد كل ذلك نرى ان ماوراء الاكمة لا يمكن ان يعلمه الا الله جل جلاله ...

## ٦ — غيوم الحرب

هذا وانا نسأل الله ان يعين هذا العالم وينقذه من فلسفة بعض دوله الكبرى ، فانها على شدة نفور شعوب الارض من الحرب عادت الى التأهب لها والبحث في تأليب الدول الديموقراطية على الدول الشيوعية في الشرق والغرب لان هيئة الامم المتحدة التي أنشئت لخدمة السلام العالمي لم تنجح حتى الآن في التوفيق بين الدول المتنافرة من أعضائها وأخصها روسيا واميركا .

لقد أخذت الاحداث تتطور تطوراً سيئاً منذ نشوب الحرب في كوريا

في شهر حزيران ١٩٥٠ بين الشمال و الجنوب اذ دارت رحاها بين اميريكا ومعاضديها وبين البلدان الشيوعية في الشرق الاقصى تناصرها روسيا منشئة المذهب الشيوعي في العالم ، وبذلك باتت اميريكا والدول المنضمة اليها باسم هيئة الامم المتحدة تواجه الخطر الاصفر الذي كان اقطاب ساسة الغرب يحسبون له حسابا كبيراً فيما مضى من الزمن قبل ان تولد الشيوعية وحينما كان أقل خطورة مما هو الآن .

وقد برزت الصين في الايام الاخيرة بجيوشها الجرارة الى الميدان لمقاتلة الجيش الاميريكي والقوات الملحقة به ، فتحول تقدم جيش ماك آرثر الى تقهقر وأصبحت خطورة الموقف الحربي تشغل الافكار من الناحية الدولية العامة ، وقد قام المستر ترومان رئيس الولايات المتحدة يهدد الشيوعية الصينية باستعمال القنبلة الذرية في ذلك الميدان الكبير ، وظهرت غيوم الحرب في الافق الدولي تنذر بقيام حرب عالمية ثالثة حتى قيل ان الحرب واقعة لا محالة عما قريب .

واذ بنبأ يقول ان انكلترا وفرنسا اتفقتا على عدم الاشتراك في محاربة الصين لان كلا منهما لم تكمل استعدادها لحرب جديدة ، وكان المستر ترومان قد أعلن في واشنطن ان حكومته « تعد القنبلة الذرية سلاحاً من اسلحة الحرب ، ففي استطاعة القوات المحاربة باسم هيئة الامم المتحدة في كوريا استعمالها دون استئذان الهيئة » وطلب الف مليون ريال لاستخدامها فكان معنى ذلك انه يحمل مسؤولية الحرب باسم الامم المتحدة على اساس اشتراكها في القتال لاخراج جيش الشمال من الجنوب ، غير انه بعد قليل اضطر كما يظهر الى تغيير هذا الرأي اذ وعد بعدم استعمال القنبلة الذرية بدون مباحثة الدول المتحالفة ، ثم طار رئيس الوزارة البريطانية لمقابلة ترومان وذوي الاختصاص في واشنطن في هذا الامر الخطير فكان ذلك عاملا جديداً في تخفيف شيء من القلق الذي يساور الدول والشعوب على امل اقناع الرئيس ومن حوله بتجنب المجازفة والمغامرة في توسيع نطاق الحرب حتى لا تتحول

الى مجزرة عالمية تؤدي حماسة اميريكا في اثارتها لاخضاع الصين ، وهي عالم كبير ، الى ايقاع الدول جميعاً وخاصة الصغيرة منها في ورطة عظيمة لا يعرف الا الله كيف تستطيع التخلص منها .

اذ يخشى كثيراً ان تؤدي الحرب الجديدة والشعوب لا تزال تعاني متاعب الغلاء والحرمان الى ارتماء الطبقات الفقيرة والوسطى في أحضان الشيوعية التي يراد من الحرب القضاء عليها ، ولا ندري كيف يبلغ اهتمام الرئيس ترومان بتوسيع نطاق الحرب باسم الامم المتحدة هذا الحد من الحماسة دون ان تكون للدول الكبرى مثل هذه الحماسة في تعضيده والاستعداد لمواجهة الموقف على خطورته وخطورة مبارزة عالم الشرق الاقصى في دياره وعالم الشيوعية فيها وفي شرقي اوروبا ، ولكننا ندري ان الولايات المتحدة ليست لها سياسة خارجية محدودة ولا تقاليد في السياسة الدولية كبريطانيا العظمى وفرنسا وغيرهما ولا سياسة حربية خاصة تقوم على قواعد معينة ، وهي لم تهجر مذهب « مونرو » الا من عهد قريب ، وقد استطاعت بريطانيا العظمى ان تجتذبها الى الحرب العالمية الاولى ثم الى الحرب الثانية ، فاندفعت تحارب في كلتيهما حرباً شديدة بقوة المال وقوة الرجال ، وهي لم يسبق لها عهد في تحمل مسؤولية الحرب خارج بلادها ، وان تدعو الى المغامرة في ميدان من الميادين فتلبي دعوتها بمثل السهولة التي لبت هي بها الدعوة للاشتراك في الحربين الماضيتين .

يقول الكاتب الفرنسي « غارا » في مقال نشره في جريدة « كارفور » ما مؤداه : « ان الولايات المتحدة ليست لها سياسة خارجية وانما لها طرق خاصة تبتكرها في معاملة الدول الاوروبية وغيرها » وربما كان الكاتب يشير بهذا الى المشروعات التي تقدم أميريكا فيها ضروب المساعدة المالية لهذه الدول كمشروع الاعارة والتأجير الذي ابتكرته في اثناء الحرب الماضية ، ومشروع مارشال لانعاش اوروبا ، و « النقطة الرابعة » لمساعدة الدول المتأخرة عن الركب ، وما الى ذلك ، فهي تسعى لخدمة السلام العالمي ، على اساس مالي

اقتصادي يساعد على استغلال الاموال الاميركية في الخارج ، كما يساعد الدول التي أفنت الحرب أموالها على اصلاح بعض شؤونها الداخلية .

وهي بلا شك شديدة الاهتمام بمحاربة الشيوعية أينما وجدت كغيرها من الدول الديمقراطية ، ولكن عدم وجود قاعدة ثابتة لسياستها الخارجية حال حتى الآن دون نجاحها في تنفيذ هذه السياسة ، فهي فيما يختص بموقفها في كوريا لم تطق تهجم الشيوعية الشمالية على منطقتها في الجنوب فقام جيش ماك آرثر الاميركي المنتمي الى هيئة الامم المتحدة لصد الزاحفين من الشمال وقد أبعدهم عنها وردهم الى ما وراء خط العرض الثامن والثلاثين ( الخط الوهمي الذي رسمته هيئة الامم بين شمال كوريا وجنوبها ) الذي تجاوزه ، ولما وصل الى حدود منشوريا متجاوزاً حد حملته برز جيش الصين الجرار لمقاتلته بقوة لا يمتلك مثلها ، ولم تمنعه الحكومة الاميركية من تجاوز هذا الحد فدل ذلك على انه لم يحسب حساباً صحيحاً لتقدم الصين بقوة عظيمة للاشتراك في القتال ، كما دل على عدم وجود سياسة حربية خاصة تتبعها أميركا خارج بلادها ، ولهذا قال المستر شنويل وزير الحربية البريطانية ان الجنرال ماك آرثر تجاوز التعليمات الصادرة اليه من هيئة الامم بمواصلة الزحف الى حدود منشوريا ، وقد تكررت هذه العملية عدة مرات الى ان اقيل ماك آرثر من منصبه وأثيرت ضجة عظيمة حول ذلك في جميع انحاء الولايات المتحدة ، أما أزمة كوريا والصين فما زالت قائمة ومركز جيوش الامم المتحدة فيها حرجاً ، واذا كان ثمة من أمل في تفريج هذه الازمة وانقاذ العالم من كارثة حرب جديدة فهذا الامل هو ان تنجح السياسة ذات التقاليد القديمة بطريقة من الطرق .

ان اضطراب الحالة الدولية العامة في الوقت الحاضر يهيج خواطر

جميع الشعوب لان لها تأثيرات محلية خطيرة في كل بلد قاسى ويلات الحرب الماضية او تعرض لاخطارها ، واذا نحن نظرنا الى موقع الشرق العربي الجغرافي بوجه خاص واتجاه انظار الدول الكبرى الى الثبات في موقفها المعلوم بحجة التأهب لمواجهة الطوارىء في هذا الشرق كان لنا ان نقول ان هناك ضرراً كبيراً خاصاً يصيبنا من اضطراب هذه الحالة العامة ، فهي فضلا عن كونها تهدد السلام العالمي بشر مستطير تؤثر في القضايا الوطنية العربية أسوأ تأثير .

# الخاتمة

## ١ ـ كلمة لا بد منها

أما اننا نعيش في منتصف القرن العشرين ونقترب تدريجياً من القرن التالي له فقول صحيح اذا قصرنا حسابنا على العنصر الزمني وحده، ولكن هذا الامر ليس بذي بال وانما المهم ان نعيش بعقلية العصر وأن نعمل ونتصرف في امورنا طبقاً لها، وأن نتأثر في مختلف أساليب حياتنا بكل ما تحقق من مظاهر التقدم، هذا هو المعيار الذي يجعلنا نتحدث عن الامم الراقية وعن الشعوب المتخلفة او المتأخرة التي كانت وما زالت هدفاً للسيطرة والاستغلال الاجنبيين.

فالواجب على زعماء العرب ان يؤمنوا ايماناً جدياً صادقاً بأنهم من ابناء القرن العشرين، وان لهذه الحقبة من تاريخ التطور الانساني صفات مميزة دعامتها العلم والفن والاقتصاد والاجتماع في ظلال الخلق المتين وان البطء في معالجة شؤونهم واصلاح الفاسد من امورهم، وتوحيد كلمتهم، وتفهم واجباتهم، وتوجيه شعوبهم توجيهاً صحيحاً صالحاً، ومكافحة الامية المتفشية فيهم، قلنا ان البطء في معالجة هذه الامور يورثهم الندامة لان الركب سائر بسرعة البرق «فطوبى للعبد الذي يجده مستيقظاً، اما الذي يجده غافلا فهو غير مستحق».

## ٢ ـ مكافحة الامية

أما الامية التي عنيناها فهي ذات شقين : الامية الابجدية والامية العقلية :

آ ـ الامية الابجدية ـ لا تستطيع أمة ان تتبوأ مكانتها المحترمة بين الامم ما دامت الامية متفشية فيها، وليس في الامكان استغلال مواهب الافراد

وخيرات البلاد في أمة اكثرها من الاميين ، ولا قيام نظام ديمقراطي صحيح كالذي تريده الشعوب العربية في بلاد اكثر من نصف سكانها يجهل القراءة والكتابة .

ونحن لا نعرف عملا يتقنه الامي كما يتقنه المتعلم ، ولا مجهوداً وطنياً يتساويان في بذله ( وهل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ) ؟ فالامية هي مصيبة الامة الكبرى تفعل بها ما لا يستطيع اعداؤها ان يفعلوه .

ب — الامية العقلية او أمية المتعلمين — لقد يبدو هذا العنوان غريباً اذ يجمع بين لفظين متناقضين هما الامية والتعليم ولكنه في الحق تناقض ظاهري لاننا نقصد بالامية الامية العقلية لا الابجدية كما نقصد بالتعلم تكوين الملكات لا الحصول على وثيقة مدرسية ، وهي ظاهرة ذات صلة بكيان الامة .

والذي نود ان نقرره منذ البدء هو ان الثقافة تتركز جدواها على ملكات النفس في عملية تحصيلها والسعي وراءها اكثر منها في مضمون تلك الثقافة واختزان ما نحصله منها ، وهي في ذلك أشبه ما تكون بالصيد الذي يستشعر الصائد لذته من مزاولته اكثر من الاستحواذ على القنص ، ومن البديهي ان القنص باستطاعتنا ان نشتريه بدراهم معدودات ونوفر على أنفسنا مشقة صيده ، ولكنها لذة الصيد في ذاته ، وهكذا الثقافة ، فاليوم الذي نتوقف فيه عن صيدها والسعي وراءها هو اليوم الذي نفقد فيه لذتها بل تضيع جدواها .

والثقافة ليست تحصيلا فحسب بل هي رياضة عقلية ، وبفضل السعي المستمر وراءها تستحصد ملكاتنا ، ومتى استحصدت تلك الملكات أصبحنا قادرين على ان نقود أنفسنا أولا في الحياة ، ثم نقود بعد ذلك غيرنا ونحل ما في الحياة العامة والخاصة من مشاكل ، اذ يصح عندئذ ان نوصف بالذكاء باعتبار ان أصح تعريف لهذه الملكة هو أنها القدرة على الحكم على الناس وعلى الاشياء حكما يمكننا من حل المشاكل التي نلقاها او يلقاها غيرنا من مواطنينا افراداً كانوا او جماعات .

وعلى ضوء هذه الحقائق العامة نستطيع أن نستنتج الى اي حد تتفشى الامية بين متعلمينا الذين يستقر في نفوسهم ان القراءة ليست واجبة الا لضرورات الامتحانات والحصول على الدرجات العلمية ، فاذا انتهوا من تلك المرحلة أحرق بعضهم الكتب التي أضنته قراءتها وألقاها البعض الآخر في زوايا الاهمال حتى تأكلها القرضة ، وأما ان يقرأ احدهم كتاباً جديداً او يواصل الاطلاع على قديم لم يقرأه فذلك أمر لا يخطر له ببال ، ولعله يرمى بالغفلة والجنون من يرتكبون أمراً كهذا .

ان مقاومة أمية المتعلمين لا تقل أهمية في بلادنا عن محو الامية الابجدية وذلك لان الامية الابجدية أعني عدم القراءة والكتابة قد لا تمنع من النضج الفكري وسلامة الحكم واتساع الحيلة بدليل اننا نلقى كل يوم من لا يقرأون ولا يكتبون ومع ذلك لا يمكن ان يوصفوا بالامية العقلية ، لانهم يجيدون المناقشة والفهم والحكم ويحسنون التصرف في حياتهم وفي معاملاتهم مع الغير ، وأما الامية العقلية فان أذاها لا يقف عند الجهل بل يصحب هذا الجهل عادة غرور مرذول واستعصاء على الفهم ، ونفور منه ، ثم اسراف في الاحكام ، ومبالغة في الالفاظ ، وفجاجة في التفكير ، وغلط في الاحساس ، واستهتار بالقيم ، وخبط في التصرفات الشخصية والعامة ، وعجز عن الابتكار والتجديد ، وكل هذه آفات خطيرة خليقة بأن تقوض أركان النفس وتعوق تقدمها ، لان الشعور بالنقص هو اول مراتب الكمال ، وقديماً قالوا انه ليس من العيب ان نكون فقراء وانما العيب ان لا نعمل على التخلص من هذا الفقر ، والامر في فقر الروح يستوي مع فقر المال وحكمهما واحد .

ان المعاهد العلمية في البلاد العربية تلقن الطالب ولا تصلحه ، وهذا نقص عظيم ، فهو لا يخضع للنظام الا اذا شاء ، وكثيراً ما يتحكم الطالب باستاذه ويفرض عليه البرنامج الذي يرتئيه ، ويضرب كلما عنّ له ذلك ، ويقضي ثلث السنة في الاضراب بسبب او بدون سبب .. وكم استغلته الاحزاب السياسية

لتنفيذ مآربها وهي تعلم ان الاضراب من أخطر الامراض على الحياة العلمية ؟ هي حالة تمسه يأسف لها جميع مفكري البلاد المجردين عن كل غرض الذين يعلقون اكبر الآمال على تثقيف ناشئتهم ، وهي ذاتها التي حفزت الدكتور طه حسين باشا إثر توليه وزارة المعارف المصرية الى الادلاء بالتصريح التالي :

« هناك أمر خطير يشغلني في هذه الايام هو العمل لشفاء الطلاب من مرض الاضراب الذي أفسد عليهم حياتهم العلمية افساداً خطراً ، ويوشك ان يفسدها افساداً تاماً ، فليس من المعقول ان تنفق الدولة ما تنفق من جهد ومال لتيسير التعليم للناس ثم لا يكون لهذا كله أثر الا الضجيج والعجيج والاخلال بالنظام والامتناع عن الدرس واضاعة وقت الشعب كله في الشر ، وتفويت الغرض الذي قصد اليه الملك والبرلمان والحكومة من تيسير التعليم ، وهو تكوين اجيال صالحة خير من الاجيال الماضية والحاضرة تستطيع ان تحتمل اعباء الحياة وتبعاتها خيراً مما احتملها آباؤنا وخيراً مما نحتملها نحن .

ومن أجل ذلك اتخذت الخطوة الاولى في علاج هذا المرض ، فالتلميذ الذي لا يريد ان يتعلم يجب ان يدع مكانه لتلميذ آخر يحرص على التعليم ، والمدرسة التي لا يريد تلاميذها ان يتعلموا يجب ان تغلق وتوفر على الدولة ما تنفق في سبيلها من مال وجهد حتى يوجد التلاميذ الذين يريدون ان يتعلموا ويفرغوا للدرس حقاً .

وهناك خطوات أخرى يجب ان تتخذ ، بعضها خاص بالنظار الذين عنيت بهم كل العناية هذا العام وأتحت لهم احتمال تبعاتهم ، وأريد أن أشعر شعوراً قوياً واضحاً بانهم يحملونها حقاً ، وبعضها يتصل بالمعلمين ، فليس واجب المعلم ان يلقن الدرس ثم لا يزيد على ذلك ، وانما واجبه الاول ان يكون قدوة حسنة لتلميذه في الحرص على اداء الواجب في غير تهاون ولا كسل ولا تقصير ، وأعتقد أن المعلمين هم خلف الآباء على ابنائهم اثناء وجودهم في المدارس ، فيجب عليهم ان يحموا تلاميذهم من كل شر ، ومن الاضراب الذي هو شر

ما يمكن ان يتعرض له التلميذ .

واذا خلصت نيات النظار والمعلمين في خدمة الشعب والدولة فبصروا تلاميذهم بواجبهم وحببوا اليهم العلم وعلموهم ان اضاعة الوقت إثم في حق الوطن ، فليس من شك في ان امور التعليم ستستقيم أحسن الاستقامة وأجداها .

وأحب أن أؤكد لاولياء امور التلاميذ أنني اذ أقرر حرمان التلميذ دخول الامتحان اذا أضرب ، او اغلاق المدرسة الى آخر العام اذا اضطرب فيها نظام الدرس ، لست بالذي يمزح او يهدد ، فاذا كانوا يحرصون على مستقبل أبنائهم – وما أشك في أنهم يحرصون عليه – فليعاونوا الوزارة والنظار والمعلمين على حماية أولادهم من هذا الخطر ، والا فليحتملوا نتائجه وانها لقاسية » .

وهناك تصريح آخر أدلى به السيد هاني السباعي وزير المعارف السورية يقوله :

« حدثت في بعض المدارس في الايام الاخيرة اختلافات ومشاجرات بين الطلاب أدت الى الهائهم عن دروسهم والى اثارة الفوضى والاضطراب في هذه المدارس ، وهذه المشاجرات يعود سببها الى اهتمام الطلاب بالامور الحزبية وانتسابهم الى الاحزاب المختلفة .

وقد تكررت هذه الحوادث في مدرسة دار المعلمين بحلب وفي متوسطة « السويداء » وفي متوسطة « السليمية » .

« لذلك طلبت وزارة المعارف من هذه المدارس ان تتشدد في تطبيق أنظمتها الداخلية كما أرسلت لجنة للتحقيق ، وأسفر هذا التحقيق عن ادانة ( ١١ ) طالباً من مدرسة حلب طردوا لمدة تتراوح بين اسبوع وشهرين و (٣٦) طالباً من متوسطة السويداء طرد بعضهم طرداً مؤقتاً وبعضهم طرداً مؤبداً و ( ٩ ) طلاب من متوسطة السليمية طردوا طرداً مؤبداً كما طرد غيرهم طرداً مؤقتاً » .

## ٣ ـ الاخلاق العامة

### والخدمة المدنية

للانكليز اصطلاح يكادون ينفردون به وهو « الخدمة المدنية » وهم يقصدون به مجموعة الخدمات التي تؤديها الدولة للافراد في المحافظة على حياتهم وأموالهم وحقوقهم وحرياتهم وتمكينهم من الافادة من مرافق الدولة المختلفة كالمدارس والمستشفيات والمحاكم وما اليها ، وهم لا يفصلون بين هذه الخدمات وبين الادوات الحكومية وشبه الحكومية التي تنهض بادائها حتى لينصرف هذا الاصطلاح حيناً الى هذه الخدمات في ذاتها وحيناً آخر الى الادوات التي تنهض بها .

ويعلق المواطن الانكليزي الاهمية الاولى على هذه الخدمة المدنية ، وعنده ان السهر عليها هو هدف الدولة وذلك لانه رجل عملي لا تستهويه النظريات بقدر ما تجذبه الحقائق ، وعنده ان الحياة ليست الا مجموعة من التفاصيل اليومية التي يحس بوقعها المباشر في نفسه وفي ذويه ، وفي اليوم الذي يشعر فيه بان الدولة لم تعد تنهض بهذه الخدمة المدنية النهوض الواجب السليم لا نظنه يطيق صبراً او يحتمل فساداً ، وما من شك في ان هذا الحرص الشديد على حسن اداء الخدمات المدنية قد كان من الاسباب التي أدت الى تكوين الاخلاق العامة في انكلترا تكويناً قوياً .

والواقع ان هناك تلازماً متيناً بين الاخلاق العامة والخدمة المدنية ، وهذه حقيقة يجب ان يعنى بها العناية التامة في البلاد العربية وبخاصة في الايام الحاضرة حيث كثر الحديث وكثرت الكتابة حول نظم البلاد ووجوب حمايتها من حالة القلق التي تسود النفوس ومن امارات السخط التي تمهد لاعتناق المبادىء المتطرفة او الجنوح الى وسائل العنف .

ولكي ندلل على هذا التلازم لا نريد ان نذهب بعيداً اذ يكفينا ان

نستعرض بعض الحقوق التي تخولها الدساتير والقوانين للافراد لننظر : هل تمكنهم الاخلاق العامة من استخدام تلك الحقوق ام لا ؟

للافراد الحق في الشكوى من كل اعتداء يقع على اشخاصهم او على أموالهم ومع ذلك لا يستطيع منصف ان يؤكد ان الفلاح في الريف او رجل الشعب في المدن باستطاعته ان يصل الى من يشكو اليه ، ثم ان تلقى شكواه ما ينبغي لها من اهتمام ، وكم منهم من لا يجرؤ على دخول مراكز الشرطة او دوائرها ، وكم منهم يدفع عن ابوابها حتى لتراهم يؤثرون تحمل الاذى او التفريط في حقوقهم على التعرض لأذى آخر او بذل الجهد في غير طائل .

وللافراد الحق في التوجه الى المستشفيات والمصحات ودور العلاج العامة ومع ذلك لا يستطيع أحد ان يدعي ان عامة الشعب باستطاعتهم ان يلجوا تلك المؤسسات بدون وسيط او شفيع او رشوة ، واذا ولجوها لا يستطيع أحد ان يزعم أنهم سيلقون العناية الواجبة بدون وسيط او شفيع او رشوة .

ومن البديهي ان هذه الوسائل لا تتوافر لعامة الناس وان منهم من يقتله المرض مع انهم قد يكونون على بعد أمتار من تلك المؤسسات ، وعند ما يحدث ان يساوم احد مديري المستشفيات أهل مريض من ذوي النفوذ على اخراج قريب لهم من المستشفى باسم الشفقة عليه ليحيط عموده الفقري المكسور بقميص من الجبس في عيادته الخاصة مقابل كذا من النقود يحق للمرء ان يتساءل عما يمكن ان يفعله هذا المدير مع عامة المرضى ممن لا حول لهم ولا طول ، ولا سند ولا شفيع غير الله .

وللافراد الحق بل عليهم الواجب في ان يذهبوا بابنائهم الى المدارس والمعاهد العلمية ، ومع ذلك لا يستطيع أحد ان ينكر ان نصف وقت ذوي النفوذ يضيع في رجاء هذا الوزير او ذاك الامين او المدير لقبول طفل في مدرسة او شاب في معهد ، وأما من لا يستطيعون الوصول الى الوسيط او الشفيع فاننا لا ندري ماذا سيصير اليه أبناؤهم ولا على اي نحو سيعدون للحياة ،

ولا مبلغ الالم الذي سيحز في نفوس آبائهم كما ذكروا او تذكروا أنهم قد وطدوا العزم على التضحية لتعليم ابنائهم ، ومع ذلك لم تمكنهم الحالة الخلقية السائدة حتى من تقديم هذه التضحية لفلذات اكبادهم .

للافراد الحق في ان تؤدي المصالح الحكومية اليهم ما هي مكلفة به من خدمات وان تنجز مالهم من اعمال ، وترد ما سلب لهم من حقوق ، ومع ذلك لا يستطيع أحد ان يدعي انه من الممكن ان تتحرك ورقة من درج الى درج فضلا عن مكتب الى آخر دون السعي وراءها بل والبذل في سبيلها من ماء الوجه او حر المال ، وعند ما يعجز موظف كبير في احدى الوزارات على ان يشفع لدى زميل له لكي ينقل مدرساً من مكان الى آخر ، ثم يأتي اهل هذا المدرس ليسجلوا على هذا الموظف الكبير ما ظنوه تهاوناً منه ، وهو في الواقع عجز ، ثم يخبروه ان الامر أهون مما يظن ، وان النقل حصلوا عليه ببضع ليرات، لا يملك المرء نفسه من ان يثور وان يحز فيه الالم ، ولعله يتساءل عندئذ عن مصير اولئك الذين قد لا يجدون هذه الدريهات وأي سخط سيملأ نفوسهم.

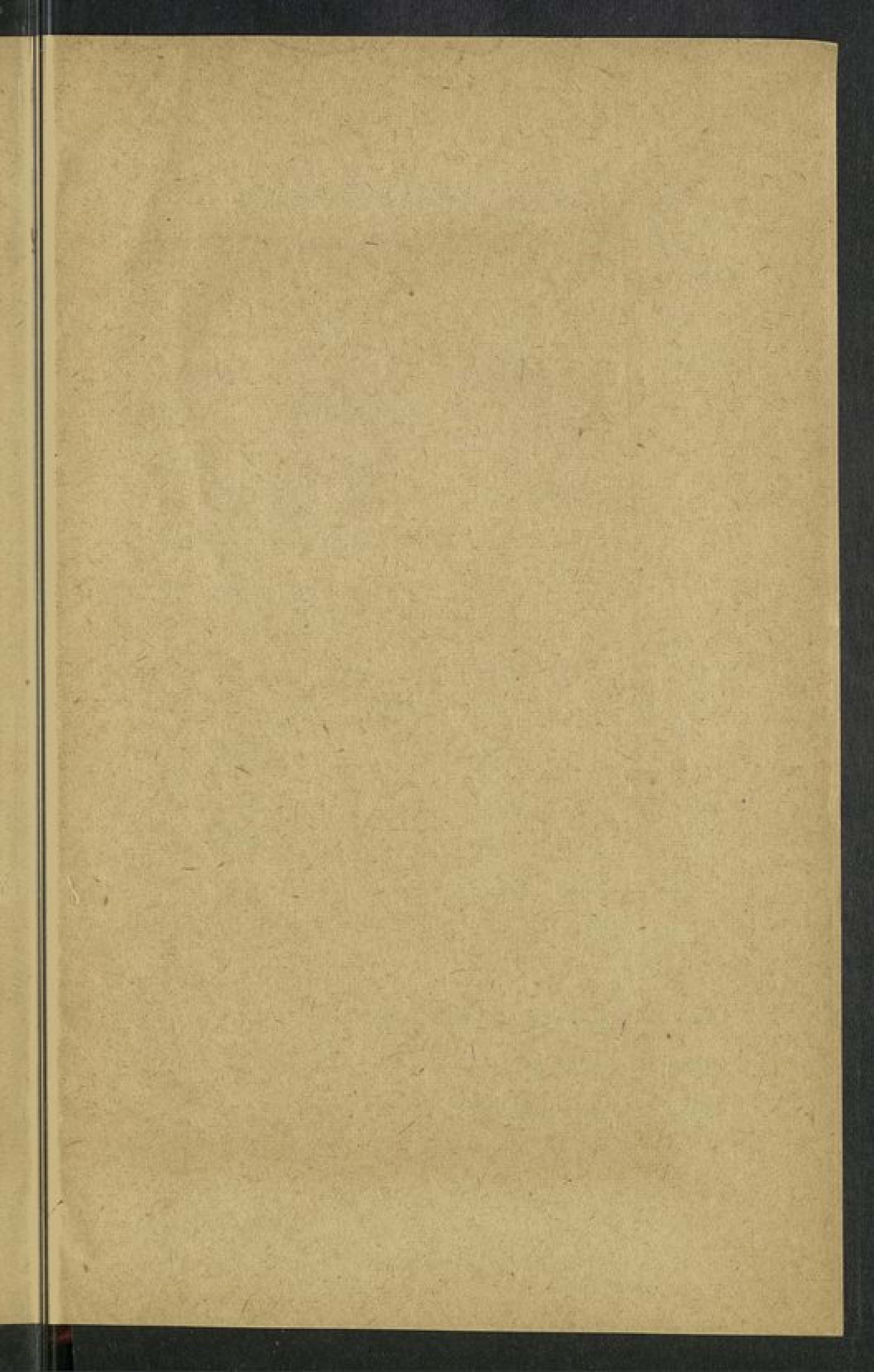
هذه امثلة سقناها من واقع حياتنا اليومية ، ولقد كان باستطاعتنا كما باستطاعة غيرنا ان يسوق الكثير غيرها ولكننا نكتفي بها ، لان هذه الحالة المؤسفة لم تعد خافية على احد ، والذي نود ان نلفت اليه الانظار هو ان فساد الخدمة المدنية نتيجة لفساد الاخلاق العامة يعتبر في الواقع أكبر خطر يهدد سلامة الكيان كله ، وهو خطر يستفحل يوماً بعد يوم ويجب مكافحته بحزم وعزم .

وما من شك في ان علاج هذه الحالة لا يقع على عاتق الحكومات وحدها بل يقع أيضاً على جميع المواطنين كبيرهم وصغيرهم ، وانه لمن الواجب ان تنهض الصحافة وينهض المفكرون والساسة بحملة قوية على أنواع هذا الفساد ومقاومته بتمسك كل فرد بحقوقه المشروعة والكفاح في سبيل هذه الحقوق والفوز بها دون توسل ولا شفاعة ولا رشوة

او ذلك ، وانا على ثقـة بان الحزم والعزم يساعدان كثيراً على تقويم
أمثال هذا الاعوجاج وردّ ما ينبغي الى الاخلاق العامة من استقامة .

انتهى

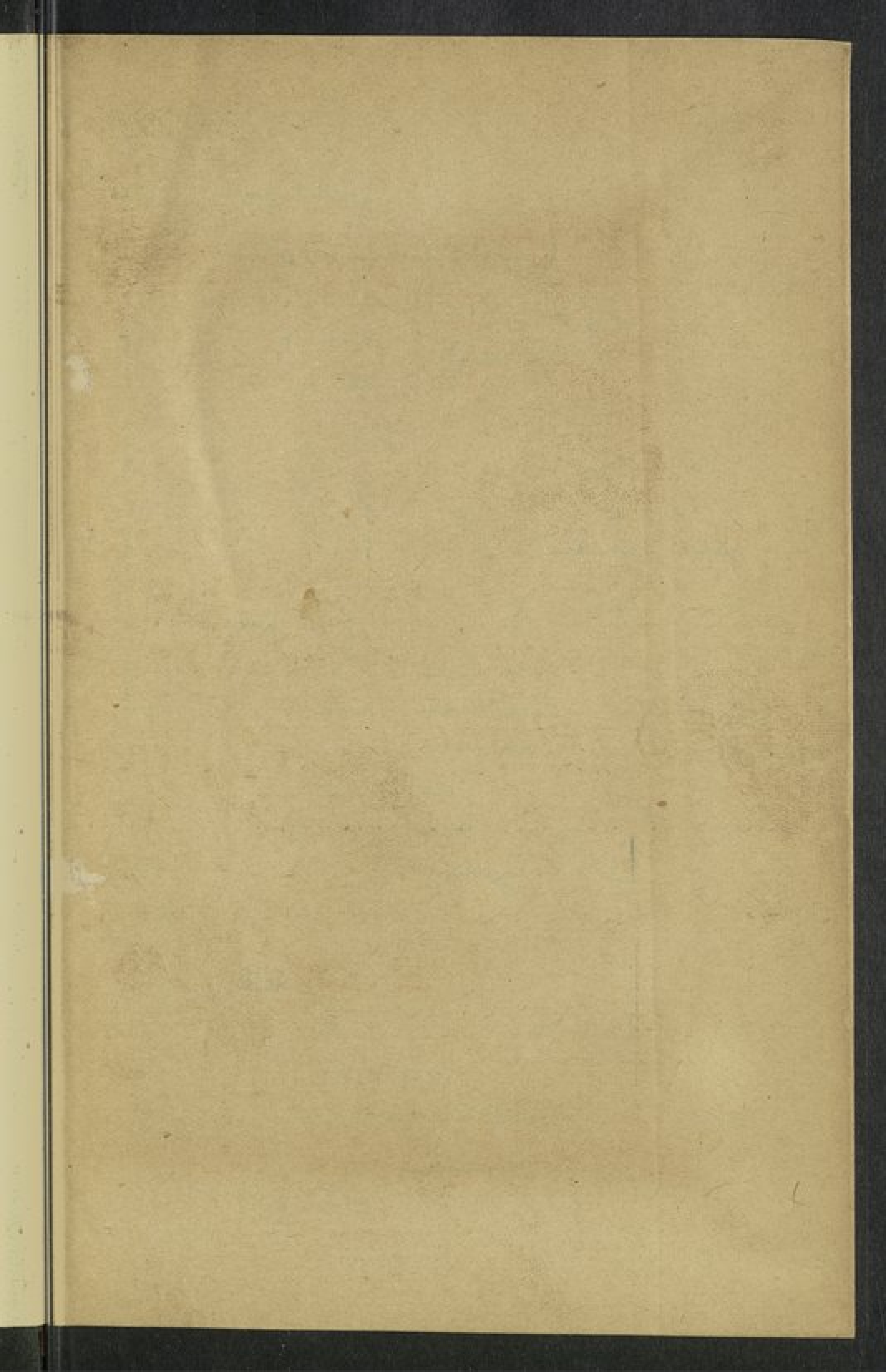
بدء التأليف في ١ تشرين الثاني ١٩٥٠
الانتهاء منه في ١٦ ايار سنة ١٩٥١
انجاز الطبع في نهاية سنة ١٩٥١

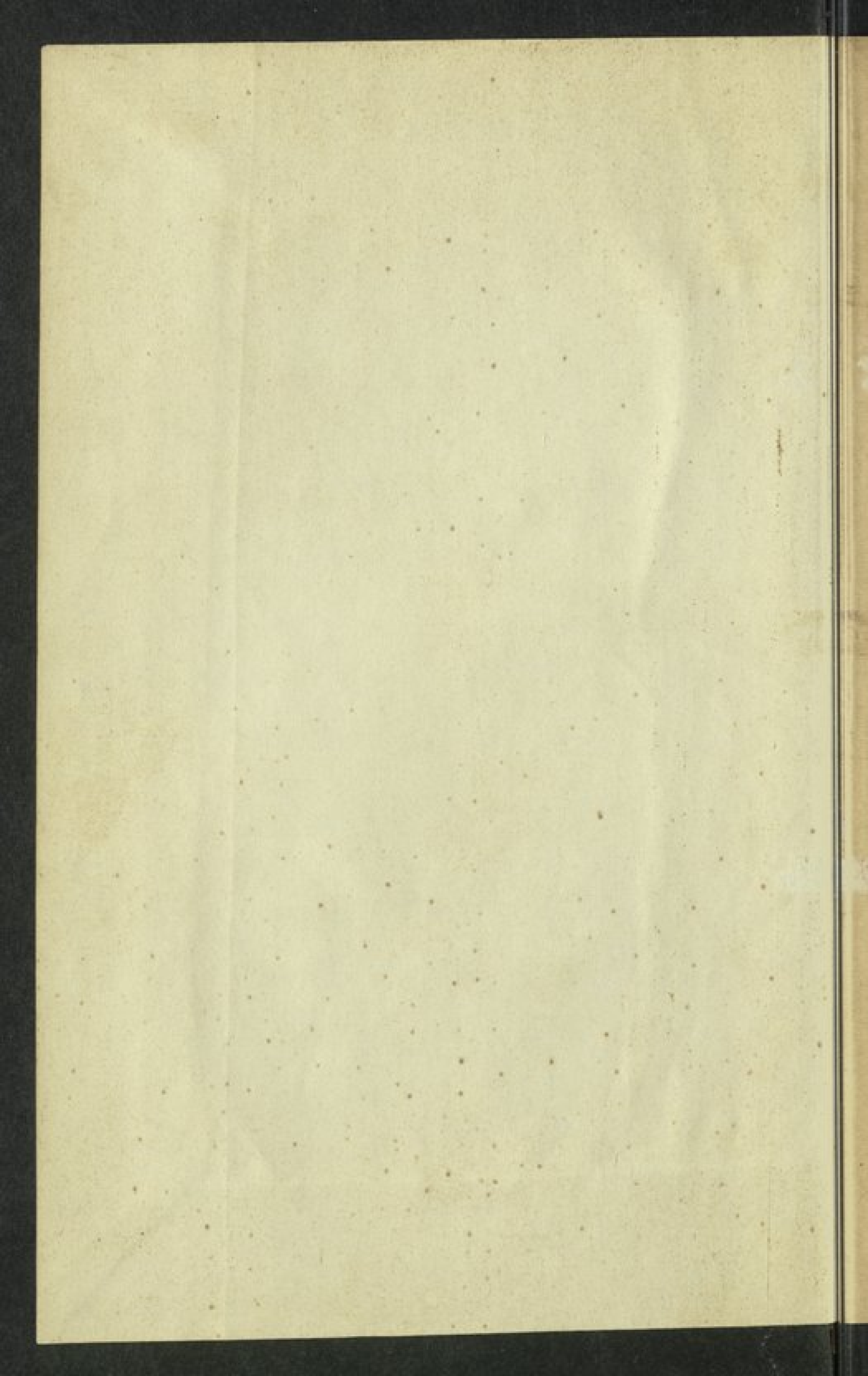


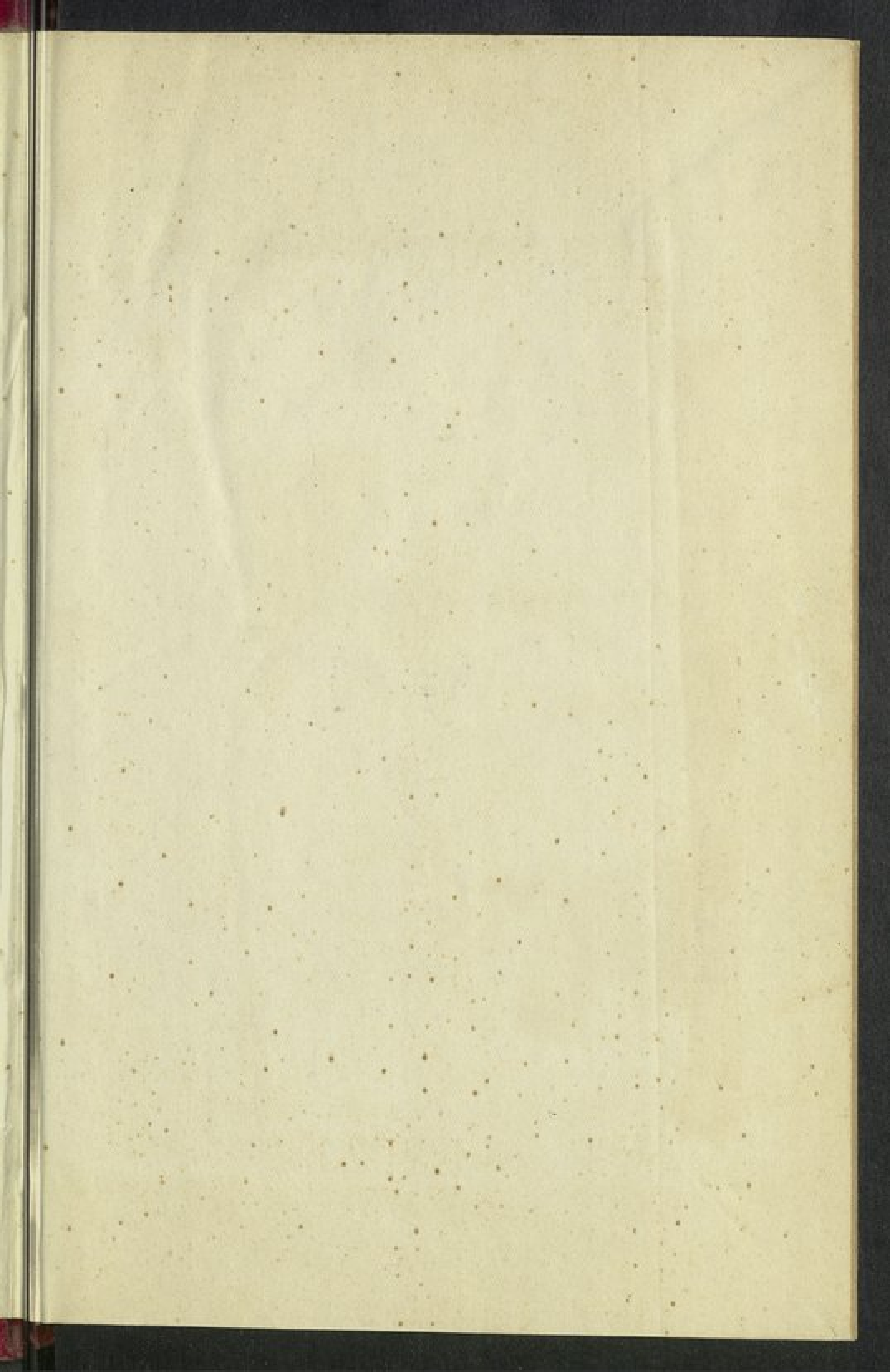
# فهرس

صفحة

صفحة








AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
UT VITAM HABEANT ABUNDANTIUS HABEANT
1866
الجامعة الاميركية في بيروت

